

دور إيران الإقليمي في المشرق العربي

"سورية ، لبنان"

٢٠٠٥ / ٥ / ٢٠

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد
سلام سفاف

إشراف

الدكتور
عامر حسني لطفي
أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

الدكتور
سمير إسماعيل
أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية
كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق

شهادة

تشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح سلام سفاف بإشراف الدكتور عامر لطفي (المشرف الرئيسي) الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد و العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب و الدكتور سمير اسماعيل (المشرف المشارك) الأستاذ المساعد في قسم الدراسات السياسية كلية العلوم السياسية جامعة دمشق.

إن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المشرف الرئيسي
د. عامر لطفي

المشرف المشارك
د. سمير اسماعيل

المرشح
سلام محمد سفاف

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان "دور إيران الإقليمية في المشرق العربي" لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ، و لا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح
سلام محمد سفاف



الإهداء

إلى عائلتي الكريمة
إلى حمائم .. المصدر الأصيل للعبق و الأمل ...
اللذين بدون عطائهم لم يكتمل هذا البحث العلمي.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: تحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية .

ثانياً: لملامح السياسة الخارجية الإيرانية .

ثالثاً: أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية .

المطلب الثاني: محدثات السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: الخصائص القومية.

ثانياً: القائد السياسي.

ثالثاً: لتفاعلات الدولية.

رابعاً: الموقف الدولي.

خامساً: النظام السياسي.

سادساً: النسق الدولي.

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: نماذج الاستراتيجية الإيرانية.

ثانياً: تأثير مراكز الضغط.

المطلب الرابع: صنع القرار السياسي الإيراني.

أولاً: تخذل القرار السياسي الإيراني.

ثانياً: هيكل اتخاذ القرار السياسي الإيراني.

ثالثاً: خصائص صنع القرار السياسي الإيراني.

المطلب الخامس: تقييم السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: تنوع الخطاب.

ثانياً: عدم وجود تعريف موحد للمصالح القومية.

ثالثاً: عدم التقاسب بين الأهداف و الإمكانيات.

رابعاً: عدم إدراك المخاطر المحدقة و الفرص المتاحة.

خامساً: الأهداف القومية المتضاربة غير المتوازنة.

سادساً: الآليات غير المناسبة.

سابعاً: تعدد هيئات اتخاذ القرار.

ثامناً: لا مؤسسية السياسة الخارجية.

تاسعاً: إعلان الحد الأقصى للسياسات و تنفيذ الحد الأدنى منها.

المبحث الثاني: تحليل السلوك الخارجي الإيراني.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي الإيراني.

أولاً: العوامل القانونية و الأيديولوجية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية.

ثالثاً: أنواع التيارات السياسية.

رابعاً: متغير البيروقراطية و الحكومة.

خامساً: المتغير الخارجي.

- المطلب الثاني: تجليات السلوك الخارجي الإيراني.
 أولاً: سياسة اللامشورية و اللامشورية.
 ثانياً: سياسة الانفتاح.
 ثالثاً: سياسة إزالة التوتر.
 رابعاً: مبدأ حوار الحضارات.
 خامساً: مبدأ الحياد الإيجابي.
 سادساً: مبدأ الحياد الفعال.
 سابعاً: مبدأ الواقعية السياسية.

الفصل الثاني

المحددات الثابتة للدور الإيراني في المشرق العربي

- ٥٣ المبحث الأول: محددات استراتيجية (جيوستراتيجية - تاريخية - اقتصادية - عسكرية).
 المطلب الأول: العامل الجيوستراتيجي.
 المطلب الثاني: العامل التاريخي.
 المطلب الثالث: العامل الاقتصادي.
 المطلب الرابع: العامل العسكري.
 ٦٨ المبحث الثاني: محددات سياسية.
 المطلب الأول: نظام الحكم الإيراني.
 أولاً: البنية المعرفية لنظام الحكم الإيراني.
 ثانياً: آليات نظام الحكم الإيراني.
 ثالثاً: دور الأمة في نظام الحكم الإيراني.
 المطلب الثاني: الأمن القومي الإيراني.
 أولاً: أوضاع الأمن القومي الإيراني.
 ثانياً: تحديات الأمن القومي الإيراني.
 ثالثاً: مستويات الأمن القومي الإيراني.
 ٨٣ المبحث الثالث : محددات ثقافية.
 المطلب الأول: التكوين السياسي الشيعي.
 المطلب الثاني: اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية داخل إيران.
 المطلب الثالث: مدلولات ثقافية في التغيير السياسي.

الفصل الثالث

المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي

- ٩٧ المبحث الأول: البيئة الداخلية.
 المطلب الأول: الوضع الداخلي.
 أولاً: الفئات الاجتماعية.
 ثانياً: الأحزاب السياسية.
 المطلب الثاني: التيارات السياسية.
 أولاً: مخيل نظري.
 ثانياً: أنواع التيارات السياسية.
 ثالثاً: الصراع بين التيارين البارزين في إيران على الصعيد الدولي.
 المطلب الثالث: صراع القوى السياسية.
 أولاً: وفاة الخميني والصراع على السلطة.

ثانياً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ١٩٩٧.
ثالثاً: مظاهرات الطلبة.

رابعاً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة التاسعة عام ٢٠٠٥.

١١٥

المبحث الثاني: البيئة الإقليمية.

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الإقليمية.

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه سورية ولبنان.

أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سورية ولبنان.

ثانياً: تحديات السياسة الإيرانية في سورية ولبنان.

المطلب الثالث: تأثير دول الجوار الجغرافي على دور إيران الإقليمي.

أولاً: العامل الخليجي.

ثانياً: العامل التركي.

ثالثاً: عامل آسيا الوسطى.

١٦٥

المبحث الثالث: البيئة الدولية.

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الدولية.

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية.

أولاً: العامل الأمريكي.

ثانياً: العامل الأوروبي.

ثالثاً: العامل الروسي.

الفصل الرابع

قيام محور إقليمي (إيراني - تركي - سوري - لبناني)

١٨٧

المبحث الأول: إشكاليات النبذ - الصراع:

المطلب الأول: الإشكالية الكردية.

المطلب الثاني: التحالف التركي - الإسرائيلي.

المطلب الثالث: التنافس التركي - الإيراني.

المطلب الرابع: المشكلة السورية - اللبنانية.

٢٠٤

المبحث الثاني: التفاعلات التعاونية - التكاملية :

المطلب الأول: مدخل نظري لفهم طبيعة التعاون.

المطلب الثاني: المثلث التعاوني الأول (إيران - سورية - لبنان).

المطلب الثالث: المثلث التعاوني الثاني (سورية - تركيا - إيران).

٢١٤

المبحث الثالث: مشاهد مستقبلية في نشوء المحور الإقليمي:

المطلب الأول: مشهد التقارب - التكوين.

المطلب الثاني: مشهد التباعد - التفكك.

٢٢٧

الخاتمة.

٢٣٠

المراجع.

المقدمة

تمهيد في الإشكالية والمضمون:

تتألف عناصر الإدراك المتبادل بين العرب و الإيرانيين من جهة أولى، من صورة الماضي المتكرر في الذاكرة التاريخية الجماعية، و من جهة ثانية، تنطوي على عناصر الحاضر و تحدياته و أحلام المستقبل و أهدافه.

و إذا كان الإدراك المتبادل بينهما يتبلور، إلى حد ما، من خلال مرآة الإسلام و مرآة القومية و الخيارات السياسية التي تصطدم بوطأة الذاكرة التاريخية، فإن هذا الإدراك أيضا يتبلور من خلال مرآة الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و البشرية، و يرتبط بالخيارات الاستراتيجية إقليميا و دوليا. و هكذا، و على الرغم من الظلال التي أثرت سلبيا بين الطرفين فإن التحديات التي يتعرض لها الطرفان حاليا توجب مراجعة شاملة و متعمقة لملف العلاقات العربية - الإيرانية من خلال الحوار و التفاهم حول القضايا الإقليمية المشتركة، و الانطلاق من المصالح العليا لكلا الطرفين خصوصا و أن التغيرات الجوهرية التي حدثت مؤخرا بتداعي القطبية الثنائية قد أضفت على صراع المصالح مزيدا من هيمنة البواعث الاقتصادية و الاستراتيجية.

لكل هذه الأسباب كان اختياري لهذا الموضوع الذي يكتسب أهمية كبيرة، و استثنائية في هذه المرحلة و على المدى الاستراتيجي، و ذلك للأسباب التالية:

١- الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، و اعتمادها الأداة العسكرية التي تهدف إلى بناء منظومة أمنية استراتيجية إقليمية ترتبط باستراتيجيتها الشمولية، و تؤمن لها السيطرة الكاملة على المنطقة و ثرواتها، بالإضافة إلى حماية حركة التجارة مع دول المنطقة و السعي لإدخال الشركات الأمريكية ضمن الإطار المؤسساتي و النسيج الاقتصادي لهذه الدول.

٢- تمارس الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على إيران و سورية لتغيير سياسات معينة بهدف رسم خارطة جيو - سياسية جديدة للمنطقة، و يأتي في مقدمتها التوقف عن دعم الإرهاب و اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

٣- التحالف التركي - الإسرائيلي، الذي يهدف إلى إحكام السيطرة على المنطقة و تطويق بلدانها، حيث تقدم تركيا خدمات كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل على حساب جيرانها في المنطقة، إلى جانب بعض الدول العربية (كالأردن و مصر) بالدرجة الثانية، و تشكل علاقات تلك الأخيرة مع أمريكا بالإضافة إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل النقل السياسي للوجود الأمريكي في المنطقة الذي توسع و توطد بعد الحرب على العراق.

لهذا فإن إمكانية اندفاع دول المنطقة باتجاه إيران أصبحت أكثر ضرورة و أهمية فالرؤية المنخوفة من هذه الدولة - كجوار جغرافي للعرب - على أنها المنافس الحضاري على طول الخط التاريخي و المهدد للأمن القومي العربي بشكل عام و أمن دول المنطقة في المشرق العربي بشكل خاص، فهذه الرؤية قد فقدت الكثير من قيمتها، إذ أن حاجة دول المنطقة تزداد من منطلق الأمن و ضرورة التعايش المشترك على أساس تتحية الخلافات و الإرث التاريخي جانباً.

و تتركز إشكالية هذه الدراسة على دور إيران الإقليمي في المشرق العربي و بالأخص سورية و لبنان، و تحليله في سياق تطوره التاريخي منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية. في إطار عام من الخلافات السياسية التي تجمع إيران مع باقي النواثر العربية كالخليج العربي و مصر.... إلى جانب ما يواجه سورية من مخاطر و تحديات، مع إبراز أهمية هذا الدور في المنطقة من خلال مساهمته في دعم القضايا العربية و المواقف السياسية لكل من سورية و لبنان، من أجل التوصل إلى ميكانيزمات الجذب و التنبذ بين هذه الدول بين بعضها من جهة، و دول الجوار الجغرافية كتركيا من جهة أخرى، سواء باتجاه نحو التناقص/التنافس أو الصراع أحيانا و التجاذب/التعاون أو التحالف أحيانا لآخر، لاسيما بعد أحداث ١١ من سبتمبر/أيلول

٢٠٠١ التي وضعت منطقة الشرق الأوسط أمام متغيرات كبيرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الصانع الأكبر لها. و تطرح إشكالية الدراسة الكثير من الأسئلة. سيحاول الباحث الإجابة على بعضها، و منها مايلي:

- ١- ما هو مدى فاعلية الدور الإيراني في المشرق العربي و تأثيره السياسية من خلال ما أفرزه من نتائج على كل من سورية و لبنان؟
- ٢- ما هو تأثير المتغيرات الدولية و الإقليمية على الدور الإيراني في الفترة محل الدراسة من جهة ، و تأثير العلاقات البينية بين سورية و إيران و لبنان من حيث اتجاهها صوب التناظر/التنافس/الصراع أو التجاذب/التعاون/التحالف من جهة أخرى؟
- ٣- ما هي صورة المستقبل بالنسبة للدور الإيراني الإقليمي في ضوء المعطيات الراهنة ؟ أولاً: أهداف الدراسة:

١- دراسة السياسة الخارجية الإيرانية بطريقة تحليلية مكثفة و مختصرة ، و الوقوف على محدثاتها و معرفة نماذج صنعها و آليات اتخاذ القرار السياسي ، لكونها الإطار العام الأساسي الذي يحيط بدور إيران الإقليمي في المشرق العربي و يحدد توجهاته و غاياته ، بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية العليا للدولة الإيرانية.

٢- بيان المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية لدور إيران الإقليمي في المشرق العربي.

٣- البحث في عوامل و إمكانيات التعاون و الصراع بين إيران و دول المشرق العربي.

٤- إظهار أهمية دور إيران الإقليمي في المنطقة ، و التأكيد على ضرورة الاستمرار باتجاه خط تصاعدي على مستوى العلاقات البينية بين كل من سورية و إيران و لبنان من خلال الاعتماد على عدد من المداخل الاستراتيجية التي تمكن صانع القرار السياسي في كل منها من كيفية التعامل مع الطرف المقابل.

٥- القيام بدراسة نظرية تستند على دلالات الواقع و معطياته بدراسة إمكانية قيام محور إقليمي في المنطقة يضم (إيران - تركيا - سورية - لبنان) لمواجهة المخاطر و تعديل موازين القوى لصالحها ، و دراسة هذا التحالف من خلال مداخل وظيفية - اقتصادية - سياسية.

٦- تقديم عدد من القواعد الاستراتيجية لصانع القرار السياسي العربي تمكنه من كيفية التعامل مع السياسة الخارجية الإيرانية.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

١- الحقيقة الموضوعية التي تحكم النظام الدولي تتمثل بكونه نظاماً غير متجانس عكسي الرغم من تعددية الوحدات المساهمة فيه ، التي تتصف بحالة من التباين الشديد فيما بينها من حيث الحجم و القوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة و المساواة أمام القانون. و قد عزز من هذه الحالة غياب التضامن الذي يسمح بإعادة تصحيح ما يحدث من خلل و عدم توازن لأنماط التفاعلات القائمة بينها. و هذا الافتراض الرئيس ، يطرح عند دراسة دور إيران الإقليمي في المشرق العربي عدة فرضيات فرعية ، هي:

أ- هناك ارتباط بين الشكل البنوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية ، و بين دور إيران الإقليمي في المشرق العربي ، بسبب ما يتيح من فرص ، و ما يفرضه من ضغوط تدفع الحركة باتجاه معين.

ب- غياب النظرير المنافس في منطقة الشرق الأوسط ، بمنح الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في السياسة الدولية ، و يتم لها فرصة فريدة للتقدم بأهدافها و نفوذها.

ج- تطرح الإدارة الأمريكية هدفها الطموح في إحداث تغييرات في المنطقة باستخدام القوة العسكرية لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط كما فعلت في آسيا و أوروبا وأمريكا اللاتينية.

٢- لم تؤثر التغيرات التي طرأت على ميزان القوى في النظام الإقليمي الشرق أوسطي بمختلف تشكيلاته على التحالف السوري - الإيراني ، مما يعني وصوله إلى نقطة التوازن و الاستقرار رغم كل المتغيرات الإقليمية و الدولية و ما حملته من تحديات حقيقية.

٣- تمارس إيران دورها الإقليمي في لبنان من خلال دعمها للمقاومة اللبنانية "حزب الله" الذي يمر من خلال البوابة السورية و المرتكز بشكل أساسي على المد الشيعي.

٤- ارتباط زيادة فعالية الدور الإيراني الإقليمي في المشرق العربي "سورية ، لبنان" مع تصاعد تيار المحافظين و تحكمه بزمام السلطة في إيران ، لأن هذا الدور يعتبر جزء من أيديولوجية الثورة الإسلامية و مدخل إيران للصراع العربي - الصهيوني.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تعود الأهمية العلمية لموضوع هذه الدراسة إلى حداثة ، و معالجته دور إيران الإقليمي في المشرق العربي "سورية ، لبنان" حتى الفترة الراهنة.

أما أهمية هذا البحث من الناحية العملية ، فهي تعود لعدة أسباب ، أهمها:

١- يواجه الأمن القومي العربي ، في المرحلة الراهنة ، تحديات متعددة ، و محاولات اختراق من أطراف إقليمية و دولية خاصة مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف فاعل و أساسي في النظام الإقليمي العربي.

٢- تعاني إيران من ضغوط سياسية - دولية ، لا سيما مع وجود القواعد الأمريكية في الخليج العربي أولاً ، ثم في أفغانستان و العراق ثانياً.

٣- أهمية هذا الدور بالنسبة للنظام الإقليمي العربي بشكل عام و المشرقي بشكل خاص ، إذ كلما كان فاعلاً و حيوياً ، كانت دائرة المشرق العربي "سورية - لبنان" أكثر تماسكاً و قوة أمام المتغيرات الدولية و ما تحملته من ضغوط و تحديات.

٤- إن التحالف و التعاون و التنسيق مع إيران يصبح ضرورة موضوعية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تستهدف إيران و دول المنطقة ، و ذلك للعمل على تحقيق نسوع من التوازن الإقليمي و التصدي للتمدد الواضح للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في المنطقة.

٥- أهمية التأثيرات الناتجة عن تغيرات دور إيران الإقليمي التي يمكن أن نصيب منطقة المشرق العربي "سورية - لبنان".

و تتركز الأهمية النظرية لموضوع هذه الدراسة من أنها تقوم على دراسة نموذج افتراضي لمحور إقليمي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، معتمداً على دوافع التقارب - التعاون ، و دوافع التنافر - التباعد المستفاد من واقع العلاقات بين الدول أعضاء المحور في جدلية الثابت و المتحول التي تميز الظرف السياسي في المنطقة بشكل عام.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة و منهجيتها:

١- منهج الدراسة: منعمد في هذه الدراسة على المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، لأنها تسعى للتحليل و التفسير و ليس مجرد الوصف ، و لأنها تتطرق من تصور نظري للظاهرة موضع البحث ، يسمح بتحليلها على أساس افتراضات معينة و علاقات ارتباطية بين متغيرات الظاهرة ، و لأنها تسعى إلى المقارنة و التعميم و التنبؤ بالسلوك السياسي.

و لأننا لا نقصد من وراء هذا رصد التطور التاريخي لعلاقة دولة بأخرى و وصف الموقف السياسي لدولة تجاه أخرى أو حدث ما ، إنما هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة الآليات التي تتحرك بها إيران في مجالها الإقليمي - العربي ، و بشكل أوسع في منطقة الشرق الأوسط ، و عوامل الجذب و النبذ بينها و بين دول المنطقة و تحديد عوامل التأثير و بناء

على ما تقدم فإننا سوف نستخدم في دراستنا منهجاً عام قائم على تحليل النظم في العلاقات الدولية، و هو منهج متعدد المداخل و يسمح باستخدام مناهج أخرى مساعدة في تحليل الظواهر السياسية.

أ- منهج تحليل النظم: تدور اهتمامات هذا المنهج حول مفهوم مركزي، هو النظام ليس بالمعنى التقليدي القانوني الشائع، و إنما للدلالة على مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن و تتجزأ وظائف متعددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته⁽¹⁾، و يعرفه ماك ليند "Mac lelland" بأنه "الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، و له حدود واضحة تميزه عن غيره"⁽²⁾.

فالدراسات الإيرانية الإقليمية في المشرق العربي "سورية، لبنان" سوف ينظر إليها دائماً في هذا السياق على أنه يمثل "نظاماً" يتكون من عناصر تشكل إيران الوحدة الأساسية فيه. حيث تدخل في علاقات متبادلة بينها، تكون بالنتيجة الخصائص المميزة للنظام، و تنشأ بين عناصر النظام موضوع الدراسة "إيران، سورية، لبنان" علاقة وظيفية تفاعلية، هي لقوة المحركة للعلاقات المتبادلة أو المسببة لتفاعلاتها، و بعض العلاقات المتبادلة ليست وظيفية في طبيعتها بل تساعد على تحديد البيئة المورفولوجية أيضاً.

و يعتمد النظام مدخلاته من بيئته في ضوء أهدافه و وظائفه، لذلك تكون وظيفة المدخلات، إثارة النظام إلى السلوك و العمل و توفير الموارد الأساسية له⁽³⁾، و تشكل مفردات السياسة الخارجية الإيرانية (ملاح، محددات، نماذج، صنع القرار...) و العوامل المؤثرة في السلوك السياسي الإيراني و تجلياته، المدخلات الأساسية للنظام موضوع الدراسة و هي الموارد و العناصر و المواد اللازمة لقيامه بالعمل و أداء وظائفه، حيث تدخل هذه المواد إلى النظام بشكل مواد خام و تتحول إلى مادة جديدة لها خصائص جديدة. بينما تشكل مفردات كل من المحددات الاستراتيجية و السياسية و الثقافية للدور الإيراني، المدخلات الإحلالية، و هي هامة جداً في تفسير عمل النظام و تسهيل مهمته في تحويل مدخلاته الأساسية إلى مخرجات، لكنها لا تدخل في عمليات و لا تتحول إلى مواد جديدة. أما النوع الثالث من المدخلات، فهو يتركز في النظام موضوع الدراسة على المحددات المتغيرة للدور الإيراني ممثلة "بالبيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية"، و هي تشمل المؤثرات التي لا تدخل في العمليات و لا تتحول إلى مخرجات، بل تؤثر تأثيراً خارجياً في عمل النظام، و يسمى التفاعل بين أنواع المدخلات بـ "عمليات النظام" التي تشمل (التحويل، الصيانة، الضبط) و تعتبر أساسية لتحقيق أهدافه لاسيما عمليات التحويل، التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات، و تتموضع في النظام موضوع الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث "السياسة الإيرانية في سورية و لبنان"، و تأتي الزيارات الرسمية المتبادلة بين عناصر النظام كنوع من عمليات الصيانة لتحافظ على بقاء النظام نشيطاً، أما للمواقف المشتركة من القضايا المختلفة بين عناصر النظام فهي نوع من عمليات الضبط لمنع ديبليكتيك النظام من الانحراف عن الهدف⁽⁴⁾.

و تتوقف جودة مخرجات النظام على نوعية المدخلات و مستوى العمليات، هي نوعان أولها، مخرجات نهائية، حيث ينتجها النظام ليزود بها أنظمة أخرى تحتاج إليها، فهي لا تعود مدخلات في نفس النظام، و تتمثل في النظام موضوع الدراسة بـ "البيئات النديّة -

(1) د. الخورجي، ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، دار مجنولي، الأردن، عمان، ط ٢٠٠٥، ص ٩٦٩٣.

(2) نقلاً عن: د. الخورجي، ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، انظر: Charles A. McClelland, Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968, p.20.

(3) دويدري، رجا و حيد، البحث العلمي: أساساته النظرية و ممارسته العملية، دمشق، دار الفكر، ط ٢٠٠٠، ص ٢٧٥.

(4) لمزيد من الإطلاع حول تحليل النظم، انظر: Lapierre, Jean-William. L'analyse des Systemes Politiques, Presses Univesitaires de France, Paris, 197.

الصراع"، و "التفاعلات التكاملية - التعاونية"، و ثانيها، مخرجات ارضائية التي ينتجها النظام لحاجته إليها، حيث تصبح سورها مدخلات جديدة لنظام آخر، و تتمثل في النظام موضوع الدراسة بـ "المشاهد المستقبلية" لشوء المحور الإقليمي كمؤدج دراسة مفترض. هذا و يمكن التحقق من الوصول إلى الهدف في عملية المدخلات و المخرجات من خلال مقارنة الهدف بالمخرجات و إذا لم يتحقق الوصول إلى الهدف المطلوب يجري ما يسمى بـ "التعديلة للرجعة" التي تهدف إلى تطوير المخرجات، لتكون مناسبة للأهداف.

و لابد من الإشارة، إلى أن قيام الباحث بدراسة نموذج افتراضي يطرح قدام محور إقليمي (إيران، تركيا، سورية، لبنان) في منطقة الشرق الأوسط، فرص علمي استوجبه منهج البحث المعتمد من ناحية كونه يشكل مخرجات - كما ذكرنا سابقاً - و من ناحية أخرى يأتي كخطوة ما قبل الأخيرة من خطوات منهج تحليل النظم، و هي: وضع نظام جديد، فاختيار أحد البدائل بفردنا إلى وضع نظم جديد. إذا المحور الإقليمي، نموذج الدراسة ليس ضرب من صروب التسوء، و لا حقيقة تكونت أو ستكون، إنما هو ضرورة علمية و منهجية ولا، و سياسية - واقعياً ثانياً، ترتكز على أن قيام مثل هذا المحور سيساعد على ملئ الفجوة الاستراتيجية و سيحقق نوعاً من توازن القوى لصالح الدول المكوبة له في منطقة الشرق الأوسط.

و أخيراً، يحدد النموذج المفترض نوع النظام موضوع الدراسة، بأنه نظام مفتوح لا حدود له، يسمح بتدفق المدخلات و المخرجات من طاقة و معلومات، و تتأثر المتغيرات فيه بعوامل تقع خارج حدود النظم، و يكون على صلة قوية مع الأنظمة الأخرى.

ب- مناهجاً مكتملة و فرعية مساعدة: سيعتمد الباحث ضمن الإطار العام لمنهج تحليل النظم على عدد من المباحث التي تساعد على البحث العلمي في مضمون هذه الدراسة، هي:

١- منهج التحليل النقدي التاريخي: و هو المنهج الذي يمتد إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر و المستقبل، إذ لا يمكن فهم و إدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية^(٥).

٢- المنهج الوصفي - التحليلي: ينصب المنهج الوصفي على دراسة الظواهر الراهنة، للتوصل إلى الحقائق و القوانين العامة التي تنسرها، و هذا من شأنه أن يوضح العلاقات الوظيفية بين الظواهر المختلفة لكنه لا يفيد في توضيح العلاقات السببية^(٦).

٣- الوطبعة التقليدية و الوصفة الجديدة: إن هذا المنهج طرح على أساس التكامل الوظيفي في العلاقات السياسية الدولية. والوطبعة التقليدية تدعو للتكامل على أساس الوظيفية في مجالات غير سياسية وصولاً إلى التكامل السياسي^(٧).

٤- منهج صنع القرار. يقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرسمية، و استعداداتهم في إدراك كيفية الاستجابة للمؤثرات البنائية الداخلية (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية) و البيئة الخارجية، و الإلمام بكافة جوانب المشكلة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها^(٨).

٥- المنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن: التوازن الذي نعنه هذه النظرية ليس توازناً سنديكياً، و لكنه توازن يتميز بخاصتين أساسيتين، فهو توازن واقعي من جانب كما أنه توازن ديناميكي من جانب آخر، بمعنى أنه تعبير عن حالة من الاستقرار

(٥) د. محمد علي، قطعان أحمد سليمان الأسس في العلوم السياسية، الأردن، عمان، دار مجولاي، ط٢٠٠٤، ص ١٠٨

(٦) د. دود، ليلي، البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية، دمشق، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٨، ص ١١٩

(٧) د. محمد علي، قطعان أحمد سليمان، الأسس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١١٦

(٨) المرجع السابق ص ١٢٠.

النسبي المؤقت المستجيب لتأثير بعض العوامل فاسحا الطريق أمام ظهور توازن مؤقت جديد^(٩)

٢- مستويات التحليل:

أ- مستوى النظام الدولي: و يقصد بذلك أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى ، التي يتركز على نوعية العلاقات بينها تحديد مدح العلاقات الدولية في العالم ككل و قد سادت على هذا الصعيد عدة نظريات و بمدح مثل توازن القوى ، و الثنائية القطبية ، و تعدد الأقطاب ، و القطب الواحد

ب- مستوى النظام الإقليمي: و يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما ، تُحدد عادة على أساس جغرافي و ما يهمنا بهذا المستوى النظام الإقليمي العربي و الشرق الأوسط.

ج- مستوى نظم العلاقات البينية: و يقصد به العلاقات التي تجمع بين أكثر من دولتين و التي لم تصل بعد إلى مرحلة تشكيل حلف استراتيجي. و هذا ما يميز معظم العلاقات التي تنشأ في منطقة الشرق الأوسط.

د- مستوى النظام الدولي/الدولة: و يركز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي للدولة ، أي السياسات الخارجية للدول موضوع الدراسة و خاصة دور إيران الإقليمي.

٦٢٦٧٢٠

٣- مجال التحليل: يمتد المجال الزمني للبحث على ما يقارب ربع قرن من الدور الإيراني في المجال الإقليمي العربي الشرقي و بشكل أدق ما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. أما السببية للمجال فمكاني ، فإن الدراسة تنصب بصفة عامة على تقاطع الدائرة العربية مع الدائرة الشرق أوسطية ، و بصفة خاصة المشرق العربي ، و بصفة أحص مع سورية و لبنان ، في إطار لاستراتيجية الإيرانية في النظام الإقليمي العربي

خامساً: تفاصيل نظري: يتناول موضوع الدراسة مجالاً تخصصياً في العلاقات الدولية بشكل ساسي . مع اعتماده على علم السياسة في بعض الجوانب البحثية ، لذلك ارتأى الباحث ضرورة تقديم بتوصيحي نظري و تعريف بعض المصطلحات و المفاهيم التي تشكل قاعدة نظرية أساسية في علم العلاقات الدولية بحركتها الديناميكية و الساتيركية على مسئولياتها كفة. نبدأها بتعريف النظام السياسي الدولي كما جاء به "مورتن كابلان" على أن "النظام الدولي هو مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها و المتميزة عن محيطها ، و تستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها ، و تعتمد على مجموعه من المنعبررات الخارجية^(١٠) أو على ضوء هذا التوصيف فإن مفهوم النظام الدولي يعني أمرين

الأمر الأول. نمط أو أنماط من التفاعلات السائدة بين الوحدات المختلفة المكونة لسانه الأمر الثاني. إن هذه التفاعلات تعكس علاقة تأثير و تأثير كل وحدة من وحدات النظام بعضها ببعض الآخر من ناحية ، و بالنظام ذاته من ناحية أخرى^(١١). و تأتي هذه التفاعلات ضمن الشكل البيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية ، التي تتعاطم فيها قدرات إحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى عن مورسها^(١٢) بالتالي يتحدد النظام الدولي شكلاً هرمياً ترتب على قمته قوة دولية واحدة تستطيع نتيجة لمكانها و إمكانيها المطلقة ، ممارسة تأثيرها

(٩) د. الخرجي ، ثمر كليل ، العلاقات السببية الدولية و استراتيجيات إدارة الأزمات ، مرجع سابق ص ٩٢-٩٣

(١٠) نقلاً عن د. الخرجي ، ثمر كليل ، العلاقات السببية الدولية و استراتيجيات إدارة الأزمات ، مرجع سابق انظر John Wiley , International

"Politics and Sons , New York , 1962 , p 1,0

(١١) د. الخرجي ، ثمر كليل ، العلاقات السببية الدولية و استراتيجيات إدارة الأزمات ، مرجع سابق ص ٩٨.

(١٢) د. الخرجي ، ثمر كليل ، العلاقات السببية الدولية و استراتيجيات إدارة الأزمات ، مرجع سابق ص ٩٨.

أو فرص إرثتها على الآخرين⁽¹³⁾. و هي إطار غياب وجود منظم على المستوى الكويي تعم ظهرة الإصرار النكلي ، و من مقومات النكل هو الإقليم (أرض مشتركة ، عادات و تقاليد مشتركة أو مقاربة ، قرب جغرافي ، مصالح متبادلة) و الإقليمية ثوابت و تتسجم مع البيئة الدولية الراهنة ، إذ أن النكل هو الإقليمية التي تعيها من الهيمنة العالمية و ربما تحررها من مدرك العدائية و الضغوط الداخلية و الخارجية ، بأن ينتمي الجزء إلى كل أكبر يقصع انداخلية بدافع الرغبة في التكميلية . و من هنا فإن الإقليمية تنطوي على المرايا التالية:

أ- تحاول أن تخلق ميكانيزمات متكافئة للمعالجة.

ب- ترصنها جميع لأطراف في مواجهة المتاعب الداخلية.

ج- إنها شرط للإبقاء .. و الإنماء معطل للاضطرابات .. لذلك فالإقليمية تساوي لاستقرار . و في نطاق الإقليم يقوم كل تحالف بتكتيل إمكانيات القوة لأعضائه و تركيزها في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله أن يقاوم الصغوط التي توجه بها تحالفات القوى المباشرة⁽¹⁴⁾ . إن تحديد الصفات الأساسية التي تكون المخططات الفرعية الإقليمية و تقرر عضويتها ينبغي ألا يكون اعتباطياً. إن من الممكن استخدام مجموعة من "الشروط الضرورية و الكافية" لتحديد وجود منظومة ما. و هذه الشروط تتضمن ، برأي عدد من المحللين ، أربعة عناصر أو معايير مشتركة هي:

- وجود اثنين على الأقل و ربما أكثر من الأطراف الفاعلة.

بشرك هذه الوحدات بصفت و مميزات مشتركة ، و تتفاعل في ما بينها بانظام و قوة فتقيم بذلك نمطاً من العلاقات و الروابط بينها. و نتيجة لذلك يؤدي التمييز في بعض الأجزاء من المنظومة الفرعية إلى التمييز في الأجزاء الأخرى.

- يعترف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين الداخليين و الخارجيين بصفتها مسرح عمليات متميزاً.

- تكون الأطراف الفاعلة متجاورة بشكل عام.

لذا فإن أساس تحديد منظومة فرعية شرق أوسطية أو عربية هو نمط الروابط الوثيقة و التفاعلات بين الأعضاء. و قد نشأ نمطاً قوياً من الروابط و التفاعلات بين عدد من البلدان العربية في الخمسينيات و الستينيات ، و هذه البلدان التي تشكل صلب المشرق العربي هي مصر و العراق و سورية و السعودية و الأردن و لبنان و اليمن ، بالإضافة إلى الشعب الفلسطيني⁽¹⁵⁾ ، حقق الشروط الأربعة سالفة الذكر ، لذلك يمكن تصنيفها كمنظومة إقليمية فرعية منفصلة.

أما الشرق الأوسط فهو ليس منظومة إقليمية فرعية بل نظاماً إقليمياً يتأكد من خلال السمات العامة لأي نظام إقليمي التي تظهر على أنه تجمع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين . أي إن القاعدة الجغرافية هي إطار هذا التجمع ، و بهذا المعنى فالنظام الإقليمي هو نظام لا قومي ، يصمم عدداً من الشعوب و الأمم ، في تجاوز لعناصر التماثل التاريخي - الثقافي - الحضاري ، و هو نظام تعددي من هذه الساحة ؛ و كذلك فالبول المحرطة في النظام الإقليمي ترتبط فيما بينها بمجموعة متشابكة من المصالح المتبدلة ، و بشبكة كبيرة من علاقات الاعتماد المتبادل ، التي يصعب الفكك منها. و أخيراً يتحدد دور كل دولة محرطة في النظام الإقليمي و نفوذها بمدى قوتها السدسية و الاقتصادية ، و التقنية و العسكرية. إن القاعدة الجغرافية لإقامة هذا النظام هي منطقة "الشرق الأوسط" بحسب التعريف العربي لها ، و هي سمع أحياناً ، و لكن المقصود بها على وجه التحديد كل من: مصر ،

(13) د. الخروجي ، ثامر كامل ، العلاقات الدولية و الديمقراطية لإدارة الأزمنة ، مرجع سابق ص ٢٠

(14) المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٢

(15) جرجس ، فواز ، النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ، ط ١٩٩٧ ، ص ٢٥ - ٢٧

الأردن ، فلسطين ، سورية ، لبنان ، العراق و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب الدول الشرق لوسطية غير العربية ، و على وجه الخصوص ، إسرائيل ، و تركيا قبرص ، إضافة إلى باكستان ، و إيران^(١٦) و أهم ما يميز النظام الإقليمي الشرق ووسطي الآن ، هو دخول الدولة العظمى — الولايات المتحدة الأمريكية — كفاعل أساسي فيه ، ما بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

إن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة هامة و أساسية في إطار محاولتنا توصيح المفاهيم و المصطلحات السياسية — الدولية التي اعتمتها آلية بحث في مصموم الدراسة. نبدأ بها من خلال تعريف السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العنفي الذي يختاره الممثلون الرسميون لوحدة الدولة من بين مجموعة الدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"^(١٧). أما إنحال نظرية الدور إلى مجال تحليل السياسة الخارجية يثير العديد من الجوانب النظرية التي نخدم الحقل و تساعد على بصح المفاهيم و تمررها و جعلها أكثر قابلية للتطبيق العملي ، و من ثم التغلب على كثير من المعوقات و القيود التحليلية^(١٨). لذلك يجب أن نحدد السياسة الخارجية بمفهوم الدور — الذي اعتمده الباحث كنقطة أساسية في مصموم هذه الدراسة — على أنه: "السلوك السياسي الخارجي لمامي القرار ، و الذي يعبر عن إرادة دولته تجاه غيره من الوحدات السياسية أو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة و بتحقيق أهداف معينة". و هذا المفهوم يسمح لنا بالتمييز بين مكونات السياسة الخارجية و المتمثلة في: الأهداف العامة و التوجه و الاستراتيجية (دراك الدور) ، و السلوك المحدد (أداء الدور). و هذا ما سنأتي على دراسته بشكل تفصيلي بتطبيقه على السياسة الخارجية الأيراني بمفهوم الدور في الفصل الأول من هذه الدراسة.

أخيراً ، و في إطار المحاولة توصيح المفاهيم و المصطلحات السياسية — الدولية التي اعتمدها آلية البحث في مصموم الدراسة ، نقدم التعريف لبعضها على النحو التالي:

• **نوارن القوى:** يعني النوارن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية و القدرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما فيه لفرض إرادتها على الآخرين. بمعنى أنه المبدأ الذي يصح ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة واحدة كي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من الميادة المطلقة و الهيمنة على الآخرين^(١٩).

• **الأمم الإقليمية.** مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة محاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم ، و لا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون مفصلاً عن الأمن الدولي ، حيث التداخل و التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي و النظام الدولي ، و يحدد الأمن الإقليمي مسميات مختلفة و عديدة و حسب المنطقة أو الإقليم لأي يتصف به^(٢٠).

• **الأمن الجماعي:** ويقصد به ، العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي. و يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو ألوصاعه على نحو غير مشروع و ذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية

(١٦) غزالي ، ماجد ، الشروع الشرق لوسطي لعمده — مذكراته — القاهرة ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٢ ، مركز الدراسات للدراسات و البحوث

الاستراتيجية ط ١٩٩٨ ص ١١ ١٢

(١٧) د. مام ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث و الدراسات الدولية ، جلسة القاهرة ، ص ١٦ ط ١٩٨٩ ص ١٦

(١٨) د. غري ، بهجت ، و علي الدين هلال ، السياسات الخارجية للدول العربية ، ترجمة د. جابر محمد عوض ، مركز البحوث و الدراسات الدولية ، جلسة القاهرة ، ص ٣٠ ط ١٩٩٤ ص ٣٠

(١٩) د. المروحي ، زكريا كليل ، العلاقات السياسية الدولية و لتو نتيجة خلاوة الأزمات ، مرجع سابق ص ٢١٧-٢١٨

(٢٠) د. جاسور ، فاطم عبد الواد ، موسوعة علم السياسة ، الأردن ، عمان ، دار مجذولي ، ط ١٤٠٢ ص ٧٩

كقوة صدغطة و مضادة لمحاولات التغيير تلك ، و نظم الأمن الجماعي لا يلغي النقصات القائمة في مصالح الدول أو في سياساتها ، و إنما يستكر العنف المسلح كأداة لحلها و يركز تدلاً من تلك على الوسائل السلمية.⁽²¹⁾

• الأمن القومي: هو مجموعة من القواعد الإجرائية التي يجب أن تحافظ على احترامها و أن تفرص على الدول المتعاملة معها مراعاتها لمسطيح أن يصمن لنفسها نوعاً من الحماية الدائمة الوقائية الإقليمية ؛ فهو يرتكر على محور رئيسي للامر: المحافظة على الوجود الكيني للدولة ، أرضاً و شعباً و نظاماً. و هذا الأمن حقيقة نسبية و ليست مطلقة ، أي ليس هناك أمن مطلق ، شمل و كامل بكل جوانبه ، مهما بلغت، الدولة من القوة و البناء الصناعي و العسكري.⁽²²⁾

• صفة فراغ القوة/الفراغ الاستراتيجي: لقد برزت هذه الصفة بشكل واضح في اطار الاستراتيجيات الدوائية هي فترة الحرب الباردة، و بالتحديد في عهدي الستينات و السبعينات. و أصبحت كاحد للمسلمت في لذهان واصعي الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. و ما يقصد بها ، ليس الفراغ العقائدي أو السياسي أو الفراغ الناتج من ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي أو صياح الشعور بالهوية القومية ، و إنما الفراغ العسكري و الأمني و هذا الفراغ لا يمكن أن يعالج بالشكل الذي يحفظ فيه على المصالح الحيوية العربية إلا بالقوة العسكرية العربية ، و بالقوة الأمريكية أساساً ، و ذلك من خلال إقامة القواعد العسكرية و التحالفات.⁽²³⁾

• اقرار السياسي: عرفه د. حامد ربيع بأنه نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرصها الممارسة السياسية. و يقول هريوت سيمون أن 'القرار ما هو إلا تعبير عن مساومة بين معطيات الاختيار و المحيط'.⁽²⁴⁾

سادساً: مُشتملات الدراسة: تنقسم الدراسة بالإضافة إلى المقدمة إلى أربعة فصول و خاتمة. يتناول الفصل الأول تحليل السياسة الخارجية الإيرانية ، و التي يركز البحث فيها على الملامح و المحددات و نماذج صنعها و آلية اتخاذ القرار. و تحليل السلوك الخارجي الإيراني من خلال العوامل المؤثرة فيه و تجلياته على الصعيد الدولي من خلال ما صدر عن صانع القرار الإيراني من مواقف و ثوابت. أما الفصل الثاني فيعالج المحددات الثابتة التي تحكم دور إيران الإقليمية في المشرق العربي ، و التي يحددها الباحث بمحددات استراتيجية تعالج تدخل التاريخ و الجغرافية و الاقتصاد و القدرة/الإمكانات العسكرية لإيران. و محدّدات سياسية تركز على نظام الحكم الإيراني و الأمن القومي الإيراني من حيث أغراضه و تحدياته التي تنظم صمن عدة مستويات. و محدّدات ثقافية تركز على تطور الفكر السياسي الشيعي ثم اتجاهات التعبير في الثقافة السياسية الإيرانية. كما يعالج الفصل الثالث المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي التي تنظم في ثلاث مستويات (البيئة الداخلية ، البيئة الإقليمية ، البيئة الدولية).

و يأتي الفصل الرابع بصرح قيام محور إقليمي (إيراني - تركي - سوري - لبسي) و يبحث في إمكانيات التعاون و الصراع من خلال لتكرير على إشكاليات النيد/الصراع بين الدول الأربعة. بينما يبحث التقارب من خلال التفاعلات التعاونية/التكاملية معتمداً على

(21) د. المرجعي ، الملائك السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات ، مرجع سبق من ٢٩٢

(22) د. جيسور ، نظم عبد الواحد ، موسوعة علم سياسة ، مرجع سابق ، من ٨١

(23) المرجع السابق عه ، من ٢٧٩

(24) د. المرجعي ، الملائك السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات ، مرجع سبق من ٣٦٧

المدخلين الوظيفي والاقتصادي ، و يقدم أحيراً ، رؤية مستقبلية تتجلى في مشهدين (تقارب ، تباعد).

سليماً: الدراسات السابقة والصعوبات: عن الأهمية السياسية لهذه الدراسة ، و امتداد مجالها الزمني حوالي ربع قرن من الزمن ، اقتضى اعتمادها على ما توفر من دراسات سابقة ، و هنا استوقف الباحث أمرين ، أولهما: انه لا توجد - في حدود معرفته - دراسات متكاملة بالعنوان ذاته ، و هو ما شكل تحدياً علمياً و دافعاً كبيراً. أما الأمر الثاني: هو أن الدراسات السابقة عالجت بمعظمها قضايا مختلفة (تاريخية ، اقتصادية ، ثقافية ، سياسية ، اجتماعية) في إيران ، بينما انصب ما تبقى منها على دراسة العلاقات العربية - الإيرانية ، و لم يبق (إلا ندرٌ قليلٌ منها) ليعالج علاقة إيران بكل من سورية و لبنان ، و هي إن وُحِدت فهي ذات طابع عام و لا تنقطع مع إشكالية الدراسة و هدفها.

و لنر استغدت الدراسة من الأمرين السابقين ، لا أنهما في الوقت ذاته شكلاً عيباً على الباحث و راداً الأمر تعقيداً ، هو ما فرضته المتغيرات الدولية من تسارع الأحداث بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ، حيث انصب اثرها في المجال المكاني للدراسة ، و هنا واجه الباحث صعوبة كبيرة تجلت في ندرة المراجع التي تتعمق في التحليل و إن تعددت مواضعها و عوايها التي تقترب تارةً و تتعد تارةً أخرى عن مضمون الدراسة، مما فُرض على الباحث العبء الأكبر في التحليل و ادراك ترابط المتغيرات و انعكاسها على مضمون الدراسة استدركه من خلال الاعتماد على مجموعة من الأبحاث التي نشرت في دوريات مثل: مختارات إيرانية ، السياسة الدولية ، شؤون الأوسط ، و ما يصدر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية من دراسات و محاضرات مشورة ... و البحث في العديد من مواقع الإنترنت ، ستذكر في متن الدراسة. إلى جانب الاعتماد مساً على عدد من الدراسات المعمقة التي تشكل مفاتيح لإدراك صيرورة التغير التي حكمت العلاقات في منطقة الشرق الأوسط عموماً و المشرق العربي خصوصاً ، و إن ابتعدت أحياناً عن مضمون الدراسة و أحياناً آخر عن إشكالياتها نذكر منها: الدراسة التي أعدها د. نبين عبد المنعم مسع "صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية" ، و الدراسة القيمة لجمال سند السويدي "إيران و الخليج البحث عن الاستقرار" ، و الدراسة الرائدة لـ د. محمد إدريس "النظام الإقليمي للخليج العربي" ، و هناك دراسات تناولت جانباً من العلاقات و السياسة الخارجية ، أهمها الدراسة التي أعدها كلا من أحمد خالدي و حميد آغا "سورية و إيران قافس و تعاون" ، و أيضاً دراسة لـ د. توفيق المنيني "أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية" ، كذلك دراسة د. ريمون هينوش "السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقعية".

و على ذلك فإن الصعوبة البحثية التي فرضتها تعبر نمطية العلاقات الدولية ، اضافت إلى عدد من الصعوبات الأخرى التي اعترضت الباحث ، تقدمتها صعوبتين هما: الأولى: محاولة الباحث التحلي عن قواعده السابقة بأهمية الدور الإيراني في المشرق العربي و بالأخص لسورية و لبنان ، لأجل بحثه بحيادية ، و دراسة المحددات الثابتة و المتغيرة ، و ما يندفع بهذا الدور باتجاه الفعالية/التقارب ، و السلبية/التباعد بأدوات معرفية تعمل في إطار عام من الموضوعية و العلمية و العقلانية.

الثانية: قد شكلت الظروف المحيطة بالباحث و ما حصلته من متغيرات على عدة أصعدة كان على راسها متاعبة الباحث تخصصه المهني و ما فرضه من تداعيات - جهد الباحث على عدم انعكاسها سلباً على إعداد هذه الدراسة - تمثلت في وصوله إلى حالة احتناق معرفي تليه فترة انقطاع عن البحث في مضمون الدراسة ، نتيجة تراكم و تداحل المعارف المهنية و المعارف البحثية - السياسية الخاصة بمضمون الدراسة فكانت كثيراً ما تستدعي العمل المتواصل للتأسيس لتجاوز هذا الاختناق ، الأمر الذي يتطلب من الباحث إعادة قراءة كل ما تم

إنجازه من الدراسة في كل مرة حصل فيها الانقطاع . لانظم التحليل و سستمرار الدراسة على إيفاع واحد ، و هذا ما نطلب وقتاً و جهداً كبيراً .
و أخيراً ، مع أن المعاناة كانت كبيرة أثناء اعداد الدراسة ، فإن الباحث يشكر أستاذه الدكتور عامر لطفي لما قدمه له من دعم علمي و معنوي ، ساعده في تجاوز الصعوبات التي اعترضت إتمام هذه الدراسة. و يأمل أن يقدم بحثاً علمياً فيما ، و يبقى وحده المسؤول عن ما اعتراه من نقص و ما تتضمنه من آراء و طروحات.

.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: تحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية .

ثانياً: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية .

ثالثاً: أبعاد سياسة الخارجية الإيرانية .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: الخصائص القومية.

ثانياً: القائد السياسي.

ثالثاً: التدخلات الدولية.

رابعاً: الموقف الدولي.

خامساً: النظام السياسي.

سادساً: السوق الدولي.

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: نماذج الاستراتيجية الإيرانية.

ثانياً: تأثير مراكز الضغط.

المطلب الرابع: صنع القرار السياسي الإيراني.

أولاً: اتخاذ القرار السياسي الإيراني.

ثانياً: هيكل اتخاذ القرار السياسي الإيراني.

ثالثاً: خصائص صنع القرار السياسي الإيراني.

المطلب الخامس: تقييم السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: تنوع الخطاب

ثانياً: عدم وجود تعريف موحد للمصالح القومية.

ثالثاً: عدم التناسب بين الأهداف و الإمكانيات.

رابعاً: عدم إدراك المخاطر المحدقة و الفرص المتاحة.

خامساً: الأهداف القومية المتضاربة غير المتواردة.

سادساً: الآليات غير المناسبة.

سابعاً: تعدد هيئات اتخاذ القرار.

ثامناً: لا مؤسمة السياسة الخارجية.

تاسعاً: إعلان الحد الأقصى للسياسات و تنفيذ الحد الأدنى منها

المبحث الثاني: تحليل السلوك الخارجي الإيراني.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي الإيراني.

أولاً: العوامل الجغرافية و الأيديولوجية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية.

ثالثاً: التيارات السياسية.

رابعاً: متغير البيروقراطية و الحكومة.

خامساً: المتغير الخارجي.

المطلب الثاني: تجليات السلوك الخارجي الإيراني.

أولاً: سياسة للشرق و للاغربية.

ثانياً: سياسة الانفتاح.
ثالثاً: سياسة إدارة التوتر.
رابعاً: مبدأ حول الحضارات
خامساً: مبدأ الحياد الإيجابي.
سادساً: مبدأ الحياد الفعال.
سابعاً: مبدأ الواقعية السياسية.

المبحث الأول تحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: صلاح السياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية : يعد الدستور هم مصدر لمعرفة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ، و مع الوضع في الاعتبار ما جاء في مقدمة و مواد الدستور عامة و خاصة المواد (١٥٢-١٥٥) ، يمكننا أن نعرف بسهولة أن أهداف النظام و المؤسسات الثقافية ، و الاجتماعية ، و السياسية و الاقتصادية قد وصفت وفقاً للمبادئ و الصوفاط و المعايير الإسلامية . و تتمثل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية بما يلي .

- ١ . سعادة الإنسان في المجتمع البشري ككل .
 - ٢ . استقلال الدولة .
 - ٣ . مقاومة الظلم و المطالبة بالعدالة و القضاء على النظم المتسلطة في العالم و حماية المستضعفين .
 - ٤ . التمسك بالاحوي تجاه جميع المسلمين و وحدة العالم الإسلامي و أيضاً الدفاع عن حقوق المسلمين .
 - ٥ . طرد الاستعمار بشكل كامل و التصدي لسعود الأجنبي و حماية جميع الأراضي . و كذلك رفض جميع التحالفات التي تؤدي إلى سيطرة الأجانب على الثروات الطبيعية و الاقتصادية للدولة فضلاً عن السيطرة على الجيش .
 - ٦ . إقامة العلاقات السلمية مع الدول الصديقة .
 - ٧ . الصديق و الوفاء بالعهود في المعاهدات مع الآخرين .⁽²⁵⁾
- و يتركز الأهداف على المستوى التنفيذي في السياسة الخارجية الإيرانية بـ :
- ١ . الحفاظ على المصالح القومية .
 - ٢ . تأمين المصالح الوطنية مع جميع الدول .
 - ٣ . إقامة علاقات مع جميع الدول .
 - ٤ . أداء المهام التي ألقتها الثورة الإسلامية على عاتق حكومة إيران ، و هذا يتركز إلى حلقة تصدير الثورة⁽²⁶⁾ .

و يمكن تقسيم السياسة الخارجية لإيران بعد الثورة الإسلامية إلى أربع مراحل ، هي :

- المرحلة الأولى : فكرة الحكومة المؤقتة (١٩٧٨ - ١٩٨١) .
- المرحلة الثانية : مرحلة الخطاب القبلي أو المثالي (١٩٨١ - ١٩٨٩) .
- المرحلة الثالثة : مرحلة البدء بعد قبول القرار /٥٩٨/ و انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية
- المرحلة الرابعة : مرحلة رئاسة خاتمي و سيادة الخطاب النقاري و أطروحة حوار الحضارات⁽²⁷⁾ .

ثانياً: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية : من أهم أنماط السياسة الخارجية تلك الأنماط الثلاثة التي قدمها كمال هولسنسي^{٢٨} في سياق دراسته لتغير السياسة الخارجية ، فهناك نمط الانعزال و نمط الاعتماد على الذات و نمط عدم الانحياز - التنوع . و قد بنى "هولسنسي" هذه

(25) د. حكي ، حسن ، صبح الفرو في السياسة الخارجية الإيرانية ، مطبوعات إيرانية ، عدد ٣٦ يوليو ٢٠٠٤ ، ص ٢٢

(26) طاف ، سلام ، الإنتر قبيلة الإيرانية في المنطقة العربية ، سورية ، وزارة التميم العالي ، المعهد العالي للعلوم السياسية ، ٢٠٠١ ص ٢٠

(27) مر (عدة شعبار حول الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية ، مطبوعات إيرانية ، عدد ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ ص ٧

الأنماط على أساس مجموعة من المعايير هي : مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنوع المشاركة أو تركيزها) ، و مدى قبول الدولة لتدخل القوى الخارجية ، و بمط ارتبطت فيها العسكرية و الدبلوماسية .

و يجب الإشارة إلى أنه يصعب تحديد نمط محدد للسياسة الخارجية لدولة ما ، و إنما يكون اقرب هيكلها و شكلها بشكل أكثر من نمط دول آخر . فالسياسة الخارجية الإيرانية اقرب من نمطين بعد قيام الثورة الإسلامية ، و هما :

١- الانعزال : يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية صلا (و من ثقل همة معيار التدوير) ، و رفض التدخل الخارجي و تقادي الارسطات العسكرية و الدبلوماسية الخارجية . و قد اقترنت لسياسة الخارجية الإيرانية من نمط الانعزال خلال الفترة الرسمية الواقعة ما بين قيام الثورة و اسلام الرئيس خاتمي الرئاسة في ايرار اي في المراحل الثلاثة الأولى من تصور الساناسه الخارجيه الإيرانية . بعد ائعنعت إيرار عن المشاحسات الدولية باستثناء الحرب العراقية - الإيرانية - فعارصت العمل تحت مظلة الدول الكبرى ، و كسب هويتها بقطع علاقاتها معها ، و عارصت سياسة الانحياز إلى إحدى الدولتين العظيمتين : الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي . و ذلك في وقت لم تتمكن دول كثيرة من موصلة حياتها دون الاعتماد على إحدى هاتين القوتين .

و نكر الاسم الحمي في بيانه بعد انصار الثورة الإسلامية أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة طالم مع مطلوب⁽²⁸⁾.

٢- عدم الانحياز : يتميز هذا النمط من السياسة الخارجية بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ، و لكن مع تنوع الشركاء الخارجيين و تقادي الدحول في محالقات عسكرية مع قوى خارجية كبرى⁽²⁹⁾ . بمعنى بعض أي نوع من قوى تسلط الأخر في العلاقات الدولية و قد اقترنت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا النمط كثيراً بعد استلام الرئيس خاتمي منصب الرئاسة الإيرانية

و هناك ثلاثة أنواع لهذا النمط ، يدعى الأول : عدم الانحياز الواقعي ، بمعنى قبول الوضع و النظام القائم و السعي لتعبيره بهدف إحلال نظام أفض في هذا التعريف تكون المنظمات الدولية غير عادلة ، و على الجمهورية الإسلامية السعي من أجل تغييرها لإحلال النظم الأفضل مكانها . و لعدم الانحياز نوع من الانترام الأيديولوجي . و فصلاً عن رفضه لأي نوع من الارتباط بالقوى الكبرى العالمية على الصعيد الدولي ، يرفض النظم غير العادلة الحاكمة للعلاقات الدولية و مؤسستها كما يرفض قواعد اللعبة الدولية .

ما النوع الثاني ، هو عدم الانحياز الإصلاحي و مع أن إحداث تغيير في الوضع الدولي القائم أمر ضروري و حتمي في هذا التعريف لعدم الانحياز إلا أن السعي لإحداث هذا التغيير يأتي في إطار نظام القائم و بالتعاون مع الدول الأخرى . و يطالب عدم الانحياز الإصلاحي باصلاح البنية العليا لنظام القائم بهدف إحداث تغيير تدريجي في البنية التحتية له⁽³⁰⁾ .

و يمكن اعتبار عدم الانحياز المحافظ كنوع ثالث لنمط عدم الانحياز على الرغم من وجوده القليل و الغير واضح - إلى جانب نمط لانعزال، النمطين الذين مارستهما السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الحكومة المؤقتة في بداية عهد الجمهورية الإسلامية.

٣- الاعتماد على الذات : يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية، مع الاعتماد تنوع تلك المشاركة، و قد اقترنت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا

(28) دراسة تنظيم وهي : السياسة الخارجية الإيرانية و بنية النظام الدولي ، ستارت إيرانية ج ٢٢ مايو ٢٠٠٢ ص ٤٧-٤٨

(29) Kal Holsti <Restructuring foreign policy: A neglected phenomenon in foreign policy theory> in K. Holsti, ed. Why Nations

Realign Foreign Policy Restructuring in The Post-War World (London: George Allen and Unwin, 1982) p4

(30) د دهقاني جلال ، السياسة الخارجية الإيرانية : التوجهات و التحولات ، مقارنات إيرانية ، ج ٢٥ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٢-١٤

النمط في الفترة التي تلت الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣. حيث تعادت التحمل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، كما انتعشت عن الدحول في أربطت حارجية تعظم من هذا التعلل.

ثالثاً: أبعاد السباسة الخارجية الإيرانية : للسياسة الخارجية الإيرانية ثلاثة أبعاد، هي:

١- البعد الأول : هو أن السياسة الخارجية الإيرانية تنبع بشكل رئيسي من الخصائص الدائمة للجمهورية الإيرانية الإسلامية ، و من الإرادة الذاتية لصانعي سياساتها ، والسياسة الإيرانية الخارجية لا تنبع من خصائص دولة أخرى و هي تصدر قراراتها بكل فرد و استقلالية .

٢- البعد الثاني : هو أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر في سياسات الدول الأخرى ، و بالتالي فإن لها ورأاً يحد به في تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى. و بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه كل من السعودية و إيران مثلاً، فإن التفاعلات الحارية بينهما تؤثر بشدة على طبيعة التفاعلات السائدة في المنطقة ، بل إن تعاون هاتين الدولتين من الممكن أن يعيد الاستقرار النسبي إلى المنطقة^(٣١).

٣- البعد الثالث : إن برنامج السياسة الخارجية الإيرانية لا يصوغه و ينفه فرد بذاته ، و لكن يتم في إطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد و تطبيق المردمج ، نتيجة التفاعل الديالكتيكي بين المصممين الرئيسيين للسياسة الخارجية الإيرانية هما المرشد و الرئيس .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية :

أولاً: الخصائص القومية : يقصد بالخصائص القومية كل الانعلا للكمة في كيان الوحدة الدولية داتها كوحدة كلية شاملة ، و التي تتسم بصعة الاستقرار النسبي^(٣٢) ، و ينصرف مفهوم الخصائص القومية إلى خمسة أبعاد رئيسية هي :

١- المقدرات القومية: يقصد بالمقدرات القومية حجم و مستوى الإمكانيات المتاحة للدولة الإيرانية ، و هو ما يعبر عنه في ألب العلاقات الدولية بعنصر قوة الدولة ، و هذا ما سنعرض له بالبحث الدقيق في الفصل الأول .

٢- المشكلات الاجتماعية: يقصد بها المشكلات النصفة بالبنان الاجتماعي و الاقتصادي للدولة و التي تتسم بنوع من الديمومة على مدى فترة زمنية طويلة . و في تحليل أثر المشكلات الاجتماعية على السياسة الحرجية الإيرانية يجب التمييز بين المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية كالنصح و البطالة ، و المشكلات ذات الطبيعة السياسية كحدوث احتجاجات جماهيرية واسعة — مثل الحركة الطلابية — و انقسام النبة السياسية إلى تيارين (المحافظين و الإصلاحيين) .

ففي حالة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية ، اضطرت الحكومة الإيرانية و لاسيما بعد تولي رافستجاني منصب الرئاسة إلى إعادة تخصيص الموارد الاجتماعية لحل المشكلات الداخلية ، و لإقلال من الموارد المحصصة للسياسة الخارجية ، حيث تم الحلبي عن مبدأ تصدير الثورة الإسلامية .

أما بخصوص المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية ، دفعت المظاهرات الطلابية بالقيادة الإيرانية إلى تحميل المسؤولية في هذه الاضطرابات إلى العدو الحارجي ذو المصلحة في عدم الاستقرار الداخلي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية ، بغرض تحقيف الصفظ

(٣١) س. زارة شوروف: حوار المصالحات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية ، مطبوعات إيرانية ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٣٢) لمزيد من الإطلاع انظر : Maurice East " National attributes and foreign policy behavior " in Maurice East S. Salmore and C. Hermann eds Why National Act Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies (Sage Beverly Hills 1978) pp 124-125

النشئ من تلك الأزمة ، و تعريب الحركة الطلابية من مضمونها ، و تركيز انتباه الرأي العام على العدو الخارجي بدلاً من المشكلات الداخلية .⁽³³⁾

٣- مستوى التطور القومي: يصرف مستوى التطور القومي الى درجة تلحور الحصن المشترك و وعي الأفراد بذلك الحصان ، ففي المراحل الأولى للتطور القومي الإيراني اتسمت الطاهرة القومية بالميل إلى التطرف و التشنج ، و السعي نحو تأكيد الحصان المتميزة لأفراد الأمة العارسية في مواجهة الآخرين . و لاسيما بعد قيام الثورة الإسلامية ، حيث طرح الإمام الخميني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية بعبء التوسع الخارجي إلى جانب الاصطدام بالقوى العظمى في العالم ، مما أدى إلى زيادة الطابع الصراع السياسي الخارجية الإيرانية في تلك الفترة.

٤- التكوين الاجتماعي: يتألف المجتمع الإيراني من فئات و مجموعات متباينة لدرجة أنه بوصف بـ " المجتمع المورايكي " و هذه المجموعات متباعدة الأهداف فيما يتعلق بتوزيع الموارد الاجتماعية ، و تحديد معالم السياسة الخارجية الإيرانية ، كما سندرس ذلك بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثالث.

و يؤدي تفاعل هذه الفئات و المجموعات و الاحزاب في سعيها لتحقيق أهدافها إلى التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية و لعل أهمها لتقسام الحيسة السياسية إلى تيار اصلاحي و آخر محافظ ، حيث تؤدي الجدلية السياسية بينهما إلى التأثير بشكل مباشر و واضح في السياسة الخارجية الإيرانية.

٥- التوجهات المجتمعية: و هي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع ، التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي ، وتنقسم بثباتها النسبي ، فالفكر السياسي الشيعي يلصق بجوهر النوجه الفكري العام لأفراد المجتمع الإيراني و يربطهم بوثق العقيدة الشيعية كما سندرس بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

و تؤثر التوجهات المجتمعية على رؤية أفراد المجتمع الإيراني و الحبة الحاكمة للوقائع الخارجية ، كما أنها تصنع صولات على فترة صانع السياسة الخارجية على حثبار بدتل معينة حيث اتخذ مبدأ " اللامبالاة لزاء مصائر الآخرين و التكر لها هو دب عظيم " في الحبة الإسلامية صيغة " الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر " ، فقال آية الله الخميني عندما كان رئيساً للجمهورية في لقاء مع بعض أئمة الجمعة : " يقوم موقفنا السياسي في الشؤون الداخلية و الخارجية محل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، إن يرى أن العالم يستعرب موقفنا الحارم من الولايات المتحدة و إسرائيل و حططتهما الاستعمارية و ذلك لأن قرار يستند إلى الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و لكن على الرغم من أن أدعاء لهذا الواجب مكلف جداً إلا أن ذلك لن يصعنا من الاستمرار في القيام به .⁽³⁴⁾

توفر التوجهات المجتمعية لصانع السياسة الخارجية الإيرانية أدوات لتبرير سياسات خارجية معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتنقه المجتمع الإيراني من عقائد و إيديولوجيات كما هو الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية ، حيث قال الإمام الخميني في إحدى خطبه : " صحيح أن الفلسطينيين مسلمون ، و أن وحدة العالم الإسلامي ، و مساندة المسلمين هي من سس السياسة الخارجية الإيرانية ، إلا أن الأمم المستضعفة تستثير لدى الإيرانيين النتيجة لموضوعية الآية : إن العساوة و القمع و الاصطهاد الممارسة من قبل إسرائيل و الولايات المتحدة و الاستكبار العالمي تظهر في فلسطين .⁽³⁵⁾

(33) لتريد من الإخلاء منظر H. Eckstein " On the etiology of internal war " in I. Feierabend R. Feierabend and J. Curr eds

Anger Violence and Politics (Englewood Cliffs New Jersey Prentice Hall 1965) p. 25

(34) واه ، احمد نجيب ، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية ، شؤون الأوسط ، عدد ١٦٦ ربيع ٢٠٠٤ من ٦٦-٦٦

(35) المرجع السابق ، ص ٩٩

و لابد من الإشارة أخيراً إلى أن التوجهات المجتمعية عملية متبادلة من حيث التكوين بين المجتمع الإيراني و القيادة الإيرانية، لاسيما لإمام الحميني لما كان لحظته من أثر كبير في تشكيل الاتجاهات الثقافية و العقلية الجمعية للمجتمع الإيراني و هذه الخصوصية الإيرانية تأتي من العقيدة الشيعية المتناسكة عبر القرون المتتالية ، حيث اعتبر الإمام الحسين الرمز الأبرز لهذا الفكر و للتوجه .

ثانياً: القائد السياسي : إن للقائد السياسي دور في التأثير على السياسة الخارجية . و هو يفاوض بتفاوت القادة السياسيين و بتفاوت المواقف السياسية . فالقائد السياسي الإيراني يهتم بالسياسة الخارجية لأنه يراها أداة فعالة لتأكيد شعبيته ، و لأن هناك عدواً خارجياً يهدد أمن الدولة ، و لانه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة الإيرانية.

و يؤدي اهتمام القائد السياسي الإيراني بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى مشاركته الفعالة في صنعها ، مما يزيد من فرص تأثير خصائصه الذاتية على تلك السياسة . فقد كان الإمام الخميني كارزمية في شخصيته ، حيث أدت إلى زيادة تأثير عقائده في السياسة الخارجية الإيرانية . كذلك يلعب السبق العقدي دوراً حاسماً في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها و استيعابها من البيئة الخارجية ، فالعقائد توجه القائد نحو قبول معلومات معينة أو تجاهل و رفض معلومات أخرى طبقاً لمدى اتساق تلك المعلومات مع العقائد⁽³⁶⁾ ، و على سبيل المثال كان قرار القيادة السياسية الإيرانية بعد الثورة برفض السفير الأمريكي في إيران ميباً على عقائد صانع القرار الإيراني .

و يتمتع الإمام الحميني بشخصية تسلطية تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها : النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين ، و استعمال المفاهيم النظرية ، مع روية ثابته للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء و أعداء ، و يفضل عادة الاحتمار المهددة كش حرب شاملة أو وقف الحرب نهائياً . كما كان شديد التعصب لخصائص إيران القومية حيث اعتبر أن تصدير الثورة و نشر القيم الإسلامية هي أسس و وظائف الثورة الإسلامية و تعيهاها ، تلك الثورة التي حققت قيادته نموذج الربط بين الدين و السياسة و أثبتت نظرية اعتبار الدين بمثابة قوة سياسية مهمة.

سبما يتمتع الرئيس محمد خاتمي بالشخصية القائمة على تحقيق الذات ، و تتسم بعدة أبعاد أهمها: الإحساس بالأمن و السلام ، و الإحساس بالانتماء ، و الإحساس باحترام الذات . فهذه الأبعاد هي التي ولدت لدى الرئيس خاتمي الإحساس بالثقة في العالم الخارجي ، و الميل إلى الانفتاح العالمي ، و تمثل ذلك باعتماده مبدأ حوار الحصار كمبدأ هام و أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية . و يقوم على مبدأ التنوع و التعدد فكل حصار بشري لديها ما تقوله ، و هذه النظرة للشفافة و المصحوبة بالنساج مع العالم المحيط ، استطاعت أن تغير من نظرة العالم تجاه إيران و أن تخرج السياسة الخارجية الإيرانية من حالة رد الفعل إلى حالة النشاط و الأخذ برمام المبادرة⁽³⁷⁾

ثالثاً: التفاعلات الدولية : تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بتوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى ، فالدولة تحدد و تعبر سياستها الخارجية في ضوء سلوكيات الدول الأخرى تجاهها ، و الاستقطاب الدولي ، و طبيعة المعاملات التي تتم بينها و بين الدول الأخرى ، و نوعية الصعوبات التي يتعرض لها من تلك الدول ، فالدولة الإيرانية تستقبل سلوكيات — حوار عديدة من الوحدات الفاعلة في السق الدولي ، و قد تكون هذه الحوار

(36) Martin Fishbein and J. Ajzen Beliefs Attitudes Intentions and Behavior (Reading : Addison - Wesley 1975) .

p14 JDe R vera , The Psychological Dimension of Foreign Policy > (Columbus. Charles Merrill 1986)p20.

(37) بيرزادة ، شميرار ، حوار المضاربات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية ، مقالات إيرانية ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

ذات طابع صراعي أو ذات طابع تعاوني . و لكن هذه الحوافز تصير الدولة الإيرانية إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز ، و ذلك في إطار عملية من " تبادل السلوك " أو " الحافز - الاستجابة " ، و ذلك كما حصل في الحرب العراقية - الإيرانية .

و تشمل المعاملات الدولية كلاً من المبادلات الاقتصادية و الاتصالية بين الوحدات الدولية و كما زادت المعاملات الدولية بين إيران و الوحدات الدولية ، كلما أدى ذلك إلى تسريخ السياسة الخارجية لإيران و توجيهها نحو السلوك التعاوني فيما بينها . ذلك أن المعاملات تحلق شبكة من المصالح التي تنمو إلى حد يصعب فيه على أي طرف المبادرة بأي سلوك من شأنه تهديد تلك المصالح ، و بالتدريج يتولد لدى إيران و الوحدات الدولية اقتناع كامل بتشابك مصائرها ، كما هو حال العلاقات السورية - الإيرانية ، فالمعاملات الاتصالية بين سورية و إيران تقل من فرص سوء فهم أهداف و بوابات الطرف الآخر ، و من ثم تقلل من فرص السلوك الصراعي و من نشوب الأزمات بينهما . و نرى حدى مدارس النكامل الدولي التي يبرعها "كارل دويتش" أن مستوى المعاملات الاقتصادية بين الوحدات الدولية هو مؤشر صادق لدرجة التكامل السياسي بين تلك الوحدات .

و ينصرف الاستقطاب الدولي إلى تأثير الوحدة الثالثة على سياسات الخارجية لوحدتين دويتش إزاء بعضهما البعض ، فالسياسة الخارجية الإيرانية تؤثر في العلاقات السورية - العراقية و السورية - اللبنانية ، كما سدرس لاحقاً بالتفصيل .

كما تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بالصعوبات الدولية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح و محدد ، فالأمريكيون سعوا منذ الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية لتضييق على إيران للوصول بقدرتها التأثيرية على العلاقات الإقليمية و الدولية إلى حدها الأدنى . و وضع النظام السديسي الإيراني على مفترق خياريين مصيريين ، إما أن تواصل إيران ذراعتها الداخلية و صراعاتها السياسية - الاقتصادية مع الولايات المتحدة مثلما هو الآن بحيث تقلص قوة إيران تدريجياً أو أن يؤدي الصراع الداخلي على مستوى التيارات السياسية إلى فتح طريق آخر في السياسة الخارجية الإيرانية ، و ستكون نتيجة الوضع الأول التفسخ و الصعاب ، و نتيجة الوضع الثاني ستكون غير واضحة و غير مطمئنة . إن الضغط الأمريكي على إيران من أجل اختبار أحد الطريقتين جزء من المحطط الأمريكي المتوقع لتغيير السلوك الإيراني ، إن لم يكن تعبيراً لنظام سياسي بأكمله .⁽³⁸⁾

رابعاً: الموقف الدولي : تصاع السديسه الخارجية الإيرانية على مستوى القرارات و السلوكيات على الأقل ، للتعامل مع موقف دولي معين ، و يقصد بالموقف الدولي الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة رسمية معينة ، و الذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية الإيرانية التصرف بشكل معين للتعامل معه ، و قد حدد هيرمان ثلاثة أبعاد رئيسية تمثل أبعاد الموقف الدولي ، و هي المفاجأة ، و التهديد ، و الوقت المتاح⁽³⁹⁾ ، فالمواقف الدولية تختلف من حيث درجة تأثيرها على القيم الأساسية لصانع السياسة الخارجية الإيرانية فالحرب الأمريكية ضد الإرهاب تؤثر على قيم الثورة الإسلامية الإيرانية كحماية المستضعفين في الأرض ، و من ثم دعم المقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية . و تختلف للمواقف الدولية أيضاً ، من حيث الوقت المتاح لصانع السياسة الخارجية الإيرانية للتعامل مع الحافز الخارجي ، قبل أن تتحول خصائص الوقت تحولاً يصعب من الصعب التصرف في مرحلة لاحقة ، فالحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١ ، كانت تتطلب من

(38) صوري محمود ، تحديات السياسة الخارجية الإيرانية ، مطبوعات يمنية ، عدد ٩٢ يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٣٨

(39) Charles Hermann < International crisis as a situational variable > in James Rosenau ed. International Politics and Foreign policy (New York : Free Press 1969) pp4 4-415

صانع السياسة الخارجية الإيرانية التصرف بسرعة لحماية الحدود الشرقية لإيران و المشاركة في القضاء على حركة طالبان التي كانت تشكل تهديداً لأمن إيران . كذلك تختلف من حيث درجة توقع صانع السياسة الخارجية الإيرانية للحاضر الخارجي ، فالحرب الأمريكية - البريطانية على العراق كانت متوقعة بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية .
 بيد أن أهم أشكال المواقف الدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية ، هي تلك المواقف التي تتميز بتوافر عناصر المفاجأة ، و التهديد ، و محورية الوقت ، فإذا توافرت في الأزمة تلك الخصائص نشأ ما يسمى بموقف الأزمة⁽⁴⁰⁾ . و هذه العناصر توافرت في الأزمة السوفية الإيرانية ، التي يميز بأن الحاضر الذي أنتج لأزمة لم يكن متوقفاً بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية ، كما أنه يشكل تهديداً كبيراً لاهدافه الأساسية ، إضافة إلى أنه لا يتبع لصانع السياسة الخارجية إلا وقتاً محدوداً للتعامل مع الحاضر قبل أن ندحر عناصر جديدة على الموقف تجعل من الصعب التأثير في الموقف .

خامساً: النظام السياسي : يقصد بالنظم السياسي تلك الدور و الأدوار في السلم السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة⁽⁴¹⁾ . و ينطبق تحليل اثر النظام السياسي على السياسة الخارجية الإيرانية من افتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية تتم من خلال الجدل الديالكتيكي بين مرشد الثورة وبين السلطة التنفيذية ، و أن تبيان السلطة التنفيذية يؤثر في هزتها على صنع السياسة الخارجية ، و يقصد بـ تبيان السلطة التنفيذية في هذا الصدد ، الموارد التي تؤهل السلطة التنفيذية لصنع السياسة الخارجية ، و القيود المفروضة على السلطة التنفيذية في هذا المجال سواء من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو بالمجتمع بصفة عامة ، حيث تم بعد الثورة الأخذ بعين الاعتبار المجتمع و رؤى فعله و وضعه العام ، و في هذه الحالة لا يستطيع أي شخص أن يتخذ قراراً بمفرده . لذلك جاء تركيب النظام السياسي الإيراني ملئاً لها كما سترى في الفصل الثاني تباعاً . و من ثم باختلاف بيان للنظم السياسية في مختلف المجتمعات يؤدي إلى صنع سياسات خارجية مختلفة كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع نفسه ، يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية كما حدث بالنسبة للتغير من نظام الشاه إلى النظام السياسي الإسلامي بعد الثورة ، فقد كانت مسألة إدخال الدين في السياسة الخارجية و ما يتصل بالعلاقات الدولية أمراً جديداً ، حيث أكدت إيران على ضرورة التواجد على الصعيد الدولي .

و تتفاوت النظم السياسية في حجم الموارد الاجتماعية المتاحة ، و مدى سيطرة النظام السياسي على تلك الموارد ، أي قدرته على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية . فلا شك أن حجم الموارد الاجتماعية المدحة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية يفوق حجم الموارد المتاحة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية ، بيد أن صانع السياسة الخارجية الأمريكية لا يسيطر تماماً على الموارد المتاحة بقدر سيطرة صانع السياسة الخارجية الإيرانية على موارده . و توفر المؤسسات البيروقراطية و قنوات اتخاذ القرار موارد للنظام السياسي الإيراني التي تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية ، و لا نسي أن إيران تعيش في الشرق الأوسط إلى جوار دولتين كبيرتين هما أفغانستان و العراق اللتين بالاضطراب ، و هي مثل هذه المظنة المضطربة منح النمساك بمفهوم القانون و المؤسسات مكانه خاصة لإيران⁽⁴²⁾ . كما ستمد النظام السياسي الإيراني إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لميسته . زادت

(40) مخرج سبق عنه ، ص ٤١٤ - ٤١٦

(41) Barbara Salmore and S. Salmore, Political regimes and foreign policy, Maurice East, S Salmore, and C. Hermon eds, (41)

Why Nations Act Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, Sage Beverly Hills, 1978 p. 103

(42) د. محمد نور : السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الثورة ، مختارات إيرانية ، عدد ٢١ يوليو ١٩٧٢ ص ٤٦

قدرته على تعيد تلك السياسات ، والتأييد الاجتماعي مورد هام من موارد النظام السياسي الإيراني يستطيع توضيحها في مجال التفاوض مع القوى الخارجية .

سادساً: النسق الدولي : يقصد بالنسق مجموعة من الوحدات المترابطة بمطابق من خلال عملية التفاعل ، والنسق يتميز بالترابط بين وحداته . بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى ، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات . كذلك التفاعل الذي يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائياً ، لكنه تفاعل نمطي يمكن ملاحظته و تفسيره و التنبؤ به و يبطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد رئيسية :

١. الوحدات و يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق .
٢. البنين ، و يقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض حيث تقع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النسق الدولي ، كقوة عظمى دون منازع (على الأقل عسكرياً) ، في حين تقع إيران كقوة إقليمية هامة في الشرق الأوسط .
٣. المؤسسات ، و يقصد بها مجموعة القواعد و الإجراءات الرسمية و العرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين اتجاه القضايا العالمية المختلفة .

٤. العمليات السياسية ، و يقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل و المؤسسات ، و تتعلق بعدد من الأبعاد: الأول يعنى بالتأثيرات الاقتصادية التي يحملها التواجد الأمريكي في منطقة الخليج الغنية بالنفط و سيطرتها على بطن بحر قزوين بعد إحكام تواجدها في أفغانستان . من ناحية أخرى ، تشرح التكلفة الاقتصادية للملف النووي الإيراني نفسها على كل من الميزانية الإيرانية المكبلة أصلاً بأعباء التنمية والإعمار .

و يعنى البعد الثاني بالتأثير المحتمل لمسار عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي على الجهة الداخلية الإيرانية . فالرغم من الشكوك الكثيرة التي تحيط بهذه العملية ، إلا أن احتمال نجاح إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تسوية مما للصراع ، في ظل احتلال موزين القوى بين العرب وإسرائيل ، قد يعني حصصاً لمناطق العود الإيراني سواء في سورية ولبنان أو بين الفصائل الفلسطينية الأكثر تشدداً وراдикаلية . ولكن الأهم من هذا فإن تسوية ما قد تعني تفرغ الولايات المتحدة للملف الإيراني .

و يتعلق البعد الثالث بمستقبل القوات الأمريكية في العراق الحارة الغربية لإيران ، والور الذي يمكن أن يلعبه الشيعة العرب والأكراد السنة في رسم مستقبل العراق ، وبالتالي التأثير على تماسك الدولة الإيرانية التي تعاني من تعدد عرقي و مذهبى يزاد تعقيداً عن المشهد العراقي بمرحلة .

و يتعلق البعد الرابع بقدرة منظمات دولية كالأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي في ممارسة ضغوط على الحكومة الإيرانية تتعلق بفتح النظام لمختلف القوى الإيرانية . فعقب المظاهرات الأخيرة التي انفجرت في النصف الأول من شهر يونيو والمظاهرات التي قامت في بدايات شهر يوليو إحياء لذكرى حركة الطلاب عام ١٩٩٩ ، قامت قوات الأمن الإيراني باعتقال العديد من الطلاب الإيرانيين والصحافيين مما دعا مكتب تحرير الوحدة وهو أبرز حركة طلابية داخل الجامعات الإيرانية إلى توجيه خطاب إلى كوفي فان يطالب فيه الأمم المتحدة بالتدخل إلى جانب الطلاب الإيرانيين الذين يتعرضون لقمع البكر المحافظ والأجهزة التابعة له. (43)

(43) حمادة بل العلاقة من الخروج و الدخول في إيران. www.ohram.org.eg

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: نماذج الاستراتيجيات الإيرانية : تشكل محددات السياسة الخارجية الإيرانية التي سبق شرحها مدخلات لصنع السياسة الخارجية الإيرانية ، و تتباين هذه المحددات في التأثير على صنع السياسة الخارجية ، و يعكس هذا التأثير على إجراءات اتخاذ و صنع القرار الذي يكاد يكون محصوراً بالنهاية بيد المرشد (الولي الفقيه) و وزارة الخارجية التي يهيمن عليها الرئيس و وزير الخارجية . و تبعاً لنقل هذه المحددات تصنع السياسة الخارجية التي يكون لها أربعة نماذج كما هو مبين في النموذج التالي :

| المدخلات | الإجراءات | المخرجات |
|---|---|--|
| ١- الحصائص القومية ٢- القائد السياسي ٣- النظم السياسي ٤- المسافة الدولية ٥- النسق الدولي ٦- الموقف الدولي ٧- الدفاعات الدولية | <div style="border: 1px solid black; padding: 5px; margin: 5px;"> المرشد (الولي الفقيه) </div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px; margin: 5px;"> رئيس الدولة وزير الخارجية </div> | ١- استراتيجية قنبلي ٢- استراتيجية التحفير الذاتي ٣- استراتيجية المساومات ٤- استراتيجية التصلب |

١- استراتيجية القنبلي: يقصد بهذه الاستراتيجية الالتزام بالأعراف و الشرعية الدولية و قد ظهرت هذه الاستراتيجية بوصوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة الغزو العراقي لدولة الكويت ، حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، و خاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد .^(٤٤)

٢- استراتيجية التحفيز الذاتي : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد دور إيران الإقليمي و ضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الآسيوية و الخليجية و العربية و يدخل في إطار هذه الاستراتيجية احتجاج إيران المتكرر على أية ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى عزل و استبعاد إيران ، خاصة و أنها حصلت على تعهدات دولية متعددة، لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية ، على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية . و أيضاً يدخل في إطار هذه الاستراتيجية مشاركة إيران في اجتماعات دول الحوار الإقليمي للعراق بعد الحرب الأمريكية على العراق بهدف المساهمة في وضع الترتيبات الأمنية الجديدة للمنطقة .

٣- استراتيجية المساومات : تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي ، حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية . و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجة من الربحية ، و قد تبلورت هذه السياسة خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت ، عندما استطاعت إيران إجبار العراق على التسرل عن جميع شروطه في التسراع القائم بين البلدين ، و الرجوع إلى اتفاقية الجائر التي كان العراق قد أعادها قبيل حربه مع إيران .

٤- استراتيجية التصلب : تهدف هذه الاستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن السعية لعرب ، و خاصة الولايات المتحدة . و ذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية، و رفضها لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسية

(٤٤) د محمد عبدالمجيد حمزة الخارجية الإيرانية: دراسة قانونية ع ١٣٨/١، تقرير ١٩٩٩ من ٢٦

لثورة ، و عدم التحلي عنها . و هذه الاستراتيجية لا تقتصر فقط على السواحي الفانوية و
 قنستورية ، و إنما تمتد إلى ما يسمى العيسية الجغرافية لسياسية عند الإيرانيين
 "Psychogeography" ذات الحدود الفاريجية و النفاية . و عادة ما تصدر هذه
 الاستراتيجية على شكل تصريحات حدة من قبل العلماء في موضوع يطوي على عناصر
 الهيمية الحارجية، أو عند حدوث قصبة دولية، تبدي إيران تأييدها للعالم الإسلامي ، مثل
 الاعتداء الإسرائيلي على جوب ليس . كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحشد و التجيش
 الداخلي و الخارجي لتطوير الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين، و التي تسمى "Self-
 Image Camealism"⁽⁴⁵⁾ لتكشف هذه الأنماط لاستراتيجية الأربعة عن مدى تعقد صنع
 السياسة الحارجية الإيرانية ، وبالتالي ليس كل ما يصدر عن إيران في سياستها الحارجية له
 مدلول مباشر و محدد على دولة ما ، لكن من مدلولاته غير المباشرة في الكثير من الأحيان .

ثانياً، مراكز الضغط و عوامل التأثير: يمكن تقسيم عوامل التأثير على السياسة الحارجية
 الإيرانية إلى نوعين ، هما :
 ١- عوامل داخلية :

- أ- المطبوعات الداخلية . هناك مطبوعات تصدر باللغة الفارسية ، و أخرى
 تصدر بلغات اجسية . و تؤثر المطبوعات الفرسية اللغة بشكل أو بآخر على
 توجهات الحكومة و مواقفها ، و من حيث التوجه فهذه المطبوعات إما
 محفظة أو معتدلة و شديدة النطرف .
- ب- منبر صلاة الجمعة في طهران و المدن الأخرى : عادةً، تأتي الموضوعات
 المطروحة في خطب صلاة الجمعة متمشية مع مخططات الحكومة ، و لكن
 في بعض الأحيان يؤثر انتماء بعض الخطباء على رأي الحكومة نفسها ، و
 حياءاً تنظر اليها الحكومات الأجنبية على أنها تعبير عن رأي الحكومة
 لإيرانية .

- ت- بيوت كبار الفقهاء الآيات العظام : يُعد رأي فقهاء المذهب الشيعي مصدراً
 للتأثير و ذلك على الرغم من استقلالية هؤلاء الفقهاء عن نظام الحكم القائم ،
 بطراً لما يتمتعون به من مركز ديني و شعبي .⁽⁴⁶⁾
- ث- رابطة الفقهاء المناضلين .

٢- عوامل خارجية :

- أ- المنظمات الدولية : لأمم المتحدة . الاتحاد الأوروبي
- ب- المطبوعات الأجنبية : تُعد المطبوعات الدولية واحداً من المراكز القوية في
 عالم السياسة ، و المسماة " إمبراطورية الأنباء العالمية " و تلعب دوراً بالغ
 الأهمية إما في عزلة أي دولة سياسياً ، أو العكس مثلما حدث أثناء الحرب
 العراقية - الإيرانية ، فقد وجهت هذه الإمبراطورية ضربات قوية و مؤثرة
 لمسار السياسة الحارجية الإيرانية ، و أبرر هذه الوكالات أسوشيتيد برس ،
 هراس برس ، تاس و أسا ..
- ت- الإذاعات الأجنبية : حيث تدبغ أخباراً سرية مما يكبل صلتعي و متعدي
 السياسة الحارجية الإيرانية ، و من أهم هذه الإذاعات " بي بي سي " . صوت
 أمريكا ، راديو إسرائيل .

(45) د. محمد - عبد الله يوسف، دراسة حولية، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧

(46) د. فريدون برون ، تحول إلى السياسة الحارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، القاهرة ط ٢٠٠٠، ص ١١٣

ث- الجماعات و التكتلات السياسية المناهضة لإيران و حكوماتها : لا تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية ، و لكن تفعل دعايتها فعلها في التأثير على الرأي العام العالمي ، وتضطر إيران في هذه الحالة إلى الرد عليها ⁽⁴⁷⁾

المطلب الرابع: صنع القرار الإيراني :

أولاً: اتخاذ القرار : يعني مجموعة القواعد و الأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفصيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة أي لاسس الرسمية و غير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة و التوفيق بين احتمالات الري بين مجموعة اتخاذ القرار ⁽⁴⁸⁾ ، و توجد ثلاث نماذج قائمة بالفعل منذ وقت طويل و هذه النماذج جميعها تعود إلى دور الرعاة و القادة و جماهير الشعب في اتخاذ القرار ، و هي كما يلي .

١. النموذج الديمقراطي .

٢. النموذج النخبوي

٣. نموذج القاعدة الفردية .

و المعيار في النموذج الديمقراطي هو احترام آراء جماهير الشعب عند اتخاذ القرار ، أما في النموذج النخبوي فاتخاذ القرار يتركز به فرد أو جماعة معينة ، و نموذج القاعدة الفردية يتم اتخاذ القرار فيه مع ميل شديد لإقصاء رأي الزعماء و الإدارة ⁽⁴⁹⁾ ، و انتقد عدد من الكتاب النموذج الديمقراطي في اتخاذ القرار ، على أساس أنها أقل فعالية من الطرق التسلطية . و أوضح كي توكهيل أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية و التخصيص و المثابرة و هذه القيم لا تتوفر إلا في النظم التسلطية ⁽⁵⁰⁾ . كذلك انتقد " والتر ليبمان " النموذج الديمقراطي بدعوى أن الجماهير ليس لديها الدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية و تسعى دائماً لاتساع الطريق السهل للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيراً أو تصرفاً حاسماً ⁽⁵¹⁾ .

و على ما يبدو أن الجمهورية الإسلامية لإيرانية تقوم بتحديد مصالحها على أساس النموذج النخبوي ، فعلى هذا الأساس كانت المرجعية في تحديد المصالح ملقاة على عاتق الرعاة (الفقيه الجامع للشرائط) و ذلك على المستوى غير المنصوص عليه (لقوانين غير المحالفة للشرع) و على مستوى الأحكام الثابتة كانت المرجعية ملقاة على عاتق الخبراء المحنصين (مجلس الشورى الإسلامي - مجمع تشخيص مصلحة النظام) ، و جماهير الشعب لها دورها بالعمل في تحديد و تشخيص المصلحة العامة عن طريق النخبة ، و أيضاً دور الخبراء و المحنصين من غير الفقهاء ، و لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تأتي مسألة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمصالح القومية من القاعدة إلى القمة أو من الأسفل إلى الأعلى ⁽⁵²⁾

(47) المرجع السابق عه ، ص ١٤

(48) Charles Hermann " Decision Structures and processes influences on foreign policy " in Maurice East era " Why nation " (48)

(Act Beverly Hills Sage 1978) pp 69

(49) تشر : مختارات إيرانية ، العدد الأول ، العدد الثالث ، أكتوبر ٢٠٠٠ ص ٩

Walter Lippmann The public philosophy (New York Mentor 1955) pp 23-24 . (50)

Raymond Aron " Peace and War A Theory of International Relations " trans Richard Howard and Annette Baker Fox (11)

- Garden City N Y Doubleday 1966) p 67

(52) تيا ، حيد فرهادي ، المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية : مختارات إيرانية ، العدد الأول ، العدد الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩

ثانياً: هيكل اتخاذ القرار ، يقصد به ترتيب معين للعلاقات و الأدوار بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار داخل نظام الحكم الإيراني ، و في هذا الإطار يمكن وصف هيكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية انطلاقاً من إدراك الأبعاد التالية (53)

١- توزيع السلطة : يقصد بذلك ، ما إذا كانت سلطة اتخاذ القرار موزعة بشكل متكافئ لم بشكل غير متكافئ ، و في الفترة الواقعة بين عامي /١٩٧٠-١٩٨٠/ كن هيكل اتخاذ القرار يسيطر عليه مرشد الثورة الإسلامية الإمام الخميني ، و يشارك أعضاء القيادة الإيرانية قائد الثورة معظم آرائه و يؤكدون في معظم الحالات تفصيلاته . ومن ثم ، فإن عملية اتخاذ القرار تنسم بالطابع الوافقي ، و بسرعة اتخاذ القرار .

٢- دور الأعضاء : و المقصود هنا . مدى استقلال حلقات اتخاذ القرار على صعيد الأشخاص و المؤسسات . ففي هيكل اتخاذ القرار الإيراني و وفقاً لما ورد في المادة (٥٧) من الدستور و التي تنص على أن : " السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية ، و السلطة التنفيذية ، و السلطة القضائية و هي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة، و ذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، و تعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض " .⁵⁴

وبالنسبة لنطوي عملية اتخاذ القرار على دفاع كل عضو فيها عن آراء المؤسسة التي يمثلها . مما يفسد نوع من البطء و الجمود النسبي في عملية اتخاذ القرار ، نتيجة الاختلاف في الآراء بين المؤسسات التي تجمع نوعين من الاتجاهات (المحافظ و الإصلاحية).

و كما ينص من نص المادة (٥٧) في الدستور الإيراني أن الاستقلال بين السلطات الثلاث يشوبه عدم التوازن ، لأن مجموعة السلطة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي ، مجلس صيانة الدستور) غير معادلة و مماثلة للسلطتين التنفيذية و القضائية . هذا إلى جانب أن مجلس الشورى هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل، و لا يعد مسؤولاً أمام السلطتين التنفيذية و القضائية ، لكن تتم مراقبته و لإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور . كما أن مجمع تشخيص مصلحة النظام يأتي في مرتبة متقدمة على مجلس الشورى الإسلامي⁽⁵⁵⁾ ، مما يعني أن أدور الأعضاء في عملية اتخاذ القرار الإيراني غير متوازنة رغم استقلالها في تراتبية نظام الحكم الإيراني كما هو مبين في الشكل الآتي



(53) توريد من الإخلاق للنشر John Lovell Foreign Policy in Perspective Strategy adaptation and Decision - making (Hinsden

Dryden Press 1970) p 254

(54) الدستور الإيراني ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(55) مفرد ، محمد علي صبيحي ، مفرد فصل السلطات في الدستور الإيراني ، منشورات إيرانية ، عدد ٢٥ أغسطس ٢٠٠٢ ، ص ٨

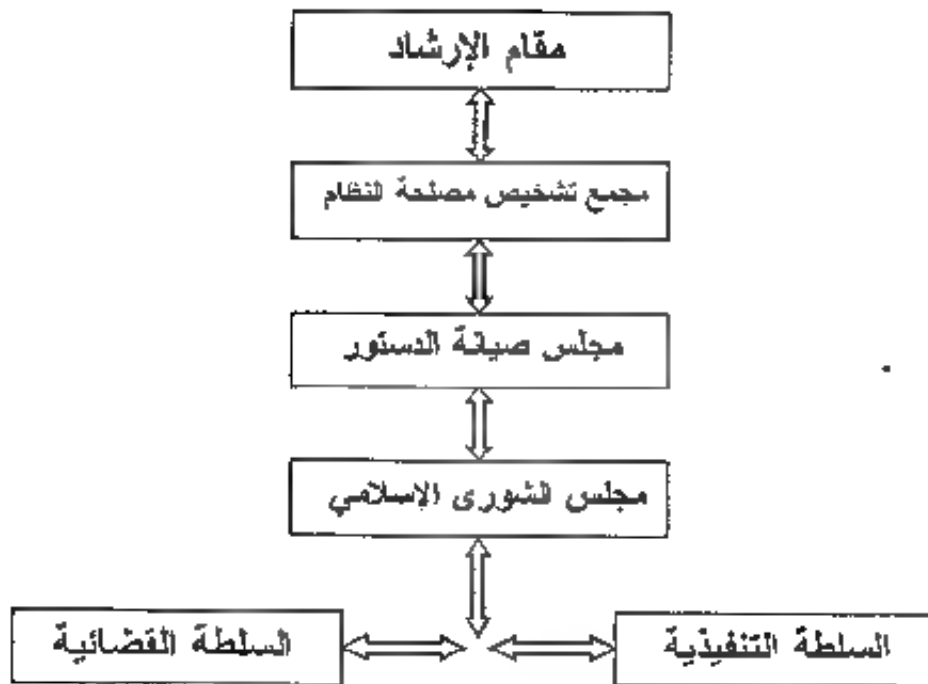
٣- **الفرق بين نمط السلطة الرسمي و نمط السلطة غير الرسمي :** و يقصد بذلك ، ما إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسمياً هي ذاتها المؤسسة التي تقوم باتخاذ القرار فعلياً ، و يتبين من نص المادة (٥٧) من الدستور أن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية هي حلقات أساسية في اتخاذ القرار و لكنها تعمل تحت إشراف مرشد الثورة السدي تؤول له في النهاية سلطة اتخاذ القرار للعلية .

و لابد من الإشارة هنا ، إلى أن بعضاً من وظائف الرعاية يتم تنفيذها و تسييرها بواسطة مؤسسات تابعة لها و هذه المؤسسات منصوص عليها و لها مكانة محددة في الدستور مثل مجلس صيانة الدستور ، و المجلس الأعلى للأمن القومي. إلا أن قطاعاً آخر من الوظائف الكثيرة الهامة الخاصة بمقام الرعاية مثل كعبة المراقبة على حسن تنفيذ السياسات الكلية للنظام و ضمن تنفيذها ، و طريقة حل الاحتلاف و تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث و كعبة حل مشكلات النظام و غير ذلك ، مثل هذه الوظائف لم تأخذ بعد الشكل المؤسسي و لم تصبح في إطار محدد و ملزم ^(٥٦)

٤- **مؤسسة هيكل اتخاذ القرار :** و تعني مدى وجود مجموعة من الأطر و القواعد المنفق عليها كإطار لاتخاذ القرار ، سواء كانت تلك الأطر و القواعد رسمية أم غير رسمية على الرغم من أن الأطر الرسمية لاتخاذ القرار هي يراى محددة كما ورد في المادة (٥٨) من الدستور الإيراني. إلا أنها تتغير من موقف لأخر. فخلال السعي الإيراني لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية و المحافظة على بقاء النظام ، يتم الاعتماد على حالة من التوفيق بين الواقعية و بين التطلعات و لأمنيات الأيديولوجية و مبادئ الثورة الإسلامية مما يجعل القيادة الإيرانية تمضي تدريجياً بشكل أكثر عقلانية مع اقترابها من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية ، مما يؤدي بالهبة أن تكون سلطة اتخاذ القرار الإيراني خارج دائرة الولي العقبه مرشد الثورة الإسلامية لتنتقل إلى رئيس السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية صاحب الاتجاه الواقعي في السياسة الخارجية الإيرانية .

٥- **أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار :** يرتبط بمؤسسة الهيكل أسلوب الاتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعه اتخاذ القرار ، و يشمل ذلك مدى وجود قواعد و نظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري حيث يجتمع أعضاء السلطتين التشريعية و التنفيذية وفق النظام الخاص بها كل على حدى. كذلك المجالس التابعة لمرشد الثورة حيث تنتقل المعلومات وفق تراتبية النظام الإيراني تتصل لمرشد الثورة ، و يمكن أن تكون حركه انتقال المعلومات بالاتجاه المعاكس كما هو مبين بالشكل الآتي. كما لا تتوافر أجهزة لجمع المعلومات و مدّ أعضاء المجموعة بها باستثناء مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية ، و لا يوجد لوزلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات .

(٥٦) إيملي ، ناصر ، ملحة صلاحيات المرشد ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠١ ، ص ١١



ثالثاً: خصائص صنع القرار الإيراني : يمكن التمييز بين ما يتصل بالإطار العام لعملية صنع القرار ، و ما يتصل بالنحبة أي الأشخاص الذين يتفاعلون داخل هذا الإطار ، و السدين تتشكل القرارات على ضوء تفاعلاتهم .

١- خصائص الإطار العام :

أ- إن إيران هي الدولة الشيعية الوحيدة في العالم ، فإن الوضع المحوري الذي يحتله المرشد في عملية صنع القرار يعتبر حد أدنى خصائص صنع القرار⁽⁵⁷⁾ بسبب التطوير الذي أدخله الخميني على ولاية الفقيه أولاً ، و عقد بموجبه للمرشد صلاحية البت في الشأين الديني و السياسي و أطلق اختصاصه في الأخير . و ثانياً بعد أن تأكد هذا التطوير و تعمق في تعديلات دستور عام ١٩٧٩ بعد عشر سنوات من مزيانه . و ثالثاً لأن المرشد يرتبط بشبكة من العلاقات و المصالح و التفاعلات مع أهم مراكز التأثير في النظام الإيراني . و رابعاً لأنه ينظر للمرشد كحكم يسمو فوق الخلافات السياسية و الحريات الأيديولوجية ، و هي نقطة ربما تحناح إلى توصيح لأنها توكل للمرشد صلاحيات إضافية لصلاحيته الواسعة أصلاً . و في ظل التواريات الحاكمة للنظام السياسي الإيراني سيطر المرشد هو مركز النقل الرئيسي في جمهورية إيران الإسلامية⁽⁵⁸⁾

ب- إن إيران الدولة الوحيدة في العالم التي يتنافس فيها رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام . فعلى الرغم من أن وضع الرجل الثاني يكرهه الدستور لرئيس الجمهورية إلا أن تمتعه به فعلاً يتوقف على عوامل متعددة أهمها شخص الرئيس و ما يتمتع به من نفوذ ، و هذا يفسر تأثير الرؤساء الخمسة الذين تعاقبوا على حكم إيران من شخص لآخر ، و يفتح الباب للحديث عن دور "الأشخاص" في تلك العملية و هو دور يرتبط بالوجود المؤسسي أو بالإطار التنظيمي بالضرورة .

(57) د. مسعد ، نعيم عبد السلام ، صناعة القرار و العلاقات العربية - الإيرانية (مطب) ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦٥ ، من ٨٧

(58) د. مسعد ، نعيم عبد السلام ، صنع القرار و العلاقات العربية - الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص

ث- لا يشكل الدستور المصدر الوحيد أو حتى الرئيس للتأثير في عملية صوغ القرار فهناك مؤسسات موجودة في الدستور لكن لا يقن نشاطها في الواقع (كالأحزاب السياسية)، و مؤسسات لا وجود لها في الدستور لكنها حية نصوص في الواقع (المحكمة الخاصة لرجال الدين). طالما أن بعض المؤسسات تعبر عن قوى حقيقية ومسانده مصالح متعددة فيما تحدم مؤسسات أخرى كمجرد ساحات للصراع السياسي، بغض النظر عن دستوريتها.

ث- هناك نوع من التوازن المرن بين القوى والمؤسسات واليارات المختلفة، وربما كان ذلك يرتبط إلى حد ما بدور المرشد الذي يحرص على عدم انفراد طرف واحد بـدوات التأثير ووسائله. و يفسر هذا المبدأ آلية تعامل النظام الإيراني مع حركات المجتمع المدني في إيران. (59)

ج- إن الاقتراب من النظم الإيرانية و فهم خلفية صنع القرار فيه يحتاج فهماً مدلولات بعض المبادئ المبرره للمذهبية الشيعية (60) - وهذا ما سدرسه بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني - بالنسبة الإسلامية كنسرة أولاً، و ذات طابع أبديولوجي ثانياً، حرصت على إيجاد المؤسسات الناطقة بلسانها، و المعبرة عن مبادئها، و التي تعتمد في تكوينها بالأساس على درجة الاقترام العائلي، و كغيرها من الثورات، انتهى بها التطور الطبيعي إلى دمج بعض المؤسسات في الهيكل العامة للدولة لكن هذا الدمج لم يكن تاماً و لا شاملاً. هو لم يكن تاماً لأنه لم يكتمل بل توقف عند مرحلة معينة من مراحل التطور، كما حدث باحضاع الحرس و الجيش لوزارة الدفاع من دون استكمال ذلك بدمج الحرس في الجيش، و هو لم يكن شاملاً لأنه تعامل مع بعض التنظيمات الموازية للتنظيمات الرسمية، و ترك البعض الآخر. فدمج اللجان الثورية في قوات الأمن، و ترك ميليشيات حزب الله لتتدع و تقمع و تمارس دوراً أساسياً في حفظ النظام و "تنقية المجتمع" إن هذا التعقد المؤسسي أدى أحسن إلى إبراز عملية صنع القرار، عندما كانت المؤسسات الرسمية ترى غير ما تراه المؤسسات الموازية، و كان الاحكام يتم في هذه الحالة لطبيعة توازنات القوة بين الطرفين. (61)

٢- خصائص النخبة :

أ- هي نخبة عائلية ترتبط في ما بينها بوشائج القرابة و النسب و المصاهرة. بحيث يشتر أفراد العائلة الواحدة في أكثر من موقع، بل تتعلق بعض المؤسسات أحياناً على أسر و بيوتات بدنها. فأحوة المسؤولين الإيرانيين (الأشقاء و غير الأشقاء) يلعبون أدواراً مختلفة القوة و للتأثير في الساحة السياسية فمحمد هاشمي رافسنجاني أحد الرئيس السابق كان رئيساً لمؤسسة الإذاعة و التلفزيون على مدار سبعة عشر عاماً ثم أقبل بدعوى "ليبرالينته"، و هو حالياً بنشط في حزب أخيه "كوادر البناء".

ب- تعد هذه العائلية في تكوين النخبة مصدراً مهماً من مصادر الإقتصاد السياسي. و قضية الفساد السياسي برزت على الساحة الإيرانية بوضوح خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، خصوصاً مع رفع الرئيس ختمى شعارات الشفافية و سيادة القانون. و كان من أبرز الماذح ذات الصلة قضية مرتضى دوست شقيق محسن دوست الرئيس السابق لإمبراطورية المستضعفين، و الذي كان قد تورط في ضمان أخيه في قرض كبير لم يسدده، و على الرغم من ذلك حكم بحكم محقق على مرتضى بعكس المتهمين الآخرين في القضية. (62)

(59) المرجع السابق عنه، ص ١٨١-١٨٢

(60) (إنتار: السجل العربي، العدد ٢٦٥ - مارس ١٩٨٢ ص ١٤)

(61) (د. محمد، رئيس عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٨٢).

(62) المرجع السابق عنه، ص ١٨٣

- ب- يعاد تدوير النخبة الإيرانية باستمرار ، سواء باستمرار الشخص الواحد في المنصب نفسه بفترات طويلة ، أو بتقلبه في مواقع مختلفة على مدار حياته ، و مؤدى اجتماع عائلية النخبة إلى ضعف دوراتها ، جعلها نخبة مغلقة ، و من مؤشرات إعادة التدوير ، أن /٨٦/ عصوا (من إجمالي ٢٧٠ عضواً) في مجلس الشورى الرابع /١٩٩٢-١٩٩٦/ كموا أعضاء في مجلس الشورى الثالث، و أن /١٢/ عضواً شاركوا في جميع دورات المجلس الأربع و ذلك بنسبة ٤٠,٥% ، و على مستوى النخبة النسائية هنالك /٣٠/ امرأة يقدر هذه النخبة .⁽⁶³⁾
- ج- النخبة الإيرانية نخبة متوسطة العمر ، و هذا مصطلح طالما أن من شاركوا في أحداث الثورة أو في التمهيد لها كانوا في مرحلة الشباب أو الصبا في نهاية السبعينيات فلو أخذنا التشكيل الوزاري الذي تقدم به حائلي إلى مجلس الشورى ليحور نقته في عام ١٩٩٧ ، و اعتبرنا صورة مصغرة للنخبة الحاكمة ، فسوف نجد أنه من إجمالي /٢٠/ وزيراً (الأصل أنهم ٢٢ وزير لكن لم تتوفر بيانات عن عمري اثنين منهم) كان المنتمون إلى الشريحة العمرية بين /٤٠ و ٥٠/ سنة يمثلون /٥/ من /٢٠/ وزيراً أي بنسبة ٢٠% ، و أن المنتمين إلى الشريحة العمرية بين /٥٠ و ٦٠/ سنة يمثلون /١٥/ من /٢٠/ وزيراً أي بنسبة ٧٥% .
- د- يتزايد تمثيل المكون التكويني في النخبة الإيرانية نتيجة لتحديث هذه النخبة ، حيث تم التحول من الأبناء أنصاف المتعسرين إلى الأبناء كاملي التعليم رغم تفصيل البعض منهم الاحتفاظ بمهنة النجارة .
- هـ - إن النخبة الإيرانية هي نخبة حضرية مدنية بالأساس ، و تعتبر مدينتا طهران و أصفهان من المدن الرئيسية افران عناصر النخبة ، الأولى بحكم كونها العاصمة ، و الثانية بوصفها المركز البحري و الاقتصادي و بؤرة التوزيعات السياسية بعد الثورة . إضافة إلى كونها ملقبة للأقليات الأرمنية و الزرادشتية و اليهودية.⁽⁶⁴⁾
- و- أخيراً ثمة محاور للخلاف بين أعضاء النخبة الحاكمة ، فهناك خلاف بين رجال الدين داخل النظام السياسي و خارجه ، و في داخله بين الجيل الأسن و الجيل الأحدث ، و موضوعات الخلاف هي : التعددية ، و ولاية الفقيه ، و الحريات العامة ، و المسألة الاقتصادية ، و دور الدولة (في الداخل) ، و العلاقة مع الغرب ، و الحرب مع العراق سابقاً (في الخارج) ، و هناك خلاف بين الجيش و الحرس الثوري (أو بشكل عام بين مؤسسات النظم و المؤسسات الوزارية) و خلاف بين حطباء الجمعة في مدن مشهد و تبريز و أصفهان . إلح لكن على الرغم من ذلك فإن ثمة خطوطاً للاتصال بين عناصر النخبة ، و أهمها حظ السب و القرابة ، و خط الخبرة التاريخية المشتركة في خدمة الثورة و أهدافها.⁽⁶⁵⁾

(63) مثلا من جرح عبد السلام : Elaine Sciolon , "The Channel Under the Chador" New York Magazine (4 May 997) pp 47-51

(64) د. محمد ، فخر الدين عبد المعظم ، مرجع سابق ، ص ١٨٤-١٨٥

(65) "Iran after Khomein" vol 89, no 544 (February 1990) pp 61-67, and Richard W. Cottam "Charting -

Iran's New Course" Current History, vol 90 no 552 (January 1991), pp 21-24

المطلب الرابع: تقييم السياسة الخارجية الإيرانية :

يوجد تيارين هي تقييم السياسة الخارجية الإيرانية ، ينطلق التيار الأول من منظور واقعي ومن خلال تقييم وضع المصالح القومية الإيرانية التي حددها وفق معيار الفسوة المادية و الواقع الملموس . لذلك اعتقدوا أن إيران لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في الحفاظ على مصالحها القومية . و على النقيض يعتقد التيار الثاني الذي ينطلق من منظور واقعي بأن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة ناجحة و موفقة إلى حد بعيد ، فطفاً لرؤيتهم فإن التمسك بالمبادئ و لفتت على القيم أهم معايير النجاح ، و السياسة الخارجية الإيرانية من وجهة نظرهم قد نجحت في الحفاظ على مبادئها و قيمها .

لم تستطع لا الرؤية المتعائلة و لا المتشائمة تقديم تعبير صحيح و معرفة واقعية للسياسة الخارجية الإيرانية ، فالسياسة الخارجية الإيرانية نجحت في بعض المجالات و أخفقت في أخرى ، و بفهم أكثر لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية يمكن تقييمها بشيء من التفصيل فيما يلي :

أولاً: تنوع الخطاب : تشكل خطايا السياسة الخارجية بعد نجاح الثورة و إرساء قواعد الجمهورية الإسلامية أحدهما واقعي و الآخر مثالي ، و كانت القوة الوطنية و المصالح القومية مركز ثقل هذا الخطاب ، الذي تتحد جميع قراراته و سياساته من مطلق هذا المركز . أما للخطاب المثالي الذي تشكل وفق أسس الأيديولوجية الدينية فقد قسم نفسه إلى أربعة توجهات هي الخطاب المثالي الراديكالي ، و الخطاب المركزي المحوري ، و الخطاب العملي ، و الخطاب الليبرالي . و يوضح تاريخ السياسة الخارجية الإيرانية أن أيّاً من هذه الخطابات لم يحظ بمكانة سيادية في أي مرحلة من مراحل تاريخ الجمهورية الإسلامية ، بل كانت هذه الخطابات في منافسة شديدة للحصول على هذه المكانة ، مما جعل عملية تخطيط سياسة خارجية موحدة متداخلة و متغيرة في أجهزة السياسة الخارجية أمر يواجه صعوبات عديدة شكل هذا النوع الخطابي لحد أفاب السياسة الخارجية الإيرانية .

ثانياً: عدم وجود تعريف موحد لمصالح القومية : يرجع انعدام الوضوح في مفهوم المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لغياب خطاب موحد للسياسة الخارجية ، و التعارض بين المصالح القومية و المصالح الدينية ، و تنزع السحبة الحاكمة و صانعي قرار السياسة الخارجية و اختلاف وجهات نظرهم ، و تعدد أجهزة صنع القرار و عدم ترتيب أولويات المصالح القومية و المصالح الدينية .

لذا يستلزم تقديم تعريف دقيق و مبطلقي للمصالح القومية القيام بتوحيد الخطاب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، و خلق إجماع من باحثي المضمون و الشكل فيما يتعلق بعناصر و تفاصيل المصالح القومية بين السحبة السياسية و صانعي القرار ، و وضع أولويات من حيث القيمة و الضرورة الأمنية لعناصر المصالح الدينية و المصالح القومية ، و تشكيل بنية موحدة لاتخاذ القرار و وضع السياسات وفق الدستور⁽⁶⁶⁾.

ثالثاً: عدم التناسب بين الأهداف و الإمكانيات : يبدو أن عدم وجود علاقة منطقية بين إمكانيات الطم و بين أهدافه هو أكثر ما يثير الصعوبة في دراسة السياسة الخارجية الإيرانية فقد أدى التغيير في النظام الدولي ، و خاصة في البيئة المحيطة بإيران ، إلى انخفاض كفاءة الفعل العسكرية انحصاراً شديداً . و على هذا ، لم يعد بإمكان إيران تعريف مصالحها العالمية ، و ذلك بسبب افتقادها الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها العالمية ، و افتقادها القدرة الإدارية على إقامة علاقات منطقية مع المحيط العالمي .

إن الأهداف المحددة في السياسة الخارجية لإيران التي جاءت أبرز أمثلتها في المواد من (١٥٢-١٥٩) من الدستور تحتاج إلى قدرة كبيرة من حيث المصادر و الإمكانيات البشرية و

(66) د. بهمن جلال ، السياسة الخارجية الإيرانية بالتوجهات و الانكسارات ، مرجع سابق ، ص ١٠-١٧ .

المادية. و التركيز خلال السنوات السابقة على التنمية الداخلية اقتصادياً و سياسياً يجمع تحقيقها و هذا الأمر يؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث تناقضات و خلافات شديدة على المستويين النظري و التطبيقي للسياسة الخارجية الإيرانية .
بناءً على هذا لابد أن تشمل السياسة الخارجية العناصر التالية :

١. التراجعاتية.
٢. تعددية السلوك
٣. عفانية السلوك.
٤. امتلاك أيديولوجية.

و مع اشتغالها على هذه العناصر ، لابد أن تتجنب السياسة الخارجية الطفرة العمومية في الحالات التي تفتقد المصادر و القدرة الضرورية فيها، و تحول التعامل بنوع من المنطقية مع محيط أممها القومي الأول، طبقاً للقواعد المحددة للظروف الاستراتيجية و الجيوبوليتيكية المحيطة بها. لذلك يجب عليها أن توفق سياستها مع السياسات العالمية من أجل التوصل إلى فرص أفضل و تقليص حدة التهديدات.⁽⁶⁷⁾

رابعاً: عدم إدراك المخاطر المحدقة و الفرص المتاحة : إن صدعة الفرصة تستلزم إدراك صحيح و واقعي لفرص و المخاطر التي تواجه إيران، و في معظم مواقف السياسة الخارجية الإيرانية كان لإيران رد الفعل ، موقف قبول الآخر ، و لعله يمكن الإدعاء بأن السياسة الخارجية الإيرانية في أحسن حالاتها قدمت رد فعل جيداً على الأحداث و الشؤون الدولية ، لكن لم تستطع تشكيلها أو التأثير عليها . كانت درجة الانفعال و التحرك من خلال ردود الأفعال في السياسة الخارجية الإيرانية قد وصلت في بعض الأحيان و المجالات إلى درجة أنه بدلاً من صناعة الفرص عمدت إلى إهدارها، و خلق تهديدات لإيران، و إن أداء السياسة الخارجية الإيرانية في آسيا الوسطى حير مثال على ذلك ، حيث هيأ استقلال دول آسيا الوسطى فرصة لا مثيل لها للسياسة الخارجية الإيرانية ، لكن لم يتم الحفاظ على المصالح القومية الإيرانية من خلالها بسبب الانقمار إلى إدارة استراتيجية ليس هذا وحسب ، بل تحوّل هذه الفرصة إلى تهديد أمني ضد إيران .

خامساً: الأهداف القومية المتضاربة غير المتوازنة : إن السعي وراء الأهداف بعيدة المدى و قصيرة المدى في وقت واحد بدون ترتيب الأولويات من حيث الضرورة أو الترتيب الزمني يؤدي إلى تعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ، و عدم القضاء على هذا التعارض سيؤدي إلى عدم تحقيق أي منهما، و بالتالي الفشل على كلا المديين القصير و البعيد. و يرجع هذا النوع من التعارض بين الأهداف إلى مجموعة من العوامل منها غياب الاتفاق بين صانعي القرار و أنواع الخطاب و للمعوض في عملية توجيه السياسة الخارجية لعل الأمر الأهم ، هو السعي غير المتوازن وراء تحقيق هذه الأهداف في السياسة الخارجية ، ففي بعض المراحل تم وضع أحد الأهداف موضع الأولوية ، و تم تجاهل بقية الأهداف لأخرى أو لم يعط لها الاهتمام الكافي و كانت النتيجة خروج السياسة الخارجية عن حالة التوازن . ففي فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، و على الرغم من أن جهوداً قد بذلت لتحقيق توازن سطحي بين الأهداف ، لكن تم توجيه اهتمام أكبر لعناصر الأمن و السيادة القومية . و بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية أعطيت الأولوية للتنمية الاقتصادية في قمة أهداف السياسة الخارجية على إثر اهتمام كافٍ لبقية الأهداف و عناصر القوة و الأمن القومي و خاصة العناصر غير المادية.

(67) خيرى كيك ، ضرورة التعبير في السياسة الخارجية الإيرانية ، مغتربات إيرانية ، ع ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣، ص ٦٧-٦٨.

إن السعي لاكتساب مكانة دولية يمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لكن يجب الاهتمام بالأمر يؤدي هذا الأمر إلى تجاهل الإمكانيات الضرورية لذلك، وهي الوضع الاقتصادي الجيد والرفاهية النسبية والقوة العسكرية وهي أهداف هامة في السياسة الخارجية يجب أن يتم السعي لتحقيقها بجدية.

سأحاول الآن مناقشة الآليات غير المناسبة: إن إعدام التناسب بين الآلية والهدف كان سبباً عن عدم معرفة وإدراك حقيقي بالوضع الدولي وماهية السلطة فيه والحطاب العالمة عليه، وعدم استخدام آلية أو وسيلة تستطيع طرح برامج الثورة الإسلامية على الصعيد الدولي والتفوق على أساليب تقليدية من الدعاية الثقافية يمثل أحد النقائص التي تعاني منها السياسة الخارجية. لعل أهم نقاط الضعف في هذا المجال هو عدم الاستفادة القصوى من الآلية الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. فقد أدت النظرة الإيرانية لعالم السياسة والعلاقات الدولية والأطراف الأخرى إلى اعتبار معظم تحركات الآلية الدبلوماسية من قبيل المباحثات والمصالحة والتفاوض على أنها نوع من أنواع المهادنة المفقودة، مما ترتب عليه حرمان السياسة الخارجية الإيرانية من هذه الآلية الفعالة. بالإضافة إلى هذا، عندما بدأت إيران في استخدام هذه الآلية لم تستطع الاستفادة منها بشكل جيد بسبب الافتقار لكوادر الدبلوماسية ذات الخبرة، وعدم مراعاة متطلبات العمل الدبلوماسي الفعالة.

كذلك لم تستطع إيران بسبب ضعفها الدبلوماسي والسياسي أن تستفيد من الإمكانيات الاقتصادية التي لديها لتحقيق أهدافها القومية، ويعتبر إهمال السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين نموذجاً لفشل إيران في المجال الاقتصادي وكيفية الاستفادة من الآليات الاقتصادية⁽⁶⁸⁾.

سابعاً: تعدد هيئات اتخاذ القرار: على الرغم من تحديد هيئات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ضمن بنود دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كمسئولين، لكن عدم تشكيل هيئة موسعة لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية بحيث يتم تحديد أدوار كل الهيئات والأفراد في إطارها أمر واقعي لا يمكن إنكاره.

بعضاً عن تأسيس هيئات موازية لهيئات اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الرسمية المنصوص عليها في الدستور، و ظهور لاعبين سلطاتهم تتجاوز حدود الهيئات ويتدخلون في وضع السياسات دون تنسيق مع الهيئات الرسمية المعنية باتخاذ القرار، فضلاً عن هذا تشكل أيضاً تدخل الهيئات الرسمية المعنية باتخاذ القرار هيئات فرعية مستقلة لا تتسق مع الهيئات الأشمل. بحيث انتهى الأمر إلى ظهور مراكز اتخاذ القرار متوازية ومتعارضة مع بعضها البعض. وأدى ظهور هذه المراكز إلى الإخلال بنظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية خاصة وأن كل واحد منها يتحرك وفق تصوره وفهمه الخاص للمصالح القومية الذي يحدده تبعاً لرؤية مصلحة الجماعة أو الحزب المنتمي إليه.

إن المركز المتعددة لاتخاذ القرار لم تحبط أعمال جهاز السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية فحسب، وإنما أنتجت معطيات متعارضة جعلت الدول الأخرى واللاعبين الدوليين يعانون حالة من الحيرة واللامبالاة في التعامل مع إيران بسبب إصدارها لرسائل متضاربة. ثانياً: لا مؤسسية السياسة الخارجية: تم تأسيس السياسة الخارجية الإيرانية داخل هيئات وأجهزة بيروقراطية بخصائية، وقد أدى عدم تأسيس عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية في قالب هيئات منظمة إلى وقوع السياسة الخارجية الإيرانية تحت تأثير أفراد، وبالتالي تأثير طبيعتهم وشخصياتهم.

(68) د. دختلي، جلال، سياسة الخارجية الإيرانية: التوجهات والانعكاسات، مرجع سابق، ص ١٣-١٥.

إن السمة الشخصية العالية على السياسة الخارجية قللت من معدل توصلها و استمراريتها و جعلتها عرضة للتغيرات و التحولات السريعة و التذبذبات الشديدة ، و مع صعود و هبوط الأشخاص و محدذي القرار اعترت السياسة الخارجية الإيرانية تغيرات مفاجئة حادة ، و هذا ليس معناه انه لا ينبغي أن يكون للأفراد أي نور أو تأثير في السياسات الخارجية ، و إنما النقطة الجوهرية هنا أنه يجب خلق حوار في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بين المتغيرات المتغيرة بالبيروقراطية من جهة ، و المعير الفردي من جهة أخرى. فاحلال هذا التوازن و ميله لصالح الأفراد و الشخصيات. فضلاً عن إصراره بالسياسة الخارجية يريد أيضاً من خطر تحول السياسة الخارجية إلى سياسة أفراد لا مؤسسات .

كما توصلت تحولات السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة ما بعد عامي ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ ، ومن بعد عام ١٩٩٧ إلى الآن مدى تأثير الأفراد و الشخصيات على السياسة الخارجية . فالمبول الاقتصادية لفحص رئيس الجمهورية في المرحلة المسماة بمرحلة إعادة البناء و التعمير جعلت السياسة الخارجية تتمحور حول الجانب الاقتصادي ، و تبعاً لذلك وصفت الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية موضع الأولوية .

و تشكل سياسة بيد التوت و حوار الحضارات و التألف من أجل السلام مؤشرات على محورية الثقافة بالنسبة للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد عام ١٩٩٧ و حتى الآن . و بذة على هذا ، يمكن الادعاء بأنه حتى خطاب السياسة الخارجية الإيرانية محوره هو الشخص و ليس مؤسسات صاندر عنها ، و بحارة أخرى ، في صراع الأفراد و المؤسسات انتصر الأفراد و شكلوا السياسة الخارجية الإيرانية وفق طبعهم .

تاسعاً: إعلان الحد الأقصى للسياسات و تنفيذ الحد الأدنى منها : تنفذ السياسة الخارجية في مجال مشوب بالنفاس الدولي ، لذلك تقسم سياساتها و أهدافها إلى مجموعتين أحدهما معلنة و الأخرى حقيقية ، بدءاً على هذا ، تسعى الدول إلى اختيار الحد الأدنى من الأهداف لسياساتها المعلنة لكي تكون مقولة لدى الرأي الداخلي و الدولي ، لكن على الصعيد التطبيقي تبدل الجهد للوصول إلى الأهداف الحقيقية، و التي تمثل الحد الأقصى من جملة أهدافها . و تتخذ سياساتها العممية المتوافقة مع حجمها القومي وفق قواعد المنطق و التدرج .

في السياسة الخارجية الإيرانية كانت هذه الصيغة معكوسة في كثير من المواقع ، بمعنى أنه تم إعلان الحد الأقصى للأهداف و السياسات الخارجية كأهداف قومية ، و في عممية التطبيق و التنفيذ كان يحصص الحد الأدنى من المصادر و الإمكانيات لتحقيق تلك الأهداف .

هذا الأمر، علاوةً على أنه أدى إلى إثارة حساسية الدول التي تتخذ إيران سياسات مواجهاة حيالها ، قد حملت السياسة الخارجية الإيرانية أعباء ثقوى طاقها بحيث أدت إلى فشل و احفاق هذه السياسات ، في حين أنه وفق مبدأ الثقة يجب أن تتناسب عممية وضع سياسات أهداف الحكومة الإسلامية في مجال السياسة الخارجية مع قوة الدولة بحيث تتبع قاعدة إعلان الحد الأدنى و تنفيذ الحد الأقصى . على الرغم من أن هذه السلبية في السياسة الخارجية الإيرانية قد تم معالجتها في السنوات الأخيرة ، إلا أنه بسبب تعدد جهات وضع السياسات و اتخاذ القرار عاد الأمر كما كان عليه . و لم تعلن أهداف لا تتجاوز الإمكانيات و القدرات الوطنية فحسب بل لا يتم تخصيص الإمكانيات اللازمة لتسيدها أيضاً .

مع هذا أحرر اتحاد إيران لسياسات معلنة مثل حوار الحضارات و بيد التوت و بناء الثقة و التحالف من أجل السلام آثاراً إيجابية لا يمكن إنكارها على السياسة الخارجية الإيرانية لكن عانت العلاقات الإيرانية - العربية بعد نجاح الثورة من التوتر بسبب سوء الظن المتبادل ثم تحسنت على إثر إعلان إيران للحد الأدنى من أهدافها في سياسة الخارجية مع الدول العربية بالإضافة إلى السعي وراء تنفيذ الحد الأقصى منها بتخصيص الإمكانيات الضرورية

للأزمة لذلك. النتيجة هي تقليل حجم المعضلة الأمنية و سوء الطن العالبي على علاقات إيران بالدول العربية خاصة دول الخليج.⁽⁶⁹⁾

خلاصة القول، إن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل السياسة الخارجية لبقية الدول تعاني من نقاط ضعف تبعدها عن الأهداف الموصوعة . و بعض نقاط الضعف هذه ناجم عن مشكلات في الماهية مثل التنوع الخطبي و عدم التحديد الدقيق للأهداف الرسمية و بعض منها راجع إلى عيوب شكلية مثل التسلسل المعكوس لعملية اتخاذ القرار و تعدد هياتها ، أدت هذه النقط إلى عدم نجاح السياسة الخارجية الإيرانية في الوصول إلى أهدافها في بعض المواقف بشكل كامل أو على النحو المطلوب .

و يوضح أداء السياسة الخارجية الإيرانية على مدار العديدين المصيرين أنه تحرك نحو علاج نقط الضعف تلك، و ما نتج عنها من مشكلات ، و مع أنه ليس هناك دليل على ارتفاع مؤشرات نجاح السياسة الخارجية الإيرانية المقترنة بانخفاض هذه المشكلات ، لكن على الرغم من هذا يجب الإقرار بأن السياسة الخارجية الإيرانية لم تصل بعد إلى حالة من النجاح

(69) المرجع السابق عهه، ص ١٦-١٨

المبحث الثاني تحليل السلوك الخارجي الإيراني

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي الإيراني:

يمكن تعريف السلوك الخارجي على أنه كل فعل تقوم به الدولة بصورة معصورة و هادفة لتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية⁷⁰ فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد باليوأعت أو المقاصد المرتبطة به و ما يتركب عليها من نتائج خارج الحدود، و يحكم السلوك الخارجي لأي وحدة دولية ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الهذفي ، البعد الخارجي ، البعد التأثيري .

لذلك سوف نستعرض خمسة متغيرات تدخل في صلب إجراءات صنع القرار الإيراني و تؤثر في النهاية على سلوك إيران الخارجي بصور متفاوتة و حسب النقل الذي يؤديه كل متغير في التأثير على نوعية القضية المراد اتخاذ قرار أو موقف سياسي إزاءها.

أولاً: العوامل القانونية و الأيديولوجية. و تعني هـ، المؤه الدستورية و القوانين الخاصة بالسياسة الخارجية ، و هي ذات تأثير عملي تدفع إلى توجهات معينة في سياق السياسة الخارجية هذا عوصاً عن كونها تمثل ورعاً قانونياً للسلطة السياسية بشقيها التنفيذي و التشريعي ، و صابطاً للإجراءات السياسية الخارجية ، و أهم هذه المؤه الدستورية تقع في الفصل العاشر (السياسة الخارجية).

أما العوامل الأيديولوجية ، فالمقصود بها الفلسفة السياسية للنظام في إيران و التي تتمركز بظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية ، و التي تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية: أولها، الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية غير المقصودة على خارج حدود العالم الإسلامي و ثانيها، مزج هذه الرؤية التحديثية بالأدبيات الإسلامية و الثقافية الإيرانية حتى يكون هناك تفاعل جماهيري معها. و ثالثها، عاملية السياسة حيث أنها غير محسدة بمساعدة الدول و الشعوب الإسلامية بالرغم من أولويتها على غيرها من الشعوب في محاولة لحصر دول العالم الثالث و الأقليات المضطهدة في رقعة سياسية واحدة لمواجهة السيطرة و العود الغربي الرأسمالي .

و ساءة عليه ، فإن منصب الولي الفقيه يشكل أحد المصور و الأركان الأساسية المؤثرة بوجهات السياسة الخارجية الإيرانية المتغيرة بالنصاي العليا مثل : الصلح مع إسرائيل و العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و إبرام معاهدات مع دول أجنبية ، و التدخل في الحرب . بهذا الفهم يمكن الحلاص إلى نتيجة مؤداها أنه بالرغم من الاتصال العصوي بين العوامل القانونية و الأيديولوجية في مجال السياسة الخارجية و إجراءاتها ، إلا أنها تمثل عطاءً نظرياً قابلاً لتزمنة إلى درجة معينة بحسب الظروف و القضايا المستجدة⁽⁷⁰⁾

ثانياً: العوامل الاقتصادية. يلعب الاقتصاد دوراً حيويًا في السياسة الإيرانية ، بل إن محور المطارحات السياسية اليومية في طهران لا يمكن أن تحو من مناقشة الأمور الاقتصادية ، كما أن الانعكسات الاقتصادية بالغة التأثير على مسار العلاقة بين السلطين التهديدية و التشريعية . هذا بالإضافة إلى أن المحور الأساسي للمعارضة السياسية داخل إيران يطلق من السياسة الاقتصادية للدولة .

و بعد تعرض إيران للحرب التي دامت ثماني سنوات ، جاءت لمشاكل الاقتصادية من كل حذب و صوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل درامي . و الذي يريد الوصع سواءً أن إيران لا تتمتع بعلاقة جيدة مع معظم الدول الصناعية التي تعتبر المنحة للقروض لذلك كان لزاماً على المسؤولين الإيرانيين أن يفتحوا من جديد باب الحوار مع بعض الدول

(70) د. محمد عبد الله يوسف ، السياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢.

العربية ، و خاصة الأوروبية في محاولة لحلق جو من التعاون و التفاهم المشترك . و هذا يتطلب أيضاً تعزيز التعاون مع دول المنطقة لتغيير الانطباع السلبي عن سياسة إيران الذي نولد خلال الحرب مع العراق لذلك ادخل الرئيس هاشمي رافسجاني تعديلات جذرية على السياسة الاقتصادية الإيرانية . و هذا كلفه معارضة سياسية كبيرة

و بعد أن تبنت الحكومة الأمريكية سياسة (الاحتواء المردوح) ، والتي تمحصر عنها الحظر التجاري على إيران و على الشركات العالمية التي تتعامل معها ، بادرت حكومة رافسجاني إلى القيام بعدة محاولات لجذب المستثمرين الأجانب ، في محاولة لإشغال هذا الحظر ، و السعي لتوثيق علاقاتها مع العديد من الدول . بالمقابل تعمل إيران على موازنة سياساتها الخارجية و إعادة تقييم بعض المفاهيم السياسية ، و التي تثير حفيظة هذه الدول قد تسمحها من الدخول في أي شراكة اقتصادية معها . و تبعاً لمؤثرات العامل الاقتصادي حصلت تغيرات في الواقع السياسي الداخلي ، مما سمح بوصول الرئيس ختمي إلى السلطة ، و الذي يمثل نقلة نوعية في السياسة الإيرانية ، لذلك دأب الرئيس الحديدي على تشييط الاقتصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم (71)

ثالثاً: عامل التيارات السياسية : تعتبر إيران من المجتمعات المعقدة في تركيبها الاجتماعية و السياسية ، و أكثر المصطلحات انطباقاً على المجتمع الإيراني هو مصطلح "المجتمع المورايكي" و تحت هذا الوصف يوجد مفهوم الفئات الاجتماعية و الأحزاب السياسية ، و سنأتي على شرحها بالتفصيل لاحقاً .

رابعاً: متغير البيروقراطية و الحكومة و يقصد هنا بالبيروقراطية (الجهار الإداري) ، و بالحكومة التشكيل الهيكلي للهيئتين التشريعية (مجلس الشورى) و التنفيذية (رئيس الدولة و الوزراء و المؤسسات الرسمية) . فمن الواضح أن سياسة إيران الخارجية تعتمد على من يدير دفة الحكم و على شكل البرلمان و البيروقراطية ، و هذه الجوانب هي في الحقيقة محطه اللعبة السياسية التي تعتمد في محركاتها على عاملين رئيسيين . لأول: مدى انسجام العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية . و الثاني: نوعية القائمين على الحكومة و خاصة على السلطة التنفيذية — تكوقراط أو ثيوقراط — . فبالنسبة للعامل الأول ، يوجد قدر كبير من التوازن و الانسجام و حتى بعد وصول محمد خاتمي للرئاسة ، فإن الأمر يمتار بالتوازن ثارة و بعدائه ثارة أخرى لصالح الحكومة . يصف إلى ذلك إطلاق تصريحات منصاربة أحياناً ، و لكن ذلك لم يؤثر على السلوك الخارجي الإيراني الذي ظل متشاعماً مع تطوّر الأحداث الخارجية.

أما من حية العامل الثاني، فهو نوعية القائمين على السلطة. و هنا يتعلق الأمر بتوجهات من يمتلك الأغلبية في مجلس الشورى ، و يمر له للتأثير على صنع السياسة الخارجية ، و خاصة داخل السلطة التنفيذية . فالرئيس خاتمي كسابقه يدعم قطاع التكووقراط و المستقلين من المتخصصين و الفنيين في جسد الحكومة الإيرانية بشكل عام . و تركز هذه المجموعة جهودها على بناء الاقتصاد الإيراني و تقويته في سبيل تقوية موقع إيران الخارجي و الداخلي فهي بذلك تأخذ بامتزاجات المساومات و التكيف و التحفيز الذاتي ، و تختلف بذلك عن فئة الثيوقراط التي تعتمد غالباً التسلط.

و ناسيماً على ما سبق، كلما كان هناك انسجام في العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية ، و نمواً في عدد التكووقراط ، كلما نتوقع أن تلجأ السياسة الخارجية إلى مزيد من السياسات التساومية التي تبني على دعائم اقتصادية و واقعية (72).

(71) المرجع السابق حية ، ص ١٥.

(72) المرجع السابق حية ، ص ٢١.

خامساً: المتغير الخارجي : إن مرجع العديد من السياسات ليس ناجماً بالضرورة عن أسباب داخلية بل يرتبط بمتطلبات و متغيرات الوضع الدولي . الأمر الذي يخلق ردة فعل لدى الدول ، و جعلها تغير من سياستها و تركيبها الهيكلية لتقرر بالنهاية هذه المتغيرات هي سياستها أو سلوكها الخارجي . كما أن التغيرات الاقتصادية الدولية ، بما فيها تلك التي تصدر على شكل صعود و هبوط من قبل الدول العظمى ، تؤثر على السياسات الداخلية بأشكال متعددة تبعاً لأنواع الأنظمة و مؤسساتها الداخلية ، و تأتي هذه المؤثرات على ثلاثة أقطاب أساسية :

١- خلق شكل جديد للأولويات و التصادمات السياسية بين الفئات و القوى السياسية الداخلية .

٢- حدوث إرهابات لأزمات سياسية و اقتصادية داخلية . (73)

٣ - تقليل سيطرة الدولة على المبادرات الاقتصادية الكلية و ما يعرف بـ "MACROECONOMIC POLCY" ، و تقوم هذه التغيرات الداخلية و الهيكلية بدورها بإفراز سياسة خارجية جديدة أو على الأقل بإعادة توجيه السياسة الخارجية ، أو أنها تأخذ منحى خطراً عندما يعتمد الدولة بالصلب في سياساتها الداخلية ، و التي عادة ما يمنح عيب حالة من عدم الاستقرار إقليمياً و ربما دولياً . و من النتائج السالبة نجد أن سياسة إيران الخارجية تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي و محيطاته خاصة و أن الولايات المتحدة كقوة عالمية تولي اهتماماً كبيراً بإيران كما تحاول الأخيرة أن تواجه السياسات الأمريكية في المنطقة سياسات أخرى مقابلة لعرض معادلة التوازن الإقليمي و هذا ما ستعرض له في الفصل الثالث .

فعلى سبيل المثال تتبع الولايات المتحدة سياسة رئيسية تجاه إيران تتمثل بالاحتواء المزدوج ، و التي ترمي إلى تقليص دور إيران الإقليمي من خلال فرص الحصار الاقتصادي و ما قانون دمانو و الذي يفرض بمقاطعة و معاقبة أي شركة أجنبية تتعامل مع إيران و لها مصلحة في الولايات المتحدة . إلا إشارة للدول الأوروبية و الخليجية ، و تكريماً للسياسة لاحتواء المزدوج ، و بالمقابل ، تقوم إيران بتعزيز علاقاتها الخارجية مع دول العالم ، و تلتمح في الوقت الراهن لدول الخليجية و العربية و الأوروبية و الآسيوية بأن هناك كثير من المصالح المشتركة بينها و بين إيران ، و التي قد تتعرض للخطر إذا تساقطت هذه الدول وراء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تجليات السلوك الخارجي الإيراني :

أولاً: سياسة اللامعادية و اللاغربية : عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية و برزور معسكرين متقاصرين هما المعسكر الشرقي و المعسكر الغربي. و بحكم العلاقات بين الشاه و أمريكا ، كانت إيران قبل الثورة تابعة لأمريكا . و لكن الثورة الإسلامية الإيرانية ، بعد نجاحها ، انتهجت سياسة معادية للحرب و لأمريكا خصوصاً ، مما جعل العالم يرى أن إيران ، منذ بداية قيام الثورة و تولي الحكومة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، لا ترغب في البقاء ضمن المعسكر الغربي ، لاسيما و أن شعرها الرسمي (الدور على أمريكا بعد الشاه) ، و الذي أعلنت من خلاله عن هدفها و بينها في الخروج منه .

و بهذا خرجت إيران بالعمل من الكتلة العربية ، دور أن تلحق بالكتلة الأخرى أي (الكتلة الماركسية لشيوعية) ، و من ثم لم يطرأ تغيير على توازن القوى في العالم . و بالتالي انفتحت أمريكا و الاتحاد السوفيتي السابق ، و للمرة الأولى بعد سنوات طويلة على معاداة إيران . و جاء هذا الاتفاق بحيث تدفع إيران إلى الدخول في حرب لا تصبح فيها منتصرة أو مهزومة وهذا ما تحقق أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

(73) المرجع السابق ص ٢٥

ثانياً: سياسة الانفتاح : إن التطورات التي شهدتها النظام الدولي منذ عام ١٩٨٩ كانت قد تراكمت مع تغير جوهر في النظم لإيراني داته ، بحيث أحدثت السياسة الخارجية لإيران تنقل من الثورية و الهوس الأيديولوجي إلى الواقعية و الاعتدال . و الأسباب التي أدت إلى ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، هي :

١- توقف الحرب العراقية - الإيرانية الذي أفضى إلى تحرير صانع القرار الإيراني من الرؤية الثابتة ، التي دفعته لأن يصف الدول إلى أعداء و أصدقاء تبعاً لموقف هذه الدول من الحرب ، مما أدخل إيران في عزلة دولية .

(٢٦٦- وفاة الحسيني (حريز ١٩٨٩) التي أعلنت نهاية لمرمر التعصب الأيديولوجي .

٣- مجيء رافسنجاني - حامي إلى السلطة الذي مثل صعود التيار السياسي الذي يوصف عند الباحثين بـ " البراغمة " .

٤- انهيار الاتحاد السوفيتي مما أزعج المخاوف الإيرانية العسكرية منه ، إلا أنه من جهة أخرى حرّم إيران من فرص المقاومة و المسمومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية لتحديد الولايات المتحدة التي أظهرت عزماً على مواجهة القوى الإقليمية الثورية المعادية لها ، و في مقدمتها بالقطع إيران

لهذه الأسباب في كلا البعدين الداخلية و الخارجية ، شهد الملوك الخارجي الإيراني افتتاحاً غير مسبوق ، و قد كان لافتاً للأنظار ، حيث انعقدت إيران في تشرين الثاني ١٩٨٩ مؤتمراً دولياً في طهران ، استغلته لإعلان سياسة خارجية جديدة ، تدعو إلى التصامن مع جيرانها المباشرين . لذلك يمكن ملاحظة ثلاث مراحل في لسلوك الخارجي لإيران منذ عام ١٩٨٩ .

فحلول أواخر الثمانينات حملت التطورات الحربية و العسكرية في المنطقة على إعادة تقييم الاستراتيجية الرقسية للجمهورية الإيرانية ، و تمثل ذلك بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٨٩٥/ لإنهاء الحرب مع العراق ، و قد سميت هذه المرحلة باسم (إعادة التكييف) و في بداية التسعينيات تم الانتقال إلى البراغمة ، و إقمة الخط البراغمي في سياسة إيران الخارجية ، كما عززت سياسة حائمي الخارجية النواحي غير الأيديولوجية لسياسة رافسنجاني الخارجية و أطلق على هذه المرحلة صفة (الزحف نحو الاعتدال) ، و هي تمثل بمقاربة حائمي المعادلة و غير المحاببة للسياسة الخارجية و هدف الرئيس المعلن بإقامة (حوار الحضارات) . (٧٥)

ثالثاً: سياسة إزالة التوتر : اعتمد السيد حائمي رئيس الجمهورية الإيرانية هذه السياسة فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين إيران و البلدان العربية . بهدف تحقيق ثلاثة أهداف و هي: التوصل إلى تحريم مشترك لـ (الأمم المتحدة و المدفع المشتركة)، و (الحفاظ على الوحدة)، و (شمولية التعاون في جميع المجالات).

و المقصود بـ " إزالة التوتر " الاكتفاء ببعض الوسائل لتلطيف حالة الاضطراب و تلافي الحرب على الحدود الإيرانية ، و ذلك يمحصر في مهمة المسؤولين الإيرانيين و العرب في إطار تحديد " الأمن " المحدود و المقص . في حين أن " إزالة التوتر " تعتبر السياسة التي تهيئ الأسس لعلاقات شاملة و التوصل إلى اتفاقيات تعاون اقتصادي و ثقافي و سياسي إن سياسة " إزالة التوتر و الأمن الجماعي " بالنسبة لعلاقات إيران مع البلدان العربية يشكّلان أرسية لا هدفاً ، لأن الهدف يجب أن يكون توسيع العلاقات و تعميقها في سبيل توسيع راسح و شامل .

(٧٤) د. أيدي برون ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨١

(٧٥) ملين ، ظفر باظم ، مستقبل الدور الإيراني ، لمستقبل العربي ، ع ١٥٨ ، ب ٢٠٠٠ ، ص ١٨٣-١٨٥ .

وصف وزير الخارجية الإيرانية د. كمال خرازي جو المنطقة العام بـ "تهديد و فرصة" لأن إيران لسنوات طويلة كانت تترك الفرص تفلت ، و تكفي ، بسبب الخوف من " التهديد " الداخلي و الخارجي ، بالتفكير في الحفاظ على " الأمن " ، و بسبب هذا المنظور تخلعت عن ركب " التوسع " أو التمولية المظلمة . إن إسرائيل تشكل ، بمساعدة أمريكا ، تهديداً جديداً لإيران كما أن إظهار الحلفاء الإيرانية بشكل مكبر على أيدي الأجهزة شبه العسكرية في إطار النظام الرسمالي العالمي، و لاسيما أمريكا و أوروبا ، يشكل " التهديد " الآخر لإيران هكذا عدت معادله " التهديد " و " الفرصة " بالنسبة لإيران و البلدان العربية أن " الفريقين " استبقيا في طير " التهديد " و لا يأخذان بصيب إلا منه ، في حين أن الأعداء استنحدوا على " العرض " و أفادوا منها ، فالمنطقة بحاجة إلى إبرام ميثاق جديدة من خلال معاهيم جديدة و من خلال تهينة الأجواء لعلاقتها بسورية و لبنان إلى رسم الدائرة الأساسية و توسيمها لتشمل عدداً آخر من الدول العربية كالعهدية و مصر و دول أخرى إقليمية غير عربية كتركيا — كما ستري لاحقاً — ، و إحكامها على أساس من بلوغ مفهوم " الأمن و المصالح المشتركة " بإمكانه أن يحلف آثاراً بناءة جداً في مستقبل جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط⁽⁷⁶⁾ . كما يمكن من خلال تشكيل هذه الدائرة الأساسية و اتساع علاقاتها و عمقها الانطلاق إلى بوئر أخرى بالنسبة إلى وضع مآثر البلدان و الانفصال و تجاوز العلاقات الثنائية إلى العلاقات المتعددة الأطراف ، بالدول المعنية تحت ح إلى ميثاق إقليمية في الشرق الأوسط الذي يحاح أكثر من أي منطقة في العالم إلى السلام و الحرية و البناء .

رابعاً: مبدأ حوار الحضارات . تحدث كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بشأن أطروحة حوار الحضارات في الكلمة التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتخاب حامي كرئيس للجمهورية بحمسة أشهر في عام ١٩٩٧ قتيلاً : "إن برنامج السياسة الخارجية للحكومة الجديدة في إيران يقوم على تدعيم الحوار و التعاون القانوني الدولي" . إن تنمية العلاقات مع كل الدول على أساس الاحترام المتبادل و المصالح المشتركة و القضاء على كافة أشكال التسلط و التأكيد على ضرورة احترام الشرعية الدولية و العمل على تقليص حدة التوتر على المستوى الإقليمي و الدولي ، و دعم وحدة الدول الإسلامية و دول عدم الانحياز ، كسر ذلك يأتي في إطار أولويات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، و بصفة عامة فإن مبادئ السياسة الخارجية لحكومة خاتمي هي :

١. العزة و الحكمة و المصلحة .
 ٢. التصالح و التقارب مع الدول الخارجية .
 ٣. حوار الحضارات .
- و إذا ما ألقينا نظرة على هذه المبادئ سنجد أن المبدأ الأول هو الموجه العام للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية ، أما المبدأ الثاني و هو سياسة التصالح و التقارب فهو ملتزم بإطار العزة و الكرامة و الحكمة و المصلحة ، و تعمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سياستها الخارجية على بدء الثقة و حل الخلافات المتراكمة عن الماضي و إنهاء كافة أشكال الصدام و الصراع في العلاقات الخارجية . و بعدة أخرى تهتم هذه السياسة بالحقوق الدولية الكائنة و تسعى بظرة واقعية للحفاظ على الأمن و المصالح الوطنية . أما حوار الحضارات فهو يمثل خطة عملية تقدمت بها الجمهورية الإسلامية بغرض برع التسوية على صعيد سياستها الخارجية .

و قد تبنت الأمم المتحدة أطروحة حوار الحضارات لمواجهة لفتقاد التفاهم بين الأمم و أعلنت عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات ، و يعتبر طرح إيران لحوار الحضارات دليلاً

(76) أبو القاسم : قسم زكاة ، مجلة خراسي في مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية : المستحق العربي ، ج ٢٥٧ - تموز ٢٠٠٠ ص ١٨٣ -

على عزمها على إقامة علاقات قوية مع العالم الخارجي ، كما مكنت هذه الأطروحة إيران من أن تقول للعالم أنها لا تدين العنف و لتتشد فقط ، بل إنها تدعو إلى التعايش و التفاهم على أساس من أعمال الفكر و التعاون و التفاوض مع معطيات الحصارات و الثقافة الشريفة تحت مسمى المصالح الإنسانية المتبادلة .

كما قوبلت أطروحة الرئيس خاتمي و الحصة بحوار الحضارات بحفاوة بالغة في مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذي عقد في طهران في ديسمبر ١٩٩٧ ، و يعتبر نجاح القمة السدي لعكس في بيانها الحتمي نجاحاً كبيراً بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ، وقد اصبحت هالة من المشروعات الدولية على ايرس ، فتدعيم العلاقات مع السعودية كقاعدة للتوازن و مفتاح سياسي لإقامة علاقات مع باقي الدول العربية في المنطقة يعد واحداً من إنجازات سياسة فتصالح و حوار الحضارات .

و كان من النتائج المباشرة لبدء حوار الحصارات، أن تمت إعادة النظر مرة أخرى في العلاقات المقصوعة بين إيران و أوروبا ، و عاد سفراء الدول العربية الذين غادروا إيران في عقاب قصبة " ميكونوس " ، و هذا الأمر يعد في حد ذاته نجاحاً لجهاز الدبلوماسية الإيرانية . ما على صعيد العلاقات الإيرانية - الأمريكية فقد ساد شعور داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم جدوى السياسة الاحتوائية التي ترى إيران مصدراً لخطر و التهديد .

و يمكن القول إن السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على حوار الحصارات و التصالح قد تمكنت من افضال واحدة من أئد سياسات القوى العظمى للمعادية لإيران، و من ثم اصبحت أطروحة حوار الحصارات ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ، واحدة من أهم الآليات الإيرانية في سياستها الخارجية (77) . حيث أصبح الحوار واقعاً احتصانياً يحكم المؤسسة الإيرانية و يمكن إدراكه من خلال مطهرين هما :

المطهر الأول . حركة التأثير و التأثير للثقافات و الحصارات المختلفة مع بعضها و ما للعوامل الخارجية المحيطة من أثر عليها على مر الزمان .

المطهر الثاني . لاند أن يكون حوار الحصارات من خلال نواب عن هذه الحضارات كالعلماء و الفلاسفة و من هنا يكون الحوار بشطآن قائماً على المعرفة و الإدرة لا على قهر العوامل التاريخية و الجغرافية. (78)

خامساً: مبدأ الحياد الإيجابي : تبني السلوك الخارجي الإيراني هذا المبدأ رغبة من صنع القرار الإيراني بضمان الحد الأعلى من المصالح دون تحمل حسائر، و ذلك من خلال علان الحياد مع المشاركة بالأحداث باهتمام دون الانزلاق في عمق الحدث و التحول إلى فاعل أساسي فيه. فعندما قررت الولايات المتحدة أن تشر حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداء من افغانستان للفضاء على تنظيم " القاعدة " و على نظام طالبان ، وجدت إيران نفسها في وضع تكون فيه غير مؤيدة أو صديقة للنظام الذي يتعرض للتهديد، و لا هي صديقة أيضاً للغة التي تمارس هذا التهديد . مما يعني عدم ممانعة إيرانية للتخلص من جار " مرعج " إذا لم يشكل ذلك تهديداً جديداً لأمنها القومي.

لذلك كن الاتجاه الأقوى في التعامل مع التوترات الجديدة في أفغانستان هو الحياد الإيجابي بدلاً من الحياد السلبي، فإيران لم تقف متفرجة على نظام طالبان و هو يتهاوى و لم تكتف بالتدبير بالهجوم الأمريكي و بالأهداف الاستراتيجية لهذا الهجوم و بالمصالح النفطية و بالمخاوف على نفسها من التطويق، بل إن إيران دعمت بقوة تحالف المعارضة الشمالية للإطاحة بحكومة طالبان. لهذا حرصت على أن يكون لها دور و ليس فقط مجرد رأي في بظم الحكم الذي يحلف طالبان و دعمت الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة

(77) دورلاد شهریار ، حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية ، مخطوطة إيرانية ، ٤١٤ ديسمبر ٢٠٠٣ ص ٨-٩ .

(78) راشد عمر ، التقرير الاستراتيجي الإيراني ، شون الأومط ع ١١٠ ربيع ٢٠٠٢ ص ١٣٣

بها ، باعتبار أن إيران إحدى القوى الإقليمية الرئيسية و الأسيمة و التقوية المشروعة لممارسة دور قري في الشأن الأفغاني⁽⁷⁹⁾.

و شاركت إيران أيضاً في مؤتمر بون لتشكيل حكومة "ما يعد طالبان" قبل بدء العمليات العسكرية ، و ساهمت في إنجاح المؤتمر من خلال تعوذا على بعض الجماعات الأفغانية ، و هي اليوم من أكثر الدول التي قدمت الدعم لإعادة إعمار أفغانستان ، و لها صلات جيدة مع الحكومة الحالية من كراري إلى وزير الخارجية إلى وزير الدفاع ، إلى الكثير من رعماء العشائر و القبائل في الأقاليم الأفغانية المختلفة ، و يبدو أن استقرار أفغانستان في ظل حكومة كراري همفاً حيوياً لإيران و الولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد من دون أن تعرض طهران على العمليات التي تنفذها القوات الأمريكية، و من دون أن تتقدم العلاقات الإيرانية - الأمريكية أي خطوة جدية إلى الأمام⁽⁸⁰⁾.

سادساً: مبدأ الحياد الفعال : هو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسي الإيراني منذ حرب الخليج الثانية، ومن الواضح أنه يختلف في مفهومه عن مصطلحي الحياد الإيجابي والحياد السلبي، وموطن الخلاف يتمثل في أنه يقف بين الاثنين فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة بقطلة له حدود تتداخل مع المصلحة الوصية، حيث تصل السلبية في التعامل مع الأحداث طالما أنها لا نفس يشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية، أي الحياد، بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة لتتبع مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر لمصالح الإيرانية. ويمتدح كثير من النخبة المتفوعة في إيران هذا التوجه باعتباره حلاً للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية في ظل الصغوط للاجلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكي المتشدد تجاه المنطقة⁽⁸¹⁾.

و هذا ما يفسر تكرار الاعتماد على مبدأ "الحياد الفعال" عندما تواجه إيران تدخلاً أمريكياً على حدودها مثل ما حصل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، إذ كان الموقف الإيراني في ذلك الوقت هو عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي ، و عدم المشاركة في قوات التحالف الدولي ، مع الاعتراض المبدئي على وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج. فقد أن قادت الولايات المتحدة لحرب على العراق، قامت إيران باعتماد مبدأ الحياد الفعال في سلوكها الخارجي ، القائم على اللاءات التالية :

١. لا قتال ضد القوات الأمريكية ، و لا عرقلة لعملياتها .
٢. لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق .
٣. لا قتال إلى جانب النظام العراقي .

و أدانت إيران في الوقت نفسه مبدأ الحرب ، و دعت إلى عدم حصولها ليس فقط لانسجام ذلك مع مواقف دول المنطقة و العالم، بل لمخاوف إيران الجديدة من تمدد أمريكي جديد على حدودها إلى جوار منابع النفط و طرق تصديره بعد التمدد في أفغانستان و بعض دول آسيا الوسطى بمحاذاة بحر قزوين و ترواته⁽⁸²⁾.

و على الرغم من بعض المناورات التكتيكية التي قامت بها أمريكا تجاه إيران مثل تصريح بوش في خطابه في الأمم المتحدة بأن العدوان العراقي على إيران هو الذي أدى إلى نشوب الحرب المفروضة بينهما ، و كذلك إدانته للعمليات الإرهابية التي تقوم بها منظمة

(79) أبو العزم منصور ، إيران و باكستان و الاستقرار السياسي في أفغانستان، مقتضات إيرانية ع ٢٢ مايو ٢٠٠١ ، ص٧٣

(80) حترسي طلال ، إيران إلى أين ؟ ، المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص٣٦

(8١) د. عبد المؤمن ، محمد سعيد الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق ، www.ahram.org.eg

(82) حترسي طلال ، إيران إلى أين ؟ ، المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص٣٧

مجاهدي خلق ، إلا أن ذلك لا يتنافى مع التقييم السابق للموقف الأمريكي و هو مشابه لما حدث خلال عملية التمهييد للهجوم على أفغانستان⁽⁸³⁾.

ومن هنا فإن الموقف الإيراني بالرغم من تبنيه لمبدأ الجهاد الفعال ، لا أنه بات يدرك التغير في الموقف الأمريكي بالنسبة لإيران عه خلال حرب الخليج الثانية ثم خلال غزو أفغانستان، لذلك فإن إيران في مواجهتها سد عياب الأحداث الدائرة في العراق تتخذ موقفاً سلبياً ويمكن ملاحظة ذلك في تصريح "عبد الله رمضان زاده" المتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية بأن إيران لم ولن تسمح بأي تحرك عسكري على حدودها، مؤكداً على أن إيران لم تسمح لقوات المعارضة العراقية الموجودة على أرضها بأي تحرك على الحدود، كما أنه لم يدخل الأراضي الإيرانية أي لاجئين عراقيين، وكان حجة الإسلام عبد الواحد موسوي لاري وزير الداخلية الإيراني قد أعلن أن إيران ليست مستعدة لقبول لاجئين عراقيين⁽⁸⁴⁾. و سيبحث بالتفصيل الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

سابعاً: مبدأ الواقعية السياسية (التحرك البراغماتي) :

و يقوم هذا المبدأ على التحرك المفعلي/البراغماتي في إطار الواقع الدولي بما يحكمه من علاقات سياسية و اقتصادية و عسكرية و تحالفات دولية و إقليمية و حتى ثنائية ، بعية تحقيق المصالح الإيرانية بأقل قدر ممكن من الحسائر . و قد بدأ هذا الأمر أكثر وضوحاً في السلوك الخارجي الإيراني مع وصول الرئيس محمد خاتمي إلى مدة الحكم عام ١٩٩٧ ، حيث اعتمدت عليه القيادة الإيرانية في التعامل مع الأزمة النووية الأخيرة .

بدأت الأزمة النووية منذ أواخر عام ٢٠٠٢ عندما أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن اكتشاف اليورانيوم في الأراضي الإيرانية بكميات تجارية ، ثم بدأت الإدارة الأمريكية في توجيه الاتهامات لإيران بالعمل على تصنيع برنامجها النووي ومحاولة صنع السلاح النووي في أسرع وقت ممكن. لذلك جاءت دعوت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني دليلاً على الشفافية وحسن النوايا، مما يغني الباب أمام الولايات المتحدة للهجوم على إيران، وقد وصل الدكتور محمد البرادعي رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران يوم الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٠٣ على رأس وفد من المفتشين الدوليين بهدف تفقد المنشآت النووية الإيرانية.

و حلص مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران لم تلتزم بمعاهدة منع الانتشار النووي، و تسعى إلى بدء ترسانة نووية عسكرية. كما اتهم الوكالة إيران أيضاً بأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم قد بدأ منذ الثمانينات، وليس في التسعينات، كما سكر مسؤولون إيرانيون سابقاً. وقد جرى تصميم هذه النتائج في التقرير السري الذي أعدته الوكالة، وسلمته إلى أعضاء مجلس الأمناء، تمهيداً لبحث الأزمة النووية الإيرانية في اجتماع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثامن من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣⁽⁸⁵⁾.

و طالبت الولايات المتحدة في هذا الاجتماع بقتل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وورعت مسودة قرار على أعضاء مجلس أمناء الوكالة بتهم إيران بأنها لم تدع لالتزاماتها النووية تجاه الأمم المتحدة، إلا أن المشروع الأمريكي لم يحصل على التأييد المطلوب، سواء من جانب دول العالم الثالث الأعضاء في المجلس أو حتى من جانب دول الاتحاد الأوروبي، حيث لُذ الجانبان التعاون بين إيران ووكالة الطاقة الذرية. ثم جرى

(83) لزمة الديبلوماسية الخارجية الإيرانية ، مخزنات إيرانية ، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ من ٤٣

(84) د عبد المؤمن ، محمد سعيد ، الجهاد للفصل لإيران تجاه لعنفات العراق ، www.ahram.org.eg .

(85) إبراهيم ، محمود أحمد ، إيران و هيئة وكالة الطاقة الذرية ، www.ahram.org.eg .

النوصل في لاحتتماع إلى حل آخر، حيث تقدمت كندا واليابان وأستراليا بمشروع قرار يمهّل طهران إلى نهاية شهر أكتوبر عام ٢٠٠٣ لتعيد التراماتها في مجال عدم الانتشار النووي، عبر التعاون والتعافية مع الوكالة الدولية بصورة عاجلة، وذلك من خلال تقييد المصالب التالية:

١. الإعلان بصورة كاملة عن جميع المولا والمكونات المستوردة لديها والمتصلة بالمشروع الإيراني لتحصيل اليورانيوم مع تحديد مصادرها وتاريخ ورودها لإيران.
٢. الموافقة على حق الوكالة في التفتيش غير للمقيد لك المنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك، أخذ عينات إلى خارج إيران
٣. تقديم كل المعلومات التي تطلبها الوكالة الدولية بشأن ما يقوم به إيران من تجارب لتحويل اليورانيوم وتنشيطه.
٤. تعليق كل الأنشطة الإيرانية الخاصة بتحصيل اليورانيوم.
٥. التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر نشر الأسلحة النووية الذي يتيح لمفشي الوكالة الدولية الحق في القيام بزيارات مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها^(٨٦) وقد وافقت الولايات المتحدة و العديد من الدول على هذا القرار، بما في ذلك الدول الصديقة لإيران، ولاسيما روسيا الاتحادية، وكان نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في إقناع الدول الأعضاء في مجلس أمناء وكالة الطاقة الذرية يعود بالدرجة الأولى إلى أن تقارير الوكالة ذاتها كانت واضحة في تبيان المخالفات الإيرانية لالتزاماتها المصموم عليها في معاهدة مع الانتشار النووي. بيم رفضت إيران قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٨٧)، واعتبر وزير الخارجية كمال جازي هذا الموقف موقفاً وقحاً وغير مسؤول، ومدد بأن بلاده ربما تعيد النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة نجاح تلك الدول في فرص وجهة نظرها^(٨٨) باعتبار أن الضغوط الدولية ليست منحركة في خط واحد مستقيم، على أساس المصالح الأوروبية والاتفاقات المعقودة بين إيران وأوروبا (ألمانيا - فرنسا - بريطانيا...) ^(٨٩)، وشتت إيران في البداية حملة دبلوماسية عييفة ضد الولايات المتحدة، واتهمتها بالعمل على إثارة المشاكل لإيران داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يكن وارداً أن تبدي الحكومة الإيرانية - لا سيما التير المحافظ - أننى قدر من المرونة بشأن برنامجها النووي، الذي تعتبره في لأصل برنامجاً خاصاً بالاستخدامات السلمية للطاقة السلمية فقط، في طر الانترام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الضممة بمع الانتشار النووي، رغم حرصها الواضح على تقادي الصدام مع الولايات المتحدة^(٩٠). بيم أيضاً الإصلاحيون الانضمام إلى البروتوكول إذا أُنحت لإيران حرية الحصول على التكنولوجيا النووية من العرب، وبدأ جرى مراعاة واحترام سيادة إيران على أراضيها. كما يجب ألا يقلل قرار المهلة من التعاون بين إيران والوكالة الدولية لصاقة الذرية، فهذا التعاون سوف يحقق مكسب سياسية عديدة لإيران، يأتي في مقدمتها تقويت الفرصة على الولايات المتحدة لتصفيد الأثمة، بالإضافة إلى أن هذه الخطوة الإيرانية سوف تساعد على كسب تأييد دول الاتحاد الأوروبي.

(٨٦) المرجع السابق ص ١١٤

(٨٧) ترميد من الإطلاع حول تاصيل الموقف الإيراني، انظر، د. عبد المؤمن، محمد سيد، إيران ومشكلاتها النووية، مطبوعات إيرانية

عدد ٣٧ أغسطس ١٠٠٣، ص ١٩-١٩

(٨٨) إبراهيم، محمود أحمد، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية، مرجع سابق، www.ahram.org.eg

(٨٩) نجوم، سرگيس، إذا تضاعفت إيران تصحيح يوروبية، جريدة النهار، ١٩ أغسطس ٢٠٠٤

(٩٠) محمود، أحمد إبراهيم، هل يكون الملف النووي سبباً لحرب بين إيران والولايات المتحدة، مطبوعات إيرانية عدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٣، ص ١٠٤

ولاسم أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا أصدرت بياناً صريحاً بهذا المعنى، وتبدي فرنسا بصفة خاصة استعداداً كبيراً للتعاون النووي مع إيران في حالة امتثالها لمطالب وكالة الطاقة الذرية⁽⁹¹⁾ و انتهت المفاوضات الدولية في إيران لصالح اتجاه عدم التصعيد ، حيث أشار نائب الرئيس الإيراني ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية 'غلام رحمد أعا راده' إلى أن إيران سوف تظل ملتزمة بنصوص معاهدة منع الانتشار النووي، ليس فقط باعتبار ذلك التزاماً تعاقدياً لإيران، ولكن أيضاً بسبب الاعتبارات الدينية والأخلاقية لشعب الإيراني التي تحرم امتلاك واستخدام الأسلحة النووية. ثم جاء إعلان إيران بالموافقة رسمياً على توقيع بروتوكول التفحص النووي الذي ينصى بفرض رقابة شديدة على أنشطتها النووية، و على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية. و كانت هذه الموافقة نتيجة محادثات إيرانية - أوروبية، تعهد بمقتضاها وزراء خارجية ألمانيا و فرنسا و بريطانيا بتقديم ضمانات لطهران تمثلت في الآتي

١. الحيلولة دون تمرير الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي ضد طهران.

٢. وقف لهجة التهديد و التصعيد الأمريكية ضد إيران و السعي لتهدئة الأجواء و أن تكون بريطانيا جسراً للوساطة بين واشنطن و طهران.

٣. أن تسمح الدول الأوروبية الكبرى و المتقدمة تقبلاً لإيران بالسير في اتجاه توليد الطاقة النووية للأغراض المدنية و أن تقدم لها الدوب الثلاث مساعدات فنية و تقنية في دفع هذا البرنامج

٤. تقديم ضمانات لإيران تسحبها الحق في استيراد الحامات و العناصر المهمة لتوليد الطاقة النووية دون حدود معينة .

٥. ألا يمس قرار انضمام إيران للبروتوكول الملحق بأمنها القومي و مصالحها الوطنية .

٦. التأكيد لإيران بأن ملفها الاستراتيجي و العسكري ستبقى محطّة بالمسرية الكاملة في حال موافقتها على مراقبة مشددة لأنشطتها النووية .

و على الرغم من أهمية تلك الضمانات لإيران و التي اعتبرت بمنزلة نصر دبلوماسي كبير إلا أنه لا يوجد ما يؤكد إمكانية تنفيذها، و ذلك بالنظر إلى قدرة الولايات المتحدة على تهميش الدور الأوروبي في الأزمات الإقليمية و الدولية و هو ما أكنته الحرب الأمريكية على العراق⁽⁹²⁾.

أخيراً يتضح لنا من دراسة السلوك السياسي الإيراني ، أن إيران استطاعت من خلال سياستها المرنة أن تسترعب المتغيرات الإقليمية الجديدة ، من خلال اعتمادها في سلوكها الخارجي على مبادئ و قواعد مختلفة و متعددة بهدف الحفاظ على أمنها القومي.

(91) إبراهيم ، محمود أحمد ، إيران و مهلة وثيقة الطاقة الذرية، مرجع سابق، www.ahram.org.eg

(92) كشك ، شرماء محمد ، قرار الوكالة الدولية بشأن الملف النووي الإيراني ، مختارات إيرانية ، العدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٧

الفصل الثاني

المحددات الثابتة للدور الإيراني في المشرق العربي

المبحث الأول: محددات استراتيجية (جيو سياسية - تاريخية - اقتصادية - عسكرية).

المطلب الأول: العامل الجيوسياسي.

المطلب الثاني: العامل التاريخي.

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي.

المطلب الرابع: العامل العسكري.

المبحث الثاني: محددات سياسية.

المطلب الأول: نظام الحكم الإيراني.

أولاً: النية المعرفية لنظام الحكم الإيراني.

ثانياً: آليات نظم الحكم الإيراني.

ثالثاً: دور الأمة في نظام الحكم الإيراني.

المطلب الثاني: الأمن القومي الإيراني.

أولاً: أغراض الأمن القومي الإيراني.

ثانياً: تحديات الأمن القومي الإيراني.

ثالثاً: مستويات الأمن القومي الإيراني.

المبحث الثالث : محددات ثقافية.

المطلب الأول: التكوين السياسي الشيعي.

المطلب الثاني: اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية داخل إيران.

المطلب الثالث: مدلولات ثقافية في التعبير السياسي.

المبحث الأول

محددات استراتيجية (جيو سياسية - تاريخية - عسكرية)

المطلب الأول: العامل الجيوسياسي:

- ١- المساحة: تبلغ مساحة إيران ١,٦٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع وتقسم إلى أربعة عشر إقليمًا⁽⁹³⁾ و تعتبر عالميا البلد السابع عشر من حيث كبر المساحة .
- ٢- الموقع: تقع إيران في الجنوب الغربي من آسيا، تحدها من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى وبحر الحزر ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الشرق باكستان وأفغانستان.⁽⁹⁴⁾
- ٣- المناخ: تختص إيران بمناخ معتد يبدأ من المناخ شبه القاري حتى شبه القطبي . كما تمتد الصحارى على مساحة شاسعة في إيران بمسافة تقدر بـ (٨٥٠ كم).
- ٤- التقسيمات الإدارية: العاصمة طهران، وهي أكبر مدن إيران حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٩/١٩٦ كم مربع⁽⁹⁵⁾، و يبلغ عدد سكانها (١٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة) ويبلغ عدد المحافظات (٣٠) محافظة.⁽⁹⁶⁾ وتشتمل (٢٥٧) لواء و تتم إدارة المسائل السياسية و الإدارية لكل محافظة من خلال المحافظ . و لكل لواء حاكم إداري و تقع مسؤولية الأمور التنفيذية و العمرانية لكل مدينة على عاتق المجلس البلدي ، أما في النواحي و القرى فتسولي المجالس البلدية مسؤولية الأنظمة لإدارية و التنفيذية⁽⁹⁷⁾
- ٥- العنصر البشري: يبلغ عدد السكان حوالي (٧٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة⁽⁹⁸⁾، و يمكن أكثر من ثلثي هذا العدد في المناطق الشمالية و العربية لإيران . و يعتبر المجتمع الإيراني مجتمعاً شاباً ، إذ أن فئة الشباب تحت سن ٢٠ / عاماً يشكلون حوالي نصف عدد السكان في البلاد ، أما من حيث التركيب الجنسي للسكان يولد في إيران ١٠٣ / مواليد ذكور في مقابل ١٠٠ / مولود أنثى . و يمكن أكثر من ٦٠ % من الشعب الإيراني في المدن الكبرى و يعيش الباقي في المناطق الريفية.⁽⁹⁹⁾
- ٦- العملة: وحدة العملة الإيرانية هي (الريال) التي تساوي ١٠٠ / دينار ، وتحمل الأوراق النقدية الأرقام بالفارسية على أحد وجهيها، وبالعربية على الوجه الآخر.
- ٧- الدستور: الدستور في إيران قائم على الدين كما ورد في المادة ١٢ / منه. ويقع الدستور في ١٤ / فصلاً و ١٧٧ / مادة. و يقيم الدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية فواعد المجتمع الإيراني على المبادئ الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الإسلامي للشريعة والسعي إلى استمرار الحركة الإسلامية في الدخل والخارج⁽¹⁰⁰⁾

(93) شاكز ، محمود ، إيران ، المكتب الإسلامي ، ص ٨٧

(94) منظمة الإعلام الإسلامي ، إيران اليوم ، طهران ، ١٩٩١ ، ص ١٢

(95) منظمة السليمة و الفكر الإيرانية ، دليل إيران المصحح ، طهران ، ط ٢٠٠٥ ، ص ١

(96) مستشارية الثقافة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق ، إطلالة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سورية دمشق، ط ٥ ، ص ٢

(97) د. نور ، علي وحم ، دليل السليمة و الفكر إلى إيران ، القوة للتصديق و للشؤون الدولية ، طهران ، ٢٠٠٢ ، ص ١١

(98) مستشارية الثقافة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق ، مرجع سابق ، ص ٢

(99) د. نور ، علي وحم ، مرجع سابق ، ص ١

(100) منظمة الإعلام الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠

٨- الشعب:

أ- التقسيم العرقي واللغوي. يتميز المجتمع الإيراني بعدد لغاته وثقافته، واللغة الرسمية هي اللغة الفارسية، غير أن هناك عدد من اللغات المحلية التي يتكلم بها الناس في مناطقهم. مثل: التركية، الكردية، اللرية، العربية، الكيلانية، البلوچية. هذا ويتكلم ٤٥% من سكان إيران الفارسية، ونحو ٢٣% يتكلمون اللغات (الهيبة الأورسة) الأخرى، وهؤلاء يتحدثون من القبائل الأرية التي صاغت أصولها في التاريخ.^(١٠١)

ب- الدين: تدين العنسية العظمى من الإيرانيين بالإسلام حيث يمثل المسلمون (٩٨,٨%)، ومعظمهم من الشيعة ويعتزون بنحو (٩٠%) ومعظم الأكراد و الزكمان هم من اهل السنة. ويعتزون بـ (٧,٨) والمسيحيون يمثلون (٠,٧%)، واليهود (٠,٣%)، والزرادشتيين (٠,١%)^(١٠٢)، ويمثل اتباع سائر الأديان الأخرى (٠,١%)^(١٠٣).

المطلب الثاني: العامل التاريخي.

(إيران وفارس) اسمان استعملا للدلالة على بلد واحد، ولكنهما ليس مترادفين تماماً، فلم هاجرت الأقوام الأرية منذ القرن ١٥ ق.م موطنها الأصلي جنوبي بحر لاراك إلى الهضبة المرتفعة الواقعة أسف بحر قزوين، فسموا الموطن الجديد (إيران) ومعناها (موطن الأريين)^(١٠٤) وتشكلت حضارة "عيلام" في صحراء حورستان خاصة في مدينة شوش، و كانت أهم حضارة ظهرت في إيران قبل مجيء الأريين، و يعود تاريخ عيلام إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، و وصل نفوذ العيلاميين إلى ذروته في القرن ١٣ ق.م، عندما تمكنوا من احتلال ما بين النهرين، حتى سقطت عاصمتهم على يد ملك "شور"^(١٠٥) وكانت بداية الدولة الأخمينية حيث أسس قورش (كورش) إمبراطورية فارس عام ٥٥٠ ق.م، فقد شهدت ازدهاراً اقتصادياً، و عدداً من الانتصارات السياسية والعسكرية، لاسيما في حروبها مع اليونان التي دامت ١٥٠ عاماً، وأصبحت إمبراطورية فارس لقوة عالمية للمجتمعة لما يريد على قرين من الزمان / ٥٥٠-٣٣٤ ق.م.^(١٠٦) حيث تمكن لإيرانيون القدامى من خلال إبداع الخط و التعاليم الدينية و شق قنوات المياه أن يؤسسوا لثقافة السلم و الحوار ، بحيث أن منظمة اليونسكو أعلنت بإداف الإيرانيين القدماء و بادرت إلى تسمية يوم الثالث من نيسان يوم الطبيعة و اعتبرت القنوات من روائع و عجائب ما اكتشفه للشرقيون.^(١٠٧)

وفي عام ٣٣٤ ق.م غزا الإسكندر الأكبر المقدوني فارس المتمثلة بالولة الأخمينية واسقطها. وبعد وفاته قسمت إمبراطوريته بين الحزالات المتنافسين ، مما أدى إلى قيام الدولة السلوقية عام ٣٢٣ ق.م نسبة إلى "سلوق" أحد جنرالات الإسكندر والتي كانت تضم آسيا الصغرى وبلاد الشام والعراق وإيران.

(١٠١) المرجع السابق عنه ، ص ٢٨

(١٠٢) توريد من الإطلاع نظر اسعود شاهر، إيران، المكتب الإسلامي ١٩٨٠ التورثيه ص ٩٠

(١٠٣) المرجع السابق عنه ، ص ٩١

(١٠٤) شعله، أمين، إيران للسياح التاريخي، www.algzire.com

(١٠٥) د. نور علي رحيم، دليل السيرة و السفر إلى إيران، مرجع سبق، ص ٣٥٣

(١٠٦) شعله، أمين، إيران : القمار التاريخي، www.algzire.com

(١٠٧) المستشارة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية دمشق، بطلاة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سبق، ص ٢

وفي عام ٢٤٧ ق.م - ٢٢٤م/ قامت دولة البارثيين، الذين هزموا السلوقيين، وخلصوا حروبا عدة ضد الرومان، وأدى نصرهم عليهم في عام ٥٣ ق.م إلى بروزهم كقوة عظمى آنذاك. وبعدهم أسس "أرتشير الأول" الدولة الساسانية عام ٢٢٤م.⁽¹⁰⁸⁾

ومع بداية الحصار الإسلامية والفتح الإسلامي، انتصر المسلمون على الفرس في موقعة نهاوند، وبتى حكم الأسرة الساسانية بعد مدة بلغت ١٦٠ عاماً ودخل الشعب الإيراني في الإسلام وقبل ولاية العرب المسلمين ولقد ساهم الإيرانيون في إسقاط الخلافة الأموية، حيث اتحد الإيرانيون عندما استشهد الحسين بن علي الإمام الثالث للشيعة في كربلاء في العشر من محرم سنة ٦٨٢ م / ٦١ هـ مع معارضي هذه الدولة وثاروا على الأمويين بهدف الانتقام لشهداء كربلاء، وبعد سقوط الأمويين في سنة ١٣٢ للهجرة تولى العباسيون الحكم على الأراضي الإسلامية، واستطاعوا السيطرة على أراضي الفرس لمدة صويلة.⁽¹⁰⁹⁾

أصبح لأسرة البرامكة الفارسية شأن كبير في النظام السياسي العباسي ونقل كثير من أهرامها مناصب وزيرية هامة في الدولة العباسية. وخلال الفترة /٨٢٠-١٢٢٠م/ بدأت قصة الحكم العربي على فارس نصف حيث وصلت ممالك فارسية محلية متعددة إلى سنة الحكم وأقامت دويلات مستقلة في بلادهم مثل الطاهرين /٨٢١-٨٧٣م/، و السويين /٩٤٥-١٠٥٥م/، و السلاجقة /١٠٣٨-١١٥٣م/ والدولة الحواريمة /١١٥٣-١٢٢٠م/ ومرة أخرى أصبحت فارس مركزاً للفن والأدب والعلوم حتى قدوم المغول بقيادة "تموجين" أو "جينكيز خان" في عام ١٢٢٠م لقبائل المغول عبر آسيا، واكتساحه البلاد الإيرانية من الشرق إلى الغرب والجنوب، وقتل ملايين الإيرانيين وحرق الكثير من المدن والقرى.

وبدا عهد التيموريين في عام ١٤٠٥م، بعزو "تيمورلنك" المغولي التركي إقليم فارس كله واستولى على حلب ودمشق وجعل سمرقند عاصمة له. وفي عام ١٥٠١م قامت الدولة الصفوية، والتي تنسب إلى "صفي الدين الأردبيلي". أما مؤسسها فهو "إسماعيل ميرزا" أو "قشاه إسماعيل الأول"، حيث سار إلى تبريز وهزم القبائل الموجودة فيها وجعلها عاصمته، وأعلن المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة. واستخدم كل ما أوتي من قوة لفرض مذهب في جميع أنحاء إيران، ثم خلفه ابنه "طحاسب الأول"، فأكمل ما بدأه أبوه ولكنه اخترع أسلوب لإقناع والتأثير في بشر المذهب بدلاً من العنف والقهر. وبدوا أن يصعب الخارجي سواء من جانب العثمانيين في الغرب وقبائل الأورك القوية في الشرق ضد الصفويين كان عاملاً مؤثراً في توحيد إيران والثقافات شعبها حول ملوك الصفويين والمذهب الشيعي.

وقد كان القاجاريون إحدى القبائل السبع التي ساعدت أول ملوك الصفويين. ولكن في عام ١٧٩٥م نجح قائدهم "آغا محمد خان" في توحيد فروع القبيلة بالعنف والقتل، فعوي أمره واستطاع الاستيلاء على طهران وجعلها عاصمة لملكه.⁽¹¹⁰⁾ ونتج عن الاستعمار الأوروبي من عامي /١٨١٣-١٨٢٨م/ تلعب الإنكليز والروس في الشؤون الإيرانية، فقد سلم القاجاريون القوقاز (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان) إلى الروس في معاهدين منفصلتين، معاهدة "جلستان" عام ١٨١٣م ومعاهدة "تركمان حلي" عام ١٨٨٥م. وخلال حكم "ناصر الدين شاه" بين عامي /١٨١٧-١٨٩٦م/ امتاز عهده بالعلاقات الودية مع روسيا، مما ثار بريطانيا وأعلنت الحرب على إيران.

(108) شحاه، أمين، إيران، المسار التاريخي، www.algize.com

(109) - د. بور، علي رحيم، دليل السياحة والسفر إلى إيران - مرجع سابق ص ٢٨-٤٩

(110) شحاه، أمين، إيران، المسار التاريخي، www.algize.com

وفي عام ١٩٠٥م قام تجار ومتقنون ورجال دين بثورة لإصلاح العرش القاجاري وإنشاء برلمان بعد وضع دستور للبلاد هو الأول بعد حكم استبدادي طويل، متأثرين بمفكرين ومصلحين عملوا لإضفاء طابع محلي على مفاهيم العصر الحديث منهم "جمال الدين الأفغاني" الذي حرص في إيران ضد الفساد والعبود الأجني والاستبداد وكتب مشروع الدستور فمن أهم أسباب الثورة الدستورية كان التأثير الاقتصادي - الاجتماعي للعرب، و الأزمة الاقتصادية التي حصلت في لوانل عام ١٩٠٥م

بدأت الثورة بقيادة اتحاد الوظيفيين الواعين وعلماء الدين، عبر اعتصامات ومظاهرات واضطرابات، أجبرت الشاه على إصدار فرمان "منعم المشروطة" في آب ١٩٠٦م الذي نص على إجراء انتخابات لمجلس وطني، حيث أصدر الدستور الذي حدد في مادته الأولى أن دين الدولة الرسمي الإسلام حسب المذهب الجعفري.^(١١)

ولم يستمر هذا المجلس طويلاً، حيث كان للاتفاق الأنجلو روسي في عام ١٩٠٧، آثار سلبية على العلاقة بين الشاه و الأمة الإيرانية من جهة و على الاستقلال السياسي لإيران من جهة أخرى، حيث فوض الاتفاق إلى روسيا السيطرة المباشرة على شمال إيران، وبالتالي انقلب الشاه على المجلس بسبب رفض الأعضاء توسيع صلاحياته على حساب المجلس تلك الصلاحيات التي كانت سهدم الدستور برمنه.^(١٢) ثم حاصرت قوات الشاه المجلس في حزيران ١٩٠٨ وحوّلته إلى أنقاض، وفمت بعمليات اعتقال وقتل وإعدام وفي للوطنيين ورجال الدين فكان الرد الشعبي ثورة مسلحة احتلت طهران وأقامت حكماً ثورياً وشكلت محاكم ثورية ومجلساً أعلى لثورة عين سلطناً جيداً، وأعاد العمل بالدستور وانتخب المجلس الوطني الثاني الذي استمر حتى ١٩١١ عندما تمكن الوصي من حله وإيقاف الصحف وفي رعماء المجلس بمساعدة القوات الروسية والبريطانية التي بيعت رابطة في إيران حتى الحرب العالمية الأولى.

اشتركت إيران في الحرب العالمية الأولى و خرجت منها ممزقة، حيث احتلت الجيوش الأجنبية معظم أراضيها، بينما انحصرت السلطة الإيرانية إلى حدود طهران، إلا أن البلاشفة الروس بعد ثورة أكتوبر تنازلوا عن كل امتيازاتهم في إيران التي حددتها اتفاقية العام ١٩٠٧ لتقاسم النفوذ مع بريطانيا، وأعلنوا مساعدتهم لاستقلال إيران وسيادتها الكاملة، فاستناد الإنكليز من هذا الطرف لتوسيع نفوذهم، وأيدوا فعلاً على الشاه قام به في عام ١٩٢١ الصابط "رضا حن" الذي تدرج من قائد للجيش إلى ملك في عام ١٩٢٥، وأسس سلالة ملكية جديدة "البهلوية".

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الانحياز إلى الحلفاء. فاضطر للتنازل عن العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية. ثم اضطرت الروس إلى الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي لإيران في عام ١٩٤٦م بحث الصعظ الأمريكي، و بين عامي /١٩٥١-١٩٥٣م/ قام "محمد مصدق" بعد تعيينه رئيساً للوزراء بتأميم النفوذ الإيراني من السيطرة البريطانية، فقامت بعرض حظر تجاري على إيران وعندها نفوذا البحرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني.^(١٣)

و نتيجة الخلافات الأيديولوجية التي تفجرت داخل الجبهة الوطنية، ثألت الاتهامات على مصدق بأنه معادٍ للإسلام و التبريعة، و بأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية^(١٤)، مما أدى

(١١) المرجع السابق عنه .

(١٢) د. شمس الدين، تاريخ إيران السياسي من ثورتن (١٩٠٩-١٩٧٩) عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

الكرب، ١٩٩٩، ص ٣٢

(١٣) شحاته، أمين، لوانل : للمسار التاريخي، www.algzire.com

(١٤) Abrahamian - Ervand , Iran's Turbanned Revolution - Brncton University Press 1982 - p.81

لأنقسام الجبهة الوطنية، الأمر الذي فسخ المجال أمام صسباط الجيش السماطون بتوجيه صرنتهم في أوائل أغسطس سنة ١٩٥٣، حيث نجحوا في احتلال مقر الوزارات و ألقوا القبض على الوزراء. (١١٥)

وعاد الشاه محمد رضا إلى السلطة في العام ١٩٥٣ ليمارس حكما استبداديا طوال ربع قرن، وخلال عامي /١٩٦٢-١٩٦٣م/ قام بثورته البيضاء بقصد إجراء إصلاح رراعي شامل، وتعديل قانون الانتخاب، وكثير من الإصلاحات الأخرى لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خطبه الأمر الذي أدى إلى نفيه.

وأدى تصميم الشاه لتحديث إيران بين عشية وضحاها إلى حدوث ابتكاسة ثقافية، وتصم واحتفانات لقتصادية، وتزايد الاستبداد في تناول هذه المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فجمع معارصو الشاه وجميع المؤسسات السياسية حلف الخميني في نهاية السبعينيات وأطاحت الثورة الإسلامية بالشاه عام ١٩٧١م، ومات في مصر بعد عام من نفيه، وبعد ٢٥٠٠ عام من الحكم الملكي تحولت إيران إلى جمهورية إيران الإسلامية. (١١٦)

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي :

مشت حركة الاقتصاد في الحكم الشاهنشاهي قبل الثورة، نحو تحقيق لسنراتيجية الثوار المتعدد المستويات، كما أسماه ميردال في مؤلفه عن "الدراما الاسيوية" فركرت على مفهوم النخبة الاقتصادية، حيث نتجه نحو مريد من الثراء والاستهلاك قثري، وفي سبيل ذلك، استخدم الشاه سياسة الإفقار الاقتصادي التي حافظت على التوازن لصالح القوى الرجعية (١١٧) أما بعد قيام الثورة الإسلامية، اختلفت ملامح الأداء الاقتصادي في إيران، و أحدث منهاجاً مختلفاً بوصفه من خلال النقاط التالية:

١- مؤشرات اقتصادية:

أ- الموارد:

- محزونات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.
- يوجد خام الحديد والفحم والأملاح، ولكن لم يحصل أي تطور في استغلالها.
- يوجد فيها قطاع رراعي متنوع الإنتاج لسياً.
- وإيران تعاني من النص المزمن في النقد الأجنبي، بسبب تكلفة الحرب الطويلة مع العراق، مما أدى إلى تحذر مستوى المعيشة في الحقبة الماضية

ب- نقاط القوة:

- إيران هي ثاني أكبر منتج للنفط في الأوبك.
- قدرات للتصنيع المرتبط بالنفط، وإنتاج متزايد من الصادرات التقليدية.
- الصادرات: السجاد والجور والفسق والكافيار.

ج- نقاط الضعف:

- حكومة دينية (ثيوقراطية) تسعى للحصول على التكنولوجيا من خلال اتصالاتها بالعرب.

- ديون أجنبية مضطردة.

- تصخم متزايد يصل إلى نسبة ٥٢,١%.
- بطالة مرتفعة تصل إلى نسبة ١٥,٢%.
- ميزان المدفوعات سلباً ٦٥ بليون دولار.

(١٥) p 87, Akhavi Shaoogh, Religion and Politics in Iran, State University Press, New York, 1980.

(١٦) شعلته، أسين، إيران: المسار التاريخي، www.algzire.com.

(١٧) كامل، أس مصطلح، الدراما الاسيوية و الأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية، لبنان، بيروت، دار العقاق، ١٩٨٦، ص ١٣-١٤.

- خطوط حلا في عائدات النفط عقب مقاطعة الولايات المتحدة لإيران في عام ١٩٩٥. (١١٨)
٢- الإجراءات الاقتصادية:

صطدمت جهود التنمية بعدد من المصاعب والعقبات ذات الطابع الخارجي والداخلي أثرت على أداء الدولة. تلخصت المصاعب الداخلية في زيادة الاستهلاك الداخلي للنفط و هجره رؤوس الأموال والكفاءات الإدارية إلى الخارج، وتعدد مراكز التخطيط وصنع القرارات الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية. أما العقبات الخارجية، فنذكر منها مبلي:

- حرب السنوات الثماني مع العراق التي رثت العديد من القيود الاقتصادية على التنمية .

- تجدد أرصدة إيران الخارجية كعقوبة فرضت على إيران عقب أزمة الرهائن الأمريكيين .

- الحصار الاقتصادي الأمريكي ضد إيران و الذي سب ركوداً بشكل حقيقي في سوق الصادرات الإيرانية

- صدام لدول الصداقة المتقدمة مع إيران و انعكاس ذلك على الحلولة نور توفير القروض المتوسطة و الطويلة الامد لإيران

- الهجرة الواسعة للاجئين العراقيين و الأفغان إلى إيران التي بيعت خلال عدد التسعينيات حداً جعل من إيران وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة أكبر دولة مستقبلة للاجئين في العالم .

- الانخفاض الشديد في سعر النفط في أواسط العقد الثامن من القرن العشرين عام ١٩٨٢/ ١٩٩٠ و هو ما أدى إلى انخفاض دخل إيران من الموائد النفطية أكثر من (٥٠%) .^(١١٩) أثر اكم الديون الخارجية في أعقاب زيادة الإنفاق في أوائل التسعينيات

وقد حاولت الحكومة الإيرانية التغلب على هذه المصاعب عن طريق اتباع سياسة اقتصادية تقوم على عدد من المحاور. أهمها: ضغط الاستيراد، ومحاولة الانعزال عن السوق العالمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى اتباع الوسائل البيروقراطية في إدارة الاقتصاد الداخلي كإحكام سيطرة الدولة على الأسواق وتوزيع السلع الغذائية عن طريق الكوبونات طوال فترة الحرب مع العراق^(١٢٠) وقد شكلت الخطة الخمسية الأولى التي تم إقرارها في أغسطس ١٩٨٣ البلورة النظرية لهذه المحاور الثلاثة حيث أكد فيها المخطط الإيراني على ضرورة تحقيق السيطرة الكاملة على السوق الإيرانية وإنهاء التبعية الاقتصادية للخارج.^(١٢١) حيث قامت إيران بعد الثورة بتأميم البنوك، وهذا لإجراء حقق بلا شك، تخلص الاقتصاد الإيراني من قبضة البنوك الأجنبية، فقد هدفت الخطة إلى زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاعي الزراعة والبتروك إلى (٧%) و (١٥,٩%) على التوالي بينما لم تزد الاستثمارات الموجهة للقطاعين عن (١,٦%) و (٨%) في العام الأول للخطة.^(١٢٢)

بالإضافة إلى هذا عمدت الحكومة الإيرانية إلى محاولة تثبيت سعر الصرف عن طريق المعاضة على القيمة الاسمية للعملة في مقابل العملات الأخرى. وأنت هذه السياسة إلى اتساع

World Reference Atlas, Dorling Kindersley p 284 (118)

(119) د زنجلة محمد، الاقتصاد الإيراني قبل و بعد الثورة الإسلامية، محفلات إيرانية العدد ٢٤، يوليو ٢٠٠١ ص ١٩

(120) د. سليم، محمد السيد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مصر، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧، ص ٤٩١

(121) د. سليم، محمد السيد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مرجع سابق، ص ٤٩٤

(122) حسين عادل، إيران للدولة الإسلامية - إلى أين؟ المركز القومي الإسلامي للدراسات ص ٤٣

الفجوة بين السعر الرسمي للريال الإيراني وسعر السوق السوداء بشكل متزايد نتيجة استمرار الحكومة الإيرانية على الاستمرار في هذه السياسة حتى وصل سعر الريال في السوق السوداء إلى (٢٠٠%) من ثمنه في السوق الرسمية عام ١٩٨٩. وبسبب إهمال هذه العوامل الموسوعية في التخطيط الإيراني فشلت الخطة في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرجو وهو (٨,٩%) كما انخفض الإنتاج القومي الإيراني بنسبة (١,٥%) مع نهاية الخطة في عام ١٩٨٨.

وقد شكل قول الإمام الخميني لقرار مجلس الأمن بوقف القتال مع العراق في آب/أغسطس ١٩٨٨^(١٢٣)، نقطة تحول هامة على المسار الاقتصادي الإيراني. فلأول مرة بعد ثماني سنوات من إيلاء المجهود الحربي أولوية على ما عدا من أنشطة، أمكن للطام الإيراني أن يعيد ترتيب أولوياته ويركز على الجهود التنموية. وقد أعقب هذا القرار ظهور الخلاف القديم بين الأجيحة الحاكمة في إيران حول الأولويات التي يجب أن يتبعها الاقتصاد الإيراني وهي:

١- إعادة بناء الاقتصاد القومي.

٢- إعادة بناء الجيش.

٣- جهود الإعمار في المناطق المنصهرة من الحرب.

٤- مشاريع الرعاية الاقتصادية لصحايا الحرب.

فالخلاف نشأ بين الجناح الليبرالي والجناح الديني وكان الخيار ما بين لاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه، وانتهى هذا الصراع بسيطرة الجناح الديني وبمزيد من سيطرة الدولة على الاقتصاد الإيراني، حينما أصدر الإمام الخميني توجيهاته بأن تكون الطبيعة المحتلطة هي المسيطرة على الاقتصاد الإيراني، مع ضرورة إعطاء أولوية لجهود إعادة بناء الاقتصاد القومي، وعدم إغفال باقي المجالات وخاصة بناء الجيش الإيراني.

وفي يناير ١٩٩٠ تمت الموافقة على الخطة الخمسية الثانية والتي عرفت بحطه رافسجاني. وقد هدفت هذه الخطة إلى دفع عجلة لاقتصاد الإيراني على طريق تشجيع القطاع الخاص^(٢٤). وكان هذا يتضمن الخصخصة، حيث كانت نسبة القطاع الخاص في لاقتصاد الإيراني لا تتجاوز من (٢٥-٣٠%) في أواخر الثمانينيات وكان مستهدفاً أن ترتفع هذه النسبة إلى (٧٥-٨٠%) في أواخر التسعينيات.

ورفقا للخطة التي اعتمدها حكومة رافسجاني جرى التحضير لبيع ٨٠٠ شركة عامة، وقد تسارع التشديد الفعلي خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، وفق إجراءات وضوابط معلنة وشفافة، وقد تطلبت ذلك تطوير سوق الأوراق المالية وتحديثها من أجل تيسير مشاركة رأس المال الوطني. وإنشاء مناطق تجارة حرة، و تحرير التجارة (الدولية والحارجية) وإعلانها إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تطوير قطاع البترول.^(٢٥) كما قررت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٩٣ توحيد سعر الصرف لمواجهة المشكلات الاقتصادية الناتجة عن وجود سوق سوداء للعملة في إيران، ونجحت الحكومة في هذه المهمة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ إلا أن تذبذب سعر البترول العالمي وارتفاع نسبة التضخم والمشاكل التي واجهتها الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية، جميعها عوامل أدت إلى ظهور الفجوة بين السعر الرسمي للدولار والسعر السوقي له حيث بلغ الفرق حوالي (٥٠%) بحلول عام ١٩٩٤.

(١٢٣) لمزيد من الإطلاع، انظر: إبراهيم علي، مفاوضات السلام العراقية - الإيرانية، المؤسسة الدولية، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ٤٢.

(١٢٤) د. سليم، محمد السيد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ليبيا، مرجع سابق، ص ٤٩٥-٤٩٦.

(١٢٥) حسين، عادل، إيران للدولة الإسلامية: إلى أين؟، مرجع سابق، ص ١٩-١٠٠.

و هكذا تعتبر الحطة الثانية عن الأولى بثلاثة عوامل محددة، أولها أن الحطة الثانية أكثر تحفظاً من الأولى ، و يتضح من التقديرات غير الواقعية في الحطة الأولى أنه يتعين على الحكومة أن تكون أكثر حذراً في التعامل مع قضية النمو الاقتصادي. والعامل الثاني هو أن الحطة الثانية أكثر توارناً من سابقتها، و يتضح ذلك من بدل المحاولات لإيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية للتغيرات الاجتماعية وبين عواقبها على المجتمع حيث يتواءم النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية . أما العامل الثالث فهو أن الحطة الثانية تنهج إلى الداخل أكثر من سابقتها، حيث تركز على استخدام الموارد المحلية وتقلص دور القاعدات النفطية وتنمية الموارد البشرية ومعالجة المشاكل الاجتماعية، وعلى النقص من تلك ركزت الحطة الأولى على ربط الاقتصاد بالساحة الدولية، وسرعة توسيع قطاع النفط، وتنمية المصادرات والحد من القيود على الاستيراد، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام ١٩٩٩ قدم الرئيس محمد حاتمي خطته الخمسية الثالثة مشيراً إلى أنها تختلف عن الحطتين الأولى والثانية كونها تهدف إلى إفقاد الاقتصاد الإيراني وتتمحور الحطة حول الأهداف التالية:

١- التنمية الاقتصادية

- ٢- توفير فرص عمل لـ ٨٠٠ ألف عامل سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة.
 - ٣- التحكم بالتضخم لكي لا يزيد عن (١٥.٩%) رغم زيادة السكان بنسبة ١٠%.
 - ٤- تحقيق نمو اقتصادي بنسبة (٦%).
 - ٥- زيادة حجم الاستثمارات التي تحتاجها الحطة بـ ١٦٢.٤ مليار دولار، ليبلغ مجموع قيمة المصادرات الإيرانية غير النفطية لعام ٢٠٠١ ثلاثة مليارات و ٢٢٠ مليون دولار.
- فقد أشير الرئيس حاتمي عن نية إدارته تخفيض وتقليل دور القطاع العام في الاقتصاد (نحو ٨٥% من النشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة)، وتقوية الاستثمار الاجسي المتزايد،^(١٢٦) فكان أول الخطوات الإصلاحية التي اتخذها هو وضع برنامج موسع لحصص الصناعات الرئيسية في البلاد بما فيها الاتصالات و السكك الحديدية و النفط و شمل ٢٤٠٠ مؤسسة ثم البدء بعملية التعويم المحدود للعملة.^(١٢٧) حيث استطاعت الحكومة الإيرانية الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند معدل ٨٠٠٠ ريال للدولار الأمريكي منذ مارس ٢٠٠٠. و كنتيجة لذلك انخفض معدل التضخم من مستوى يزيد على (٥٠%) في عام ١٩٩٥/٩٤ إلى (١١%) عام ٢٠٠١.^(١٢٨)

٣- العلاقات الخارجية والنمو الاقتصادي:

تقرص دنيا الاقتصاد إقامة علاقات ودية مع كافة دول العالم، لتسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا والاستثمارات، و تعتبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية — وبصفة خاصة ألمانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا — أهم شركاء إيران للتجارين . بسبب اعتماد هذه الدول على الأقطار المنتجة للنفط، و اعتماد إيران على أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بكل من صادراتها و وارداتها ، قايرن عضو في منظمة التعاون الاقتصادي (ELO) . و في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، و مجموعة ثمانية النامية من البلدان الإسلامية (D-8) .

(126) The Europe World Year Book 1999, VOL 40 TH Edition (Nom 1794 TO 1814) Group of Authors

(127) مختارات إيرانية ، عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٧ .

(128) حبيبي ، دلار ، لجمعة سعر الصرف الإيراني ، مختارات إيرانية ، عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣ ، ص ٤٦ .

و قد اهتمت حكومة خاتمي بالسير قنماً في جعل إيران منطقة ترانزيت بين الشرق و الغرب ، تجسد في الاتفاق على خط الترانزيت بين إيران و الهند و روسيا ثم أعلنت كازاخستان رغبتها في الانضمام لهذا الخط.⁽¹²⁹⁾

وفي أيار عام ١٩٩٦ برر ما يعرف باسم (طريق الحرير) ، حيث افتتحت إيران حط السكة الحديدية لربطه و استكمالها ، و هو خط يصل الصين بأوروبا و يصل الشرق الأوسط و الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران . كما يربط إيران بدول آسيا الوسطى . و تقوم إيران بتخطيط مجموعة من المشروعات تستند إلى هذا الطريق لتشكيل ما يمكن اعتباره نكلاً للتعاون الاقتصادي و التجاري بين دول (طريق الحرير).⁽¹³⁰⁾

وتسمى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تحسين علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع دول المنطقة، لتسهيل تصدير سلعها الصناعية، فقد أبرمت معاهدات لتعاون الاقتصادي مع بعض دول آسيا الوسطى، إلى جانب إعادة العلاقات الدبلوماسية و تقويتها مع الأردن و الكويت و المملكة العربية السعودية و العراق و دولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على سبل المساعي لتحسين العلاقات مع المغرب و مصر و تونس ويساعد التعاون مع الدول العربية على تعزيز الامس الإقليمي وتقوية منظمة الأوبك.

و لا بد من الإشارة ، إلى أن معضلات إيران الاقتصادية لم تكن مستعصية على الحل رغم خطورتها و لكن سياسة إيران الداخلية و الخارجية هي التي رادت مشاكلها الاقتصادية تعقداً و ثقافياً ، حيث سهمت العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في وقف تدفق الاستثمارات الأجنبية على صناعة النفط و الغاز الإيراني ، كما حالت دون المساعدات التنموية من المؤسسات الدولية و لاسيما البنك الدولي باستثناء بضعة قروض صغيرة⁽¹³¹⁾

إن حالة الاقتصاد الإيراني ، وجمعه بين الفساد والمهارة ، قد دفعه إلى إيجاد محارح أخرى تمكنه من تجاوز العقوبات الأمريكية و الالتفاف عليها ليصل حاصراً في السوق الدولية فالتجار يحصلون على بضائعهم المستوردة من اليابان و تركيا و أوروبا و يبيعون منتجاتهم في ألمانيا ، كما يتم شراء منتجات أمريكية تحتاجها السوق الإيرانية عن طريق وسطاء أوروبيين مروراً بديبي ، و هذا يشكل الوجه الغير الرسمي لعلاقات إيران الاقتصادية الدولية إلا أن السبب الأهم في بقاء الاقتصاد الإيراني حياً ، هو النفط . فصايررات النفط الخام توفّر للحكومة الإيرانية زهاء (٨٠%) من العملات الصعبة و (٧٠%) من أرباحها.⁽¹³²⁾

يتبين مما سبق أن الثورة الإسلامية في إيران وما أقرته من نظام سياسي تمثل في الجمهورية الإسلامية لم يكن لها نظرية اقتصادية إسلامية واضحة وإنما توجهات اقتصادية إسلامية نداخلت معها توجهات قومية طلت تتطور مع ظروف الثورة ثم الحرب ثم إعادة البناء والتنمية، ورغم أن المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي والفعلية لحكومة الإسلامية والشعب الإيراني. ورغم تميزه بجوانب اقتصادية ليست موجودة في غيره من المذاهب وخاصة نظام الخمس، إلا أنه لم يدخل في إطار العملية الاقتصادية وبقي على الهامش لدعم بعض المشروعات والقيام بدوره الديني، كما لم تستغل فرصة الركاة الإسلامية في نظام الاقتصاد الإسلامي وإنما بقيت تحت عباءة علماء الدين إلى جانب الخمس وهي المعطيات التي تؤكد أن

(129) مختار، إيرانية ، عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٩

(130) د محمد ، طه ، إيران بين التكتلات الإقليمية و التحويلات العالمية ، السبعة الدورية ، عدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٢١٥

(131) "Poor Economy Linked to Political Tensions", article by Majid Emami reproduced in FBIS/NE-1999 (131)

0221 , January 3 , 1999

(132) د شحادة ، مهدي / د- بشارة ، جواد ، إيران ، تيمات العقيدة و الثورة ، مركز الدراسات العربي - الأوروبي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥

إيران اتبعت سياسة اقتصادية في مجال التنمية تتجه في الغالب الأعم لتحقيق مصالح براغماتية وقومية أكثر مما اتجهت لتحقيق سياسات إسلامية.

المطلب الرابع: العامل العسكري:

١- الإدراك الإيراني للتهديد: نعطي السياسة الإيرانية في الوقت الراهن أهمية ملحوظة للتهديدات الناتجة من تحولات النظام الدولي والتحديات الاقتصادية باعتبارها تقرر انكشافاً ملحوظاً للأمن الإيراني، وتتطوي أولهما على احتمالات نشوب صدام مسلح مع القوى الدولية، بينما تشكل ثانيهما تهديداً لمجس المشروع السياسي الإيراني.

لذلك تعتبر الأداة العسكرية عنصراً أصيلاً من العناصر والأدوار المستخدمة في تحقيق أغراض الأمن القومي الإيراني. على الرغم من أن قطاعاً كبيراً من القوة العسكرية الإيرانية قد تآكل خلال الحرب العراقية-الإيرانية، إلا أن جيهاً دموياً بدل عقب وقف إطلاق النار مع العراق في اتجاه إعادة بناء تلك القوة. وعقب فترة قصيرة من تقلص الاعتماد على القوة العسكرية كدأمة من أدوات السياسة الحرجية الإيرانية، عادت إيران خلال فترة التسعينيات إلى الاعتماد بكثافة على الأداة العسكرية ذلك أن السياسة الإيرانية بدأت توظف القوة العسكرية في أداء العديد من المهام التي نصب إجمالاً في خدمة الأغراض القومية، وفي مقدمتها حماية أعمال البناء الداخلي من أية هجمات خارجية محتملة، بالإضافة إلى تقديم العطاء الاستراتيجي للدول الصديقة، والتصدي لاحتمالات المواجهة العالمية أو الإقليمية في ظل التهديدات المتركة من جانب الفيلدة الإيرانية والتي أشربا إليها سابقاً، نصب إلى تلك إن السياسة الإيرانية قامت سابقاً في ممارسة نوع من الحرب منخفضة الحدة ضد الحصوص وذلك من خلال مشاركة عناصر الحرس الثوري الإسلامي في أعمال العسكرية والفدائية في جنوب لبنان أو السودان أو الجمهوريات الإسلامية في سبيل الوسطى^(١٣٣) وأعلى هذا النحو، لا توجد طريقة سهلة للتكهن بسلوك إيران في المدى الطويل، أما في المدى القريب والمتوسط، فمن المرجح أن يظل إيران ضعيفة إلى درجة تكفي لردعها، بمجرد النظر إلى المخاطر التي تتجم من ارتفاعها نراعاً إقليمياً خطيراً، أو تصعيدها للأحداث إلى هذا المستوى في حالة نشوب صراع محدود النطاق.

ومن المستحيل استبعاد احتمال وقوع مثل هذه الحرب، لكن هناك مجموعة واسعة من الأحداث الطارئة الأقل شأنًا، قد تدفع إيران لاستخدام القوة أو للتهديد باستخدامها بالرغم من مواطن ضعفها العسكري. وتتضمن هذه الاحتمالات الطارئة ما يلي:

- التدخل في حرب أهلية أو اضطرابات عسكرية في العراق تتعلق بالنصايا الدينية أو حينما يندد العراق هشاً.
- قمع انتفاضة كردية في إيران، أو الرد العسكري لمنع انتشار نزاعات الأكراد في تركيا أو العراق إلى إيران.
- الرد العسكري على هجوم قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني أو أي من قوات التحالف في العراق على إيران على أساس اعتبارها دولة من محور الشر.
- حدوث غزو عسكري أمريكي لإيران، أو نجاح لمينبا في هزيمة إدريجان بشكل يحدد وجود إيران، أو يكسب طابعاً دينياً.
- حدوث صراعات عرقية أو دينية مع الحكومات العلمانية في الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتي السابق، مثل طاجكستان.

(١٣٣) محمود ، أحمد إبراهيم ، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات ، السلسلة العراقية ، ع ١٢٨ أبريل ١٩٩٧ ، ص ٢٥٧

- التدخل المفتح أو الخفي من جانب قوات الحرس الثوري الإيراني، عند حدوث مواجهة عسكرية كبرى بين إسرائيل والمليحة في لبنان.
 - استمرار امداد حماس - هي الضفة العربية وغرة - بالتمويل والأسلحة والتدريبات العسكرية. وكذا استمرار الاغتيالات والهجمات بالقبائل ضد السفارات الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين.
 - وقوع معركة كبرى بين إسرائيل وبين الفلسطينيين و السوريين، بعد فشل مباحثات السلام الجارية.
 - مساعدة انقلاب للأطاحة بالحكم في إحدى الدول المجاورة، أو نشوب صراع بين قوة "سلامية" و قوات علمانية أو قوات حفظ السلام.
 - الرد على تحدّي عسكري يتعلق بسيطرة إيران على البحر الإماراتية المحتلة، أبو موسى وطيب الكبرى وطيب الصغرى.
 - مصادمات بحرية أو جوية في الخليج، حول حقوق النفط أو خطوط الملاحة.
 - استخدام القوة لتأكيد مطالبة إيران بحقوق العاز البحرية التي تطالب بها قطر، أو عملية اغتصاب مصدر للطاقة بمهاجمة بعض منشآت أو حقول العاز والنفط البحرية والبرية.
 - مهاجمة مواطنين أمريكيين أو قوات أمركية لمحاولة لتخلص من الوجود الأمريكي في الخليج أو إضعاف المساعدة الأمريكية لإسرائيل.
 - الرد العسكري على أزمة تتعلق بنقل مواد الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية والتكنولوجيا الخاصة بها، أو نقل أنظمة الصواريخ طويلة المدى إلى إيران. (134)
- ويتعين ملاحظه أن كثيرا من هذه السيناريوهات ليس عدوانيا بالضرورة، ويميز عملية الطابع السياسي والعسكري والاقتصادي عليها، ويمكن أن يندرج تحت بند المصالح الوطنية الإيرانية المشروعة. وفي الوقت ذاته، تفرص هذه السيناريوهات مجموعة واسعة من المضاطر المرتقبة، إذ يطوي كل دراع على مدى المدة التي سيتم بها وما يستتبع ذلك من تصعيد للمواقف، و نوعية القوات التي ستهدد إيران باستخدامها، أو التي ستستخدمها بالفعل.
- أخيرا، إن القوة العسكرية عبر الأداء التي تسعى السياسة الإيرانية من خلالها إلى المشاركة في أية ترتيبات للأمن الإقليمي سواء في منطقة الخليج العربي، أو على مستوى الشرق الأوسط.
- ٢- العقيدة العسكرية الإيرانية: وهي عبارة عن خليط ديناميكي من المبادئ النظرية والأساليب التطبيقية الواقعية حول كافة أساليب التنظيم والتسلح والإعداد والتدريب والقتال التي تتبناها الدولة. ولذلك، فعلى الرغم من أن القيادة الإيرانية لم تعلن تبنيها لعقيدة معينة، إلا أنه يمكن استخلاصها من خلال متابعة التطورات الفعلية حيث تعتمد أعمال "البند الدفاعي" الإيرانية في مستوياتها المختلفة على الدروس المستخلصة من الحرب العراقية الإيرانية، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم المزيد من الخطوط الإرشادية في أعمال "البند الدفاعي" الإيرانية.
- وفي هذا الإطار، تطورت العقيدة العسكرية الإيرانية في اتجاه تعديل الهيكل التنظيمي لقوات المسلحة الإيرانية، بحيث جرى دمج وراثتي الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة وقد استهدف هذا الإجراء القضاء على الصراعات وتداخل الاختصاصات التي كانت تميز الوضع السابق. (135) كما تتأثر العقيدة العسكرية الإيرانية بالطبيعة الديموقراطية و الحجم الإجمالي للقدرات البشرية لعمركية

(134) المرجع السابق عنه من ٢٦٠.

(135) المرجع السابق عنه من ٢٥٩.

فإيران هي أكثر الدول المطلقة على الخليج كثافة سكانية ، الأمر الذي يوفر لها ميزة مستقبلية جوهريّة في بناء قواتها المسلحة.⁽¹³⁶⁾

هكذا تعتبر العقيدة العسكرية الإيرانية وليدة المتطلبات الطرئية القائمة، ولا تندو منبقة من مؤثرات عقائدية واضحة . و على الرغم من كافة الجهود الإيرانية المبذولة، فإن العقيدة المذكورة مارالت تنسم بفدر كبير من الارتياك والتحيط و يصبح ذلك بصفة خاصة في مجال تحديد الاختصاصات والصلاحيات وتنظيم الروبط والعلاقات والمسؤوليات، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو في علاقتها مع القيادة السياسية.

ومن جانب آخر، فإن العقيدة العسكرية الإيرانية تبدو في عقد التسعينيات عقيدة للردع عن طريق تحقيق قدر من التفوق التسليحي على الدول المجاورة. لاسيما في المجال النووي حيث تسعى إيران إلى امتلاك رادع نووي يحقق لها مستويات زمنية متباينة. فعلى المدى القصير، بعد هذا الردع النووي في التعويض عن استمرار الصعف النسبي في القدرات التقليدية الإيرانية، والتي تبدو مرشحة للاستمرار عدة سنوات أخرى بعمل الحظر الدولي المفروض على واردات السلاح إليها، مما قد يبطئ من سرعة أعمال التسليح الإيرانية. أما على المدى الطويل، فإن الرادع النووي يفيد في الحصول على مكاسب سياسية لو اقتصادية عديدة من الدول المجاورة من خلال التلويح بهذا الرادع وقت الحاجة، والحقيقة، إن المعصلة الأساسية التي تواجه مثل هذه العقيدة يتمثل في أنه ليست هناك رؤية متكامل حول كيفية مواجهة المستجبات التي يمكن أن تطرأ في حالة فشل الردع.

٢- السياسة التسليحية الإيرانية

يعتبر النشاط التسليحي الإيراني بمثابة الجانب الأكثر بروزاً في مجمل النشاط العسكري الذي تقوم به القيادة الإيرانية.

أ - الخصائص العامة للسياسة التسليحية الإيرانية: تنطلق أعمال التسليح الإيرانية على وجه العموم من الرغبة في تحقيق التوازن العسكري مع القوى الإقليمية المجاورة بصورة مرحلية، ثم محاولة تحقيق قدر من التفوق العسكري في مواجهتها في مرحلة لاحقة، مع محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل. و تجاهه السياسة التسليحية الإيرانية عدداً من القيود في مساعيها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف . و لاسيما الحظر الدولي ، فقد لجأت إيران خلال الثمانينات إلى سياسة تنويع مصادر السلاح للتغلب على عقبات حظر بيع الأسلحة .

وهكذا فإن هناك اعتبارين رئيسين أصبحا بحكم الأمر أعمال إعادة التسليح التي تقوم بها القيادة الإيرانية هنا: الخبرة العسكرية لإيرانية في الثمانينات ، سواء في مجال أعمال القتال أو تسليح القوات ، و ظروف و منغبرات البيئة الإقليمية التي تعيش فيها إيران ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية و بعد أحداث و نتائج الحرب على الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠١.⁽¹³⁷⁾

كما انحصرت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بعد قيام الثورة الإسلامية، بسبب مجموعة من العوامل، هي:

- تغير الأهداف الاستراتيجية لإيران وتحليها عن دور شرطي للخليج للتركيز على تثبيت دعائم الثورة داخليا.
- اتخاذ خط سياسي معاد للولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى توقف أمريكا عن إمداد إيران بالأسلحة والذخائر اللازمة
- إلغاء صفقة الأسلحة الأمريكية التي كان يبلغ ثمنها ٩٢ مليار دولار

(36) - (160-163) ، 994 ، pp ، CIA ، World Fact book ، May 8-1993 ، Washington Post .

(137) د عطية ، منصور حامد ، البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في لس الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة .

- تخفيض حجم القوات إلى ٥٠% من حجمها ذلك الوقت.
- حدوث سرقات لأسلحة القوات المسلحة نتيجة لحالة الفوضى التي عمت الدولة في ذلك الوقت.
- سحب الخبراء الأمريكيين مع وجود بعض في الكوادر القصة اللازمة لتشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات المنتهية التي كانت لدى القوات المسلحة.
- وعندما لمست الثورة أهمية القرب المسلحة وشرعت في إعادة بنائها وتنظيمها قامت الحرب العراقية - الإيرانية التي أظهرت بوضوح ضعف القوات الإيرانية ولتتمكن إيران من بناء القدرة العسكرية المنتهية قامت بالآتي:
- التعاون مع العرب في مجال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في القطاعين المدني والعسكري، حيث تم توسيع الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات عبر الاستفادة من مناقصات المصالح المميزة للعلاقات الدولية، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية
- تطوير قاعدة الصنعة الحربية المحلية في إيران، بحيث تستطيع الوفاء ببعض احتياجات القوات المسلحة لإيرانية من التسليح الثانوي وقطع العيار .
- بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم لانتهاء من أعمال التسليح التقليدي.
- وعلى هذا الأساس، بدأت أعمال إعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية بعد توقف أعمال القتال مع العراق مباشرة، وارتكزت على تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لإعادة بناء تلك القوات وفق برنامج زمني مدته خمس سنوات.
- ب - العلاقات العسكرية الخارجية: ترتبط إيران مع العالم الخارجي بنوعين من الروابط العسكرية ، بحيث يحقق كل منهما هدفاً محدداً في إطار منظومة الأمن القومي الإيراني، تتدرج السوعية الأولى من الروابط العسكرية في إطار توفير احتياجات التسليحية الإيرانية، بمشتقاتها المختلفة، وتركز هذه العلاقات بصفة أساسية مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وباكستان، وتعتمد السياسة الإيرانية على التحول الثلاث الأولى في تنفيذ برنامج إعادة بناء قواتها المسلحة.
- أما السوعية الثانية من العلاقات العسكرية الخارجية لإيران، فهي تتدرج في إطار خلق العمق الاستراتيجي الإيراني والخروج من العزلة الإقليمية المحيطة بها، وتركز هذه العلاقات مع السودان وليبيا وسوريا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتهدف هذه العلاقات من جانب إيران إلى توسيع دائرة التفاعلات الإقليمية واحتلال نطاق أوسع للحركة السياسية.^(١٣٨) وفي سبيل ذلك اشترت إيران صواريخ من أفغانستان لتوردها إلى حرب الله في لبنان بعد أن حربت الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث اكتشف الخبراء الإيرانيين بأن للصواريخ الأمريكية غير صالحة للاستعمال.^(١٣٩)
- ولا ترتبط إيران بأية تحالفات عسكرية رسمية، إلا أنها ترتبط مع الدول سالفة الذكر بشبكة كثيفة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وإن بدرجت مختلفة، بالإضافة إلى أن إيران تسعى إلى تعزيز اتفاقياتها الاقتصادية بتعاون أممي ودفاعي كمنظمة التعاون الاقتصادي وتجمع دول بحر قزوين والأكثر أهمية من هذا هو إيران تسعى إلى إقامة بنية أمنية ذات طابع مؤسسي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لصيغة أقرب إلى التحالف

(١٣٨) محمود ، أحمد إبراهيم ، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧

(١٣٩) 13 janvier 2002 www.confidentiel.net

ولأمن الجماعي، وإن كان هذا المسعى يتعارض إلى حد كبير مع مواقف العديد من دول الخليج الأخرى، كما يتناقض مع المعطيات الإقليمية القائمة.

ج - التوجهات الإيرانية لبناء القوة العسكرية:

يجب تقييم المساعي التي تبذلها إيران لبناء قوتها العسكرية في ضوء العوامل التالية:

- حسائر إيران أثناء حربها مع العراق .
- معظم الأسلحة الإيرانية، عبارة عن معدات منقذة العودة من الصين و كوريا الشمالية ، أو أنظمة واردة من العرب ، استخدمت في ظروف المعركة القاسية و وصل عمرها الآن إلى ١٥-٢٥ سنة .
- لا تستطيع إيران الحصول إلا على قدر محدود من قطع العيار و الدعم الفني اللازم لصيانة مثل تلك الأنظمة و صلاحيتها و تحديثها .^(١٤٠) و تشمل القوة العسكرية الإيرانية حوالي ٥١٣ ألفاً من القوات العاملة و ٣٥٠ ألفاً من القوات الاحتياطية، تعمل على تحقيق ما يلي:

 - ١- امتلاك إيران قدرات عسكرية استراتيجية تكمن في زيادة مدى عمل القوات الجوية، و امتلاك صواريخ أرض - أرض بالستيك ذات مدى ٥٠٠-٧٠٠ كم.^(١٤١)
 - ٢- إنتاج سلحة كيميائية و بيولوجية: أقامت إيران في منطقة باندين، والتي تبعد أربعين كيلومتر إلى الجنوب من طهران، مصانع و منشآت لإنتاج غاز الأعصاب، بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية، و يقدّر حجم الإنتاج الإيراني حتى الآن بـ ٤٠٠ طن من الأسلحة الكيميائية^(١٤٢)، هذا فضلاً عن امتلاك إيران لبعض الأسلحة البيولوجية ، حيث تقوم بإنتاج الميكوتوكسين ، و هو عامل بيولوجي بسيط نسبياً و لا يحتاج إلا مرافق مخبرية بسيطة .^(١٤٣)
 - ٣- البرنامج النووي الإيراني: ين البرنامج النووي الإيراني بدأ في عام ١٩٧٤، إبان محمد الشاه باهلافي، حيث وقع الشاه في ذلك العام على اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية في برنامج تخصيص في عمليات تركيز اليورانيوم. وبعد عامين من هذه الاتفاقية (١٩٧٦)، وقعت الحكومة الإيرانية على اتفاقية أخرى مع شركة سيمز الألمانية، تضمنت قيام الشركة الألمانية بإنشاء مفاعل بروجين بمدينة ثورشهر^١ بجنوب إيران، حيث تم إنشاء ٨٥% من المفاعل الأول، وكدت تنتهي عملية إنشاء الثاني، ولكن قيام الثورة لإيرانية بقيادة الخميني عام ١٩٧٩ أدى إلى وقف أعمال البناء وإنهاء النشاط النووي الإيراني.

ومع دخول حرب الخليج الأولى، تعرضت المفاعلات النووية للصرب من قبل الطائرات العراقية مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها، وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية نظراً للضغط الأمريكي، وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية، استطاعت إيران أن تنشئ في عام ١٩٩٢ مفاعلاً نووياً (٥ ميجاوات) استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسية نووية. وفي عام ١٩٩٣، وافقت الصين على إنشاء مفاعل نسووين (٣٠٠ ميجاوات) بمدينة (استغلل) القريبة من بوشهر^(١٤٤) وفي كانون الثاني ١٩٩٥، وقع الجانبان الإيراني والروسي على اتفاقية بموجبها قامت روسيا بتسليم مفاعلين (١٠٠٠ ميجاوات) تم إنشاؤهما

(١٤٠) كوردوسان، أنترسي، القوات العسكرية الإيرانية دراسات عالمية، عدد ٦، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ١٢

(١٤١) قلمي، متوح آتيس، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد الوطن العربي، السلسلة الدولية، ج ١٣ أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٠٤

(١٤٢) المسر الفيق عيه، ص ١٠

(١٤٣) Such reports begin in the SIPRI Yearbooks in 1982, and occur sporadically through the 1988 edition

(١٤٤) خلاف، تيم مكي، القوات النووية الإيرانية السلسلة الدولية، ج ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥١

في بوشهر مقابل مليار دولار، و من المفترض أن تجز رومب العمل في المفاعل الاول بحلول عام ٢٠٠٠ (١٤٥)

ومن أهم المراكز البحثية النووية بـ إيران:

- مركز طهران للدراسات النووية، وهو مركز تم إنشاؤه عام ١٩٦٨، تتركز معظم أعماله ودراساته وأبحاثه على مفاعل (٥٠ميغاوات) من الولايات المتحدة، وهو حاصص للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية
- مركز التكنولوجيا النووية بصفهان،
- مركز الدراسات النووية للزراعة وقطب في كراج.
- إدارة البحوث النووية بمدينة يزد. (٤٦) لهذا وتلخص أسباب اهتمام إيران بتطوير برامجها النووية بما يلي:

- أ- السلاح النووي الإسرائيلي: حيث تمتلك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين ١٥٠-٢٠٠ رأس نووية.
 - ب- الوجود العسكري الأمريكي بالخليج: والمحاولة المستمرة لاحتواء تحركات إيران ومراقبة نشاطها العسكري، النووي، وليس كما أعلن رسمياً أنه متواجد فقط لأسباب تتعلق بمراقبة النشاط العسكري العراقي سابقاً
 - ج- الخطر العراقي سابقاً: تعتقد الحكومة الإيرانية أن تحرير وتطوير برامجها النووية سوف يمثل عنصر ردع يمنع الجانب العراقي من القيام بأي أعمال متهورة إزاء إيران، ولاسيما بعد الحرب العراقية الإيرانية.
 - د- الطموح الإقليمي: تتمتع إيران بنقل إقليمي ملحوظ على الصعيد السياسي والثقافي والديني، وتعزيز البرامج النووية بـ إيران من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية لها ويضعها على خريطة الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. (٤٧)
- و لا شك أن امتلاك إيران للسلاح النووي يؤدي إلى احتلال الدور في الخليج العربي و يصير بالمصالح الأمريكية فيه ، وتصبح فاعلاً قوياً و أساسياً في تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، بالنتيجة لا أمل للدول الخليجية باسترداد الجزر العربية ، بل تصبح إيران قادرة على فرض إرادتها و ردع الدول الخليجية ، و الانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إيران ، الإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي .
- لذلك يجب على دول الخليج، أن تعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية مع إيران ، و أن تبدي تجاوباً مع أية مبادرات سياسية إيرانية ترى أنها تتسم بالاعتدال أو تحدم المصالح المشتركة .

(١٤٥) Leonard S Spector , Mark G. McDonough , and Evan S. Medeiros , Tracking Nuclear Proliferation ,

Washington , Carnegie Endowment , 1995 pp. 119-123 , Washington post march 3 , 1995 , p.A-32

(١٤٦) خلاف ، تقرير مركز البعثة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥١

(١٤٧) للمرجع السابق عنه ، ص ١٥١-١٥٢

المبحث الثاني محددات سياسية

المطلب الأول: نظام الحكم الإيراني:

أولاً: البنية المعرفية لنظام الحكم الإيراني: يقوم النظام الإسلامي الإيراني على دعامتين أساسيتين، هما ولاية الفقيه و شورى الأمة، و هما في الوقت نفسه ضمان عدم تحول الحكم إلى حكم استبدادي كما أن الولي الفقيه يأتي إلى الحكم بتحقيق الشروط فيه، وأهمها: الفقهية و العدالة و الكفاءة، و هي شروط تحول دور تصرف الولي الفقيه تصرفاً استبدادياً، و فضلاً عن أهل الحل و العقد من فقهاء لأمة يراقبون هذا الفقيه الحاكم و يسقطونه إذا مارس أي ظلم أو استبداد.

و الحقيقة أن الولاية هي للمنصب و ليس للشخص، أي أنه ليس ولياً بدائياً، بل ولي لأنه فقيه حار شروط المنصب، و هذا هو الفرق الأساس بينه و بين الإمام المعصوم في النظرية السياسية الشيعية، فخصيصة الإمام المعصوم و منصبه لا يفصلان (وحدة الشخصية الحقيقية و الشخصبة الحقوقية) ، بينما هما مفصلان في الولي الفقيه ، إذ إن شخصبة الولي الفقيه الحقيقية لا تختلف عن الآخرين ، فهو بذلي في الانتخابات بصوت واحد، أما شخصبة الحقوقية (منصبه) التي تتعلق بعقائده فهي شيء آخر، إذ تطيعه الملايين في كل أمر و يهي يصدر عنه، و عليه أن يعمل هو يهده الأوامر و النواهي أيضاً، أي أن شخصبته الحقوقية التي ترتبط بالفقاهة و العدالة و الإدارة و التدبير و تصرف أمور البلاد هي التي لها الولاية، و ليس لشخصه .

أما الشورى ، فهي تدخل الأمة في عمل النظام الإسلامي، و مشاركتها في القرار على مختلف المستويات، و ممارستها الرقابة على أجهزة الحكم. فالأمة هي التي تشكل مجالس الشورى العامة و الخاصة و المحلية و المهية و غيرها ، فالنظام الإسلامي يقوم على الشورى و البيعة، و على حدود مرسومة بين الحاكمين و المحكومين، و على جواز عزل الحاكم. و بالتالي تحول الشورى دور استبداد أي سلطة أو جهاز أو مسئول في النظام الإسلامي، مهما كان موقعه، سواء كان الفقيه الحاكم نفسه أو رئيس الجمهورية أو البرلمان، لا في التشريع و لا في التخطيط ولا التنفيذ .

و وضع دستور الجمهورية الإسلامية نظاماً دقيقاً للرقابة و التحكم في أداء المسؤولين، ينقسم إلى نوعين: الرقابة الذاتية و الرقابة الخارجية، فالرقابة الذاتية حدها بالشروط و المواصفات التي يجب أن يتمتع بها المسؤول، كالعدالة و التقوى، و إذا عجزت هذه الرقابة عن ممارسة دورها لأي سبب من الأسباب، تأتي الرقابة الخارجية المتمثلة بأحكام الشريعة و القوانين و مؤسسات الرقابة، بل هي العمود الفقري لها، و يعطيها الفقهاء أكثر من عنوان. أهمها: الدعوة إلى الخير، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و النصيحة لأئمة المسلمين. و قد عمل الإمام الخميني بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية على إحياء هذه المفاهيم من خلال حدث الأمة و مجالسها الدستورية على القيم بهذا الواجب، فيقول مخاطباً أعضاء مجلس الشورى الإسلامي: (إذا رأيتم الانحراف قد طرأ في مجلس الشورى ، من حيث يروى الاستبداد و برعة التسلسل و من حيث ظهور نزعة جمع المال و مراكمته بين الوزراء و لدى رئيس الجمهورية، قوموا بسواحهته، وبنغي للشعب أن يراقكم و يراقب كل هذه الأمور).

و يعتبر الإمام الخميني في هذا المجال، عن تأصيل فقه لموضوع رقابة الأمة و النصيحة للمسؤولين، كما أنه يعبر عن الاتجاه العام للنظام السياسي الذي يترشح عن الشريعة الإسلامية، و الذي تحول رقابة الأمة فيه دون انحرافه عن أهدافه في شر القسط و العدل. و قد عمل

الإمام الحميني أيضاً على تحويل هذا التأصيل الفقهي إلى ثقافة عامة يمارسها الشعب بشكل يومي وعلى مختلف القسود. (148)

و نخلص مما سبق ، على أن شرعية النظام الإسلامي الإيراني ترجع إلى معايير دينية و ليست بشرية (أصوات أكثرية الشعب مثلاً)، أما مشروعية النظام أو ما يمكن أن نطلق عليه تفعيل حركة النظام فيرجع إلى آلية الشورى و أصوات أكثرية الشعب، و التي يعدها يعصم للمفكرين المسلمين مصدر شرعية الحكومة الإسلامية، و يشبهها بالديمقراطية. (149)

ثانياً، آليات نظام الحكم الإيراني :

تتصف تركيبة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتعدد و التنوع، و التداخل، و يلاحظ الناظر في مؤسسات الحكم الإيرانية أن مؤسسة القيادة (المرشد) تلعب دوراً مفصلاً و يبلغ عند مؤسسات الحكم سناً، وهي:

١- القيادة: و تصم كلاً من:

أ- المرشد: تحدد إطار النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء الذي يضم ٨٣/عضواً، و بدء اجتماعاته عام ١٩٧٩. و بحج التيار الديني - بقيادة الراحل آية الله بهشتي - في التعلب على محاولات القوميين العلمانيين، التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الحميني (150). و ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور للمساعدة السياسية و الدينية، حيث نصت المادة (٥) من الدستور الإيراني على أن (ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة و التفسير وذلك وفقاً للمادة (١٠٧)، (١٥١) كما نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.

ورفق ما ورد في المادة (١٠٩) من الدستور فإن مؤهلات من يختار لمصب القيادة هي:

١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة و التقوى اللارمضان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرزية السياسية الصحيحة ، و الكفاءة الاجتماعية و الإدارية ، و التدبير و الشجاعة و القدرة الكافية للقيادة. (152) و قد اختار الشعب آية الله الحميني أول مرشد للثورة الإيرانية، و بعد وفاته في عام ١٩٨٩، انتخب مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب) آية الله علي خامنئي مرشداً ثانياً للثورة، و لإتمام عملية انتخاب المرشد تراجع أعضاء مجلس الخبراء كل الأشخاص المرشحين لهذا المنصب لذين بعين الاعتبار الصفات المطلوبة و الواردة في المادة (١٠٩)، و بعد الاحتيار تؤول كل سلطات ولي الأمر للمرشد المنتخب أم في حالة نوافر هذه الصفات في أكثر من شخص فإنه يختار من بينهم الأعلم في الشريعة، و الأكثر خبرة بالسياسة. أما بالنسبة لمهام المرشد و صلاحياته فهي:

١- إقرار السياسات العامة للدولة، بعد استشارة مجلس تشخيص مصلحة النظام لتحديد لأهم و المهم، و للمرشد القرار النهائي.

٢- مراقبة تنفيذ السياسات العامة للدولة

٣- إصدار مرسوم الانتخابات العامة.

(148) الموس. علي النظام السياسي ثنائية الاستبداد و المشاركة الشعبية، شؤون الأوسط عدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ٢٩٠-٢٩٧

(149) السبق عنه ص ٣٣

(150) Shaul B Bakhash, The Reign of the Ayatollahs. Iran and Islamic Revco Books, 1984 pp.82-83

(151) منظمة الإعلام الإسلامي ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران، طهران، العلامة لطيف سبائي، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٢

(152) منظمة الإعلام الإسلامي، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرجع سابق ص ٨٠-٨١

- ٤- يحتفظ بحق إصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة.
- ٥- إعلان الحرب والسلام، والتعبئة العامة للقوات المسلحة
- ٦- تعيين وإقالة الشخصيات التالية
 - ١- فقهاء مجلس الأوصياء.
 - ٢- رئيس الهيئة القضائية.
 - ٣- مدير الإداعة والتفزيون.
 - ٤- رئيس مركز الجيش، وقائد قوات حرس الثورة الإسلامية.
 - ٥- جميع قادة أسلحة الجيش المختلفة.
- ٧- فصل النزاعات بين أجنحة القوات المسلحة بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام
- ٨- حل المشاكل التي لا تحل بالطرق العادية، بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام.
- ٩- المصادقة على مرسوم الاستحداث الرئاسية، وعلى استكمال مرشحي الرئاسة لنصفاء المذكورة في الدستور، والتي يجب المصادقة عليها من مجلس الأوصياء قبل بدء الانتخابات.
- ١٠- إقالة رئيس الدولة من منصبه تحقيقاً للمصلحة العامة بعد أن يدينه القضاء في مخالفة قانونية أو بعد أن يحجب مجلس الشورى الثقة عن الرئيس في ضوء ما ورد في المادة (٨٩) من الدستور.
- ١١- إسقاط أو تخفيف لأحكام القضائية على المدنين وفق ما تسمح به الشريعة الإسلامية وبتركية من رئيس الهيئة القضائية. وللمرشد أن يعطي بعض صلاحياته لشخص آخر، حيث آلت له صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة.
- و يقوم مجلس الخبراء بعزل المرشد في الحالات التالية:
 - ١- عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.
 - ٢- فقدان صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (٥) و(١٠٩) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس.
- ب- مجلس القيادة: يتكون مجلس القيادة لفترة مؤقتة في الأحوال التالية:
 - ١- موت المرشد.
 - ٢- عجزه المؤقت عن القيام بمهامه.
 - ٣- صدور قرار من مجلس الخبراء بإقالة المرشد لعدم تمتعه بصفات الأهلية الواردة في المادتين (٥) و(١٠٩).
- ويصم المجلس في عضويته رئيس الدولة، ورئيس الهيئة القضائية، وفقهه من أعضاء مجلس الأوصياء يختاره مجمع تشخيص مصلحة النظام ويمارس مجلس القيادة مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.
- ت- هيئات تتبع المرشد: هناك العديد من الهيئات، والمؤسسات التي لا تتبع أي جهة حكومية، بل يشرف عليها مرشد الثورة عبر ممثليه. ومن هذه المؤسسات:
 - ١- مؤسسة الشهيد.
 - ٢- مؤسسة الإسكان.
 - ٣- حركة التعليم.
 - ٤- المجلس الأعلى لتقافة الثورة.
 - ٥- منظمة الدعاية الإسلامية.
 - ٦- لجان الأرض.

٧- مؤسسة المظلومين. (٥٣).

٢ الهيئة التنفيذية: تحت بند الهيئة التنفيذية تناول الدستور الإيراني ثلاث مؤسسات هي

١- الرئاسة.

٢- مجلس الوزراء.

٣- الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية.

الهيئة التنفيذية ليس لها سلطة فعلية حقيقية، وإنما لها دور شكلي، والسلطة الفعلية تتركز بيد الولي الفقيه، حيث استمر هذا الوضع بقوة حتى وفاة الإمام الحسيني عام ١٩٨٩، وخلال هذه الفترة واصل خامنئي صعوده عندما كان رئيساً للجمهورية بتزويد معولته إلى أهم مهمة يصطاع بها الرئيس في الحقيقة هي الالتزام بأداء واجبه نحو اختيار أعضاء الحكومة و تقديم سماء رئيس الوزراء و الوزراء إلى مجلس الشورى، ثم بدأت السلطة التنفيذية تأخذ دوراً أكثر فاعلية، و لا سيما بعد إلغاء منصب رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٨٩، مع ذلك بقيت دون صلاحيات الولي الفقيه.

أ- الرئاسة: عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد بعد القيادة، وهي المسؤولة عن تطبيق الدستور، وتمثل أعلى سلطة في الهيئة التنفيذية، إلا أنها هو من اختصاص منصب القيادة. وقد تحدث عنها الدستور في عشرين مادة (١١٣ - ١٣٢). والرئيس ينتخب من الشعب لأربع سنوات، ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط. و يحق لكل شخصية دينية سياسية أن تترشح للرئاسة إذا امتلكت المؤهلات التالية:

١- الأصل الإيراني.

٢- الجنسية الإيرانية.

٣- القدرة الإدارية.

٤- أن يكون سجله نظيفاً.

٥- أن يكون متديناً وموثوقاً به.

٦- الإيمان بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية ومذهبها الرسمي.

و يجب على كل راغب في ترشيح نفسه للرئاسة أن يعلن ذلك رسمياً. ويشرف على الانتخابات مجلس الأوصياء حسبما تحدد المادة (٨٩) في الدستور. وتجري الانتخابات في إيران قبل شهر من موعد انتهاء مدة الرئيس الحالي، ويعود بالانتخابات المرشح للحصول على الأغلبية المطلقة التي يحددها قانون الانتخابات، وفي حال فشل أي مرشح من الحصول على الأغلبية المطلقة، تنطلق جولة ثانية من الانتخابات في نول جمعة من الأسبوع التالي، ويتنافس فيها مرشحان فقط، هما الحاصلان على أعلى معدل أصوات في الجولة الأولى. و يتمتع الرئيس بالصلاحيات التالية:

١ اختيار وزراء حكومته وتقديمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة على تعيينهم. عبر أن الرئيس ليس في حاجة إلى الحصول على ثقة مجلس الشورى بشكل الحكومة، كما له حق إعالة الوزراء دون الرجوع إلى المجلس.

٢ المصادقة على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى.

٣ المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود الخارجية، بعد مصادقة مجلس الشورى.

٤ اعتماد أوراق السفراء الأجانب لدى إيران، والمصادقة على تعيين السفراء الإيرانيين.

٥ إدارة ميزانية الدولة، وتنفيذ خطط التنمية بعد مصادقة مجلس الشورى.

٦ رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي.

٧ يتولى الرئيس أو نائبه رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء.

٨- تعيين وكيل (فتم مقام) لمدة أقصاها ثلاثة أشهر لأي وزارة لا يوجد فيها وزير.
٩- للرئيس - في ظروف خاصة - أن يعين ممثلاً عنه بسلطات محددة من خارج مجلس الوزراء على أن تعتبر قرارات الممثل في قوة قرارات الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء.

١٠- منح أوسمة الدولة.

يجب على رئيس الجمهورية أن يجيب على أسئلة مجلس الشورى إذا طلب المسائلة ربع عدد أعضاء المجلس، وللنصوبت على سحب الثقة من الرئيس يجب أن يوقع على طلب السحب ثلث أعضاء مجلس الشورى لعقد جلسة خاصة بالتصويت على سحب الثقة، في حين لا تسحب الثقة من الرئيس إلا بموافقة ثلثي عدد أعضاء مجلس الشورى. ويستطيع الرئيس تقديم استقالته إلى المرشد، وفي حال عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه أما في حال حلو منصب الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو مرضه أو أي سبب آخر، يتولى منصب الرئاسة نائب الرئيس بعد موافقة مرشد الجمهورية، أو من يعينه المرشد في حال عدم وجود نائب للرئيس. ويبدأ فنانب في ترتيب إجراءات انتخابات رئاسية في غضون خمسة يوماً من استلامه لمهام الرئاسة. وفي حال تولي نائب الرئيس أو من يعينه المرشد منصب الرئاسة، يمنع مجلس الشورى من مساءلة الوزراء أو لتصويت على سحب الثقة عنهم كما تتوقف الاستثناءات العامة وإجراءات مراجعة الدستور.

ب- مجلس الوزراء: يعين الرئيس الوزراء، ثم يقدمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة، وفي حال استبدال مجلس الشورى لأحد الوزراء المعينين من الرئيس في جلسة ثقة، فإنه لا يُعاد تصويت الثقة لمن يختاره مجلس الشورى. وأما عدد الوزراء فيحدده القانون. ويبلغ عدد الوزراء في إيران حالياً ٢٢ وزارة. ويعمل مجلس الوزراء تحت إشراف الرئيس الذي يترأس هو أو نائبه اجتماعات مجلس الوزراء.

و يتمتع مجلس الوزراء و الوزراء بالصلاحيات التالية.

١- إصدار الأحكام والإجراءات والنظم لتسيير العملية الإدارية، ويشترط أن لا يتعارض مع روح القانون، ويلزم مجلس الوزراء بتقديم نسخة لكل الأحكام والإجراءات والنظم إلى الناطق باسم مجلس الشورى لمراجعتها والتأكد من عدم مخالفتها للقانون.

٢- إنشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات، ولا بد من مصادقة الرئيس عليها.

٣- تأسيس الأجهزة الإدارية اللازمة لتسيير خطط وأحكام الوزارات ومجلس الوزراء.

و يحق لوزير أو لمجلس الوزراء تقديم استقالته إلى الرئيس، وفي حال عدم قبولها يستمر الوزير أو مجلس الوزراء في أداء مهامهم، وفي حالة قبول استقالة مجلس الوزراء يستمر المجلس في عمله حتى تعين حكومة جديدة. ويلزم الرئيس بتقديم أي وزير جديد إلى مجلس الشورى للتصويت على الثقة له. أما في حال استقالة نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد حصولهم على ثقة مجلس الشورى، يُعاد أخذ الثقة للحكومة الجديدة.

و يكون الوزير مسؤول أمام الرئيس ومجلس الشورى، كما لا يجوز للوزير (يشترك في هذا مع الرئيس والمرشد وكل موظفي الحكومة) أن يتقلد منصباً حكومياً آخر إلى جانب منصبه، ويستثنى من ذلك التعليم الجامعي والعمل في مراكز البحوث.

ث- الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية: تناول الدستور الإيراني الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية في تسع مواد (١٤٣ - ١٥١)، ووفق الدستور يعتبر الجيش المسؤول على حماية استقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، والدفاع عن النظام الإسلامي للدولة، كما نص الدستور على إسلامية الجيش في تصوراتته وأن يعتمد في أفرادها على المسلمين المؤمنين بمبادئ الثورة الإسلامية.

وفي المادة (١٤٥) منع الدستور التحاق الأجانب بالجيش الإيراني و قوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيرانية، كما يحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في إيران ولو لأغراض

سلمية. وفي حال السلم يستفاد من الجيش أفراده وآليات في الأعمال الإغاثية وبناء روح الجهاد بين الشعب، على ألا تؤثر هذه الإجراءات في استعدادية الجيش للقيام بأي مهمة قد تتطلب منه.

وبالنسبة لقوات حرس الثورة الإسلامية فقد نص الدستور على استمرارها في القيام بدورها في حماية الثورة وإنجاراتها. وعلى الحكومة أن تصنع الإجراءات اللازمة للتوفيق بين مجالات وأماكن عمل قوات حرس الثورة وباقي قوات الجيش لكي لا يقع أي تدخل بينهما. (54)

٣- الهيئة التشريعية: تنقسم الهيئة التشريعية وفق ما ورد في الدستور إلى مؤسستين تشريعتين، هما:

أ- مجلس الشورى (البرلمان).

ب- مجلس أوصياء الدستور.

وأضاف آية الله الخميني سنة ١٩٨٨ مؤسستين لهما سلطة تشريعية وهي اختصاصيهما، هما: مجلس تشخيص مصلحة النظام، والمجلس الأعلى لثقة الثورة. وتبلغ مواد الدستور التي تحدثت عن الهيئة التشريعية ٢٩ مادة (٦٢ - ٩٠)

أ- مجلس الشورى (البرلمان): بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى ٢٧٠ عضواً ينتخبهم الشعب مباشرة لمدة أربع سنوات وينص الدستور على أن أعضاء المجلس هم من المسلمين عراقيي الإيمار بالإسلام. غير أن الأقليات الدينية لها تمثيل في مجلس الشورى بحسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لأشباع كل من الديانة الزرانشية، واليهودية، والنصرانية الأشورية، في حين أصبح عدد ممثلي نصاري الأرمن اثنين بسبب الزيادة في تعدادهم السكاني. ولا توجد حصانة قارية من القضاء لأعضاء المجلس إلا ما استثنى في المادة رقم (٨٩) من الدستور من حيث حرية النائب في إبداء الرأي في كل قضية تطرح في المجلس دون أن يتعرض للمساءلة القانونية من القضاء أو أي جهة أخرى، وقد أعطى الإمام الخميني مجلس الشورى أهمية كبيرة عندما صرح في خطبة ألقاها عام ١٩٨٤، بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنه مجلس إسلامي وقومي".

و يتمتع مجلس الشورى بالسلطات التالية :

١- مناقشة خطط وجدول أعمال الحكومة للمصادقة عليها، ومناقشة أي جدول أعمال مقدم من ١٥ عضواً على الأقل.

٢- المناقشة والمساءلة في كل الشؤون التومية

٣- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات مع الجهات الخارجية.

٤- إحداث تعديلات طوعية في الحد الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أحماس الأعضاء.

٥- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً.

٦- التصويت على منح أو سحب الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي، والتصويت على سحب الثقة من الرئيس (١٥٥)

ب- مجلس أوصياء الدستور: وجد مجلس الأوصياء ليقوم أعمال مجلس الشورى، ويشرف على بعض المسائل المهمة. وذكر الدستور مجلس الأوصياء بشكل مباشر في ثمان مواد (٩٢-٩٩)، شرحت فيها العلاقة بين مجلس الأوصياء ومجلس الشورى. و يبلغ عدد

(١٥٤) محمد اسماعيل، نظم الحكم في إيران، www.algzire.com، مرجع سابق.

(١٥٥) المرجع السابق عيه.

أعضاء مجلس الأوصياء ١٢/ عصوا بتسمون قسمين متساويين: ستة فقهاء (علماء شرعية) يختارهم مرشد الثورة، ويمكن أن يجدد لاختيارهم لفترة ثانية، وستة خبراء قانون يتحسبهم مجلس الشورى من قائمة يرشحها مجلس الفصاء الأعلى.

و تستمر مدة مجلس الأوصياء ست سنوات، يُجدد فيها نصف أعضاء المجلس بعد مرور نصف المدة (ثلاث سنوات) عن طريق القرعة، ويقوم المرشد باختيار ثلاثة يحلون محل الفقهاء الخارجين، وينتخب مجلس الشورى ثلاثة خبراء قانون ليحلوا مكان السبقين. وبعد انتهاء مدة المجلس (ست سنوات) ينتخب مجلس الشورى ستة خبراء جدد، في حين يحق للمرشد أن يعيد اختيار نفس الفقهاء السابقين لعصوية المجلس.

، يتمتع المجلس بالمهام والصلاحيات التالية:

١- مراجعة جميع تشريعات مجلس الشورى في مدة أقصاها عشرة أيام وتعدد عدد الحاجة بالتشاور مع مجلس الشورى، وتهدف المراجعة إلى التأكد من عدم مخالفة تشريعات مجلس الشورى للشريعة الإسلامية.

٢- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى أو ردّها إليه، لتغييرها في ضوء ملاحظات مجلس الأوصياء.

٣- حضور جلسات مجلس الشورى الطارئة للمساعدة في تسريع عملية صدور التشريعات.

٤- تفسير نصوص الدستور، ويرجح التفسير الحاصل على ثلاثة أرباع أصوات أعضاء مجلس الأوصياء.

٥- الإشراف على الانتخابات الرئاسية وغيرها، والاستفتاءات العامة.

٦- حق النقض في التشريعات الهامة والمتعلقة بقضايا هامة جداً في حال حدوث تعقيدات في إصدار التشريعات حولها داخل مجلس الشورى.

٤- القضاء: نص الدستور على أن القضاء سلطة مستقلة، تعمل على حماية حقوق الأفراد والمجتمع، كما أنها مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني. وورد ذكر القضاء في المادة ١٨ من الدستور (١٥٦-١٧٤). ويتولى وزير العدل مسؤولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والهيئة التشريعية من جهة أخرى. ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين مقدمة من رئيس الهيئة القضائية.

كما يعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة والخبرة هي القضاء لرئاسة الهيئة القضائية لمدة خمس سنوات. ويتولى رئيس الهيئة القضائية إنشاء الهيكلية الإدارية للممارسة القضائية المناسبة وفق ما نمليه الحاجات والضرورات بما يتوافق مع ما ورد في المادة (١٥٦) من الدستور، إلى جانب إعداد مسودات القوانين المناسبة للجمهورية الإسلامية. كما يباشر رئيس الهيئة القضائية توظيف القضاة وإقالتهم ونقلهم وترقيتهم وتحديد صلاحياتهم في ضوء القانون.

و يتمتع الهيئة القضائية بالمهام والصلاحيات التالية:

١- التحقيق وإصدار الأحكام في الشكاوى المرفوعة للقضاء، وحلّ النزاعات والقضاء على الجرائم.

٢- تفتيش الحريات ونأصيل العدالة في المجتمع الإيراني.

و تشرف المحكمة العليا على تطبيق المحاكم للقانون بشكل سليم، وتسيير العملية القضائية بطريق متوافقة مع القانون، ويختار رئيس الهيئة القضائية - بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا - رئيس المحكمة العليا والمدعي العام، اللذين يشترط فيهما الاجتهاد والخبرة القضائية ويخدمان لخمس سنوات.

٥- مجلس الخبراء: برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة ١٩٧٩، إذ رأى آية الله الحميدي أن يشكل مجلس خبراء، ليراجع مسودة الدستور، ثم

يعرضها على الشعب في استفتاء عام. وانتخب /٧٠/ عضواً للمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور، وطرحوه في استفتاء عام يوم ٢ ديسمبر/ كانون الثاني ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٨٢ ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى /٨٣/ عضواً غالبيتهم من رجال الدين. وحدد القانون أن يكون مقر واجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران و تبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة. كما أن أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس شورى

٦- المجلس الأعلى للأمن القومي: أنشئ المجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة ١٩٨٩، وحدد هدف إنشائه بحماية الثورة الإسلامية، والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية، والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها. وافردت المادة (١٧٧) من الدستور للحدث عن المجلس. وتعتبر قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة المرشد عليها. ويرأس رئيس الدولة مجلس الأمن الذي تتكون عضويته من الشخصيات التالية:

- ١- رؤساء السلطات الثلاث (الحكومة، ومجلس الشورى، والهيئة القضائية).
- ٢- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
- ٣- رئيس منظمة التخطيط والميراثية
- ٤- ممثلين عن المرشد يعينهما المرشد.
- ٥- وزراء الخارجية والداخلية والإعلام.
- ٦- أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، وموضعي المناصب العليا في الجيش وقوات حرس الثورة.

و يتمتع المجلس بالمهام والصلاحيات التالية :

- ١- وضع السياسات الأمنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد.
- ٢- تنسيق الشواطئ السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة للدولة
- ٣- تسخير كافة موارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي لأمن البلاد.

٧- مجمع تشخيص مصلحة النظام: أسس المجمع في ٦ فبراير/ شباط ١٩٨٨ استجابة لتوجيهات الحميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى وبين مجلس أوصياء الدستور بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى. والتي تؤكد وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للشرعية الإسلامية، أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظره ومطالبته لمجلس الأوصياء بالمصادقة على قوانينه وقراراته. وشمل التعديل على المادة /١١٢/ من الدستور مسألة إنشاء المجمع

تعيين مرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتعيرين إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاثة. فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل المحدد الخاص بقانون المجمع. ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء. ويرأس الرئيس السابق هاشمي رافسجاني المجمع منذ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٧.

يجتمع المجلس بأمر من مرشد الثورة للقيام بالمهام التالية:

- ١- الحسم في مسائل الخلاف بين مجلس الشورى وبين مجلس الأوصياء، ونصيح قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد عليها
- ٢- تقديم المشورة لما يحول إليه من مسائل من المرشد، وخاصة في تحديد سياسات الدولة العامة.

وفي حالة موث المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، يختار مجمع تشخيص مصلحة النظام عضو مجلس القيادة الذي سيتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد. (56)

ثالثاً: دور الأمة في نظام الحكم الإيراني : و ما يقصده هنا هو دور الشعب المسلم الذي يحمل الجنسية الإيرانية، و يمكن التعبير عن هذا الدور بالحقوق و الواجبات السياسية لشعب الدولة الإسلامية، كما حددها الدستور، و تعبير الحقوق و الواجبات يعني أن هذا الدور ليس مجرد حق للأمة تأخذه، و يصمن لها . بل إن لهذا الحق وجهاً آخر هو الواجب، أي واجب الأمة تجاه النظام الإسلامي، و الذي يتلخص بدعمه و تقديم المشورة له و بصح مسؤوليه و الولاء لقيادته، و لهذا الواجب بعد ديني و عبادي عام، تكشف عنه دوافعه، و أثرها، المسؤولية، و الشورى، الدعوة إلى الخير، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و الصيغة الأولى الأمر، و تنجلي هذه الحقوق و الواجبات الدستورية في نوعين من المشاركة الحرة ١- المشاركة المباشرة: المتمثلة بالإشتراك في الانتخابات (الترشيح و التصويت و الاستفتاءات العامة).

٢- المشاركة غير المباشرة: عبر ممثلي الشعب في المؤسسات التشريعية، و تتمثل بالمشورة و اتخاذ القرار.

و الأمة لا تمتلك الحق في طرح قضايا تتعارض و الشريعة الإسلامية ثم تصوت عليها . فهذه القضايا لا تعد شرعية، و إن حصلت على الأكثرية الساحقة من أصوات الأمة و من هنا وضع النظام الإسلامي ضوابط تحول دون حصول مثل هذه الأمور ، ومنها تحديد مواصفات رئيس الدولة (الفائد) و إعطؤه صلاحيات المراقبة و الإشراف ، و وضع مجلس دستوري - شرعي للمصادقة على القوانين و قرارات مجلس الشورى و الإشراف على الانتخابات و مراقبة نطاق المواصفات المطلوبة على المرشحين. (57) فقد أوضح حماني في العائير من أدار ١٩٩٢ عند لقائه بأعضاء اللجنة المركزية المنتبئة عن مجلس الوصاية أن: (بقاء نظاما الإسلامي يتوقف على مدى التزاما بقوانين هذا النظام و تشريعاته ، و يجب ألا تسمح لأي شخص فاسد بدخول أي من مؤسسات الدولة التشريعية ، و يجب أن تتضمن المعايير للموضوعة لتقييم أهلية المرشحين التأكد من عدم تورطها في فساد أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي). (58)

و كانت أول ممارسة شعبية سياسية ، هي الاستفتاء العام على النظام الذي جرى في يومي ٣٠ و ٣١ أيار ١٩٧٩ ، إذ اشترك ما يقارب من ٢٠ / مليون شخص أي أكثر من ٩٥% ممن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء ، وكذا صوت ٩٨,٢% من المشاركين على نظام الجمهورية الإسلامية . أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد جرت ثمان مرات من عام ١٩٨٠ و حتى عام ٢٠٠١ ، اشترك فيها ما يقارب من ٨٠% ممن يحق لهم التصويت

(56) لمرجع السابق ص٥٦

(57) المؤمن على، نظام السياسي : ثمانية الاستفتاءات و المشاركة الشعبية، شؤون الأوسط من ٢٨.

(58) Resalat, 12 March 1992

المطلب الثاني: الأمن القومي الإيراني:

إن نظرية الأمن الإيرانية تقوم على فكرة المبادرة، باعتباره أن من حق إيران بما لديها من سررات ترخبة وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تصنع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابضة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، حيث يؤكد "علي شمخاني" على أن الجانب العسكري في مفهوم الأمن - رغم كونه الجانب الغالب - لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية وما ثلها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه والسلاح المستورد لا يحقق أمناً قوماً بل أمناً مسؤوداً، في حين أن الاتحاد والتعاون والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول وخصمها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي، ومن الضروري توافر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين: أولهما، بعد عقائدي، يتمثل في تعبير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت للالتفاف حولها وتأييدها وصاياها، ودمج العبادة بالسياسة. وثانيهما، بعد بضالي يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية يقول آية الله "فاشمي رافسنجاني" محطط السياسات العامة في إيران: (مبادئ في السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا لولويات وأنباء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة).⁽¹⁵⁹⁾

أولاً: أغراض الأمن القومي الإيراني: تتمثل أغراض الأمن القومي الإيراني بالنقطة التالية:

1. الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية من البداعي والانقلاب في إطار التحولات السياسية الدولية و تحت الضغوط التي تخصص لها إيران .
2. الحفاظ على الانسجام الداخلي و فاعلية النظام السياسي الإيراني ، حيث يشكلان شرطان أساسيين لدفع أي خطر أو تهديد طارئ و السيطرة عليه .
3. السعي لحسن فهم الإسلام من قبل الأخر و تحديد الاختلافات و صبط المفاهيم ، و تقديم صورة جذابة و منطقية عن الإسلام على مستوى المنطقة و العالم ، و هذا بشكل العامل الأساسي لبقاء النظام و تطويره و ترسيخه ضمن التحولات الدولية .
4. تحقيق التنمية و بحث الانتعاش الاقتصادي في البلاد .
5. الاستعانة الصحيحة من النفط في المسائل الداخلية و الإقليمية و العالمية و السعي للتخلص من الأضرار التي يتكبدها النظام و الاقتصاد نتيجة شدة تعبئة هذا الأخير للنفط .
6. تطوير القدرة العسكرية و إتمام البرنامج النووي الإيراني دون خلق أزمة دولية ، مما يشكل بالنتيجة ردع استراتيجي في مواجهة الوجود الأمريكي في المحيط الإقليمي لإيران المتسم بعدم الاستقرار و كثرة النزاعات .

٧. الاستعداد لاحتتمالات المواجهة العسكرية مع بعض القوى الإقليمية أو الدولية

٨. ملء الفراغ الاستراتيجي وخلق نور في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج و آسيا الوسطى و القوقاز .

٩. الحفاظ على الحناد الفعال خلال الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق .

١٠. القيام بحملة وقائية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب و تصنيف إيران ضمن محور الشر .

وعلى الرغم من أن هذه الأغراض تحظى بقبول عام في الداخل، إلا أن هناك خلافاً واضحاً على أسقية هذه الأغراض فيما بين تيار التشدد (بأن الثورة) و تيار الدولة (ببأن الواقعة) داخل النخبة الدببة الحاكمة في إيران. وتبدو الصرات المتاحة لدى إيران في الوقت الراهن محدودة بالنقياس إلى الأهداف الموصوعة، فهي توسع بكثير مما تحتمله الطاقة السكانية والاقتصادية والعسكرية للبلاد. فتبجحه محاولة إيران القيام بدور القوة الإقليمية الوحيدة لملأ الفراغ الاستراتيجي، وقعت للسياسة الإيرانية في أسر رؤية جرنئية و أنية للأمن القومي، أقصى بها إلى صدام سياسي واسع النطق مع القوى الإقليمية الأخرى (مصر وتركيا)، وأبصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تعمل على تحجيم الدور الإيراني في الخليج و آسيا الوسطى و عملت في هذا الإطار على دفع ومساندة كتلة دول البحر الأسود التي تقوده تركيا للتوسع في آسيا الوسطى ومن ثم العولم الأمريكي-البريطاني على العراق. ليتترك هذا الوضع انعكاساته على تركيز الأمر للقومي الإيراني في الفترة الراهنة على أعمال الاستبداد لاحتتمالات المجابهة العسكرية حتى وإن كان ذلك بصورة مؤقتة.

ثانياً: تحديات الأمن القومي الإيراني: إن تحولات النظام الولي أقرزت أوضاعاً جديدة من التهديدات على النظام الحاكم في إيران حيث أن الشرق الأوسط أصبح مركز لاهتمام الجدي للعرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فالعالم الإسلامي على وجه الخصوص أصبح يتعرض لهجمات و مؤامرات عديدة، و ذلك في ظل محاولة بعض القوى العربية وضع الإسلام محل الأيديولوجيا الماركسية - اللبينية، ومصنفته العداء⁽⁶⁰⁾. وتتمثل تحديات الأمن القومي الإيراني بـ:

١- عسكرة الأزمات: مع مجيء إدارة بوش، و بعد أحداث ١١يلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأ التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية من الاعتماد على الدبلوماسية في التعامل مع الأزمات إلى الاعتماد على العسكرية و الجيش و الحروب لحل الأزمات الدولية، التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية أو التي تصدرها بشكل أو بآخر.

و نتيجة أحداث ١١ سبتمبر قامت أمريكا بشن الحرب على أفغانستان تحت شعار مقاومة الإرهاب. ثم أدرج الرئيس الأمريكي بوش في معرض حديثه في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ أمام الكونغرس، إيران و العراق و كوريا الشمالية في ما سماه (محور الشر)^(١٦)، و تلقى الحرب الأمريكية على العراق.

فالإرهاب الحالي ارتبط بالإسلام و يتطلب الدخول إلى عقول الإرهابيين التي لا تتواجد في مكان، من هه أعطت الاستراتيجية الأمريكية الأولوية لضرورة التواجد الأمريكي الفعلي في المنطقة المحددة، مما أنتج مبدأ جديد في العالم اليوم، و هو "السيادة المشروطة" أي أن أمريكا قد تسحب السيادة من أي دولة إذا لم تنفذ ما تريده منها في سحق الإرهابيين و طردهم

(١٦٠) القيسي، عبد الله، إيران و الخليج، مجلة لدرية، عدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، ص ٦٢

(١٦١) الموسوي، سيد حسين، السياسة الأمريكية و إيران، مجلة إيران و العرب، عدد ٢، سنة ٢٠٠٢، ص ٤

و محاكمهم و يفهم⁽¹⁶²⁾، و محمل هذه الشروط و التحديات الأمريكية تتوجه إلى إيران كمهدد حقيقي لأمنها القومي .

٢ العولمة: تعتبر العولمة أهم ظاهرة حدثت في القرن العشرين ، و تراكمت مع الهيمنة السياسية و العسكرية في العالم ، و كان لظهورها تأثير واضح على شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، كما أدت إلى تحولات مباشرة على الساحة الدولية و كان أكثر المجالات تأثيراً هو المجال الاقتصادي ، حيث برزت على الساحة ما يسمى بعولمة الاقتصاد و الظواهر المصاحبة لها مثل التكتلات الاقتصادية ، و هناك تأثير مرتبط بالأس الذي يحد المحور المشترك لدول الشرق الأوسط بما فيها إيران إلى جانب تحقيق المصالح القومية ، مع معدل ثابت للنمية لا يغير ، حيث أن الأمن لهذه الدول منلزم مع الجانب الاقتصادي ، و ذلك حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة دون إصرار في حالة عولمة الاقتصاد.

و يواجه الاقتصاد الإيراني خطورة مع عولمة الاقتصاد ، و أهم مشاكله ارتباطه بالدخل النقدي للبترول . بالإضافة إلى أن الأمن السياسي و الاقتصادي غير مستقر و غير مطمئن لأنه مع أي نوع من الاضطرابات في العلاقات الخارجية ، فإن المشربين يستطيعون مقاطعة شراء البترول و التحكم في السعر . و بالتالي يكون هناك ضغط على لاقتصاد الداخلي و حدوث نوع من الاحتلال و عدم الثوار مما يهدد تأمين المصالح القومية .⁽¹⁶³⁾ و على الصعيد السياسي تدرك القيادة الإيرانية محاطر الهيمنة الدولية - بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية - التي رفقت ظاهرة العولمة ، و فقدان جزء من الاستقلال السياسي و الاجتماعي للحكومة - الشعب ، لا أن القيادة الإيرانية تجاوزت ربط العولمة بالأمركة و أدرك أن الآثار الأكثر سلبية تتحقق عبر التكاليف الباهظة لثأجة عن التهميش و الحرمان من إمكانيات التنمية .

و يبدو أن ما تبقى لسانر الحكومات هو السعي لتعدد الأنطاب حتى تسوء العولمة غير الأمريكية ، و على فحركات الاجتماعية الراعي في التقدم و الرقي أن تتحد مع هذا المسعى و مع إقرار ماهية النظام الدولي للقاءم⁽¹⁶⁴⁾، لذلك كل طرح القيادة الإيرانية لمبدأ الحوارات كاعتراف مسبق بتعدد الأنطاب و وجود كيانات دولية متعددة من قبل جميع الدول التي قبلت به ، عندما تحدث عنه "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيرانية في الكلمة التي ألقاها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد انتخاب حاتمي كرئيس للجمهورية بحمسة أشهر في عام ١٩٩٧.

٣- التهديدات الناجمة عن صراع الحدود: ما زالت إيران تعيش عدداً من الصراعات الحدودية سواء مع روسيا أو مع العراق أو مع الإمارات ، حيث لم توقع إيران و العراق اتفاقية لتسوية صراع الحدود بينهما ، على الرغم من اتمام العراق على قبول اتفاقية الحرائر في عام ١٩٩٠ ، و تنازله عن الأراضي المتنازع عليها مع إيران ، بالإضافة إلى أن إيران تحتل جزر طيب الكبرى و الصغرى و أبو موسى في مدخل الخليج .⁽¹⁶⁵⁾

٤- التهديدات الاقتصادية : إن إيران لن تستطيع الوصول إلى المكانة الإقليمية التي نصبوا إليها ، ما لم تنجح في البداية في إقامة قاعدة اقتصادية قوية و مثينة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي . لذلك فإن التهديد الرئيسي الذي تعاني منه إيران في هذا الصدد هو العجز عن إقامة هيكل متكامل للاقتصاد الإيراني . و في نفس الوقت ، فإن التحركات الإقليمية الإيرانية ترمي في جانب هام منها إلى تكثيف التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة . كما حدثت إيران في تعاملات اقتصادية مكثفة مع بعض الدول العربية مثل السودان و اليمن ،

(162) استراتيجية الأمن القومي الإيراني، لدولة شؤون الأوسط، عدد ١١٠، ربيع ٢٠٠٢، ص ١٦-١٥.

(163) نشر محمد علي، العولمة و تأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مقالات إيرانية، عدد ٢٣، ص ٢٠٠٢، ص ٤١-٤٥.

(164) بولادي، كمال، عولمة أم أمركة، مقالات إيرانية، ص ٢٠٠٢، ص ٥٣.

(165) صلب، سلام، الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٣٠.

مستفيدة من تفوقه النسبي على تلك الدول. و تسعى إيران إلى تطوير وضعها الاقتصادي بما يزيد من قدرتها على الدخول في مشروعات التنمية التي تنفذها العديد من دول المنطقة ، بما يبطوي عليه ذلك من تمكين إيران من امتلاك آليات فعلة للعودة و التأثير على تلك الدول. أصف إلى ذلك أن تلك القوة الاقتصادية سوف تدعم في نفس الوقت أعمال البناء العسكري الإيراني ، علاوة على نجاح برنامج التنمية الاقتصادية في إيران سوف يوفر المزيد من مقومات الجاذبية للمشروع السياسي - الديني الذي تسعى القيادة الإيرانية إلى ترويجه في العالم الإسلامي. (166)

٥- التهديدات الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران : فاليه الاجتماعية الإيرانية تنتم بعلية طابع التعدد القومي على التركيب السكاني الإيراني ، حيث يوجد العصر الفارسي و البلوش و الأكراد و التركمان و العرب. و قد أدى هذا التعدد القومي في بعض الفترات إلى سعي هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي و الثورة على الحكم الإيراني. و ظهر ذلك عندما ثار الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي في الشمال الغربي من إيران. بالتالي إن صراع القوميات في إيران يبقى مصدراً كاملاً لتهديد الأمن القومي الإيراني. (167) ثلثاً: مستويات الأمن القومي الإيراني: تنظم المحاضر و الأزمات و التحديات التي تواجه الأمن القومي الإيراني في ثلاثة مستويات هي:

١- المستوى الدولي: بعد انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ ، وما جرى خلال العقدين الماضيين من تغيرات سياسية و استراتيجية ، إقليمية و دولية . جعل جغرافية إيران السياسية و معها أمنها القومي أمام تحديات و فرص لم يسبق أن واجهتها . فقد تهر الاتحاد السوفيتي و ظهرت الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، و حصلت حربا الخليج الأولى و الثانية ، و انعقد مؤتمر مدريد لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، و تحولت أفغانستان جرة إيران في الشرق إلى ساحة اضطراب و حرب بين الفصائل الإسلامية المختلفة و من ثم تواجد القوات الأمريكية فيه و في العراق الجار الغربي لإيران . و لا تزال إيران تتمتع بأهمية كبيرة في المعادلة الدولية نظراً لموقعها الجيوسياسي الذي تتقاطع عنده المصالح الدولية و الإقليمية ، فأمريكا لا تزال تعمل حتى بعد غياب الاتحاد السوفيتي على تطوير روسيا ، و لا تستطيع أن تتجاهل الدور الإيراني في هذا المجال ، بل إن إيران باتت في موقع جيوسياسي استثنائي بين مديح القطر في الخليج و آسيا الوسطى و القوقاز و بحر قزوين بعد غياب جارها الشمالي القوي . و زاد في هذه الأهمية إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا براً.

هذا الموقع الجيوسياسي المهم و الاستثنائي لإيران ، جعلها في الوقت نفسه عرضة لمزيد من التهديدات و الصعوبات السياسية و الاقتصادية . هي استمرار "قملعات" المقترحة المحيطة بإيران ، من أفغانستان إلى العراق و أمن الخليج ، و عملية إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط السياسية و أنظمة الحكم فيها بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و يحقق أمنها في إطار حملتها ضد الإرهاب التي تشكل إيران الهدف المتوقع بعد العراق ، كل ذلك سيترك الأمر القومي الإيراني مفتوحاً على كل هذه التهديدات في وقت واحد. و لابد من القول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طوال العقدين الأخيرين السبب المباشر أيضاً للصعوبات التي تعرضت لها إيران في المجالات كافة .

بناءً على ما تقدم يصبح الشمال لإيران مصدر الأزمات على صعيد الأمن القومي الإيراني . كما أن التحرك الإسرائيلي في آسيا الوسطى و القوقاز و أنريجان و المحور التركي - الإسرائيلي - على الرغم من تنوره - يحتل المرتبة الثانية في سلم الأولويات و

(166) للمزيد من المعلومات انظر : 1990-1990 "Iran Cambles on Building Structure" Ruter- April 19

(167) معاف ، سلام . الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية. ص ٣١

المبحث الثالث محددات ثقافية

المطلب الأول: التكوين السياسي الشيعي:

تُعرف النظرية الشيعية الإثني عشرية الكلاسيكية بالتشيع أنه: "الإيمان بوجود النص من النبي محمد علي علي". حيث أن التشيع يمتد إلى عهد الرسول فكان من نتيجة ذلك أن اتخذ التشيع من صفات علي شروطاً أساسية للإمامة يجب أن يتصف بها كل من يتولى الخلافة بعد رسول الله وتتمثل هذه الشروط في (النص الكئمة الأنصليّة)⁽¹⁷³⁾ أو قد مرّ التشيع بأربعة أدوار، فهو في دوره الأول جماعة اتفوا حول علي لأنهم أقرب شياً به في إيمانه و سيرته فتجاربوا معه و فُصِّوه على غيره، ثم هو في دوره الثاني جماعة لا تتفصها الكثرة و لكن يعورده الإحلاص و ذلك في خلافة علي ثم مرّ حالة سكوت في خلافة معاوية أعقبها اتحاء عفاذي و انشقاق تام في التكثير الإسلامي العام بعد مقتل الحسين، ثم كان التشيع في دوره النهائي حيث برزت معالم المذهب و أصوله و اتضحت آراؤه الكلامية على يد الصادق أو تلاميذه المتكلمين.⁽¹⁷⁴⁾

و قد واجه الشيعة في مرحلة مبكرة بعد حدوث العيبة الكبرى عام ٣٤٩ هـ⁽¹⁷⁵⁾ اسدانت فقهية جد خطيرة مع بروز حاجات، جديدة ومساكن مستحدثة لم يكن بإمكان الركوس في تسويتها إلى متون الأحاديث فأصبحت هناك حاجة إلى التجاوز، أي الانتقال من الأصول إلى الفروع، يتجاوز متون الأحاديث سعياً إلى تأويل النصوص و استنباط فروع جديدة مستمدة من تلك النصوص ومصاميتها. وبدأت بوابر ظهور هذا الحط من خلال الأنحاء الجديدة التي قام بها العماني و ابن جنيّد في القرن الرابع الهجري، في سياق محاولة إخضاع كتلة النصوص الشيعية للمعايير العقلية، و التي ستجد صدًى تأثيرها عند لجل اللاحق (المفيد و الطوسي و من بعدهم) هؤلاء لمفكرين الأوائل الذين أسسوا للفكر السياسي الشيعي من خلال أعمال حركة العقل في الموروث الشيعي التقليدي.⁽¹⁷⁶⁾

و تُعتبر الإمامة المعصومة ركناً من ركاز الاعتقاد و مؤسسة مركزية في المذهب الشيعي الإثني عشري، و هي شكل العضو الجهازى الوسيط الذي تتجلى بواسطته الإرادة الإلهية على الأرض في كل لحظة، و تتركز في درجة واحدة من الرعماء الشرعيين، أي علي و ذريته. و وفقاً للفقه الشيعي تكون الإمامة فرع من فروع الدين و ليست أصلاً من أصوله. و تسترط الإيديولوجية الشيعية في الإمامة المعصومة (الأفصل) (الإمام المعصوم) و تتصلص مهمة الإمام المعصوم بمجال التشريع بالدرجة الأولى أكثر منها بالوضع التنظيمي السياسي للحكومة الإسلامية. ومن هنا فإن الإمام المعصوم عندما يقصد منصبه السلطوي باعتباره حاكماً للدولة لا يقصد إمامه، و لا يصعب مركزه على الإطلاق لأن مهية إمامه في الدولة، إنما تنقوم بدوره الديني التشريعي و مجالها الأمة و تعبيره في قيادة الأمة على مستوى التبليغ و التشريع و من ثم بالمجتمع السياسي بدرجة ثلثية.⁽¹⁷⁷⁾

(173) الديني، توفيق، أمل و حرب الله في حلبة الصراعات الإقليمية، سورية، دمشق، دار الأمل، ١٩٩٩، ص ٩٣-٩١.

(174) د صبحي محمود، لمعدنظرية الإمامة الإثني عشرية، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ٤٧-٤٨.

(175) لمريد من الإطلاع حول الأئمة الإثني عشر و وكالة الامرئي، انظر، ريشتر، جال، الإسلام الشيعي ترجمة، حافظ الجسالي، لبنان، بيروت، دار عطية، ١٩٩٩، ص ٧.

(176) إبراهيم، حماد، الفقيه و الدولة الفكر السياسي الشيعي، لبنان، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨، ص ٨-١٠.

(177) المعيني، توفيق، أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية، مرجع السابق، ص ٩٨-٩٩.

و تأسيساً على هذه الرؤية، ينبغي أن الدولة/السلطة تظل غصيبة منذ إعلانها من حيث الشرعية الإلهية، أي منذ انصرافها عن أصحابها الشرعيين (أئمة أهل البيت الأربعة) و نالها انعكاس هذه النظرية على كل المعاملات مع السلطة العبية في الرؤية الشيعية التقليدية، هي:

- ١- تعبير احتجاجي على قدولة القائمة يستلزم حجب مشروعيتهما.
- ٢- إن العبة تعني انقطاع إمكانية تحقق الدولة الشرعية (الإمامية)، مما يؤكد أن المحاولة

من بعده هي:

- أ- ليست ذات جدوى
- ب- إن الإمامة في وعي الفقيه 'يوتوبيا' تقع خارج إطار القدرة البشرية و يميل إلى الانفصال عن الواقع و يعي الدولة ابتداءً و تحرير الوعي الاستطاري العيوي منظوراً إلى أن الدولة/السلطة ليست من مهمات غير الإمام (العائب) لاحقاً.
- ج- لو س ثمة إمكانية لتحقيق دولة الحق لحبطت العبة من العبة لأن الاستتار تعبير عن عدم إمكان تحقق الدولة الشرعية.

و انطلاقاً من هذه الحاطية القدرية، يستقيل الفقه السلطاني أمام ^٣اللاطلاع بمهمة المعرفة الدينية بأمور العبة، و صناعة جيل من المتأسلين على امتداد التاريخ حتى تحقق الحتمية التاريخية (طهور الإمام المهدي)، و في سياق هذا الوعي الغيوي، يعقد الواقع أهميته لحساب المنتظر و هكذا يسقط الفقيه بحث أسس الدولة و إدارة الناس كجماعة اجتماعية ماسة و واقعية، و يتلصص بالتفسير للغائب.

و يمكن كمحاولة للعثور على تفسير مقنع لهذا الغور من السلطة، هو الطغيان السياسي الذي قسى الشيعة ويلات في زمان الدولتين الأموية و العباسية و كان دافعاً للدحور في معارك دموية، أو الصدام مع ما هو مقدس كضرب الكعبة، و قتل سبل النبي و صوته، و تشريد البقية الباقية من صحابته مما انعكس بوصوح على التكريس السياسي الشيعي⁽⁷⁸⁾، ولعل أول إشكالية مثقفة واجهت الفقه الشيعي بعد العبة الكبرى، و التي كشفت إلى حد ما عن حل كبير في الوعي العام، هي إشكالية السلطة، و ككيفية التعامل معها بالظن إلى التعبدات الصارمة التي وصفتها نظرية الإمامة.

ولقد وجد فقهاء الشيعة الأوائل أنفسهم أمام سياسة بالغة الجدية و الجدة على السواء و تطوي تداعياتها على رابطته وثيقه، بعد قرابة خمس سنوات على وقوع الغيبة الكبرى ظهرت الدولة البويهية الشيعية سنة/٣٤٤ هـ / قسيطرت على جنوب إيران و غربها، مما أدى إلى جبر ثمة الروح الشيعية بعد وقوع الغيبة الكبرى، و عوص الشيعة من الشعور باليأس من خمس الأوضاع، و وربما ساعد في تعديل الوقف السلبي التاريخي القاطن، و على الصعيد الفقهي تحديداً كان الفقيه بحاجة إلى حدث يخرجها من كهف العزلة و لا يتطرق إلى المبدان و الانفعال بالأحداث و التأثير فيها، و لاحظ هنا أن حركة تدوين أنشطة المؤلفات الشيعية بدأت تظهر، فأمهات الكتب الشيعية المرتبطة بالمذهب الإمامي كتبت في العصر البويهي. إلا أن ثمة حقيقة جديدة بدأت تظهر في ظل الدولة البويهية التي اعتمدت ملوكاً معتدلاً و جذاباً مع الفقيه الشيعي، الأمر الذي جعل الفقيه يقابل هذا السلوك بخطوات إيجابية، بدأت بخروجه من عزلة التقليدية و من ثم الانتقال بالتشيع من مهمة المرافقة حتى ظهور الإمام المهدي إلى الانغماس تدريجياً في الحياة العامة، فيما يسجل للدولة نجاحها الدهر في استدراج الفقيه الشيعي إلى حيزها.⁽¹⁷⁹⁾

و حلص من كل ذلك في تكثيف شديد إلى أن الفقهاء و الكلاميين الشيعة قاموا بتعليق نظرية الإمامة في عملية إراحة ضرورية وقتية لحساب إقامة حدود جديدة على هامش الإمامة

(178) إبراهيم، عزاد، الفقيه و الدولة، الفكر السياسي الشيعي، مرجع سابق، ص ٤٨ - ٤٩

(179) المرجع السابق، ص ٥٩ - ٦٠

مع سلطان الوقت. حيث طابقوا في نظراتهم من الدولة كإطار للتوحيد السياسي نظراتهم السمة. و حيث يزخر الفقهاء أولوية الإمامة، و تبعاً له أولوية النص لحساب أولوية الواقع و تبعاً له أولوية المصلحة. و إن عدم تحقيق الدولة للدينية بصورة كاملة لا يعنى فعراض الرابطة السياسية أو تعطيل النظام، أو حتى تعطيل الشرعية فقد أوجد الفقهاء صيغة تتوقع فيها الاحكام الشرعية داخل السلطة و توجه صيرورة الدولة. إن بقي شكل الدولة و رموزها مفقوتين على النوام.

المطلب الثاني: اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية داخل إيران :

أولاً: دراسة في فكر شريعتي و الخميني و خاتمي : ما يهمنا هنا هو معرفة الأسس الفكرية للانتقال من الثورة إلى الدولة، و التي تتمثل بثلاثة من الرموز الفكرية في التاريخ المعاصر لإيران إلا أنه في البداية قد يبدو من المناسب تبرير لماذا تم اختيار شريعتي و الخميني ، و خاتمي .

فالأول ، هو مفكر و معارض سياسي لمع نجمه منذ الستينات أي : في الفترة التي لمع فيها الخميني بمعارضته للشاه و لسياسة الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة . و أسفرت معارضته لنظام الشاه و تحديه لنموذجه على المستوى الفكري و الأيديولوجي الى وفاته في ظروف غامضة في صفاء الاحتيازي في لندن في أوائل عام ١٩٧٧ ، إذ لم يقدر له أن يرى نتائج معارضته و تنجر الثورة ضد نظام الشاه . و لكن ما دلالة معارضته للشاه التي تبرر اختياره باعتباره أحد العلامات الفارقة في تاريخ إيران ؟ يمكن القول : إن شريعتي قدم بديلاً شبه متكامل لنظام الشاه على المستوى الفكري ، و قيمة هذا البديل أنه جاء من خارج التيار الديني ، و إن كان لا يصاحبه في العديد من الأمور . فشريعتي استطاع اجتذاب العديد من الشباب و الطبقات الوسطى المتعلمة ، بالإضافة إلى إحدى أهم الحركات السرية المسماة (مجاهدي خلق) بالاستماع له و تسي أفكاره ، لتصبح هذه القطاعات أكثر استعداداً و تقبلاً لفكرة الحروح على الشاه و الثورة في النهاية . على هذا الأساس يمثل شريعتي المفكر الثوري الذي يعد المجتمع لعملية التعبير

أما حالة الخميني فإنها لا تحتاج لتحليل ، فالخميني بلا منزع هو الأب الروحي و الزعيم السياسي ، و معجر الثورة و مرشدها الأول ، و قد استطاع عبر سنوات طويلة من الصراع الفكري و السياسي أن يدعم و يقوي اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي

أما خاتمي فهو أحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة الحكم الإيراني منذ عام ١٩٩٧ . هو أحد أبناء الثورة و المعارضين ، بتصرف ، على أوثارها . بالمقابل لم يتوان عن الإطلاع بدوره الثقافي و الفكري ، محاولاً تكريس بناء الدولة و المجتمع .

و في هذا الإطار يتبين أن الفكر الإعدادي للثورة ، غير فكرة لثورة ذاتها بكل استقلاليتها و غير فكر تأسيس الدولة حتى لو ارتبط الأمر بالمجال الداخلي (عملية الإصلاح) ، أو بالآخر و ما يرتبط به من علاقات ، خاصة ما تمثله مع الغرب و الموقف منه

١- شريعتي : إن أحد أهم الرواد في فكر شريعتي هو التفكير الماركسي و إن طور له خاصة به ، و تفسير ذلك نجده في حقيقته العلمية . إذ سافر إلى فرنسا للحصول على شهادة الدكتوراه في تاريخ الإسلام و علم الاجتماع من جامعة مسوربون في أوائل الستينيات ، و للراود الثاني الشنيد الأهمية في فكر شريعتي هو الإسلام ، خاصة الإسلام الشيعي . و كان هدفه خلال رحلته العلمية لم يكن إصلاح المجتمع بل تعبيره ، كما لا تختلف نظرة شريعتي عن نظرة الخميني في توصيف الداء الذي يعاني منه المجتمع الإيراني ، فالنظام السياسي عبر سياسات معتدة قد نجح في تغريب المجتمع الإيراني من ناحية للهوية و الممارسات و حتى التحالفات الخارجية . و لكن السؤال هنا : كيف يتم إصلاح المجتمع ؟ و من المسؤول عن هذا

الإصلاح ؟ هنا يبدأ الاختلاف بين شريعتي و الحميني فالمسئول عن إصلاح المجتمع عند شريعتي هم طبقة المتقربين ، أما عند الحميني ، فهم طبقة الفقهاء الملتر من بقضايا بينهم و قضايا أمتهم ، و ليس فقهاء السلطان .

الداء - باختصار - هو فقدان الاتجاه و فقدان الهوية ، فالعرد الإيراني أصبح لا يعرف من هو ، و إلى أية حضارة ينتمي . هل هو جزء من الشرق الإسلامي ؟ أو هو جزء من حضرة فارس القديمة و العظيمة الصافية على الإسلام ؟ أم هو جزء من مشروع اللحاق بالقوى الأوروبية التي كان يروج لها الفناء منذ الستينات ؟⁽⁸⁰⁾

من المسئول عن هذا ؟ الإجابة عند شريعتي هي احابة مركبة . فجزء من المسؤولية يقع على عاتق الاستعمار و سياساته . فالمجتمع الإيراني لم يأخذ من العرب ، لا قشور المدينة الحديثة دون مجراتها على المستوى التكنولوجي و التقني . فالمسئول الأكبر عند شريعتي هو "المفكر" الذي تحلى عن مسؤوليته تجاه مجتمعه ، هذا المفكر ليس شرطاً أن يكون من خارج التيار الديني أو منه لا ضرورة ، و لكن المهم أن يكون واعياً بالإسلام الحقيقي و بقضايا مجتمعه و ملتزماً بها .

ما هو الحل ؟ شريعتي لا يرى إلا طريقاً واحداً لحل معضلة الهوية . و هو العودة إلى الذات . الذات الإيرانية عند شريعتي هي ذاته الإسلامية المتصفة بصفات علي و الحسين و بقية الأئمة الأبرار . الذات - في هذه الحالة - ليست مجرد الساحة الرسمية ، التي يقسمها الفقهاء و العامة للإسلام على أنه مجرد مجموعة من العادات و الممارسات الطقسية . بل على العكس ، فإن الإسلام و الإيمان عند شريعتي يتحول لحركة دائمة نحو الكمال و المطلق و من ثم فإن إسلام شريعتي هو - دائماً - إسلام فائر و متغير و مستصر لقضايا الضعفاء و المسحوقين في لأرض ، فالدين هو مردف الدنيا و صياح أحدهما يستتبع ضياح الآخر .

فكرة العودة إلى الذات عند شريعتي تنقلنا إلى قصية العلاقة مع الآخر (الغرب) . العرب عند شريعتي هو كيان ذو ثلاثة أبعاد مهددة للمجتمع الإيراني فهو قوة استلابية ، و قوة غربية ، و قوة استعمارية . العلاقة مع الغرب لم تكن أبداً علاقة بين أنداد ، بل علاقة بين أقوى و أضعف ، حيث الأقوى في هذه الحالة لا يهتم إلا بتحقيق مصالحه على حساب الأضعف . و على الرغم من أن هناك إمكانيات تعاون و استعادة ، و لكنها شديدة الجزئية حيث إن الغرب بالنسبة لشريعتي يشكل تهديداً أكثر منه قوة مفيدة .⁽⁸⁰⁾

٢- الحميني هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني ، و أجمعه في الصعود مع محاولة محمد رضا بهلوي شاه إيران لقرص نموذج نموي سياسي و ثقافي في بدايات الستينات مما عرف باسم ثورة الشاه و الشعب . رادت معارضة الحميني للنظام مع مناسبات الامتيازات الخاصة ، ثم اضطرت ظروف المعارضة إلى الحروح من إيران في النصف الأول من الستينات إلى العراق و حتى منتصف السبعينيات ، حيث أجرته الدولارات الجديدة في العلاقات الإيرانية - العراقية إلى الحروح من العراق إلى فرنسا . حيث استقر هناك و حتى نجاح الثورة بعد ذلك بسلوات و جيرة ، تلك الفترة هي التي تبلورت فيها أفكاره حول الفصيين مثل الدراسة .

تجلى القضية الأولى بإصلاح المجتمع: كان المجتمع الإيراني معلولاً بأكثر من مشكلة (من وجهة نظر الحميني) فهو - من ناحية - يعاني من نظام سياسي بعيد عن الإسلام سواء بممارسة الداخلية أو ممارساته الخارجية. و من ناحية أخرى، المؤسسة الدينية لا تقوم بالدور

(180) حمادة ، أمل . من الثورة إلى الدولة ، في: عابدين ، السيد صدقي و د. سيب الدين عبد الفتاح إسماعيل، الأفكار السياسية الإسلامية الأممية الكبرى في القرن العشرين ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٠-٣٠٤ .

المفترض أن تقوم به فهي غارقة في ممارسات التقية ، و تبرير ممارسات النظام السياسي .
أو كما أطلق عليهم الإمام نفسه "فهاء الحوض و النعاس" ، و فقهاء السلطان".
إذا ، من المسؤول عن إصلاح المجتمع ؟ المسؤولية تقع عند الحميني على عاتق الفقهاء ،
فاستند الى فكرة ولاية الفقهاء و ثرها في تفعيل دور الفقهاء على المستوى العام و الخاص ،
و بالذات فكرة الولاية العامة للفقهاء التي أكد عليها .
اما القصيدة الثانية: كيف يتم إصلاح المجتمع ؟ عبّر الحميني عن عدة طرائق لعملية
الإصلاح أهمها :

- ١- إصلاح المؤسسة الدينية من الداخل .
- ب- تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة .
- ت- بناء الفرد المسلم الملتزم .

و يرتبط بالتساؤل السابق السؤال التالي : هل انصلاح حال المجتمع يعد ١٩٧٩ و لإطاحة
بالشاه ؟ من ناحية فقد تم تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة من خلال قيادتهم للثورة . و
الحفاظ على هذا الدور المتعظم من خلال عدد من المؤسسات و المواقع الفعالة في منظومة
الحكم الإيراني (نور المرشد العام ، و دور مجلس الاوصياء على الدستور ، و مجلس
الخبراء) . لكن الإطاحة بنظام الشاه لم تبه مشاكل المجتمع ، فقد طلت هناك عدد من القضايا
التي تحتاج لبحث و تدعيم ، حتى يتم الحفاظ على منجزات الثورة و التي هي في حقيقة
الأمر ، و من وجهة نظر تيار الخميني - محاولة لإصلاح المجتمع .

و من هذا المصطلق أصبحت مهجمة معارضي الثورة سواء من داخل تحية الثورة (الصراع بين يسار و يمين الثورة) ، أو من بقايا فلول النظام القديم ، من أساليب الحفاظ على
صلاح المجتمع (النظير) . كان هذا الأسلوب من الأشياء التي تدعم بقاء النظام مناسكا و
محتفاظا بهويته الجديدة . و كان المهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه ،
بحيث يصبح متبعاً لكل الضرور ، و مواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء ، من هنا يمكن فهم
نظرة الحميني للعلاقة مع الآخر (الغرب) .

فالمغرب بالنسبة للحميني شكلاً تهديداً ليس على المستوى السياسي فحسب ، بل - أيضاً -
على المستوى الثقافي الأيديولوجي و على هذا سم تجميع هذا العدو في صورة الولايات
المتحدة الأمريكية التي صارت مرادفاً للشيطان الأكبر الذي من الواجب و الضروري الكفاح
ضده من جانب "مستضعفي الأرض"^(١٨١) هذا المصطلح ذي دلالة دينية قوية "الشيطان الأكبر"
مكن الحميني من ناحية أولى من جمع و تعبئة الجماهير بنون مناقشة في رحلة عداء طويلة و
مستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة و حتى بعد نجاحها و من ناحية أخرى ، فإن هذا المصطلح
حرق معظم الطرق أمام إمكانيات البحث عن التسوية ما تتم سواء في عهد الحميني ، لم بعد
احتفائه من مصرح الأحداث في إيران .

٣- خاتمي : تجربة خاتمي و خبرته تختلف عن كل من شريعتي و الخميني ، بالإضافة
إلى هذا ، فإن الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بخاتمي دعمت من هذا
الاختلاف ، و ظهرت عدداً من النزاعات فقد تعلم خاتمي داخل إيران حتى مرحلة الدكتوراه
، و من ثم ، فإن أول احتكاك له بالغرب كان مع تعيينه في ألمانيا لمدة عامين ، و من ناحية
ثانية، عمل خاتمي طوال حياته في المجالات الأكثر اتصالاً بقضايا الفكر و التشيئة سواء في
ألمانيا ، أم عند عودته إلى إيران و أثناء فترة عمله كوزير للثقافة ، أو رئيس للمكتبة الوطنية
، من ناحية ثالثة، يمتلك خاتمي خبرة صراعية و تنافسية جيدة مع التيارات الأكثر تشدداً في
القضايا التي تعنى بالحريات الفردية ، و المزيد من الانفتاح الفكري و السياسي للنظام .

(١٨١) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٤٤-٣٤٦ .

التحدي الأساسي الذي يواجهه خاتمي، يختلف عن التحدي الذي واجهه كل من الحميني و شريعتي، فالأخير كانا يقدمان مشروعاً للتغيير يحمل معه دعوة صريحة للانقلاب على الدولة، التي كانت طالمة و مستعمرة فكرياً و مستعربة...، بينما خاتمي مشروعته الفكري مختلف، فهو ابن من أبناء الثورة هذا من ناحية، و من ناحية ثانية، هو رئيس للدولة بما يحمله معه هذا المنصب من إمكانيات و مخاطر بالإضافة إلى السلطات، و من ناحية ثالثة، علة المجتمع مختلفة، فالمجتمع لم يعد متعباً و لم يعد الصراع يدور حول الهوية أو الوحدة المتبعة، فالثورة قد نجحت في صياغة مشروع قومي عقدي و ايدولوجي استوعب فيه غالبية المجتمع الإيراني و من ثم، فإن اجئدة خاتمي توصيف قصاب علة المجتمع، و سبل مواجهتها مختلفة عن كل من الحميني و شريعتي، خاتمي جاء للحكم بدعم من قطاعات الشباب و المرأة، و كوادر إعادة إعمار البلاد⁽¹⁸²⁾ هذه الجماعات جاءت بمطالب محددة و هي التعبير.

خاتمي يرى أن إصلاح المجتمع يتم على أكثر من مستوى، الأول: هو إصلاح الحكومة عن طريق كسر الروتين و تفعيل القانون، بالإضافة إلى البحث عن مصدر جديد للشرعية غير الشرعية الثورية تقوم على الإنجاز، فهو مؤمن بالديمقراطية، و أنه لا تعارض بينها و بين الإسلام، المهم عند خاتمي، هو ضرورة التمييز بين الديمقراطية بالمعنى الغربي، و الحديث عن إمكانيات تطبيق نماذج أخرى للديمقراطية تتوافق مع التجارب و خبرات و ثقافات المجتمعات المختلفة، المستوى الثاني، هو إصلاح الحكوميين، أو ما سماه خاتمي بمفهوم للمجتمع المدني / المدني القائم على فكرة الحريات، فالتناس - في فكر خاتمي - هم مصدر السلطات، و هم احرار، و يستند خاتمي بالمفهوم القرآني في سورة الحديد (آية ٢٥) " فقد أرسلنا رسلاً بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقيموا الناس بالقسط... (١٨٣) فالتناس هم الذين سيقومون بالقسط و ليس الأنبياء⁽¹⁸³⁾، خاتمي هذه تدعيم قيم القانون و المؤسسات عن طريق تفعيل المجتمع، للحفاظ على منجزات الثورة، هذا التفعيل لا يمكن أن يتم حرج إطار الدين، و لكن في نفس الوقت خاتمي كان على وعي بأنه سيقابل بمعرصة شديدة من جانب كل من الجهة المستعربين و المتدينين المتحجرين الذين بما يرغبون في التفريط، أو الإفراط في موقع الدين.

ماذا عن العرب و التعامل معه؟ خاتمي قدم مفهوماً جديداً للتعامل مع الآخر حيث يرى، أن العلاقة مع الآخر هي علاقة تفاعل أو حوار بين الحضارات و ليس الصراع، و لذا فإن التعامل مع العرب يتم من خلال ثلاثة محاور أساسية: الأول - نقدي يتم من خلاله التعامل البشري مع الحضارة العربية في أسسها السلبية و تبين أسس الضعف الهيكلية فيها من خلال التعامل مع مبادئ: الإفراط، و التفريط (أصبح نقطة في الحضارة الحديثة هي تفريطهم في الدين، نتيجة لإفراط الكنيسة في العصور الوسطى) المحور الثاني: هو محور الاستفادة، فالبرغم من هذا القصور في الحضارة العربية، إلا أنه يمكن الاستفادة من الحضارة العربية على أكثر من مستوى، مستوى معيشي بمعنى الاستفادة من منجزات الحضارة العربية على المستوى المادي، المستوى الثاني: مستوى نظري عن طريق التدبر في مناحي الضعف في تلك الحضارة و سبب عجزها عن لإجابة و الاستجابة للأسئلة و الاحتياجات المتجددة للبشرية. المحور الثالث: هو محور العطاء فقد قدمنا في الماضي حضارة عظيمة للإنسانية نعت و نعت مع الثقافة السائدة وقتها، فهل نستطيع أن نستعيد هذا الدور التاريخي، و أن نعيد تقديم حضارتنا ثانية للعالم كله بعد تحطيمها من العث و الردى.

(182) لمزيد من الاطلاع، انظر: الحميني محمد صادق، الخاتمي: المصالحة بين الدين و الحرية، بيروت دار الساقي، ١٩٩٩.

(183) خاتمي محمد التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم، القاهرة، دار فثروق ١٩٩٩، ص ٨٨.

ما بالنسبة للدول العربية والإسلامية ، فكلنا ننتهي للعام ثالث في نفس الدائرة ، التي تعاني من تناقص هيكلها ما بين حصرة العرب بالمعنى المادي المعيشي و ما بين نمط التنمية التقليدي السائد في مجتمعاتنا ، و لذا فإيه إذا حدث فهم أفضل لهذه المسائل ، فستصبح كلنا في حندق واحد و تذوب الصراعات الحادة بيننا . (184)

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية حالة خاصة في فكر حاتمى أيضاً، فهي مارالت "الشيطان الأكبر" ، إلا أنه، وفقاً للمحاور الثلاثة يمكن الفصل بين سياست الإدارة الأمريكية و بين "الشعب الأمريكي العظيم" حاتمى يركز على هذه التمايز و التمييز بما يسمح بمساویر سياسية معينة في حدود معينة .

إذا ، الغرب يقدم تحدياً على المستوى الحضاري بالإضافة إلى فتحي للتنموي المرتبط بمعدلات الإنجاز . و لكن بالرغم من هذا ، فإن حاتمى يرفض واحدة و أحادية طريق التنمية الاقتصادية على أنها مرتبطة بالنموذج الغربي فهي (أب التنمية) ليست أكثر من منهج في التحول باهيك عن أنها ليست المنهج الوحيد . (185)

ثانياً: الانتقال من المرجعية إلى ولاية الفقيه: تعتبر فكرة ولاية الفقيه نقطة تحول مهمة في الفكر السياسي الشيعي، حيث كانت دعوة لإنهاء حالة الجمود، أو الانتظار السليبي الذي اُسِمَ به الفكر الشيعي. و لقد اكتسبت الفكرة أهمية عظيمة عندما نجح الحميني في توظيفها لتحشد الجماهير الإيرانية للتصدي لنظام شاه إيران و إسقاطه، ثم جعله الأساس الذي يقرم عليه نظام الحكم في إيران. و ذلك من خلال نصميتها في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام ١٩٧٩. و من هذا المنطلق مستابع تصور فكرة ولاية الفقيه بهدف معرفة ما إذا كانت الصيغة التي أنجحت الثورة كافية لإقامة الدولة و استقرارها أم لا.

١- تطور فكرة ولاية الفقيه: إن الأساس الفكري لهذا التصور التدريجي يعود إلى تأكيد المدرسة الأصولية على أن الشرع لا يستطيع تفسيره سوى "المجتهدين" الذين يمتلكون تقوياً بذلك توارثوه عبر سلسلة من المقربين إلى الأئمة الإثني عشر المعصومين. و حسب مبادئ المدرسة الأصولية، فإنه على المؤمنين أن ينخبروا من بين هؤلاء المجتهدين فيها واحداً يتميز بأنه "علامة" أي "أكثرهم علماً" ليكون هو "المرجع" الذي يتبعونه في قضايا الشرع الإسلامي. إن النتيجة المنطقية على هذا الرأي سوف تقود إلى استنتاج سياسي يقول: "إذا كان مصب المرجعية يمثل بشكل ما سلطة الإمام الثاني عشر العائب، ألا يعني هذا أن المرجع الأكثر علماً يمتلك أيضاً سلطة الدبوية للإمام الثاني عشر؟"

لقد توصل الحميني إلى هذا الاستنتاج عام ١٩٧٠ في كتابه المشهور "ولاية الفقيه"، حيث أكد على مسألة التطابق بين الدائرتين الدينية و السياسية، و هنا اجتمعت المرجعية الشيعية مع ولاية الفقيه مع قيام الدولة الإسلامية في شخص الإمام الحميني (186) اختار الحميني أن يحاطب الشيعة بمنطق العقل، لكي يدل على حتمية إقامة الحكومة الإسلامية في زمن العيبة و على لزوم أن يتولى الفقهاء أمر تلك الحكومة، فكتب في كتابه "الحكومة الإسلامية" أن الإمام العائب قد طالت شبته، و أنه ليست هناك مؤشرات تدل على قرب ظهوره. و من ثم ليس من المعقول أن تظل أحكام الإسلام معطلة في ظل نظم جائرة، فحفظ الإسلام من خلال إنفاذ أحكامه هو أهم واجبات المسلم، و لا سبيل لتحقيق ذلك إلا بإقامة حكومة إسلامية يكون على رأسها فقهاء يشرفون على تنفيذ القوانين كونهم أعلم الناس بها؛ لأنه لا يصح أن تكون مجرى الأمور بيد الحكام الجائرين فيما لو كان الواقع يسمح للمسلمين بأن تكون مجاريها بأيدي الفقهاء.

(184) خلعتي، محمد، التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم، مرجع سابق، ص ٣٩-٢٢

(185) المرجع السابق، ص ٦٨

(186) لبيدي، جمال سند، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات، أبو ظبي، مركز الدراسات للدراسات، البحوث الاستراتيجية، ط١٩٩٦، ص ١٠٣-١٠٥.

كما جعل الحميدي النضال من أجل تشكيل هذه الحكومة هو توأم الإيمان بالولاية، و إذا كانت ولاية علي و أولاده من فاطمة، و هم لأئمة الإثني عشر المصنوع عليهم هي الولاية التكوينية، فإن هذه الولاية تنقل عنده في زمن غيبة الإمام الثاني عشر إلى الفقيه العادل العالم. و إذا كانت الولاية التكوينية تنحصر في الأئمة المنصوص عليهم فإن الولاية الاعتبارية التي هي بلقية، ليست محدودة عنده في شخص بعينه، بل هي مسحة لأي فقيه متى انطبقت عليه أوصافها. بالإضافة إلى أن الإمام الحميدي يؤكد أن الولاية الاعتبارية لها جميع الصلاحيات السياسية و الإدارية و التنظيمية و التنفيذية التي للولاية التكوينية. والحكومة الإسلامية التي بنى لها الفقيه العادل العالم ليست حكومة استبدادية و لا مطلقة، بل مشروعة بمجموعة الأحكام و القوانين التي حددها القرآن و السنة.⁽¹⁸⁷⁾

و بذلك فإن الحميدي صاحب نظريته "ولاية الفقيه" يكون قد وصف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة، لمصلحة إقامة حكومة الفقيه و التي يعتبرها أنها الحكومة المهيأة لإدارة شؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة المهدي، كما يعتبرها أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة و المساواة باستطاعة أن يعود "صاحب الزمان" ليحقق العدالة المطلقة و الحرية المطلقة، لذلك فإن الحميدي يضع فيما ثورية و أهدافاً تقدمية في وعاء قديم و محافظ.⁽¹⁸⁸⁾

و رغم وجود توجه رافض لبدء الولاية المطلقة للفقيه بالصورة التي دعا إليها الحميدي شمل أغلب المراجع الكبار في قم و مشهد و الجعف، أمثال: آيات الله شريعتمداري، و الشيرازي، و مرعشي نجفي، و الخوئي⁽¹⁸⁹⁾. فإن نجاح الثورة قد حسم للموقف لصالح الحميدي و دعوته للولاية المطلقة للفقيه و لحكومة الفقهاء. و لم يحجج الحميدي في توجيه الجماهير وحسب من خلال تأسيسه للمفهوم الشيعي بسلطة في مبدأ الولاية المطلقة للفقيه، حيث تعتبر أول تحسيد عملي للنظرية الشيعية القائمة على تلازم السلطتين قدسية و الرسمية في شخص واحد. بل نجح في توجيه الفقه السياسي الشيعي المعاصر حيث يريد. فيمجرد نجاح ثورة، جند ثلاثة الحميدي و أتباعه أنفسهم كفقهاء للنظام، و جعلوا محور اهتمام مسألة إقامة ولاية الفقيه، فشرعوا في وضع القوانين الأساسية و الفرعية بهذه الحكومة. فالشكل الدستوري لها لم يكن مثلاً في فكر الخميني كما يبدو من كتاب "الحكومة الإسلامية". لكن الحميدي رسم منذ البداية الحدود الواسعة لصلاحيات هذه الحكومة، و هم يشرعون في بدائلها، عندما أكد أن للمولي الفقيه الحق في أن يضع قوانين الحكم التي في صالح المجتمع.⁽¹⁹⁰⁾

٢- نظام ولاية الفقيه في الدولة: تحدث الحميدي في كتابه "الحكومة الإسلامية" عن ضرورة قيام حكومة إسلامية في ظل ولاية الفقيه، لكنه لم يقدم صياغة واضحة للجانب التنفيذي، و الذي يمكن من خلاله تطبيق الفكرة في الواقع العملي. و هكذا بدأت الممارسة السياسية في عيرس بعد نجاح الثورة بالإجماع بصورة عفوية على أن يكون آية الله الحميدي رعيمة الثورة رعيماً للنظام الجديد، فطرح تطبيق فكرة ولاية الفقيه. و كان لابد أن يكون رأس الدولة هو الولي الفقيه، إمام الأمة، و ليس رئيس الدولة.

و في غمار نشوة الفرحة بالسجاح الهائل للثورة لم يتم الرقف كثيراً عدد التفاصيل، فتم تصميم المبدأ في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩؛ ليصبح مصصاً بنطوي على رعمة روحية و سياسية معاً، و يعطي لمتقلده سلطات مطلقة تغلو سلطات، ليس فقط الرئيس

(187) د. فريد ملا، ولاية الفقيه، في عابدين السيد صافي و د. ميث الدين عبد الفتاح إسماعيل، الأفكار السياسية الإسلامية في القرن العشرين مرجع سابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣

(188) حسارة، محمد، تيارات الفكر الإسلامي، لبنان، بيروت، دار العودة، ط ١٩٨٥، ص ٢٣٤

(189) لمزيد من الإطلاع، انظر: عبد المؤمن، محمد سعيد، مسألة الثورة الإيرانية، مصر، القاهرة، ط ١٩٨١، ص ١١٠ - ١١١. و أيضاً، هودي، فهد، إيران من الفاش، القاهرة، مركز الأبحاث للترجمة و النشر، ط ١٩٨٩، ص ١٠٥ - ١٤٢.

(190) عبد المؤمن، محمد سعيد، الفقه السياسي في إيران و ألبكة، مصر، القاهرة، دار حجر، ١٩٨٩، ص ٢٣ - ٢٦

المنتخب، بل و البرلمان (مجلس الشورى) لمنتخب أيضاً، حيث أصبحت شرعية النظام الإيراني تتمحور حول ولاية المرشد الفقيه، فكان الدستور قد أعطاه حق تعيين و عزل السلطات الثلاث جميعها، لتتجمع بيده زمام الأمور، أما أمر تعيين الولي الفقيه، فقد جعلته المادة الحامسة من الدستور مشروطاً باعتراف أغلبية الناصر بزعامته، و هو لم يرد في كتاب الحكومة الإسلامية.

لقد أوصل الحميني فكرة ولاية الفقيه إلى دروتها، عندما أفتى في نهاية فترة ولايته، أنه طالما أن الحكومة الإسلامية بقيادة نائب الإمام العائب هي شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله، فإن سلطتها تمتد إلى كل الأحكام بما فيها الأحكام الأصولية في الإسلام، مثل الحج و الزكاة. و تكمن خطورة هذه الفتوى للحميني في أنها رسحت خطأ و اضحاً بين الولاية التكوينية للإمام و الولاية الاعترافية لندبه بعد أن كان حريصاً في كتابه الحكومة الإسلامية على تحديد حجم كل منهما، و هو بهذا الرأي قد جعل الحكومة الإسلامية تنحصر عملاً في الولي الفقيه دون باقي السلطات و الهيئات و المؤسسات بما فيها المجالس السيئية، و مجلس الرقية على القوايس فتتح بذلك الباب واسعاً أمام "ترعية" ديكتاتورية الولي الفقيه، كما أنه بهذا الرأي قد أكد على مفهوم جمع الولي الفقيه للزعامة السياسية و الدينية. و هكذا أصبحت قضية عمق و اتساع الصلاحيات و خطورة استئثار المعارضين لبدء الولاية المطلقة للفقيه تمثل محوراً خطيراً للحلافات بعد وفاة الحميني، لأنها تمثل طعناً في الأساس الشرعي للدولة حيث صممت الولاية بوصفها حجر الزاوية فيها.

أما الجدل في المعارضة الفقيهية لبدء ولاية الفقيه في مرحلة الدولة، فيتعلق بأمر العلاقة بين الزعامة السياسية و المرجعية الدينية⁽¹⁹¹⁾، فالحميني عندما كان يطرح ولاية الفقيه كفكرة كان يرى عدم انفراد الولي الفقيه بالزعامة السياسية و الروحية؛ لأنه لا يتميز عن بقية الفقهاء في أمر المرجعية الدينية. و لكن الذي حدث في إيران عند تطبيق الفكرة وقت إقامة الدولة، هو أن الحميني قد بدأ بفرض مفهوم توحيد الزعامتين في الولي الفقيه، مؤكداً أن كل ما يراه نائب الإمام باعتباره فقياً (مرجعاً)، يجب أن ينفذ باعتباره ولياً (زعيم سياسي).

و لذا كانت فلسفة نظام ولاية الفقيه التي تجعل الحكم الذي يصدره مرشد الثورة واجب النفاذ حتى لو تناقض مع فتوى أصدرها مرجع ديني آخر قد لاقت التأييد من ثلثة الحميني و فقهاء نظامه، فإنها لم تنفي المعارضة من كبار المراجع في مشهد و قم و السج كما ذكرنا سابقاً. فهناك اتجاه قوي بين رجال الدين في إيران سحر قبول الزعامة السياسية بمرشد الثورة دون زعامته الفقيهية، فرعامة مرشد الثورة هي المرجعية، إنما تعني العودة إلى صيغة المرجع الواحد التي لا يترشح لها كبار المراجع خاصة في قم. بمعنى أن الولاء السياسي للفقيه لا يجب أن يرتب بالضرورة تقليد الشيعي لاجتهاداته العقيدية، بل يمكن للشيعي أن يفلد مرجعاً يعارض فكره ولاية الفقيه و خط المرشد كله. و من هه كان حرص رجال الدين على تأكيد أهمية عدم الخلط بين الزعامة السياسية و الزعامة المرجعية⁽¹⁹²⁾ ثم أدى مطلق الأحداث إلى تعديل الدستور عام ١٩٨٩، بحيث يستلزم أن يكون قائد أو "مرشد" لأمة محتهداً و لا يشترط بالضرورة أن يكون مرجعياً. و أهم هذه الأحداث ما حققه علماء دين لا يملكون صفة المرجعية - خاصة "هاشمي رافسجاني" - من نجاح سياسي أدى إلى هذا التعديل بعد وفاة الحميني، و لا يمكن بحال أن الأفكار المتعلقة بـ "ولاية الفقيه" قد تغيرت تدريجياً وفقاً لطور الأحداث السياسية في إيران، و كان أهمها أن رافسجاني الذي أصبح رئيساً للجمهورية الإيرانية بعد وفاة الحميني و علي خامنئي الذي كان الرئيس الشكلي للجمهورية أصبح المرشد

(191) مزيد من المعرفة حول المرجعية الدينية، انظر: الحسني، سليم، للعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، حوال مع لية ام السيد

محمد حسن لفضل الله، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤، ص ١٦٥-١٧٥.

(192) د أبو زيد علا، ولاية الفقيه، غي: عابدين، السيد حسني، د، سيف الدين عبد الفتاح، إساعيل، الأفكار السياسية الشيوعية

في القرن العشرين مرجع سابق، ص ٣٩٧-٤٠٢.

الأعلى للثورة الإسلامية الذي لم يكن إلا معجهاً اعترف به الحميني بذلك قبل وفاته يومين . فكان طموح الإحير بالحصول على الدمج الفعلي بين السلطة السياسية و المرجعية الدينية، محاولاً أن يرث دور الحميني في قيادة الثورة الإسلامية، فبدأ بصرب على الوتر الشعبي الذي يشعر بالفراع بعد وفاة الخميني. مقال ذلك، بدأت حكومة رافسجاني بالوقوف في وجه علي خامنسي مرشد الثورة لكي يقتصر على المرجعية الدينية دون التدخل بالشؤون السياسية الذي حاول جاهداً رسم السياسة العامة للبلاد. ليصبح هناك بالنتيجة قيادة دينية صرفة خارج الحكومة و قيادة دينية سياسية داخل الحكومة.

المطلب الثالث: مدلولات ثقافية في التغيير السياسي:

يمكن قراءه أثر التغيير السياسي الذي يتجلى من التراكم التاريخي لتداعيات الأحداث السياسية الداخلية و الخارجية على الفكر الثقافي الجمعي في إيران من خلال المؤشرات التالية:

أولاً: التقليد و الحداثة: لا يزال الجدل حول التعيد و الحداثه، و كذلك الدراسات حول العرب . مستمراً في إيران منذ قريتين، فقد اتحد تعريف العرب و الشرق بعد الثورة الإسلامية معني إيديولوجياً، حيث طرح العرب التاريخي و الثقافي كمشكلة خطيرة بعد الثورة الإسلامية، فهو بهذا المعنى يتخطى أوروبا، الولايات المتحدة ليشمل بلداً كاستراليا و نيوزيلندا، و من قلب هذا التيار أنتج بقبصه بعدد من المفكرين الإسرائيليين اللذين يدعون للانفراج على العرب، و أفرزت هذه الثانية المسافضة حالة من العرب في الوسط الاجتماعي - الثقافي الإيراني، حيث يبدأ التغرب بالانفتاح على الآخر⁽⁹³⁾، و يعتبر خاتمي التغرب حالة سيئة، غير أنه ليس مرراً لتخذ حيال الغرب موقفاً ينتهي إلى لئون من الفاشية⁽⁹⁴⁾ ظهر في تاريخ إيران المعاصر ثلاثة أجيال في دراستها للغرب على النحو التالي:

١. بي الجيل الأول الدراسات النقدية للعرب التي تقوم على عدم التوافق بين مصالح العرب النظرية و مؤسساته مع تفكير إيران التقليدي و مؤسساتها، مستمداً نقده من التقييمات المحلية و خبرات الحياة اليومية

٢. استند الجيل الثاني من الدراسات النقدية الفهم الأول للعرب الذي ساد في الأمام الأولى للمرحلة الدستورية، و كان كناية عن إتياع أعصى، مسلطاً الضوء على الأزمات التي ظهرت في إيران نتيجة تبنيها للنموذج العربية مستندا بذلك إلى المفكرين الغربيين، بدلاً من أن يبنى مقارباته الخاصة⁽⁹⁵⁾.

٣. بعد الثورة الإسلامية، ظهر الجيل الثالث من الدراسات النقدية للغرب بنمطين، حيث يركز الأول أساساً على التعرف على العرب و تاريخه و عاداته و فلسفته و تكنولوجيته و سلوكه، و يتميزهم للخطأ من الصواب. و من أبرز مفكرين هذا الاتجاه "محمود سريع الفلم" الذي يرى "سريع الفلم" أن إحدى أكثر المشاكل جدية التي واجهت إيران في المئة و خمسين سنة العننة، تتمثل في الإختلافات العرقية و الثقافية التي حيرتها البلاد في فهمها للعرب. نتيجة هيمنة العرب السياسية على إيران و الشرق الأوسط، مما أدى إلى التقليل من أهمية المحاولات الإيرانية لفهم العرب العلمي و الفلسفي. أما النمط الثاني، يركز على الانحطاط المستمر للعرب دون القيام بمراقبة دقيقة أو بدراسة بيئة العرب و لاجاراته، و من مفكري هذا التيار "رواساني" الذي ينتقد بشدة كل الدين يعتدرون العرب نموذجاً يحتذى به.

(193) الطمان، محسن، التغرب في الثقافة الإيرانية، لبنان، بيروت، دار بيسان، ط ١، ٢٠٠١، ص ٢٧٨

(194) خاتمي، محمد، الديمقراطية و حاكمية الأمة، سورية، دمشق، دار الفكر، ط ٢٠٠٣، ص ٢٨

(195) د أسهري، سيد أسد الله، المفقون الإيرانيون و العرب، فسلية إيران و العرب، ص ٢٠٢، ٢٠٢، ص ٧٩.

إن مشكلة الرؤية الإيرانية للعرب تكمن في المنظار المستخدم ، ذلك أنه منظار سياسي من البداية . ولعل هذا الطل يعود إلى كون المجتمع غير علمي ، و إلى صغره الثقافي و رؤيته العاطفية . و هذه العاطفة قادت إيران حتى الآن إلى طرفي بقيصر : إما الحب المطلق للعرب أو الكره الأعمى له .⁽¹⁹⁶⁾

ثانياً: الديمقراطية: إن أسلوب الممارسة الديمقراطية في إيران يختلف في حجمه و نوعيته عن أسلوب الممارسة الديمقراطية في الغرب ، حيث يؤكد الإيرانيون أن سر الاختلاف أن ما يهدمونه هو الديمقراطية الإسلامية و أن هناك سوء فهم من جانب الغرب بسبب عدم إدراكه لأسس هذه الديمقراطية. كما يؤكدون على أن الديمقراطية الإسلامية هي أرقى أنواع الديمقراطية في العالم لأنها مأخوذة عن تعاليم إلهية و نظم سماوية .

يعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أول وثيقة تعبر عن هذه الديمقراطية الإسلامية. و لقد حرص هذا الدستور على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية و العموميات الإسلامية و يعتبر بعض المحللين العريبيين المواد المتعلقة بولاية الفقيه في الدستور الإيراني مخالفة للديمقراطية لأنها تعطي سلطة مطلقة للرعيمة تجعله دكتاتوراً⁽¹⁹⁷⁾. بينما تعتبر المجالس الثلاث الذين لهم صلة مباشرة بالتشريع و سن القوانين (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس الرقابة، مجمع تحديد مصلحة النظام) الواجهة الرئيسية للديمقراطية الإسلامية، و تبقى الممارسة داخل هذه المجالس معياراً حقيقياً لمدى تطبيق الديمقراطية الإسلامية.

و من الأمور التي تميزت بها الممارسة الديمقراطية خلال الانتخابات، الأخيرة لحداد المنافسة بين التيارات السياسية المختلفة في إيران إلى الحد الذي ظهرت فيه تكتلات قوية لها عمق جماهيري و حضور إعلامي و سياسي واضح على الساحة. كما تميزت هذه الممارسة بدور الصحافة في المنافسة بين الفطنيين المعتدلين، و اشتراك الشباب و النساء بكثافة واضحة، و الفعالية التنافسية للجماعات السياسية و تتمثل في وصوح برامج كل من الجماعات و الأحزاب بشكل محدد و مختلف عن الآخرين، إلى جانب وصوح الانتماءات لأحد التكتلين سواء المحافظ أو الإصلاحية.⁽¹⁹⁸⁾

و مع أن الديمقراطية تحققت في السنوات القليلة الماضية مع مجيء صائمي إلا أنها مارالت مقصورة، و أكبر دليل على تقصيرها عدم انتقال التجربة الديمقراطية بمستوى مختلف بالوعية و التطبيق عن المستويات الجارية في الجور الإسلامي⁽¹⁹⁹⁾ أكثرها مثلاً.

ثالثاً: حرية التعبير: تعتبر قضية حرية التعبير من القضايا الهامة في المسيرة الديمقراطية لإيران . و قد تباينت وجهات النظر بين من يريدون الحفاظ على النظام الذي قامه آية الله الخميني أثناء الثورة و حرب الثماني سنوات مع العراق ، و من يسمون تطويرة و يدركون أن عدم فعل ذلك ربما يؤدي إلى الإطاحة به بأكمله. مما جعل من حرية التعبير موضع خلاف كبير في السنوات الأخيرة ، سنتحدث عنه في عدة مستويات، هي:

١- حرية الصحافة: شهد إيران صدور عدد كبير من الصحف و المجلات التي تتبنى وجهات نظر انتقادية ، و ناقشت العديد من القضايا كانت تعتبر من المحرمات في الماضي ، مثل قضايا المرأة و الديمقراطية و الليبرالية و التفسيرات المختلفة لأحداث التاريخ الإسلامي، و بالأخص تلك التي يركز عليها الفكر الشيعي في القرن الأول من الهجرة ، و كذلك ناقشت الصحافة مسائل أكثر حساسية مثل نقد مبدأ ولاية الفقيه ، و الحد من سلطات مرشد الثورة. و كان رد فعل المحافظين على تلك الدعوات شديداً فأقاموا عدة دعاوى أمام محاكم الثورة

(196) المرجع السابق عوله ص ٨٦.

(197) عبد المؤمن ، محمد السعيد، الديمقراطية الإسلامية في إيران ، مختارات إيرانية ، عدد ١ ، آب ٢٠٠٠ ، ص ٤.

(198) المرجع السابق عيله ص ٥.

(199) الطمان ، غسان، العرب في الثقافة الإيرانية، مرجع سبق، ص ١٨٣

مسألة الخليج الفارسي تحتل الدرجة الرابعة . لكن لا يعد الوصف عاجلاً كما في شرق إيران (العباسيان) و غربها (العراق) فعواقب المنافع المنوطة و التهديدات القادمة من الشرق و الغرب تأتي على المدى لزماني القريب و ليس على المدى الزماني البعيد كما هو الحال بالنسبة لشمال إيران .

٢- المستوى الإقليمي : إن الاختلاف القوي بين الولايات المتحدة الأمريكية لن ينصح في تأسيس النظام العالمي الجديد القائم على القيم العربية . بل إنه سيوضح بشكل أكبر في معارضة التوجه الفردي من جانب الولايات المتحدة ، و سعيها لإثبات محوريتها في المعادلات الدولية ، مما سيؤدي إلى ظهور نوع من رد الفعل الاعتراضي من جانب الدول الأوروبية إزاء السياسات الأمريكية ، و من ثم سيكون الهدف الأساسي لأوروبا إثبات مكانتها في المعادلات الدولية . و لهذا فإن تنبيه الولايات المتحدة إلى ضرورة الحصول على السبيل الأوروبي قد أصبح مطروحاً على أجدة الاتحاد الأوروبي و قد اتخذت صورة أكثر جدية في الوقت الحالي .

و هذا أدى إلى مزيد من التقارب بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية . مما سيحقق نجاحاً كبيراً في مجال السيطرة العالمية ليس للولايات المتحدة بل لـ "الليبرالية الديمقراطية" ، و التوجه لإنشاء منطقة إقليمية جديدة ، وإقرار السيطرة على طريقها ، أي ظهور ما يسمى بـ "السيطرة الإقليمية" و تعني النظم الإقليمية التي تشكلها القوى الدولية بهدف فرص سيادتها على المستوى العالمي بما يحقق مصالحها لكن تبلور نظم إقليمية محلية تشكلها الدول الموجودة في الإقليم . يصعب هذا التوجه بل من الممكن أن يجعل ذلك الأمر الأوروبيين و الغربيين يتحولون من المنافس الإقليمي إلى التعاون الإقليمي.

ففي منطقة الشرق الأوسط يرتبط الوضعية الأمني تماماً بالوضعية السياسي ، و الوضعية السياسي الحالي فيها عامض أكثر من أي وقت مضى ، و هو أقل أمناً و استقراراً . حيث فرضت نماذج أو الأشكال الأمنية و السياسية على المنطقة كنموذج المثلث الأمني الأمريكي رائد البلدان العربية و الدول العربية ذات الدور المؤثر و الفاعلة في المنطقة .

إن كل واحدة من بلدان المنطقة تسعى للحصول على الحصة الأكبر في معادلة "القوة و الأمن و العلاقات" ، و تعمل لإقناع العناصر الدولية و الإقليمية الفاعلة بقبول نموذجها . و لكن يمكن تحويل النموذج الأمني في منطقة الشرق الأوسط عموماً و في المشرق العربي خصوصاً إلى معادلة محلية ، و ذلك بمشاركة إيران و الدول العربية في المنطقة (و هذا ما سطره و تدرسه بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة) و يحتاج هذا النموذج للقوة و اللين معاً ، حيث يلحظ أن الفارق بين الظروف الراهنة و العقود المنصرمة هو حلول القوة مكان اللين في معادلات الأمن و العلاقات الدولية .

و هناك أيضاً تحولاً طرأ على بلدان حوض الخليج الفارسي في العامين الفائتين يمكن عده تحولاً إيجابياً . بعدما باتت هذه البلدان تحسب أن الأمن الأقل كلفة هو الأمن الذي يقوم على الشراكة الإقليمية . فالتكاليف الباهظة للتنافس و النزاعات الإقليمية جعلت هذه الدول تشعر أن التوصل إلى حد أدنى من التفاهم في هذه المنطقة يمكن أن يحقق لها أمناً حقيقياً (١٦٨) كما أن الشعور بالحاجة إلى وجود الأجانب في منطقة الخليج تقلص إلى حد ما ، مما انعكس إيجابياً على أمن المنطقة عامة و على الأمن القومي الإيراني خاصة.

و يعني التكتل الإقليمي ، مجموعة الدول التي تقع بشكل مستمر تحت تأثير عامل أو عدة عوامل خارجية أمنية بشكل يجعلها تتحالف لمواجهة هذه العوامل و يرتبط مصير الدول الأعضاء من الساحة الأمنية ببعضها بشكل مستمر . بينما سيكون اللاعبين الفردي أولسي الأهداف لقوى السيطرة بغرض إثبات و تحقيق تفوقها العالمي و بناءً على هذا يتضح أنه

(168) سريخ لقم، محمود، التحولات الجيوبوليتيكية و الأمن القومي في إيران، شؤون الأوسط، عدد ٨٤، سنة ١٩٩٩، ص ٩.

يجب على الجمهورية الإسلامية تبني التكتيكين التاليين حتى تستطيع إثبات وجودها في العالم القادم ، و هما :

١- العمل على تأسيس نظم بمحورية إيرانية ، أي تصبح الجمهورية الإسلامية القوة المهيمنة في النظم الإقليمية المطروحة .

٢- العمل على إيجاد مكان لإيران في النظم الإقليمية الجديدة ، حتى ولو لم يكن لإيران فيها دور لقوة مضاربة . (169)

و هذا يعني أنه :

أ- يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء تحديد شركائها الإقليميين أن تختار الدول التي تتشابه معها في المصالح .

ب- يحظى دور "القوة المحورية" باهتمام شديد في بلورة النظم الإقليمية الجديدة لأن كثيراً من الاختلاف و التعارض الموحد بالفعل يتم احتواؤه من خلال وجود قوة محورية مهيمنة . تـ بالنظر إلى الهوية الفائزة بين أوروبا و الولايات المتحدة فيما يخص مسألة "أمركة العالم" يبدو أن تكوين النظم الإقليمية في هذا الجانب سيواجه معوقات عديدة . بعبارة أخرى، إن اختيار هذه المسيرة، يتطلب وجود اعتبارات ثقافية و سياسية و اقتصادية عديدة ، بحيث يعتبر وجودها مقدمة لبلورة النظم الإقليمية الجديدة . (170)

و الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التكتيك الأول هو في مقمة الأولويات و الأهداف العليا للجمهورية الإسلامية ، إلا أنه لا يجب تجاهل مضمونه و أدواته الضرورية . و هالك العديد من العوامل التي تواجه هذه الأولوية منها وجود قوى معادية لإيران هي المنطقة ، مظاهر المعارضة الجادة لإيران ، ومع هذا لا يحب على الجمهورية الإسلامية أن تنكر حقيقة "النظم الإقليمية" و أن تسعى وراء "نموذج المواجهة الفردية" .

و خلاصة القول أنه يجب على الجمهورية الإسلامية، أن تعيد تعريف نفسها في إطار "النظم الإقليمية" لأن العالم القادم سيكون "عالم الأقاليم" و ليس "الوحدات القومية" . و لهذا إن خلق الاستقرار في منطقة بحر الخزر ، ودعم الشعب الفلسطيني و مواجهة الاتهام بالإرهاب . يجب أن يتم في إطار "النظم الإقليمية الجديدة" وليس في إطار السياسة الخارجية الإيرانية. (171)

تـ على المستوى الداخلي : و يلعب دوراً كبير في الأمن القومي الإيراني ، وأهم المؤشرات في هذا المجال . هو الصدام الاجتماعي ، ومدى الاعتراف بمشروعية الوضع القائم ، و الموارد المتاحة للبلاد . و قدرة القوى الأمنية و الدفاعية للمجتمع (172) . وهذا ما تناوله بشيء من التفصيل في بداية هذا الفصل ، وسنتحدث عنه من جانب آخر في البحث الأول من الفصل الثامن.

(169) د افتخاري، أمير ، الإقليمية الجديدة و أمن الجمهورية الإسلامية، محاضرات تيرقية، السنة الثالثة، عدد ٢٥، يوليو ٢٠٠٢، ص ٥٨.

(170) المرجع السابق عنه ، ص ٥٧.

(171) المرجع السابق عنه ، ص ٥٨.

(172) سريح القلم، محمود، التحولات الجيوسياسية و الأمن القومي في إيران، شؤون الأوسط، مرجع سابق ، ص ١١.

متهمين أصحاب هذا الترجمة بمعاداة الإسلام ، فأغلقت السلطات الإيرانية أكثر من ٢٥ جريدة و مجلة. (200)

٢ - الحركة الطلابية: اتحد الطلاب الإيرانيون من المظاهرات وسيلة للتعبير عن مطالبهم و استقائهم ، إلا أن الحكومة الإيرانية قسعت تلك المظاهرات بعنف. وقد بدأت أحداث العنف التي وقعت بين الطلاب و الشرطة الإيرانية في ٨/٧/١٩٩٨ بعد أن أغلقت الحكومة جريدة "السلام" التي تعتبر أكثر الصحف الإصلاحية شعبية.

و هذا ما أدى إلى أزمة سياسية ضخمة داخل إيران ، فسرعان ما عمت المظاهرات المدن الإيرانية و شارك فيها أهالي الطلاب . حيث تحولت المطالبات من عمزول رئيس شرطة طهران و فتح باب التحقيق لمعاقبة المتسببين في مقتل هؤلاء الطلاب إلى رفع شعارات تندد بتزدي لأوصاع الاقتصادية و بطء مسيرة الإصلاحات السياسية. و قد احتوى الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الموقف بالتنسيق مع أية الله علي خامنئي و استطاعت الحكومة الإيرانية إيعاب تلك المظاهرات على الفور، لكنها لم تستطع إغلاق هذا الملف و تقديم كل المسؤولين عن تلك الانتهاكات للعدالة. (201)

٣ - حرية النشر: لا توجد في إيران رقابة مسبقة على عملية نشر الكتب ، غير أن وزارة الإرشاد تهتم بعد النشر بالبحث عن القصايا التي تعتبرها مسيئة للمبادئ الدينية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية ، أو تلك التي تسخر من المقدسات و ثوابت الأمة . و تسمع تداولها.

و تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المعارضين وجدوا في الحركة التي يقودها التيار الإصلاحي لافتة مقبولة للتعبير عن آرائهم ، و وسيلة لتطوير الانضمام السياسي الإيراني لينجأوب مع الظروف العالمية الراهنة .
ثالثاً: المرأة:

إن الثورة الإيرانية لم تصع النساء من حقوقهم المختلفة التي حصن عليها قبل الثورة . سواء أكانت حقوقاً سياسية أو اجتماعية أو ثقافية . كما لم تصع النساء من المشاركة العامة في جميع المجالات ، و كل ما فعلته هو وضع جميع الحقوق في ظل أحكام الشريعة الإسلامية ، فالأصل العشرين في الدستور الإيراني ينص على أن جميع أفراد الأمة من الرجال و النساء يتساوون في حماية القانون.

و قد أوضح الإمام الخميني المرشد العام للثورة الإسلامية رايه في المرأة بقوله (لم يكن الإسلام يوماً معارضا لحرية المرأة بل عارض تحويلها إلى سعة رخيصة و أعاد إليهم كرامتها و شرفها . إن المرأة كالرجل حرة في تقرير مصيرها و هي لختيار نشاطاتها . إن نظام الشاه سحق حرية المرأة .) (202)

و بعد قيام الثورة الإيرانية ازدادت مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية، حيث أصبحت تشارك في تنفيذ وصنع السياسات العامة في الوقت الراهن بشكل ملحوظ ولافت للطرز حيث إنها تحتل المناصب العليا، ومنها نائبة (203) ومستشارة للرئيس. وفي مجلس الشورى الإسلامي.

تحسن وضع المرأة في إيران بعد انتخاب للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في عام ١٩٩٧، خاصة فيما يتعلق بتزايد دورها في مؤسسات صنع السياسات العامة في إيران و

(200) عبد الملطي، صمد، حقوق الإنسان في إيران، www.algzire.com ٢٠٠١/٤/٣

(201) المرجع السابق عينة.

(202) الزين، صبي، الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية و الاجتماعية، لبنان، بيروت، دار النهار، ط ١٩٧٩، ص ١١٩.

(203) Salvatore Lombardo, Un Printemps Tunisien (Marseille: Autres Temps, 998), pp83-91, surtout l

exemple de " Ma lle Fil" et de sa directrice Amel Bouchamaouim

زيادة فعالية دورها في الحياة الاجتماعية بصفة عامة في إطار التجديد الذي يسود المؤسسة الدينية في إيران بصيغة خاصة ، وفي هذا الصدد، صدر قرار يحيز للمرأة إمامة الصلاة، و الموافقة على شغل المرأة لمنصب القاضي، حيث تم تعين محامية بدرجة قاض في إحدى محاكم العاصمة طهران.

و هناك قيود تعترض المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية في على نوعين، قيود قانونية (القوانين والتشريعات) وقيود عملية إجرائية (حرية الرأي والتعبير). بالنسبة للقيود الأولى فإن بعض القوانين والتشريعات تنصص تمييزاً للرجل عن المرأة ، فليس من سلطة المرأة طبقاً للقوانين الحالية الموافقة على إجراء عملية جراحية طارئة لطفلها ، وإذا توفي أب فلا نطلق رعية الطفل من حق الأم بل تمتح الجد ويقول المراقبون الغربيون ، انطلاقاً من هذا الوضع . أن للمرأة في إيران تعمل باعتبارها لدى درجة من الرجل . أما النوع الثاني من القيود فهو ينمئ في الاعتقالات والمحاكمات التي تتم لصحبات الراي والفكر من النساء الإيرانيات حتى وصل الأمر لمحاكمة دافيت في طهران. (204)

(204) حسنين ، علي رضا، دور السياسي للمرأة الإيرانية، www.ahram.org.eg.

الفصل الثالث

المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي

المبحث الأول: البيئة الداخلية

المطلب الأول: الوضع الداخلي.

أولاً: الفتن الاجتماعية

ثانياً: الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: التيارات السياسية.

أولاً: مدخل نظري.

ثانياً: أنواع تيارات السياسة.

ثالثاً: الصراع بين التيارين البارزين في إيران على الصعيد الدولي.

المطلب الثالث: صراع القوى السياسية.

أولاً: وفاة الحميني والصراع على السلطة.

ثانياً: التيارات والمعبر السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ١٩٩٧.

ثالثاً: مظاهرات الطلبة.

رابعاً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ٢٠٠٥.

المبحث الثاني: البيئة الإقليمية.

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بيئة البيئة الإقليمية.

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه سورية ولبنان.

أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سورية و لبنان.

ثانياً: تحديات السياسة الإيرانية في سورية و لبنان.

المطلب الثالث: تأثير البيئة الإقليمية.

أولاً: العامل الخليجي.

ثانياً العامل التركي

ثالثاً عامل اسيا الوسطى.

المبحث الثالث: البيئة الدولية.

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بيئة البيئة الدولية.

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية.

أولاً، العامل الأمريكي.

ثانياً. العامل الأوروبي.

ثالثاً: العامل الروسي.

المبحث الأول البيئة الداخلية

المطلب الأول: الوضع الداخلي:

تعتبر إيران من المجتمعات المعقدة في تركيبها الاجتماعية والسياسية وأكثر المصطلحات إطلاقاً على المجتمع الإيراني هو "المجتمع الموزاكي"، وفي هذا الوصف يجب التفريق بين مفهومى الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية، فليس بالضرورة أن يكون كل حزب سياسي معزراً عن طبقة اجتماعية بذاتها، والعكس صحيح كذلك. لذلك يجب عند دراسة التيارات السياسية معرفة الفئات الاجتماعية ولأحزاب السياسية، حتى يمكن الوقوف على تدخلاتها واتمك من قياس تأثيرها السياسي على القضايا الدولية التي تقع في إطار الاهتمام الإيراني. أولاً. الفئات الاجتماعية: يتوزع المجتمع الإيراني على الفئات الاجتماعية التالية⁽²⁰⁵⁾.

١- علماء الدين: ويقسمون بناءً على تعدد المدارس الفكرية والفلسفية التي تمار بها الحوزة العلمية إلى نوعين هما:

النوع الأول: ويشمل علماء الدين الذين يعبرون العمل السياسي من الأولويات الأساسية لمسؤوليات رجل الدين، ولهذه الفئة رصيده ضخم من المساجلات والمساهمات السياسية في التاريخ السياسي لإيران، وخاصة منذ بداية القرن العشرين، حيث ساهموا في الثورة الدستورية لعام ١٩٠٥ والثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩. وتصدر قائمه هذه الفئة من المعاصرين الإمام الخميني والرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ومرشد الثورة الإسلامية الحالي آية الله علي خامنئي.

النوع الثاني: وهم علماء الدين التقليديون الذين لا يبنون العمل السياسي، ويفتصر دورهم على العصول الفقهية والأعمال الدينية البحتة، وليس هناك حد فاصل وواضح لطريقتهم الدينية، لذلك فهم في بعض الأحيان يعطون آراء في المجالات السياسية متى كان ذلك ضرورياً. ومن أمثال هؤلاء آية الله السيد موسى الرجائي، وآية الله العظمى السيد مرعشي نجفي.

٢- الليبراليون: وهم خليط من البرجوازية الصغيرة والوطنيين القوميين، الذين ظهروا بمسميات متعددة منها "الجهة الوطنية الثالثة" لعام ١٩٦٥، وتتمحور آراء هذه الفئة على تحرير الاقتصاد وإعطاء المزيد من الحريات العامة والتقارب مع الغرب، وخاصة الدول الأوروبية، ومن المعروف أن الرئيس الأول لإيران بعد الثورة "بني صدر" كان متعاطفاً مع طموحات هذه الفئة.

٣- اليساريون: أغلب أفراد هذه الفئة من المستفيدين الذين يتبنون إما جرنياً أو كليات، النموذج الماركسي في ساء الدولة الحديثة، ومنها من اصطلح أمثال حركة مجاهدي خلق (١٩٦٠) وحزب توده (١٩٤٠).

٤- التجار (البازار): يعتبر التجار أو ما يطلق عليهم بالأدبيات الإيرانية "البازار" أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الإيرانية. ويرجع نمو التوجه السياسي للبازار إلى عام (١٨٢٧) عندما تصدى تجار الإيرانيون في تلك الفترة للتجار الأوروبيين وشاركوا بعدها في الثورة الدستورية؛ وقد استند التحالف بين البازار وعلماء الدين بحكم العلاقة المالية التي تتمحور حول الزكاة (الخمس العشري) لدرجة استقل بها رجال الدين هي الدولة، و

(205) لمعرفة المزيد من التفصيل عن تقسيم الفئات الاجتماعية في إيران يمكن الرجوع إلى كتاب منصور مدلل "الثقافة والسياسة الإيرانية في الثورة

الإيرانية" Model, Minor (1993). class, politics and ideology in Iranian Revolution New York, Colombia Ministry press.

"البازار" بشكل عام هم مع الإصلاح الاقتصادي، ومع أي سياسات داخلية أو خارجية تنشط التجارة وتحمي مصالحهم.

٥- الفلاحون: وتعتبر هذه الفئة الطليقة العريضة من الشعب، ولكنها غير منظمة بل خاضعة لتبعية عدة جماعات سياسية وخاصة لرجال الدين عن طريق الاتصال غير الرسمي المتمثل بحطء المساجد حيث أن معصم التأييد الشعبي للحكم الإسلامي يأتي من هذه الفئة.

٦- الطلبة: وهم طلبة المؤسسات الدينية والجامعات في شتى المدن الإيرانية، ومن المعلوم أن تأثير الطلبة في الحياه السياسية الإيرانية يعتبر أحد العوامل الأساسية في الحصنة السياسية، بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تتمتع به هذه الشريحة، فهذا تعتبر للدولاب الرئيسي لمحركات الثورة والسياسة في إيران، كما تلعب دوراً كبيراً في توضيح السياسة الخارجية الإيرانية. ومن بين ٤٤/ تنظيمات طلابياً موجوداً في إيران هناك ٢٤/ تنظيمات يميل للاصلاحيين بشكل محدد و واضح. وهناك تنظيم واحد يميل للمحافظين بنفس الدرجة، والحقيقة أن هذه الشريحة الاجتماعية تتنوع في اتجاهاتها السياسية التي توصف بحالة غير ثابتة⁽²⁰⁶⁾.

٧ العمال: بالرغم من عدم تطور الدور السياسي للعمال ضمن إطار تنظيم محدد، إلا أن أهميتهم تتصاعد. وذلك يرجع إلى سياسة التصنيع، وخاصة الصناعات الثقيلة التي لشانها حكومة الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني.
ثانياً: الأحزاب السياسية: ومن أبرزها⁽²⁰⁸⁾:

١- رابطة علماء الدين المجاهدين: تم تأسيس هذه الرابطة بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. وهي تُعز عن ائتلاف يضم حوالي إحدى عشرة مجموعة صغيرة وكبيرة، كما تعتبر هذه المجموعة بصورة عامة عن التيار اليميني المحافظ، ويتوافق هذا التيار السياسي مع برنامج الرئيس السابق رافسنجاني في سياسته الإصلاحية إلى حد ما، ولكن يختلف تكتيكياً مع البرنامج السياسي الذي طرحه الرئيس خاتمي، وخاصة فيما يتعلق بحوار الحصارات. ويشكل هذا التيار الاغلبية البرلمانية، لكنه فشل في الوصول إلى منصب الرئاسة، ممثلاً بمرشحه الشيخ باقر موري في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ١٩٩٧. ولهذا التيار طروحات عديدة، وتأثير بالغ في السياسة الخارجية، وهو يمتلك أيضاً حق النقض والشرع لأي من الأمور السياسية.

٢- مجموعة الاعمار والبناء: ظهرت هذه المجموعة على الساحة السياسية قبل الانتخابات التشريعية الخامسة في مطلع سنة ١٩٩٦، وقد أحدثت غطاءً سياسياً وشعبياً من الرئيس رافسنجاني. وتعمل هذه المجموعة على الانفتاح الاقتصادي بصورة أكبر محاولة التركيز على بناء إيران من الداخل حتى تستطيع أن تقوم بدور فاعل ومؤثر خارجياً، ويصمم هذا التجمع مزيجاً من التكنوقراط في تخصصات عديدة، وتحاول استمالة تجمعات الانفتاح الاقتصادي وأسائنة الجامعة والمتقنين.

٣- تجمع علماء الدين المجاهدين: وهو يعدّ تياراً دينياً متشدداً. عارض الاصلاح الاقتصادي وخطط الرئيس رافسنجاني السياسية، ولقد مثي هذا التيار بحساسة برلمانية فادحة خلال الانتخابات الرابعة والخامسة على التوالي، مما أدى إلى تصاول تأثيره في السياسة الداخلية والخارجية. إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن هذا التيار حاول تنشيط نفسه عبر

(206) الانتخابات الإيرانية (ملف خاص) - مقالات إيرانية العدد ٤١، مرجع سبق، ص ١٩

(207) محمد، عبد الله يوسف، الدولة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية العدد ١٢٨، مرجع سبق، ص ١٦

(208) لمرود من الاصلاح على حركة الأحزاب الإيرانية انظر: حواشي مع محمد حسن غفراني فرد، لا مزيد ٢، حزباً في إيران، في: مقالات إيرانية، عدد

٤٠، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٢٦، ٢٨

التعامل مع الرئيس محمد خاتمي، ومن قادة هذا التجمع آية الله كروبي رئيس المجلس الثالث ووحدة الإسلام محمد موسوي حو بنيتها.

٤- منظمة مجاهدي الشعب الإيراني (مجاهدي خلق إيران) يعود تشكيل هذه المنظمة إلى عام ١٩٦٠-١٩٦٣، في عهد النظام الملكي. وهي منظمة ثورية تخلط بين بعض المفاهيم الإسلامية والاشتراكية العلمية. وتعتبر هذه المنظمة من أكبر الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الحكم في إيران. لاعتقادها بأنه حرج من الإطار الإسلامي والديمقراطي، كما أن هذه المنظمة تقوم بأعمال عسكرية ضد النظام السياسي الحالي وتتحرك من العراق مقراً لها.

وهي المقابل تعتبر الحكومة الإيرانية هذه المنظمة إرهابية، مما يجعلها تتخذ بآية دولة تحاول أن تعترف بهذه المنظمة أو تستضيفها أو تدعمها، ولعل للعراق كان يستخدمها كورقة رابحة ضد إيران، وذلك بغية أن تقوم الأخيرة بتصحيح العمل السياسي على الجماعات العراقية المعارضة للعامة في إيران، وبناءً على ما سبق، يتضح أنه بالرغم من عدم تأثير هذه المنظمة بالسياسة الخارجية بصورة مباشرة، إلا أن سياسة إيران الخارجية تتأثر بصورة غير مباشرة بشاغلهم، حيث تجعلها في حالة عدائية مع أي دولة تقدم أي نوع من العون لها. (209)

٥- مجاهدو الثورة الإسلامية - خط الإمام: يرجع تنظيم مجاهدو الثورة الإسلامية إلى فترة ما قبل الثورة عندما كانوا يكافحون ضد نظام الشاه، ولقد شط هذا التنظيم بعد الثورة وتعلل أفراد في جميع المؤسسات المهمة في الخارجية والجيش والحرس، وبسبب التوافق النظري بين أفرادهم، فقد اتسم هذا التيار بالشعبية والانتشار، وقد عمل في بدايته في الأمور الثقافية والفكرية حتى استطاع العمل في الحقل السياسي. حيث أضحى بمنهج التغيير التدريجي من خلال ستراج الإطار الإسلامي الذي وضعه الإمام الحسيني والنصرة الواقعية لداخل وخارج إيران.

ولعل هذا المنهج كان سبب لانضمام أعضاء وتجمعات أخرى مثل بعض أعضاء تجمع رجال الدين المجاهدين بعد خروجهم من تجمعهم واستطاع تيار خط الإمام ستمالة بعض التجمعات الصغيرة نسبياً مثل "اللجنة الإسلامية" لمدرسي الجامعات ولجنة المعلمين الإيرانيين وبعض الكتاب الصحفيين والمنقذين الإيرانيين، كما أنهم تعاونوا بشكل كبير مع تجمع كوادل الإعمار والبناء، وتيار خط الإمام بهذه الإمكانيات دعم وشكل كبير مرشحه السيد محمد خاتمي للرئاسة، ومن المتوقع أن يتواصل انتشار هذا التنظيم وبتقاع أكثر مع الجماعات الأخرى في المجتمع الإيراني. ولقد دخلت هذه المجموعة للعمل السياسي حديثاً من خلال ١١ مرشحاً في الانتخابات البرلمانية الخامسة وعلى الرغم من موافقها العنيفة ضد الولايات المتحدة، إلا أنها تنادي بالتوازن السياسي والانفتاح الحضاري على الشعوب ولهدده المجموعة صحيفة ذائعة الصيت تسمى "عصرما" والتي تعني عصرنا. (210)

٦- حزب جبهة المشاركة الإسلامية. ويعتبر هذا الحزب من أهم نتائج انتصار السيد محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية، حيث أسس هذا الحزب أواخر عام ١٩٩٧ من قبل شخصيات جامعية وصحفية والأمين العام لهذا الحزب هو شقيق الرئيس خاتمي الدكتور محمد رضا خاتمي، ومن الأعضاء الكبار أيضاً السيد سعيد حجاريان مستشار الرئيس خاتمي. والصحفي عباس عندي أحد الطلبة الذين هاجموا السفارة الأمريكية - ويعتبر معارضاً شديداً

(209) لمعرفة المزيد عن المنظمة ومسيرتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، انظر منظمة مجاهدي خلق إيران و سريشا، مطبوعات إيرانية، العدد ٣٥، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

(210) د محمد، عبد الله يوسف، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

للتنظيم المحافظ - والسيد محسن أمين رادة معاون وزير الخارجية الإيراني. وقد جذبت شعارات هذا الحزب "إيران لكل الإيرانيين" معظم الجيل الشاب الإيراني، وكانت سببا في هزيمة هذا الحزب في عدد لا بأس به من مقاعد المجلس التشريعي السادس. فضلا عن أن السيد رصا خاتمي قد فاز بالمرتبة الأولى في انتخابات طهران، وكانت صحيفة "مشرقت" ناطقة باسم هذا الحزب قد أغلقت لأسباب سياسية.

٧- البيت العمالي وحزب العمل الإسلامي: تأسس البيت العمالي بعد انتصار الثورة الإسلامية عندما تم تشكيل رابطات إسلامية للعمال، و منح الترخيص الرسمي له عام ١٩٩١. وأعضاؤه المؤسسون هم: علي رصا محبوب، علي الربيعي، سبيل جلودار رادة، أبو القاسم سرحدي زادة وهما نائين في مجلس الشورى.

أما حزب العمل الإسلامي فقد منح الترخيص الرسمي في عام ١٩٩٩ ويعتبر كيانا سياسيا ولد عن البيت العمالي. وأعضاؤه المؤسسون هم: علي رصا محبوب-سبيل جلودار رادة. عبد الرحمن تاج الدين -أبو القاسم سرحدي زادة وهو الأمين العام لحزب العمل الإسلامي والسيدة سبيل جلودار رادة نائنة له، وقد فاز الاثنان في انتخابات المجلس التشريعي السادس عن مدينة طهران بالإضافة إلى أن عددا من أعضائه كانوا نوابا في المجلس الخامس.

٨- مكتب توثيق الوحدة: منحت وزارة التعليم العالي الترخيص الرسمي لهذه المجموعة ذات التوجه الصلاحي، وتقوم فلسفة هذه المجموعة على تنسيق نشاطات الجمعيات والروابط الإسلامية لطلاب الجامعة في جميع أرجاء إيران وقد ساندت هذه المجموعة جبهة الثاني من حرداد وتحرر دورها في النشاطات السياسية ومن أعضائها الرئيسيين في المكتب ميردامادي، علي افشار، هيثم سميدى و علي موسوي حويثيها الذين فازوا في انتخابات المجلس التشريعي السادس عن مدينة طهران في قائمة جبهة المشتركة.

وهناك الكثير من المجموعات الصغيرة المتناثرة في المجتمع الإيراني، التي تقع على حط حدود الجماعات السابعة الذكر، إلا أن هذه الجماعات لا تعبر اهتماما خاصا بالسياسة الخارجية أكثر من التركيز على أوبويات داخلية ملحة، ومن الملاحظ أن هذه الجماعات غالبا ما تلجأ إلى الالتحام أو التضامن مع جماعات أخرى أكثر قوة حتى يتسنى لها بلوغ مرادها ولو بصورة نسبية، ومنها.

• حزب التضامن الإسلامي الإيراني: الذي أسس عام ١٩٩٨ من قبل عدد من الأشخاص منهم أعضاء مجلس الشورى.

• رابطة نواب المجلس ورابطة نواب المجلس السائرين على نهج الإمام: تتألف هاتان الرابطتان من نواب المجلس الحالي ونواب المجالس الأولى للثورة وقد حصلت رابطة نواب المجلس على ترخيص رسمي عام ١٩٩٨.

• تجمع السائرين على نهج الإمام: ومنح هذا التجمع صفة الحزب بصورة رسمية عام ١٩٩٨، ومن أعضائه المؤسسين سيد هادي خامنئي شقيق مرشد الثورة.

• الرابطة الإسلامية للمعلمين الإيرانيين: تم منح هذه الرابطة صفة الحزب بصورة رسمية عام ١٩٩١.

• الرابطة الإسلامية لأساتذة الجامعة: تم منح الترخيص الرسمي لهذه الرابطة عام ١٩٩٠.

• الرابطة الإسلامية للمهندسين الإيرانيين: تم منح الترخيص الرسمي لهذه الرابطة عام ١٩٩١.

• الرابطة الإسلامية للأطباء الإيرانيين: تم منح هذه المجموعة وضع الحزب عام ١٩٩٣.

• رابطة المرأة الإيرانية والتجمع الإسلامي للنساء: تم منح هاتين المجموعتين المهتمتين بالنشاطات النسوية الترخيص الرسمي للرابطة عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٨ للتجمع ومن النساء المؤسسات بهاتين التجمعين، زهرا مصطفى ابنة الإمام الخميني، فاطمة طباطبائي زوجه المرحوم أحمد الحميني بالإضافة إلى عدد من النسوة وهن نائبات في المجلس. (21)

هذا وتنوع جميع المجموعات والأحزاب السالفة الذكر في سبق التيارات السياسية الموجودة في إيران كما سندرس تباعاً، لكن هناك مجموعة سياسية مستقلة رسمية وغير رسمية، أما أهم المجموعات السياسية الرسمية المستقلة فهي:

١- حزب التنمية والاعتدال: أعلن هذا الحزب عن تأسيسه في عام ١٩٩٩ على الرغم من إعلان المتحدث الرسمي باسمه بأن هذا الحزب لا ينوي تشكيل ائتلاف مع المجموعات الأخرى خلال الانتخابات التشريعية إلا أن هذا الحزب يُتهم بأنه جرح من تحت عباءة الشيخ هاشمي رافسنجاني، سيما وأن ابنته الممثلة فاطمة هاشمي رافسنجاني من مؤسسيه ويعد من المحسوبين على رابطة رجال الدين التيار المحافظ.

٢- حزب الخضر: أسس عام ١٩٩٩ ولم يقدم برنامجاً شاملاً عن أهدافه إلا أنه قدم قائمة انتخابية خلال انتخابات المجالس البلدية والقروية، كما حافظ هذا الحزب مع حزب التنمية والاعتدال على موقف مستقل من أجل أن يطر متميزاً عن جميع المجموعات الأخرى. أما المجموعات السياسية غير الرسمية فهي:

١- حركة الحرية في إيران: بدأت هذه المجموعة حياتها كحزب في الستينات قبل انتصار الثورة الإسلامية، وأحد أعضائها القاديين هو المهندس مجدي بازركان رئيس الوزراء في الحكومة الاستقالية. وقد تم حظر نشاط هذه الحركة بعد فترة من قيام الثورة بموجب رسالة إلى وزير الخارجية من الإمام الخميني، غير أنها تحولت إلى تعود لنشاطها على الساحة السياسية مرة أخرى، ولها مواليد كثير بين فئات الجامعيين والمتقنين الإيرانيين، وتتهم دائماً بالموالاة للغرب.

٢- حزب الشعب الإيراني: يعتبر هذا الحزب من أحزاب الجبهة الوطنية في الأيام الأولى للثورة إلا أنه أعلن انفصاله عن الجبهة وتولى رئيس الحزب (داریوش فروهر) وزير العمل في حكومة بازركان، ويمكن اعتبار هذا الحزب بحكم المنتهى بعد اغتيال داریوش فروهر وروجته من قبل سعيد إمامي الذي انتحر في السجن بعد اكتشاف أمره عام ١٩٩٧.

٣- كما توجد أحزاب غير رسمية مثل "حزب أمة إيران"، و "حركة فاضلين المسلمين" برعاية الدكتور حبيب الله بهمان ولهذه الحركة ميول قومية وديمقراطية، بالإضافة إلى اتحاد الإيرانيين (مان - إيران). (22)

(21) م. كرمي، صقر، تقرير السنوي، وزارة الداخلية، للجمهورية العربية السورية، عام ٢٠٠١، ص ٧٤-٧٥.

(22) المرجع السابق، ص ٧٦.

المطلب الثاني: التيارات السياسية.

لولا: مدخل نظري:

منذ البداية لابد من الاعتراف بعدم وجود توافق عام ودقيق فيما يتعلق باصطلاحات "التيار" و"التيارات" و"الفصائل" في العلوم السياسية⁽²¹³⁾.

وفي الأبحاث التي حرت في هذا المجال ستُستخدم مفهوم "التيار" للدلالة على:

- التجمعات التي تتكون داخل حزب سياسي واحد.
- التجمعات التي تتكون خلال حرب أهلية.
- التفرع الحاصل داخل بطام الحكم، وهذا ما يمكن عكسه على الحالة السياسية في إيران.

ويمكن أن يكون التفاهم بين التيارات المتناقضة بتيحة عوامل:

الأول: يمكن أن تعرض ظروف يكون للتيارات السياسية فيها قوة متساوية في النظام، مع عدم الاتفاق بينها على التعايش السلمي.

الثاني: الخطر الخارجي، فلاستفادة منه كانت على الدوام سبباً مناسباً ومؤثراً في إيجاد الوحدة الوطنية، ومثال ذلك الوحدة التي تحققت بين أبناء الشعب الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ مقابل الهجوم العراقي.

الثالث: الضرورات الاقتصادية يمكن أن توجد بوعاً من التفاهم بين التيارات والفصائل السياسية في الداخل الإيراني على الرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية، لأنه بقي خارج السياسة داخل الحكم⁽²¹⁴⁾ وهذا العامل غير قادر على خلق نوع من التفاهم بين التيارات المتطومة السياسية الداخلية بل تستخدم ورقة للضغط والتنافس بين التيارات بينما يبقى العامل الأول والثاني هما الأقرب لخلق هذا التفاهم في الداخل الإيراني إن حصل نوع من الوعي الساسي ودخل المنظومة الفكرية للتيارات على أسس أن الصراع الاستتصالي لا نهية له وربما تكون نهايته مع نهايتهم.

ويؤدي قادة الدولة الكبار دوراً أساسياً في العلاقات التي تحكم تلك التيارات أي أن القائد الأعلى يكون بمنزلة حكم بين التيارات لكي يوجد نوعاً من الموازنة بينها، وقد كان هذا الدور بارزاً خاصة في عهد مرشد الثورة آية الله الخميني، لأن تصارع التيارات كان شديداً آنذاك دون أن تكون لها تشكيلات سياسية منظمة لكي توفر الأرضية المناسبة لصراعاتها، وفي عهد قيادة آية الله خامنئي، أصبحت التيارات أكثر تنظيمًا، إذ تمتلك استقلالاً أكثر في الرأي، وفي السجة انحصرت الصراعات الاستتصالية وظهر نوع من القيادة الجماعية التي لم تعد معها حاجة إلى وجود قائد على مستوى كبير من القوة لكي يوازن بين تلك التيارات. ومع ذلك يحتفظ القائد بدوره، ففي ظروف معينة -مثلاً- يقوم بإصعاب تيار معين مقابل التيارات الأخرى. لكن وعلى أية حال، فإن مسؤولية القائد الأعلى تستوجب أن يصع نفسه في مكان أسمي من صراع التيارات ولا يدعم أي تيار بشكل مطلق، لأنه المرجع النهائي في حل الخلافات. إلا أنه يمكن أن يكون للقائد تياره الخاص به، من الذين يقومون بدور مستقل مقابل التيارات الأخرى.

(213) لمزيد من الإطلاع، راجع في ذلك، Khalaf, C H Lande, readers, Factions and parties: the structure Philippine politics (1965).

Arab factional Politics and Social Differentiation in Palestine (1988).

(214) عزّيز، سيد، التيارات السياسية في إيران، دراسة علمية عدد ٣٢، ترجمة: علاء المرتضائي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، ٢٠١٤.

دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٠ من ٥٥-٥٥.

و يؤدي وجود قادة أقوياء وكاريزميين دوراً حاصلاً في ظروف الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أو في ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي، ولكن دورهم ذلك يقل كثيراً في الظروف التي يكون للتغيرات فيها نوعاً من الاستقرار والقبول.⁽²¹⁵⁾

ثانياً: أنواع التيارات السياسية:

بعد قيام الثورة الإسلامية ظهرت عدة تيارات وتطورت خاصة في أواسط التسعينيات ولعل أول التيارات التي ظهرت داخل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هو التيار المعروف بالليبرالي بقيادة حكومة المهندس مهدي بازرجن. وقد شكل هذا التيار أول حكومة - الحكومة الموقتة - بعد الثورة والتي استمرت تسعة أشهر. ثم اضطرت التيار إلى تقديم استقالة حكومته والتراجع بعد جملة صراعات وصدامات سياسية مع القوى المتطرفة والثورية. و سنعتمد في دراسة هذه التيارات على المعيير والمحددات التالية: الفكر السياسي، تاريخ تشكيل التيار، المسببات والقاعدة الاجتماعية والطبقية، الفداء، الحالة التنظيمية، أساليب العمل والشاغل، السيسة الداخلية، السيسة الخارجية، السيسة الاقتصادية.

١- تيار حزب الله:

وهو من أقدم التيارات في نظام الجمهورية الإسلامية، فقد ظهر مبشراً وبالتحديد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ضد النظام الملكي، ومن الناحية الفكرية فإن هذا الاتجاه متأثر بالراديكالية الطبقية، كما أن تفسيره للنس يخضع لتأثير هذا العامل، أما العناصر المميزة التي تؤثر في المصممون الفكري لهذا التيار فهي عبارة عن:

أ- التفسير الطبقي للتاريخ الإسلامي، خاصة التاريخ الشيعي، في دعم الفقراء ومساندتهم والوقوف بوجه الأرستقراطيين والنبلاء.

ب- أجواء المثقفين الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد تأثير نضال القوى الشيوعية ضد الإمبريالية والطبقية.

ولابد من الالتفات إلى أن تيار حزب الله لا يتحرك من موقع تقليدي صرف، بل على العكس، فهو في العديد من المجالات الفكرية يدعو إلى إعادة النظر والتجديد، ولذلك كان معرض هجوم من قبل الاتجاهات التقليدية داخل النظام.

وتمثل الطبقة دور الوسطى في المدن القاعدة الرئيسية للتيار وهي في الوقت نفسه من يعبر عنه، وبحاول هذا التيار التعبير عن الأهداف السياسية لهذه الفئات الاجتماعية، لأنه تكون مقابل التيار الليبرالي، كما أنه سيطر على السلطة أثناء الحرب مع العراق وقرن مصيره بها ومع الموافقة على قرار وقف إطلاق النار من قبل إيران اضطرت التيار إلى التراجع، لكنه شط في أواسط التسعينيات في البداية ضد ائتلاف تياري اليمين والمعتدل عام ١٩٩٤، ثم ضد ائتلاف الليبراليين والمعتدل واليسار عام ١٩٩٦.

وفي القضايا الداخلية يعارض تيار حزب الله بشدة إقامة حوار سياسي بين مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة مع "المثقفين" والاتجاهات الليبرالية، لأنه يعارض أي سياسة محالفة أو بعدة عن النهج ولأسلوب الذي اعتمد في بداية الثورة ولأن الحرية الاجتماعية لا تعني من وجهة نظره سوى حرية الرأسماليين في استغلال الطبقات الكادحة، أو على الأقل تعني التحلل الأخلاقي في المجتمع. كما يطالب هذا التيار بحكومة قوية تستطيع الوفاء أمام مثل هذه الحركات وتنصق لرامح واسعة خاصة في المجال الثقافي من أجل مكافحتها.

وفي السيسة الخارجية، يتخذ حزب الله مواقف معادية للاستعمار والإمبريالية ويطالب بأساليب عذبة وثورية ومنازية، لذلك نراه يهاجم التيار المعتدل "البراغماتي". ففي بداية الثورة، طرح هذا التيار مقولة نصدير للثورة إلى العالم كله، فكان شعاره "حرباً حراً حتى النصر". ويدعو إلى اتصال ضد إسرائيل والأنظمة العربية الرجعية ومواجهة العدو السياسي الغربي

(215) المرجع السابق لصفحة ٥٢٠٦

برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب الصفوط القوية أعاد حزب الله النظر في سياسته الخارجية وجعلها تتلاءم مع الواقع العالمي، لكن هذه السياسة هي وقتية ومرحلية أما في المجال الاقتصادي، ومع قبوه بالقطر المحتل، فإنه يؤكد كثيراً على دور القطاع الحكومي ويعارض الاستثمارات الأجنبية والمصفاة

وفي لواسط التسعيبات اسطمت القوى الأساسية في حزب الله صمم بنظميات منها: "جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية" و"أنصار حزب الله". كما أن صحف "صبح" و"كيس"، و"الجمهورية الإسلامية" تعد المرؤج غير الرسمي لأفكار هذا التيار. أم أهم شخصيات هذا التيار وأبرزها فهم "آية الله أحمد جنتي" بحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور، وكذلك "حجة الإسلام محمد مهدي ريشهري" وزير المحابر السابق، وقد رشح السيد ريشهري نفسه في الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ لكنه لم يحز سوى ٢% من مجمل الأصوات مما يدل على انخفاض نفوذ هذا التيار بين الشعب، و يتركز نشاط هذا التيار في منبتي طهران ومشهد.⁽²¹⁶⁾

٢- التيار المعتدل (الوسط):

حدث خلاف عام ١٩٨٤ على مستوى القيادة العليا حول القضايا الاقتصادية ومن ثم حول القضايا الدولية، وفي هذا الاختلاف احتفظ تيار حزب الله (بقيادة حكومة مير حسن موسوي) بنفوقه السياسي واستطاع أن يعزل معارصيه، لكن في هذا الاختلاف نشأ تياراً جديداً والمجموعة التي احتلت مع حزب الله حول القضايا الاقتصادية شكلت تياراً عرف فيما بعد باليمين الذي عارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية جميعها. والمجموعة التي احتلت مع حزب الله حول قضايا السياسة الدولية، شكلت تياراً عرف فيما بعد بالتيار الذي يعطي الأولوية للمصالح أو ما يعبر عنه بالمعتدل أو "البراجماتي".

وطهر الاتجاه المعتدل مع أقول تدريجي للتيار الثوري المتطرف في نهضة الثمايسات وبعد الحرب مع العراق ورحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام الحسيني ووصول هاشمي رافسنجاني إلى سدة الرئاسة. والدولة التي يدعو إليها هذا الاتجاه نوع من الحكومة الشعبية التي تكون لها قاعدة في المجتمع وتدار عملياً بواسطة الخبراء التقنيين وعلماء الدين معاً. ويرى هذا التيار أن المجتمع الديني حليف الدولة ويرغب في أن تكون المؤسسة الدينية تحت سلطة الدولة، يضاف إلى ذلك تعاملها العملي مع القضايا النظرية الدينية، فهو يطر إليها من الزاوية العملية، ويهتم أكثر من كل شيء بتقييم التأثيرات والسائج التي تتركها القضايا الدينية من الراوية الحكومية وليس من الراوية الدينية الصرفة. وميزة هذا الاتجاه أنه أكثر اعتدالاً في سياسته من غيره. فرغم إيمانه بوجود دولة قوية مركزية، فإنه على مستوى التنظيم والتنفيذ يتعامل باعتدال على أسس الحيرة مع التيارات الأخرى

ويمكن القول أن أحد أسباب قوة هذا التيار تكمن في احتلاطه مع أقوى تيار فكري إيراني في القرن العشرين، أي التحديث ولهد التيار مواقف واضحة في السياسة الداخلية. وإذا ما بحث في مكة التيار المعتدل بالنسبة إلى الهياكل السياسية الموجودة في البلاد، نلاحظ قربه من المؤسسة البيروقراطية الحكومية، إذ أن القاعدة المهنية لهذا التيار توجد في الأجهزة الحكومية وبين رؤساء هذه الأجهزة بالتحديد. ونحدر الإشارة إلى أن سائر اتجاهات النظام كانت لها مشكلات في التعامل والتعاون مع القوى الحكومية في السنوات التي تلت انتصار الثورة مباشرة، إلا أن التيار المعتدل وبسبب وجوده في التشكيلات الحكومية، أصبحت له علاقة وثيقة بالقوى البيروقراطية، بل صبح جزءاً منها. ولأن هذا التيار تكو قراطي وبيروقراطي في الغالب فقلما يؤكد الأساليب السياسية، ويعد هذا نقصاً فيه، كما يعبر عن عدم

بضجه بشكل كامل، وكانت هذه النقطة سبب إحقاق "كوادر البناء" في انتخابات الدورة الحامسة للبرلمان.

أما في المجال الاقتصادي يرى التيار المعتدل نفسه حاملاً للواء فكرة التنمية والنمو الاقتصادي، كما يرى أن الخطأ الحتمي لإعمار الدولة هي الإطار الأساسي لتفعيل ذلك. وكانت الحطة الاقتصادية التي وضعها المعتدلون مسية على ثلاثة محاور هي:

أ- تقليل دور الدولة في الاقتصاد.

ب- دعم القطاع الخاص.

ج- زيادة الضرائب

وفي مجال السياسة الخارجية يؤكد المعتدلون أكثر من غيرهم على الواقعية، والتي تعني أن سس العلاقات الدولية ليست مثالية، بل مبنية على سس "القوة" كمعيار لمعرفة العلاقة بالدول الأخرى وتنظيمها. ولم تأت واقعية التيار المعتدل بسهولة، إذ هي حصيلة حرب امتدت ثمانين سنوات مع العراق، وكانت نتيجتها تحسين العلاقات بالعديد من دول الجوار والمنطقة وكذلك بالدول الأوروبية خاصة، بحيث خرجت إيران مع بداية التسعينيات من انزوائها وعزلتها تقريباً.

ومن ناحية القاعدة الاجتماعية، فهي موحدة بين لطيفات المرتبطة بالإدارة الحكومية كما أشرنا سابقاً. أما ضعف هذا التيار مقارنة بالتيارات الأخرى فيمكن في:

- عدم إقامة علاقات تنظيمية بالمستوى المطلوب داخلياً.
- عدم التحرك بشايط لتكوين تجمعات موالية خارج نطاق الحكومة، خاصة بين الطبقة الوسطى.

وأخيراً، يعتبر جماعة "كوادر البناء" أبرز مجموعة منسجمة في هذا التيار وتعد صحيفتا "همشري" و "إيرن" الناطقتين غير الرسميتين بأسم هذا التيار. أما الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسجاني فليست له علاقة تنظيمية بجماعة كوادر البناء، لكنه يعد الملهم والمرشد الروحي لها (217).

٣- تيار اليمين:

توجد جذور تيار اليمين أكثر من أي شيء آخر في الفكر التقليدي الشيعي، وحسب رأي هذا التيار فإن شرعية النظام الجديد تأتي قبل كل شيء على أساس حكم الفقهاء وعلماء الدين ورعيهم. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، يعتقد بتصديق الحريات السياسية في المجتمع المدني، ولا يهتم بانفتاح الأجواء السياسية وإقامة حوار سياسي بين القوى ويعارض معالم التجديد والحضارة الغربية، فعلى سبيل المثال يؤكد في قضايا المرأة الصورة التقليدية لها ويعارض بشدة أي تغيير في ذلك، لكنه يبدى مرونة من حيث المصمون.

إن تيار اليمين يعد بشكل عام محافظاً ويطالب بابقاء العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصة في المجالات التي تكون في مصلحته بقائها، ويعتبر من الساحة الثقافية والإجاءة التقليدي معارض لمعالم التجديد الثقافي، ليحافظ على أقوى رضية له في القاعدة الاجتماعية، ويعتبر لى أي تغيير في ذلك له تبعات خطيرة على نفوذه الاجتماعي وسلطته السياسية.

لقد ربطت الجذور الثقافية تيار اليمين من الناحية الاقتصادية بسوق التجسس التقليديين "البنار" فهو يؤكد دور القطاع الخاص، بشكله التقليدي في الغالب، مثل التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي، أي أنه ينسب إلى خلفائه التاريخيين "البنار".

وعلى أساس هذه الظروف التاريخية، كان تيار اليمين يعارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويدعو إلى حصصية العديد من مجالات الاقتصاد، ولابد من الإشارة إلى أن تيار اليمين يحافظ على التقليد الإيراني في تقديم السلطة السياسية على السلطة الاقتصادية. وفي

مجال السياسة الخارجية، فإن ميوله لها جذور أيضاً في الثقافة المعادية للأجنبي أما سبب خوفه منه فهو القلق من التغيير الذي قد يحصل في الثقافة التقليدية والتي تعد للحنق الأساسي لهذا التيار، مما يؤدي إلى زلزلة قاعدته الاجتماعية.

كان تيار اليمين يشكل الأقلية في الدورة الثالثة للرئيس، ثم تساوى مع التيار المعتدل في الدورة الخامسة، لكنه حاز أغلبية مطلقة من خلال سيرته على ما يزيد عن ١٣٠ مقعداً في الدورة السادسة.

وتعتبر صحيفة "سالت" الصحيفة الرسمية للتيار. ومن أبرز وجوه التيار وشخصياته حجة الإسلام باطق بوري، أم أهم تنظيماته فهما جماعة علماء الدين المواصلين "روحانيات" والهيئات المؤلفة الإسلامية^(٨٢).

٤- تيار اليسار:

كان ظهور تيار اليسار آخر تحول مهم في مسيرة التيارات بداية التسعينيات، ويعتبر هذا التيار الأحدث بين التيارات الأخرى على الساحة الأردنية. حيث ظهر بشكل واضح المعالم عام ١٩٩٤، وكان نتيجة لإعادة النظر في اتجاه حزب الله وقد نكث تيار اليسار - بوصفه تياراً مستقلاً - في البداية مقابل التيارين المعتدل واليمين لكنه بالتدريج أصبح قريباً من المعتدلين، حيث اختلف معيم في انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان عام ١٩٩٦ وفي الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ ضد تيار اليمين.

ولعل أهم ما يميز تيار اليسار عن التيارات الأخرى هو تأكيد ضرورة تطبيق الدستور واحترامه فيما يتعلق بحقوق الشعب وتنمية الحريات السياسية، حيث يرى أن ضمان الحريات السياسية والقانونية يشكل الأهمية للتنمية الاجتماعية وهذا ما يجعله تياراً دستورياً، تحررياً، تعددياً.

ويعتقد أن الحكومة الإسلامية هي التي يحترمها الشعب للمسلم ومشروعيتها تكمن في الالتزام بالأصول التي جاء بها الدستور، فهو يطالب بالتمهيد السياسي في إطار القانون أي إيجاد مؤسسات تكون فيها العملية السياسية في البلاد رسمية. لذلك نراه ينتقد أساليب ومناهج العنف والمؤامرة وما يشكل خلف الكواليس. وعلى صعيد السياسة الداخلية، يعمل تيار اليسار في مواجهة ثلاث جبهات:

الأولى: يجد نفسه مولجاً لتيار اليمين بسبب محافظة الأخير وسعيه لاحتكار السلطة والساحة السياسية. حيث تركز نشاط تيار اليسار في أوساط التسعينيات على إضعاف قوة تيار اليمين.

الثانية: يجد نفسه في مواجهة تيار حزب الله وينتقده بشدة لدعمه تيار اليمين. ويسعى بقوة إلى إضعاف الائتلاف غير الرسمي الموجود بين حزب الله وتيار اليمين.

الثالثة: يرى نفسه متميزاً عن التيار المعتدل، ولكن سبب قرينه منه، هو الاتفاق على تأكيد مراعاة الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور، لذلك يتجنب مهاجمته بشكل مباشر.

وفي القضايا الاقتصادية، يؤكد تيار اليسار نشاط دور الدولة في الاقتصاد وتسيير الأمور الاقتصادية عن طريق الأجهزة الحكومية.

وفي القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، يدعو تيار اليسار إلى الراديكالية والتطرف وفي بعض الأحيان إلى الثورية في العمل، وهي سياسة تتعارض مع ما انتهجه إزاء القضايا الداخلية من الاعتدال والدعوة إلى الحوار السياسي.

ويعتبر هذا التيار الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الرئيسي والأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويرى أن تحسين العلاقات بالدول الإمبريالية فاجعة لابد من الحيلولة دونها.

لما بالنسبة إلى التنظيمات، بعد مجمع العلماء الماصلين "روحانيون" الأساس الذي قام عليه تيار اليسار، وتعد صحيفة "سلام" الناطق غير الرسمي باسم هذا التيار، وتتألف القاعدة الاجتماعية لتيار اليسار من الطبقة المتوسطة ودور الموسسة والفئات الدينية في المجال السياسي وبعض الكوادر الوسيطة في البيروقراطية.

ثالثاً: الصراع بين التيارين الجارزين في إيران على الصعيد الدولي:

أحدث التيارات السياسية منذ نهاية التسعينيات شكل تيارين أساسيين في إيران أو ما يسمى بمجموعتين سياسيتين لكل منهما قدراته الخاصة⁽²¹⁹⁾ وهي:

أ- المجموعة الثورية (المحافظون)

ب- المجموعة الدولية (الإصلاحيون).

والمجموعة الثورية هي المسؤولة عن القوة العسكرية التقليدية بالإصافة إلى الحرس الثوري، وتصر هذه المجموعة على استمرارية الشرعية الثورية، وكما تعادي الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تستطيع التقارب دون شروط مع العرب. وإن أحد أهم إنجازات خاتمي هو أنه استطاع تغيير طبيعة ورامة الأمن وسيرها باتجاه إيجابي، وتسبب في إعفاء عدد كبير من العناصر القيمة والمتعصبة من العمل، أو أحبرهم على تقديم استقالاتهم من هذا الجهاز. ويمكن اعتبار كل من السيدين (خاتمي وراستنجاني) من المجموعة الدولية. والتي يمثلها جين في الأربعين من عمره، يمتلك حركات ثورية عامة.

وهناك فرق واضح بين الثوريين والدوليين، فالثوريون لا تحرية دولية لهم، فهم عاشوا في إيران ولم يغادروها، وكانت سياساتهم دائماً تتخذ بدءاً على رنود الفعل تجاه الأحداث التي تواجههم، وكما ذكرنا سابقاً أن مكتب سماحة القائد في إيران هو مكتب لإيجاد التوازن بين مختلف القوى، وهناك تصور بأن القائد تابع للمجموعة الثورية، ولكنه عكس ذلك يقف في كثير من المواقف إلى جانب المجموعة الدولية.

وفي محاولة لمعرفة كيف تنظر هاتان المجموعتان إلى الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية، نجد أن المجموعة الثورية ترى أن إيران لو بدت التعامل مع الولايات المتحدة فإن لأحيرة ستؤثر في رأيها على السياسة الداخلية والخارجية، وهي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على إحداث تغييرات واسعة داخل المجتمع الدولي، ولديها القدرات والطاقات لتحقيق ذلك. أما القضية الفلسطينية بقيت قضية مقدسة لدى المجموعة الثورية، حتى أن بعض أعضائها يعتقدون أن شرعية رجال الدين في إيران تنبع من مدى التزامهم بالقضية الفلسطينية وعدم اعترافهم بإسرائيل ورفضهم للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولدى هذه المجموعة مؤسساتها وبرامجها الخاصة وطريقة تعاملها مع المجموعات الفلسطينية، وهذا يعطي إيران مكاناً فريداً في منطقة الشرق الأوسط.

ما بالنسبة للمجموعة الدولية (الإصلاحيين)، فهي ترى ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة وترى أيضاً أن تعبير الموقف الإيراني تجاه القضية الفلسطينية مسألة هامة وضرورية بالإصافة إلى أنها تقبل الحل الدولي لهذه القضية الذي يضمن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعودة لاجئينهم إلى مدينتهم وقراهم طبقاً للقرارات الدولية. وإن على إيران أن تدفع الأمور بهذا الاتجاه وأن تتخذ سياسة عامصة تجاه إسرائيل. وبهذا تقترب هذه المجموعة من سياسة بعض الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية.

ويعتقد هذه المجموعة أن ٩٠% من مشاكل إيران مع الولايات المتحدة تتعلق ببطورة إيران إلى إسرائيل، وفي رأيهم أن عتراض أمريكا على مشروع الصواريخ الإيراني، والمشروع النووي أيضاً مرتبط بسياسة إسرائيل تجاه هذه المشاريع ومعروف أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد أصبح أكثر قوة خلال العشر سنوات الماضية، وعلى سبيل

(219) لسرد من الإطلاع نظر القنولي، عبدالله، القوة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأردن، ص ٣-٢، ص ٣-١٩٩

المثال أضع الاسرائيليون البنك الدولي من خلال الولايات المتحدة بعدم تقديم اية قروض مالية لإيران⁽²²⁰⁾.

ومن جانب آخر، فقد اتصحت مواقف المجموعتين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول حيث شهدت المساحة الإيرانية تبايناً واضحاً بينهما فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف، فقد ذهب التيار الإصلاحى إلى أهمية أن تستغل إيران هذا الموقف من أجل تحقيق انقراض هي علاقتها مع الولايات المتحدة، حتى لا تتأزم الأمور بشكل أكثر مما هو قائم بالفعل، ولأن إيران سوف تصبح مطوقة بالوجود الأمريكى⁽²²¹⁾ وولدت القوى الإصلاحية من نشاطها داعية على لسان بعض الشخصيات المحسوبة عليها، وفي المقدمة الدكتور حسن ميردامادي - رئيس لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية في مجلس الشورى وصاحب صحيفه "تيروز" ذات الاتجاه الإصلاحى المتطرف إلى انضمام إيران إلى التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب، كما أشارت إلى أن هناك فوائد عديدة سوف تجنيها إيران من انضمامها للتحالف مع استرداد الودائع الإيرانية المحجزة لدى أمريكا، وتدفق الاستثمارات العرسة إلى إيران ودفع الحصار المعروض منذ سنوات والارتفاع بالمستوى المعاشي للشعب الإيراني⁽²²²⁾.

بينما ذهب التيار المحافظ إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يطل مرتطفا ضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياستها في الشرق الأوسط، ولكن هذا التيار لم يستكر التعاطي الأولي من قبل المؤسسات الرسمية الإيرانية مع الأزمة، وربما تكون هذه هي جرئية التجديد التي طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة⁽²²³⁾.

وعلى هذا الأساس بدأت الصحف المحسوبة على التيار المحافظ حملة شديدة على كل الآراء التي روجت للتعامل مع واشنطن تحت سنار مكافحة الإرهاب حتى الرئيس خاتمي لم يسلم من الانتقاد كونه بالغ في التعاطف مع الشعب الأمريكى على أنش أحداث نيويورك وواشنطن. وفي تطور آخر شكل رئيس السلطة القضائية - وهي خاضعة لسيطرة المجموعة الثورية كما أشرا سابقاً - السيد محمود هاشمي شيرودي بتوجيه من قائد الثورة محكمة خاصة لمحاكمة أي مسؤول إيراني يظهر عليه التحايل في الموقف أو يبدي رغبة في التعامل مع مسؤولي الإدارة الأمريكية⁽²²⁴⁾.

كما حولت المجموعة الدولية (الإصلاحيين) اقناع مرشد الثورة خميني بوجهات نظرهما حول أسلوب إدارة السياسة الخارجية للبلاد، من حلال الرسائل الموجهة إليه، وهي مؤجرا استطاعت اقناعه في التوقيع على الملحق الإضافي لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل من مطلق أن إيران إذا لم توقع على المعاهدة فسيفحل بها ما حل بالعراق عام ١٩٩١. وإذا رفع الموضوع إلى مجلس الأمن فسيفحل إيران أن تحذ من الأصدقاء فيه من يدافع عنها، ولو صدرت عقوبات ضد إيران فسيفحلها حتماً كالعراق ١٩٩١، وسيفصبح الأوروبيون عاجزين عن التعامل مع إيران اقتصادياً⁽²²⁵⁾.

(220) د. مبرع القم محمود، كتابات فلسفيه في إيران، محاضرة أقيمت في مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، إيران، طهران، عام ٢٠٠٤

(221) عبد المزمع، سعيد، التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية، تقرير الاستراتيجي العربي، www.ahrana.org eg

(222) د. مبرع القم، محمود، التيارات السياسية في إيران، مرجع سبق

(223) عبد المزمع، سعيد، التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سبق

(224) التقرير السنوي، للتغيرات الداخلية الأخيرة في إيران، مجلة الخارجية، الجمهورية العربية السورية، ١٠ - ١٢ من ٢٠٠٩

(225) د. مبرع القم، محمود، مرجع سبق.

المطلب الثالث: صراع القوى السياسية:

أولاً: وفاة الخميني والصراع على السلطة.

أثارت وفاة الرعيم الإيراني آية الله الحميدي عدداً من التكهنات حول مستقبل الثورة الإيرانية التي ظلت ما يربو عن عشر سنوات تأخذ كثيراً من اهتمامات المحللين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين. كما أنها جاءت بمودح جديد للثورات أطلق عليه "الثورة الإسلامية" والأمر الآخر الذي أثار المزيد من التكهنات غيب ودة الحميدي هو اختيار علي خامنئي خلفاً للإمام الراحل وهو الاختيار الذي لم يرقعه أحد من المعنيين بمؤوون الدولة الإيرانية.

خامنئي وإن كان من "المادة" الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الإطلاق صم للمرشحين لهذا المنصب لأنه لا يملك صلاحية المرجعية التي نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني⁽²²⁶⁾، والصلاحية هي المرحلة التي تؤهل صاحبها للإفتاء والاجتهاد بحيث يصبح له أن يكون مرجعاً فقهياً له مقلدوه وأتباعه، وهي مرتبة لا يبلغها المرء إلا بعد أن بعد رسالته العلمية التي تؤهله لأن يصبح "آية الله" ويجوز له أن يجتهد. وبعد ذلك يفتح أمامه الطريق ليصبح مرجعاً، ولكن خامنئي بعد في مراتب الحوزة "حجة الإسلام" ولم يلق لقب "مجتهد" إلا عندما اعترف به الحميدي وهو على فراش الموت بحضور شاهدين⁽²²⁷⁾، وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد إلى منحه لقب "آية الله" حتى يكرس أملاً للمنصب الذي تولاها، وعلى الرغم من أن خامنئي يعتبر إلى المكانة الدينية التي كان يتمتع بها آية الله الحميدي، إلا أن اختياره في هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل في الآتي:

١- إنه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة في النظام الإيراني فهو بين جماعة الروحانيات التي تصمم كبار العلماء الماصلين منذ عهد الشاه وتتبنى موقفاً محافظاً في أمور السياسية والاقتصاد⁽²²⁸⁾.

٢- أثبت هذا الاختيار أن تيار العلماء المحافظين لا تزال لهم العلقة في المؤسسة الحاكمة في إيران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور، وأن تيار التشدد الذي يمثل بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخميني ومحشمي كروني وغيرهم ليس لهم تأثير قوي في مؤسسات صنع القرار.

٣- إن اختيار خامنئي يصعب نسبياً "مبدأ ولاية الفقيه" بغض النظر عن الإجراءات التي اتخذت لإضفاء صفة الشرعية على هذا الاختيار، فخامنئي ليس هو الأكثر علماً وقوة بين رجال الدين في إيران، فهناك من الناحية الدينية ستة يحورون على لقب آية الله العظمى بالإضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل إيران، ولا يمكن لخامنئي أن يفرص على أي من هؤلاء آراءه وقراراته واجتهاداته.

٤- بعد وفاة الإمام الخميني شنت الصراخ بين القوى التي تعتذر نفسها تمثل خط الإمام كجمله أحمد وتياره المتشدد، وبين تلك القوى التي تريد الابتعاد فعلياً عن حظ الإمام دون أن تعلن ذلك، وعلى رأسها هاشمي رافضيجاني، وكذلك بين خامنئي وكل منهما، لكن يعد اختيار خامنئي لمنصب المرشد انتصاراً كبيراً لهاشمي رافضيجاني حيث كان يوجد سميح بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الثوري في صيف عام ١٩٨٨ وكان الدافع الأساسي لهذا التسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخميني. ورافضيجاني عمل بلا شك على إعطاء صفة الديمومة لاختيار

(226) لمزيد من الإطلاع انظر مجموعة من البحوث: للزوي الحضارية لتطور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المسسارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، سورية دمشق، ط٢، ٢٠٠٤، ص ٣٧٤-٣٧٢.

(227) مجلة روي، الفكر الديني الشعبي ومصدر الثورة الإسلامية، هي: جمال بنده المويدي، إيران والمطبع البحث عن الاستقور، مركز الإمامان، بيروت الإسلامية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ط٢، ١٩٩٨، ص ١٠٩.

(228) ويذكر هنا رخصني هو الذي دعا إلى إنهاء دور حرس الثورة وطالب بدم كراته في جيش كما أنه هو الذي حذر أن يطوق موسوع قوى الإمام الحميدي بأعداءهم سلفي رشدي، وعرف في إحدى خطب الجمعة أن عتاز رشدي قد يرى مسجته لكن صوته ضاع وسط ضجعة التي أثارها المتطرف حول الموضوع.

حامني حتى لا يأتي مجلس حكماء يتولى المهمة أو أحد رجال الدين الأقواء الذين يمكن أن يقوضوا من سلطات رافسجاني كرئيس للجمهورية. (229)

و هكذا حلب حامني - الذي كان يحتل سابقاً منصب الرئاسة الشكلي - في منصب المرشد الروحي - مما يعي وصول رافسجاني بصلاحيات أكثر إلى سدة الرئاسة من خميني في منصب المرشد بمكانياته المحدودة (230) وجاء جدول أعماله إصلاحياً بجميع المقاييس، وقد كسب رافسجاني تأييد المحافظين. وكان حتى ينجح بحاجة إلى تأييد الولي الفقيه (آية الله الخميني) وهو ما حصل عليه إلى جانب دعم مجلس الشورى. وكان ثم ثفاهم رافسجاني مع المحافظين الإلعاء الكلي للإصلاحات السياسية والاجتماعية من برنامج عمل رافسجاني الإصلاحية. لذلك قائد رافسجاني في أوائل التسعينات حملة كبيرة ضد ما يوصف بالثوى الاشتراكية والإسلامية اليسارية والشعبية، أدت إلى استبعادهم من مجلس الشورى الرابع (البرلماني) .

وفي هذا الإطار يتسم الصراع على السلطة بعد وفاة الخميني في إيران بعدة سمات هي:

١. يجب الإقرار بأن الصراع السياسي يتم بأساليب إيرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الأساليب المعروفة في قيادة دفة الصراع داخل أي نظام سياسي آخر.

٢. أنه على الرغم من اختيار خميني في منصب المرشد إلا أن التفاضل بين التيارات المختلفة داخل القيادة الإيرانية لا يزال قائماً، وإن أي طرف لن يكون قادراً في المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول إلى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه.

٣. إن أي حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية في إيران بالقوة لابد أن يؤدي إلى قيم حصص أكثر تصرفاً تنكبي على ذاتها في المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلافا صغيرة متشعبة ترتبط روحياً بالإمام الراحل وتتخذ مبادئ أساسية من اجتهاداته الكثيرة التي أطلقها خلال حياته. وفي هذا المجال تحذر الإشارة إلى أن الشعب الإيراني الذي عانى حرماناً شديداً في زمن الشاه، رداد حرماناً في عهد الخميني نتيجة للحرب مع العراق مستعطي الحركات المتطرفة أرضاً حصية وستحضر خلافاً عديدة ستكون خطراً كبيراً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون للانحراف من خط الإمام.

٤. إن ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها في إيران ما بعد الخميني لا يمكن لها أن تحدد عن خط الإمام بصورة مباشرة وواضحة وعلمية وخاصة في المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسبقون هؤلاء بمختلف الوسائل. (231)

ثانياً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ١٩٩٧:

تعتبر انتخابات الرئاسة السابعة التي فاز فيها حجة الإسلام محمد خاتمي من أشد الانتخابات في التاريخ الإيراني، فأول مرة يتغير الممار السياسي للحكومة والبلاد نتيجة لراي الشعب سلمياً. فقد كانت الأرضية والنتيجة السياسية والاجتماعية هي الاقتراع السلمي. وتبقى هذه الحصائص فريدة في التاريخ الإيراني، حيث كانت الرسالة التي وجهتها هذه الانتخابات تنص على السلم والابتعاد عن العنف، والتسامح والتساهل السياسي.

وم يهنا هنا هو بيان العلاقة بين نتائج ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ والتيارات السياسية من جهة وردود أفعال الشعب من جهة أخرى. أي أننا نتساءل عن أهمية لانتخابات من زاوية ظاهرة التيارات، فهل رادت من ظهور وشط التيارات ورعت فيها؟ وماذا كانت تبعاتها على التيارات، وما هي الجوانب التي دعمتها الانتخابات في ظاهرة التيارات؟

(229) المرحلي، خلد وكرويا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، الطبعة الدولية، يوليو ١٩٨٩، ص ١٧٢، ١٧١.

(230) متحدة، روي، الفكر السياسي الشيعي و مصدر الثورة الإسلامية في جملة من المؤيدي، إيران و الخليج البحث عن الامتداد، مرجع سابق، ص ١٠١.

(231) المرحلي، خلد وكرويا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، الطبعة الدولية، مرجع سابق، ص ١٧٢، ١٧٣.

لقد اختلف الوضع تماماً في انتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ عما سبقه من انتخابات فقد تطورت التيارات واصبحت أكثر قوة، وكان دورها في الانتخابات أبرز وأشد تأثيراً، حيث ظهر التنافس الانتخابي إلى حد كبير على أساس الهوية السياسية، الموقع الاجتماعي، والفكرة التنظيمية، والإمكانات المالية، والانسجام الطوري للتيارات، فكل تيار مرشحه الذي جاء بأطروحة سياسية محددة، ولعل أهم ما يميز تيار حاشمي عن سائر التيارات هو الوصوح في أطروحتهم فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية⁽²³²⁾.

قدمت التيارات أطروحتين متقاسمتين، وكانت أطروحة تيار حاشمي والاتجاهات المرافقة له هي ضرورة تعيير الأوضاع وإصلاحها، بينما كانت أطروحة منافسيه الدفاع عن الوضع القائم واستمرار التقليد الموجود في المجالين السياسي والاجتماعي، وقد نمت الدعاية لهاتين الأطروحتين بشكل واسع جداً من قبل التيارات⁽²³³⁾ حيث كان التنافس في انتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ "انتقافياً" فاصطف تيار اليسار والمعتدل في مقابل اتحاد تيار اليمين وحزب الله. ولم تكن هذه الائتلافات رسمية، أي حصيلة مفاوضات وبرامج محددة بين قادة التيارات، واتم صهرت بشكل طبعي ودون تخطيط مسبق لتتعمق في مراحل لاحقة وحسب نهاية التسعينيات بشكل تيرين واصحي المعالم هما تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين في الداخل الإيراني.

وهكذا، فقد بينت انتخابات عام ١٩٩٧ حجم التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ (أي الدورة الثانية من رئاسة هاشمي رافسنجاني) والتي أدت إلى قوة التيارات. وأثبتت انتخابات ٢٣ أيار/ مايو وجود التيارات أهم ميزة سياسية في هذه المرحلة من تاريخ إيران.

ولابد من الإشارة في هذا الموقع إلى أن تحرك التيارات على صعيد الفكر والسياسة كان من "داخل النظام" نفسه. فالتيارات التي تشكلت جسم النظام هي التي حملت بواء التغيير، أما القوى المحيطة بالنظام والتي تشكل ما يسمى بـ "المعارضين الأوهاء" مثل مجاهدي خلق، والفري الملكية واليسارية حارح البلاد، فلم تستطع التأثير في هذا التحول التاريخي بشيء يذكر.

القضية المهمة الأخرى التي ظهرت في الانتخابات هي التغيير في المكاة الاجتماعية للتيارات، أي اختلاف العلاقة بين التيارات وقاعدتها الاجتماعية قبل الانتخابات وبعدها فالصورة عن التركيبة الطبقية وعلاقتها بالتيارات التي تحدثنا عنها سابقاً اضطربت خلال الانتخابات كما يلي.

١- فقد تيار حزب الله قاعدته الاجتماعية عملاً ولم يستطع تعبئة الطبقات المحدودة الدخل التي كانت تشكل المحرك لفكره، فالأصوات القليلة التي حصل عليها مرشح التيار المتشدد (٢٠% تقريباً) بعثت على الحيرة، ووجهت بذلك صربة قاصمة إلى موقع تيار حزب الله ومكانته. وأثبتت أن هذا التيار لم يعد له وزن يذكر في ساحة الرأي العام الإيراني.

٢- اجتاز تيار اليسار خلال فترة الانتخابات مرحلته الحبيبية ووصل حد البلوغ الاجتماعي. أي أنه تجاوز المرحلة التي كان فيها مجرد تيار سياسي محدود بالمنفذين وتحول إلى تيار سياسي اجتماعي يستطيع الاستناد إلى رأي شعبي واسع.

٣- جاءت الانتخابات بخسارة فادحة لتيار اليمين، لكن في الوقت نفسه بينت أن اليمين وخلفاء التيار المتطرف لا يزال يحتفظ بقاعدة اجتماعية قوية.⁽²³⁴⁾

(232) لمزيد من الإيضاح انظر الملاحات الأحرار الديمقراطية والتحولات الرقعة الففصة معقولات إيرانية عدد ١ يناير ٢٠٠١ ص ١٢

(233) بوروي، سيد، "تيارات السياسية في إيران"، مرجع سابق، ص ٩١-٩٠

(234) المرجع السابق ص ١٠٠-١٠١

٤- استطاع التيار المعتدل أن يحصل على رحم جديد ويبقى على قيد الحياة من خلال اقترابه من نيار اليسار، فقد تحالف حائمي مع القوى الشعبية اليسارية الإسلامية التي كانت مهمشة في عهد رافضجني وكذلك مع الكتوقراط والليبراليين الإسلاميين، واستطاع في ضوء الظروف المستجدة كسب رأي الشعب، وفي انتخابات المجلس السادس (البرلمان) التي جرت في شباط ٢٠٠٠، فازت لائحة مؤيدي حائمي الإصلاحية.⁽²³⁵⁾

ونتيجة لكل ما تقدم، يمكن القول إن انتخابات ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ شنت وجود اليسار. أحل النظام الحاكم. فقد أصبح وجودها بعد ذلك رسمياً وكثير قبولاً، وقد حدث هذا التغيير نتيجة لشدة الاختلاف في الرأي بين التيارات، مما أدّى إلى وضوحها وشعبيتها في أعين الرأي العام وكذلك الموالين لها، وكان ذلك سبباً في اصطفائها لاحقاً على شكل تيارات (محافظ صلاحي).

ثالثاً: مظاهرات الطلبة:

لقد كان السبب المباشر لمظاهرات الطلبة في إيران هو الرغبة في الحرية والاعتراض على إغلاق صحيفة السلام في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٩. فانفجر أسبوع العصب ٨-١٤ تموز/يوليو ١٩٩٩، وكانت هذه المظاهرات السانار لتحرك القوى السياسية، والمطالبة بإعادة الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، فبعد هذه المظاهرات تعبرت العلاقات التي تحكم القوى السياسية حيث نجد:

إن حائمي يريد البقاء والاستمرار حتى النهاية خاصة، وأن رافضجاني بدا وكأنه بات مقتنعاً بضرورة العودة، لكن كيف وفي أي موضع؟

- المحافظون يصرون على النقاء ومهما كان الثمن.
- حائمي يريد مزيداً من القوة المطلية والدعم لممارسة سلطاته واختصاصاته وتحقيق وتنفيذ برنامجه الانتخابي، أي فكره ورويته.
- الإصلاحيون يسعون إلى إعادة رسم الخريطة السياسية بما يحقق مصالحهم من جانب، والعوز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية في شباط ٢٠٠٠ من جانب آخر.
- القوميون والليبراليون يريدون أن يحقق حائمي ما وعده به، وبعبارة أخرى: يريدون ثمن (البيعة) التي تمت في مايو / أيار ١٩٩٧ والذي تأخر كثيراً.
- الشباب يريدون مزيداً من الحرية والتحرر وكذلك النساء.

والملاحظ أن العصر المشترك الذي يربط بين معظم هذه القوى هو أنها لا ترى مديلاً لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران وهو ما ينفي مقدماً، السعي للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية، لأنه حتى الآن لم يطرح البديل له. إنما ينحصر الخلاف حول الأدوات التي ينبغي ويجب أن مصي بها الشؤون الإيرانية داخلياً وخارجياً⁽²³⁶⁾. ونجد أن حائمي قد أعلن أنه ليس منحازاً لأي من التيارات السياسية، فكان بعد الأزمة من تحقق اتفاق بينه وبين حائمي، حيث أعلن هذا الأخير الدعم المطلق لحائمي في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٩. كذلك تم احتواء الحركة الصلاية وذلك بالتنسيق بين حائمي و حائمي واستطاعت الحكومة الإيرانية إيقاف تلك المظاهرات على الفور، مما دلّ على مرونة النظام.

(235) المرحلي، خالد وكريه، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، مرجع سابق، ص ١٧٢

(236) د. حماد، ندحت أحداث مظاهرات الطلبة في إيران، سلسلة قدرية، عدد ١٢٨، مرجع سابق، ص ١٨٤

رابعاً: التيارات و التغيير الرئسي في انتخابات الرئاسة التاسعة عام ٢٠٠٥ .

اشدّت حدة المنافسة بين الإصلاحيين و المحافظين لاسيما في سنوات الولاية الثانية لحاتمي ، حيث استفاد المحافظون من نقطتين ، تتمثل الأولى في تحول الإصلاح إلى بؤرة للجدال بعد أن كان حتى الامس القريب محور السلطة و القوة بالنسبة للإصلاحيين ، و تتمثل الثانية في امتداد خط الخلاف و المواجهة إلى دخل الطاق الحربي للإصلاحيين⁽²³⁷⁾

لقد عجز الإصلاحيون عن تطوير حركة الإصلاحات و الاستسلام لحالة الجمود بسبب أوجه القصور التي شابت استراتيجيتهم. و يتمثل الوجه الأول في أنهم كانوا يطورون خلافاتهم بشكل ظاهري فقط عندما يكون الصراع محتتماً مع التيار المدهس (المحافظين) و لكن بعد الوصول إلى وضع مستقر كانت تظهر رواسب هذه الخلافات و تؤثر على مسار و حركة تيار الذي من خرداد على نحو شكل ما يمكن أن يسمى بجرر الحكم الذاتي داخل التيار الحاكم مما أثر على برامجه و مساره . بينما أتى الوجه الثاني ، في إشغال الإصلاحيين لعصر الزمن و عدم توافق الحركة الفعلية و الأداء السياسي للإصلاحيين مع سرعة مجريات الاحداث بعد الثاني من خرداد عام ١٩٩٧ ، مما جعلهم يواجهون مأزقاً حقيقياً حيث يمكن أن تؤدي أي حركة من جانبهم إلى تصديق الحديق عليهم . الأمر الذي اضطرتهم إلى تقليل سرعة الأحداث في حد الصفر للاستفادة من عصر الزمن في تنفيذ برامجهم الإصلاحي .

و يتمثل الوجه الثالث من أوجه قصور استراتيجية الإصلاحيين هو أنهم اعتبروا أن تحالب القوى المشكلة للتيار الإصلاحي ذو طبيعة ثابتة ، بل اعتبروا أن التيسر المناس سيجادل أن يكون موجوداً في الساحة من خلال نفس القوى التي ظهر من خلالها في السنوات الماضية⁽²³⁸⁾ . إن عدم تطهير استراتيجية الإصلاحيين أدى إلى إصابتها بالشلل و عجزه عن اتخاذ القرارات المهمة في حين تمكن التيار المدهس (المحافظين) من توسيع دائرة وجوده على الساحة السياسية . و تحولت الجامعات إلى بؤرة لإثارة المشاكل و الأزمات المرجحة لتيار الثاني من خرداد بعد أن كانت الساحة مقتصرة على نشاط الإصلاحيين فقط ، و أدى ذلك في النهاية إلى تكاتف قوى التيار المحافظ إلى حد جعل مؤيدي التيار الإصلاحي عاجزين عن التعامل بشكل منسق و موحد مع هذه القوى، و هو الأمر الذي مكّن التيار المحافظ من الانتقال من استراتيجية رد الفعل إلى استراتيجية التعادل الديناميكي ، أي الانتقال من رد الفعل إلى الفعل .

و قد تمّ تنفيذ استراتيجية التعادل الديناميكي من جانب التيار المحافظ عبر ثلاث خطوات هامة هي:

- ١- التعرف على العناصر الفاعلة في التيار الإصلاحي و محاولة تقييدها و إعاقة نشاطها
- ٢- تحديد آثار هذه العناصر بشكل يجعلهم عناء و نقطة ضعف و عائقاً أمام تنفيذ البرنامج الإصلاحي .
- ٣- إيجار التيار الإصلاحي على استبعاد العناصر السابقة الذكر من برنامجه⁽²³⁹⁾ و قد تجلّى ذلك واضحاً ، عندما رفض مجلس صيانة الدستور لائحة تعديل قانون الانتخابات التي قدمها الرئيس خاتمي لمجلس الشورى الإسلامي و الذي صدّق عليها⁽²⁴⁰⁾ ، و فيما يبدو فإن مجلس صيانة الدستور ليس مسعداً لال يتخلّى عن موقعه بأي شكل من الأشكال فثبت كساح الإصلاحيين ضد الظروف المعرّقة للديمقراطية النبائية يمثل حلقة صراع بين وراثة الداخلية

(237) توري محمد ، خطر القصور محتارفات يوفية ، عدد ٣٧ ، مرجع سابق ص ٣٥

(238) (للإطلاع على رد الإصلاحيين على النقد الموجه لهم ، انظر حوار مع مجلس رئيس ، هل لدى الإصلاحيين استراتيجية محددة ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٥ ،

مرجع سابق ص ٢٨-٢٣

(239) معيدان أسير ، نظرة على معركة الاستراتيجية الحربية ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٠

(240) لمريد بن الإطلاع على تلك الجدل حول التقويم الانتخابي في إيران ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٣-٢٧

و مجلس صيانة الدستور، و هو الصراع الذي تبلور في القضية أو الإشكالية التي أقرتها المكاتب الرقابية التي أعلن مجلس صيانة الدستور عن تشكيلها داخل كل محافظة للإشراف على انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي⁽²⁴¹⁾ التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، حيث قامت هذه المكاتب الرقابية بجمع المعلومات و البيانات و إعداد الملفات التي تحتاج إليها مجلس صيانة الدستور و هو ما يعني استبعاد و تصفية المعارضين غير الراغبين عن النظام و المنفيين الأقوياء من الإصلاحيين، و من هنا نجح المحافظون في تجنب الأخطاء التي كانوا قد وقعوا فيها في انتخابات عام ٢٠٠٠، و فازوا بأغلب المقاعد السياسية في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامي. و أخيراً أحكم المحافظون في إيران قضيته على السلطة بالعودة الكسح للمحافظ المتشدد رئيس بلدية طهران محمود أحمدني حاد (٤٨ سنة) في الانتخابات الرئاسية على الراعماني الرئيس السابق حجة لإسلام علي أكبر هاشمي رافسجاني⁽²⁴²⁾، مما يصع الإصلاحيين و المعارضين في مواجهة مستقل شمس⁽²⁴³⁾، و يؤثر تساؤلات حول العديد من القضايا الدولية كعلاقات إيران بالعرب و البرنامج النووي الإيراني، و لربما يعني التزاماً إيرانياً أكبر بالقضايا العربية و لاسيما القضية الفلسطينية و تنشيط الدور الإقليمي لإيران في منطقة المشرق العربي و الأفق باتجاه المزيد في عمق العلاقات لإيرانية - السورية و التمسك الأيديولوجي بحزب الله اللبناني.

(241) آخر دور. انتخابات لمجلس السلع الطريق الثالث، هل هو الممكن؟، مختارات إيرانية، عدد ١٠، نوفمبر ٢٠٠٣، ص ٤١

(242) أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية فوز مجد بنسبة ٦٢.٢% أي (١٧٣ مليوناً و ٢١٨ ألفاً و ٧٨٦ صوتاً) من أصل ٢٨ مليون ملحقاً، تركا لخاصة مقامي و المندجاني نسبة ٣٣.٣% أي (٩ ملايين و ٤٦ ألفاً و ٧١٠ صوتاً)

(243) إيران في قبضة المتشدد، المصور الجديد، العدد ١٠٦٤-١٠٦٥، ٢٠٠٥، ص ٧

المبحث الثاني البيئة الإقليمية

المطلب الأول. مدخل عام لفهم بنية البيئة الإقليمية.

ترافق قيام الثورة الإسلامية في إيران مع المرحلة التي شهدت تراجعاً في قومية النظام الإقليمي العربي باتجاه نظام إقليمي غير عربي، وقد ارتبط هذا التراجع بالاتجاه إلى التسوية السلمية للصراع العربي - الصهيوني. ومعنى ذلك أنه كلما اقترب تحقيق التسوية السلمية ازدادت احتمالات تحول النظام الإقليمي العربي إلى نظام إقليمي غير عربي⁽²⁴⁴⁾. وكما نلاحظ في قومية النظام الإقليمي إحدى أهم النتائج التي اقترنت بمسح الواقع السياسية المفرط الذي احدث ترسج تدريجياً بدءاً بحرب ١٩٦٧ لينتج عنه حرب ١٩٧٣ و جاءت اتفاقية كامب ديفيد بين كبر دولة عربية في النظام و عنوه الرئيسي لتؤكد التراجع العربي.

و مع بداية الثمانينات كانت مصر قد انعزلت عن تفاعلات النظام العربي، كذلك السعودية اتجهت لتتوقع في محيطها الإقليمي بعد قيام تكتل مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١. كذلك انطلقت سورية لتمارس نفوذاً على دائرتها الإقليمية. و بعدما تمت العزلة في النظام العربي، شعرت معظم الأطراف بالعجز، و بضرورة السعي نحو تحميل الدول العظمى مسؤولية حل مشكلات النظام العربي و حماية أعضائه مما سهل احتراقها لجميع تفاعلات النظام العربي⁽²⁴⁵⁾.

و تلقى النظام الإقليمي صدمة عيفة نتيجة العزلة للعراقى للكويت، فلقد غير هذا العمل المفاجئ كثيراً من مساح العلاقات العربية. حيث ولد العزو العراقي للكويت انقسامات حادة في الوطن العربي، و مثل أول حالة في تاريخ العلاقات العربية - العربية احتلت فيه دولة عربية دولة عربية أخرى. و ما نتج عن هذا العزو من انقسامات عربية أوصفت بعدم قدرة الدول العربية على التعامل مع هذا النوع من الازمات في الإطار العربي. كما أدى هذا العزو إلى بروز رؤية جديدة للتهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها أي دولة عربية، حيث أن هذه التهديدات يمكن أن يكون مصدرها دولة عربية أخرى و ليس الأمر قاصراً على الدول غير العربية⁽²⁴⁶⁾.

و لقد استطاع الولايات المتحدة أن تظهر بعد الحرب أنها الصامن الرئيسي لأمن الشرق و كذلك لأمن دول المنطقة، إلى جانب أنها الطرف الوحيد القادر و الناشط على تسوية الصراع العربي - الصهيوني. و هاتان الصورتان تجعلان النظام العربي أكثر تجاوباً و هو أساساً أكثر انكشافاً للمطالب و المصالح الأمريكية و يبدو أمام النظام العربي مستقلاً حدد خيارين، أولهما أن يندثر كجزء أو ككل في نظام أوسع شرق أوسطي، و ثانيهما أن يشارك كقطب في النظام الشرق أوسطي⁽²⁴⁷⁾.

و جاءت أحداث ١١ سبتمبر، لتسرع من انقراض النظام العربي الإقليمي بسلامة من التداخات العربية كان منها، موافقة سورية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على قرار مجلس الأمن ١٤٤١/ الذي يقبل السيادة العراقية إقالة نامة، و إعلان ليبيا عزمها الانسحاب من جامعة

(244) عبد المجيد وحيد، سحر و النظام الإقليمي العربي في التسعينات، مجلة الدولة، العدد ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و ص ١٢٦-١٢٧.

(245) مطر، جميل و علي الدين خليل، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٤.

(246) أبو حمود، محمد سعد، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (الطواغر - الإستراتيجيات - المستقبل)، المؤسسة الدورية، العدد ١٣٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ص ١٢.

(247) بر ص ١٢٠٠ من جميل مطر و علي الدين خليل "إصرار المراقبين الغربيين على استخدام مفهوم الشرق الأوسط الدالة على منطقة" لكن رفضهم يعني صورياً وينتج عنها لامعاً عن دراسة لشكل النظام العربي في الشرق الأوسط و علاقتهما في و من مؤسسات العمل العربي المشترك" جميل مطر و علي الدين خليل، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مودع سابق.

الدول العربية التي تمثل الاطار المؤسسي للنظام العربي، كذلك شعار "الأردن أولاً" الذي رفعه الملك الأردني في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢، و ترحيب قطر بأن تكون مقراً للقيادة المركزية الأمريكية في الخليج... لسار حال هذه المؤشرات يمكن تلخيصه بعبارة "الهم نفسي" ومعناها الموحد هو: معان النظم العربي في النحل وليس ثمة أي لعز أو لعبة في مسار النحل هذا. فالحبر المطروح على العالم العربي هو اما ان يحل مشكلاته أو ان يتحلل. وفي سياق الإعداد للحرب الجديدة على العراق جاءت الوثقة التي قدمها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" لتضمن عناصر مشتركة لنظام الشرق أوسطي. تقوم المبادرة على ثلاث أعمدة تستجيب للعجوات الثلاثة التي يعاني منها الوطن العربي: فجوة العمل، فجوة الحرية وفجوة المعرفة. (246)

ولم يتأخر الرئيس بوش عن ترحيب العراق وإيرل إلى رنة محور الشر، مع استهداف أوبها لتجريب الاستراتيجية الجديدة: استراتيجية الصلبة الاستباقية، و سم عملياً خفض رتبة ميلا كل من السعودية ومصر، إضافة إلى سورية. لكن صحيح المشكلة العراقية ألقى ابحار سيادة البلدان الأخيرة الذي أخذ أشكالاً تتراوح بين تقسيم تسميلات أمية للأمريكين، وفك شبكات التكافل الإسلامية وعدم الاعتراض على الحفظ الأمريكية المعلنة بحال العراق أو تقديم دعم للفلسطينيين. وتحت يافطة معارفة الإرهاب جرى تأمين فرصة مناسبة لإسرائيل لسحق التمرد الفلسطيني، وتدمير ما بقي من مؤسسات السلطة والمجتمع الفلسطيني، والتخلص من عدد كبير من قياداته.

إن الوجود الأمريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قاعدة داخل الشرق الأوسط تقود من خلالها الدول الخليجية لها في المنطقة نحو إحداث تغيير في البنى السياسية والاقتصادية وفق التصور الأمريكي.⁽²⁴⁹⁾ لكن مهما تكن الفترة والعزيمة الأمريكية على إعادة تشكيل الشرق الأوسط فإنه يتدخل في تحديد شكل هذا الأخير القوى العدة في المنطقة، أي الدول العربية وتركيا وإيران، إضافة إلى حركات المقاومة، القائمة منها والتي قد تولد. وقد حشدت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها المتبعة في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بالنقاط التالية:

أولاً: ضرورة الفصل بين المنطقتين الإستراتيجيتين وهما الخليج (العربي) و ما حوله . فلسطين و ما حوله ، لأن الربط بين الاثنين يجلب المتاعب الكثيرة ، و الفصل بينهما يمكن للولايات المتحدة من السيطرة عليهما معاً.

ثانياً: عدم التدخل المباشر في القضية الفلسطينية بهدف المحافظة على صورة و شكل الإدارة الأمريكية ، و تفويض وزارة الخارجية بقيام بذلك .

ثالثاً: متابعة توسيع نطاق التحالف لإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

رابعاً: تدعيم الحكومات الأخرى في المنطقة و التي ترغب في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية في المنطقة و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من قرارات الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي دون تدخلهم المباشر في المنطقة ، و ترغب الدول الصديقة في المنطقة مثل مصر و تركيا على إقامة علاقات واسعة النطاق مع إسرائيل و ذلك بغية استخدام هذه العلاقات في المحافظة على وضع الولايات المتحدة في المنطقة.

خامساً: التوجه نحو تأييد إجراء محادثات على المسار السوري اللبناني الإسرائيلي لفتح الباب لمفاوضات السلام على هذا الصعيد و تعبير توجهات سوريا وبنس ، و يتم ذلك عن طريق زيادة دعم و حماية إسرائيل ضد صواريخ حزب الله و تحذير سوريا بعدم تحويل حدود

Colin Powell, The US Middle East Partnership Initiative. www.mafhoum.com, 23/11/2002 (246)

(249) د. محمد بن حسين، الشرق الأوسط الجديد: تصورات في الخريطة لسمية، ومختارات لبرائة، العدد ٣٦، مرجع سابق، ص ٧٣

لبنان - إسرائيل إلى ساحة للعمليات العسكرية، و تأييد موقف السكرتير العام للأمم المتحدة الذي يعتبر انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان مطابقاً لقرار /٤٢٥/ الصادر من مجلس الأمن الدولي، و ربط تقديم المساعدة للسك لإعادة إعمارها بتوجه جيش اللبناني إلى الجنوب و مزع سلاح حزب الله هذا إلى جانب دعم العلاقات مع سوريا و في الوقت نفسه تحريض اللبنانيين على إحراج سوريا من لبنان، و إعلان لبنان أنه في حالة مخالفتها لذلك قرر يحطس الجيش اللبناني بشئ من قيمة المساعدات المقدمة للبنان .

سابعاً: منع إنتاج و انتشار سلحة الدمار الشامل في المنطقة ، و يتم ذلك من خلال التفويض المستمر على المنشآت العسكرية في دول المنطقة المختلفة، و استعمال القوة العسكرية ضد الدول التي ترعب في معارضة الولايات المتحدة مثل العراق؛ بجانب منع سرل من الحصول على هذه الأسلحة الاستراتيجية و ضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية. هذا النظام سيحل محله بظم حليف للولايات المتحدة بالإضافة إلى دعم تنفيذ مشروع الدوع الصاروحي بمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي و مصر و تركيا و إيران و إسرائيل

سابعاً: مكافحة الإرهاب الذي يعد أكثر الأخطار تهديداً لأمريك و الفصل بين العمليات الإرهابية و محادثات السلام في الشرق الأوسط حتى لا تتأثر شعبية الولايات المتحدة في المنطقة في جب تشجيع و دعم التعاون الإقليمي بغية مكافحة الإرهاب و ضرورة استخدام كافة الإمكانيات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في كافة أنحاء العالم و الإعلان رسمياً عن ذلك⁽²⁵⁰⁾ و بذل كافة الجهود ضد القوى التي تهدد المصالح الأمريكية و تتمثل في العراق و إيران و يمكن القيام بذلك من خلال التشجيع على تغيير النظام في العراق و إيران ، و استغلال حالة السخط المستمرة بين جيل الشباب في إيران لتغيير النظام الأبدي و بمساعدة لقوى الداخلية و قوى المعارضة أيضاً.^(25١)

ثامناً: ضرورة تقليص الجو المعادي للولايات المتحدة الذي يسود المنطقة الآن ، من خلال القيام بإجراءات موسعة لتوضيح القيم الأمريكية و الديمقراطية و السلوك السياسي لأمريكا تجاه شعوب المنطقة، و السعي لدعم شرعية الرعماء الأصقاء في المنطقة و دعم المعارضة في الخارج ضد الأنظمة المعادية لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط .

تاسعاً: ضرورة العمل في الشرق الأوسط لمواجهة أي تطورات محتملة عن طريق اعتبار إسرائيل حليف الولايات المتحدة الأول، و اعتبار التحالف مع إسرائيل قولاً و عملاً هو الوسيلة لتنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة⁽²⁵²⁾.

يعتقد عدد كبير من محلي العلاقات الدولية من أمثال "باتريك مورجان" و "ديفيدليك" و "كلروجاب" أن العالم سيشهد نوعاً جديداً من النظم الإقليمية ، لذا ، فإنه سيتم تعريف الاستقرار و الأمن في العالم انقام في إطار " النظم الإقليمية"⁽²⁵³⁾ . و انطلاقاً من وجهة النظر هذه ، فإنه سيتم تقسم العالم الى عدة تكتلات أمنية إقليمية ، تقوم العلاقات فيما بينها على المعادلات الأمنية . بعبارة أخرى يعني "التكتل الأمني الإقليمي" مجموعة الدول التي تقع بشكل مستمر تحت تأثير عامل أو عدة عوامل خارجية أمنية بشكل يجعلها تتحالف لمواجهة هذه العوامل و يرتبط مصير الدول الأعضاء من الناحية الأمنية ببعضها بشكل أساسي ، و سيصطنع هذا "التكتل الأمني الإقليمي" بالزعات التوسعية القوق قومية و الإقليمية التي تنتهجها الولايات المتحدة التي تواجه بصمت أو دعم من جانب عدد كبير من الدول الحليفة للولايات المتحدة .

(250) جريدة "الأمم" الإيرانية ، الأهداف لشيطنية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مقالات إيرانية ، العدد ٢٥ ، مرجع سابق ، ص ٤١

(251) جريدة "ميسكي" الإيرانية ، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حول الشرق الأوسط ، العدد ٤١ ، مرجع سابق ، ص ٥٢

(252) ذكر ب هذه المصطلح الشر من التحرير للدم من قبل اللجنة المركزية لتي حنسا الحكومة الأمريكية ، و هي واحدة من أصل خمس مجموعات حسب المناطق

التي تسمى استراتيجية في العالم ، بهدف وضع الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة إلى هذه المناطق

(253) لمعرفة نقاط الاختلاف بين الإقليم القومية و الإقليمية التي أنتجتها المنتميات القوقية في بداية الألفية فقلقه انظر حسكر محبور الإقليمية و أهداف الأمن

الإقليمي ، مقالات إيرانية ، العدد ٢٧ ، مرجع سابق ، ص ٥٩

و هذا يعني ان نموذج الإقليمية سيصبح في مواجهة مع التواعد المعمور بها على الساحة الدولية . و هذا يصح إيران أمام الاعتبارات التالية :

• يجب على الجمهورية الإسلامية أثناء تحديد شركائها الإقليميين ان تختار الدول التي تشترك معها في المصالح .

• يحظى دور "القوة المحورية" باهتمام شديد في بلورة النظم الإقليمية الجديدة لأكثر من الاختلاف و التحارص الموجود بالفعل يتم استواءه من خلال وجود قوة محورية مهيمنة. (254)

• إدراك إيران للتحولات الجيوبوليتيكية في مجالها الإقليمي الحيوي الذي نتج عن تزايد الوجود الأمريكي في المنطقة ابتداء من القواعد العسكرية في الخليج ثم أفغانستان و العراق و أخيراً التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى. (255)

• يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية و سائر الدول التي لها قيم وطنية مستقلة تريد أن تحافظ عليها أن تأخذ هذه العبرة من النظم الإقليمية الجديدة ، ففي العالم القادم لن تكون الوحدات القومية في شكلها الفردي قادرة على تأمين مصالحها حتى لو كانت متوافقة مع المبادئ المسلم بها في العلاقات الدولية و الحقوق المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة. لذا يجب أن يكون العمل السياسي متوجهاً نحو تأسيس نظم إقليمية جديدة تقوم فيها الجمهورية الإسلامية مع بعض الدول الأخرى شرح أهدافها و تحقيق المصالح المشتركة و بناءً على هذا ، يتضح أنه يجب على إيران تبني التكتيكين التاليين حتى تستطيع إثبات وجودها في العالم القادم :

- ١- العمل على تأسيس نظم إقليمية بمحورية إيرانية ، أي تصنع الجمهورية الإسلامية القوة المهيمنة في النظم الإقليمية المطروحة
- ٢- العمل على إيجاد مكان لإيران في النظم الإقليمية الجديدة ، حتى و لو لم يكن لإيران دور القوة المهيمنة. (256)

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية اتجاه سورية و لبنان.

أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سورية و إيران:

دخلت الثورة الإيرانية كمعمل تاريخي كبير على الساحة العربية ، في ظل ظروف سياسي إقليمي و عربي تميز بغياب المشروع القومي التوحيدي ، و تراجع العمل الرسمي و الشعبي من أجل الوحدة العربية ، و تفتت النصال الشعبي الذي كان قوياً في الخمسينات و الستينات ، و تراجع المواجهة مع العدو الصهيوني بتبني شعارات التسوية ، و انتفاء شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوصية ، و تغلب الانتهاكات العنصرية و الطائفية الضعيفة ، و صراوة الهجوم الإمبريالي الأمريكي - الصهيوني الدخلي و عجز القوى القومية و الديمقراطية الكني و السني عن المواجهة ... كان هذا الوضع العربي كما تم تشخيصه بشكل عصراً سلبياً ، أمام الفعل الإيراني الكبير .

لقد نشأ التحالف السوري - الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران ، و تطور مع مرور الزمن . و في حين أن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت صاهرياً ، فقد برزت عوامل أخرى إلى الواجهة ، فيما استمرت التطورات بين البلدين و عبر مجال مصالحهم في التأثير على هدف و طبيعة علاقاتهما المتبادلة . و يمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كمسات دائمة و محدّدة لهذا التحالف و اتجاهه المستقبلي ، و من أهم هذه العوامل :

(254) د. افشاري ، اسفر ، الإقليمية الجديدة و أس للصورة الإسلامية الإيرانية ، منشورات إيرانية ، العدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٥٦ ، ٥٧

(255) اسفر ، الإخلاء انشر ، د ١٠٠٠ ، بيروت مجلده ، التحول في المجال الجيوبوليتيكي الإيراني ، منشورات إيرانية ، العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٢ ، ١٦

(256) د. افشاري ، اسفر ، الإقليمية الجديدة و أس للصورة الإسلامية الإيرانية ، منشورات إيرانية ، العدد ٢٥ ، مرجع سابق ، ص ٨٠

- المصالح المشتركة بين الدولتين ، و لادور الحيوي للشبيعة في لبنان بالنسبة لسورية و إيران على حد سواء ، و إن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكل الطرفين .
- الاعتبارات المتعلقة بميران القوى الإقليمية ، و الحفاظ على المصالح المناسبة و لاستراتيجية للدولتين المتحالفتين .
- في الواقع ، و في منطقة التحالفات المتذبذبة و غير المستقرة ، برهنت العلاقة السورية - الإيرانية أنها أكثر ثباتاً و ديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً .

١- سورية و الثورة الإيرانية: إن سقوط الشاه في كانون الثاني عام ١٩٧٩ مهد الطرق لاصطفاء استراتيجي جديد بين سورية و إيران . فقد رحبت سورية باستيلاء ية الله على السلطة في طهران و في شهر اب/أغسطس قام وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام بزيارة طهران ، و افتتح بأن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها و هي أنشاء اندلاعها و بعد انتصارها⁽²⁵⁷⁾ و يجد وقوف سورية إلى جنب طروحات الثورة الإسلامية الإيرانية تفسيراً له في شعارات تلك الثورة للماهضة لأمريكا و المعادية لإسرائيل ، فقد هاجم الحميني أمريكا و سماها "الشيطان الأكبر" و قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و أوقف تدفق النفط إليها و انسحب من حلف المعاهدة المركزية (السنو) و رفع العلم الفلسطيني على مقر السفارة الإسرائيلية .

إن نجاح ثورة الحميني و إعلانها عن الرغبة في تصدير مبادئها إلى خارج إيران أثار الدعر الشديد عند حيران إيران العرب ، و لكن الذعر بلغ دروته في العراق بصفة خاصة لاسيما أن ثلثي سكان العراق هم من الشيعة⁽²⁵⁸⁾ . بينما حولت سورية إقناع الدول العربية بأن يرو في إيران و ربما يعادل نقل مصر فدا كبت إسرائيل قد كسبت مصر عن طريق معاهدة السلام عنها قد خسرت إيران بقيام الثورة⁽²⁵⁹⁾ . و كانت سورية تأمل أن تدخل طاقات الثورة الإيرانية في مطبوعة الجبهة الشرقية بحيث يتم خلق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في مرحلة لاحقة ، يتم قلبها تصعية الخلافات العربية - الإيرانية الموروثة عن عهد الشاه و ذلك بالحوار و التفهم⁽²⁶⁰⁾ .

فالنسبة لسورية ، كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة ، و ذلك لعدة اعتبارات فقد تحتم إحساس سورية بالعزلة و كونها عرصة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة خروج مصر من المواجهة ضد إسرائيل ، و توقيها على اتفاقية كاسب ديعيد في عام ١٩٧٩ . كما أن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري - عراقي ، و نصاعد فتوتر مع إيران قد قل من فرصة قيام تجمع عربي فعال من شأنه أن يقوم الاحتلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل . و كانت سورية قلقة أيضاً من احتمال أن تقوم مصر و قد صصحت في المعسكر (المؤيد للعرب) بجر بطواف عربية أساسية أخرى ، بما في ذلك الأردن ، مما يؤدي إلى زيادة عزلة سورية و صعاب موقعها إزاء إسرائيل . يضاف إلى ذلك اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ في لبنان مما رتب أعباءً لإضافية على سورية . و قد حدث جميع هذه التطورات في ظل التهديد المستمر بتدخل إسرائيلي كبير محتمل ضد لبنان و

(257) سبل ، بترية ، الأسد الصراع على الشرق الأوسط ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ١٩٩٢ ، ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(258) متسعة ، بتر ، تاريخ مصر الحديثة و الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الصمد ديمي الجمال ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٥٧٥ .

(259) سبل ، بترية ، الأسد الصراع على الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

(260) الجعفري ، بشر ، السبيل للخارجية السورية (١٩٨٢-١٩٩٦) ، دمشق ، دار طلائع ، ص ١٩٨٧ ، ص ٢٢٨ .

سورية نفسها . هذا التدخل الذي سبقه الاحتراق الإسرائيلي لمنطقة الشطاطي في عام ١٩٧٨ في جنوب لبنان . (261)

هكذا وبصرية واحدة ، تكون الثورة الإيرانية قد أعادت تشكيل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل ، و برزت حليفاً قوياً بدلاً من مصر ، و فتحت الباب أمام التمسك السوري - الإيراني في لبنان ، و إضافة قوة و مصداقية للقوى المعادية للعرب في المنطقة . و أحييت الأمل بالتحفيف من بعض الصعوبات على سورية .

٢- إيران و حركة أمل : لقد امتدت العلاقة الإيرانية - اللبنانية من خلال الطائفة الشيعية التي كانت تعاني من عدم التمثيل السياسي في لبنان قبل الإمام موسى الصدر ، الذي وجه انتقاداً حاداً للقادة الشيعيين اللذين حرموا طائفتهم من هذا التمثيل . حيث كان الشيعة اللبنانيون يشاركون في الحياة السياسية العامة عبر قنوات غير شيعية ، مثل الأحزاب القومية و الماركسية العثمانية ، في ظل غياب التمثيل السياسي للطائفة الشيعية في حين أن التعبيرات السياسية في لبنان هي تعبيرات المؤسسات الطائفية . و مع ارتفاع وتيرة الخلاف بين الإمام موسى الصدر و الطم النداسي ، في عهد الرئيس الأسبق سليمان فريحية ، باندر الصدر إلى تأسيس حركة أمل ، حيث تم الإعلان في ٦ تموز ١٩٧٥ عن ولادة تنظيم أفواج المقاومة اللبنانية "أمل" كتظيم عسكري تابع لحركة المحرومين ، و ذلك قبل أسبوعين من مشوب الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥ . و بعد اختفاء الإمام موسى الصدر في أواخر شهر آب من العام ١٩٧٨ ، في ظروف غامضة و غير واضحة حتى الآن ، عمل قادة حركة أمل على استكمال مشروع بجدات تبين سياسية وعسكرية ، للطائفة الشيعية و التي كان الإمام الصدر قد بدأه في النصف الأول من السبعينيات . و قد تم هذا الاستكمال في ظل النضال الطائفي و الحربي في لبنان ، الذي سيطر على الحياة السياسية كلها بعد أن تحولت الطوائف التي هي جوهر السياسة إلى (طوائف عسكرية) (262) . و جاء انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية ليجسد نجاحاً شاملاً محققاً للشيعة اللبنانيين الذين رحبوا بها ترحيباً كبيراً ، لجهة قيام دولة حامية مسئلة بيران الحميري . بخص للشيعة العرب و تقدم لهم جميع ألوان المساعدة و التعزيرات المالية و السياسية ، لكي يكونوا عنصر تحريك في المجتمع العربي عامة و الوضع اللبناني خاصة . حيث أن للروابط التي تربط شيعة جبل عامل و شيعة إيران تاريخ طويل و ميمر ، حيث يتلقى العديد من رجال الدين اللبنانيين تعليمهم في قم كمركز للتعليم الديني في إيران . كما تلقى عدد من الإيرانيين ، بمن فيهم ابن الحميري أحمد الحميني و نسيبه صادق طباطبائي تدريبهم العسكري في لبنان تحت إشراف أمل (263) و الحالة هذه ، برر تأثير الثورة الإسلامية التي أنتجت ما يمكن تسميته (بالمودج الإيراني) على الحركة الشيعية في لبنان من خلال تجدد الخطاب السياسي و الأيديولوجي لهذه الأخيرة ، و تبنيها مقولة أن الصراع الذي يشق العالم هو بين الشعوب المستضعفة من العمال و الفلاحين و سائر المحرومين في صراع مع (المستكربين و المترفين) كما شكلت الثورة الإسلامية عنصر دعم غير عادي بالنسبة للحركة الشيعية . باعتبارها يومئذ لها و للمرة الأولى بعد أن كانت تفقد هذا البعد الدولي (264) . و في أول لقاء بين الإمام الحميني و وفد من المجلس الشيعي الأعلى برئاسة الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي زار إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، عرض الشيخ شمس الدين على

(26١) أما حصي / حادي أحمد ، سورية و إيران ملحق و ملحق ، ترجمة : عبد الحسب ، بيروت ، لبنان : دار الشؤون الأدبية ، ط ١٩٩٧ ، ص ٢٢٠١ .

(262) إير غوتن ، أمل و الشيعة ، ترجمة : محمد الحاج عبد الله ، دار بابل ، بيروت ، ط ١٩٨٨ ، ص ٩٨ - ١٠٠ .

(263) (المصدر) مختصر حول علاقة جبل عامل بإيران ، Tarif Khalid: " Shaykh Ahmad Anfal - Azyn and al Ifran" in Intellectul Life in The Arab East, 1890-1939, ed: Marwan R. Duheiry, p.110-124

(264) إير غوتن ، أمل و الشيعة ، مرجع سبق ، ص ١٠٠ .

الإمام الحسيني مسألة احتطاب موسى الصدر في آب/أغسطس ١٩٧٨ ، و بذلك أخذت إيران تهتم شيئاً فشيئاً بالساحة اللبنانية .

و مع شوب العرب العراقية الإيرانية ، انضمت حركة أمل إلى المعسكر الإيراني المعادي لعراق ، و حرقت مبنى جريدة بيروت المؤيدة لعراق^(26٦) و تذكر مجلة الشراع اللبنانية أنه في (عام ١٩٨٠ حلّ حرب الدعوة في لبنان نفسه ، و أصبح أعضاؤه يعملون مع الثورة الإسلامية في إيران مباشرة ، و أحدث الثورة الإسلامية في إيران تعمل على إقامة صلات معية مع عدد كبير من عناصر و كوادر حركة أمل ، و منهم المسؤول عن مكتب حركة أمل في إيران السيد إبراهيم الأمين الذي أصبح فيما بعد أحد البارزين في حزب الله^(26٦)).

و نحت وصاة العزو الصهيوني لبنان ، نمت المجموعات الشيعية الراديكالية المؤمنة بممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني ، و تشكيل مقاومة سرية غير حصصية لمركزية تنظيمية . و في هذا الوقت ظهرت حركة أمل الإسلامية بزعامة حسين الموسوي ، و أصبحت بعلك مركزاً لنشاط هذه المجموعات الإسلامية الراديكالية ، التي يشرب عليها ألف عنصر من حرس الثورة الإيرانية الذي وصلت أعداد منه بهدف التصدي للعرو الصهيوني للبنان ، و إرساء السياسة الإيرانية بلبنان على أسس ثابتة و متينة . و لما كانت هذه المجموعات الإسلامية الشيعية الراديكالية المؤمنة بطورية (ولاية الفقيه) المتمثلة في الالتزام المطلق بمرجعية الإمام الحسيني السياسية في حربه . تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الثورة الإسلامية الإيرانية ، فقد كانت في طبيعة كل الهجمات البطولية على القوات الصهيونية ، و على الوحدات الأمريكية و الفرنسية ، و على القوات اللبنانية⁽²⁶⁷⁾ . و في مستهل العمل الإسلامي الإيراني في لبنان ، طلب الإمام الخميني من المسؤولين الإيرانيين أن يطلعوه شخصياً على تطورات العمل الإسلامي في لبنان ، و كلف مجلس الدفاع الأعلى بنقل أوامره و توجيهاته إلى حرب الله في لبنان . و كان يضم مجلس الدفاع الأعلى ائسادك : رئيس الجمهورية لإيرانية السيد علي خامنئي ، و رئيس الشورى للشيخ علي أكبر هاشمي رافسنجاني ، و رئيس حرس الثورة السيد محمد حسين وفائي ، و هم يتناوبون شخصياً على الاهتمام بحرب الله في لبنان و عمله .⁽²⁶⁸⁾

٢- إيران و حزب الله : لقد شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية ، و العظيمة الصهيونية المدعومة من إمبريالية الأمريكية ، و العجز العربي في مواجهة الاحتلال و التوسع الصهيوني و فشل العرب في فرص مطالبهم العادلة داخل منظمة الأمم المتحدة من جهة ثالثة ، عوامل مؤثرة تفاعلت لخلق قاعدة لدى المجموعات الإسلامية الراديكالية ، المؤمنة و المؤيدة للمشروع الإسلامي ، بأن الكيان الصهيوني القائم على الاغتصاب و التوسع في احتلال الأراضي العربية ، و على القتل و المذابح ، و بالتالي فلا يستمع إلا للغة المقاومة المسلحة .

و هكذا شكل الاحتياح الصهيوني للحاقز القوي ليتجمع أعضاء حرب الله تحت عنوان عريض هو مواجهة الاحتلال الصهيوني و النفوذ العربي . فتأسس حرب الله في عام ١٩٨٢ كحركة سرية ، و ظل سرياً حتى عام ١٩٨٤ . و يمكن القول إن نشأة هذه المقاومة الإسلامية المسلحة ، في كنف حربها ضد الاحتلال الصهيوني ، التي نخدم في جانب أساسي منها أهداف

(265) مجلة الشراع ، حرب الله حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ ، ١٩٨٦/٣/١٧ ، ص ١٦

(266) المرجع السابق ص ٨

(267) الندبي ، توفيق أمل و حرب الله في طلبة الصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١٤

(268) مجلة الشراع ، حرب الله حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٩

السياسة الإيرانية هي تعبيرها الإقليمي و الدولي . و تشيّد أسس المجتمع الإسلامي الذي تتعبد له ولاية الفقيه إقامته ، قد كانت بمرحلة المولدة الحقيقية لحرب الله في لبنان ، باعتباره حزباً يضم كافة المجموعات الشيعية الرئاسية التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجاً لها ، و في الإمام الخميني قائداً لها ، أو بتعبير آخر خرج حرب الله من رحم هذه المقاومة الإسلامية في لبنان و اتحاد الطلبة المسلمين ، و اللجان الإسلامية ، إضافة إلى المؤمنين بسماطة أن المقاومة الإسلامية هي الجواب . و كانت قيادات هذا الفصيل في بداية الثمانينات من رجال الدين اللبناني في العشرينات و الثلاثينات من أعمارهم ، كالشيخ عباس الموسوي^{٢٦٧} سنة ، مدير المدرسة الدينية في بعبك و المسؤول عن الشؤون العسكرية و الأمن الداخلي ، و الشيخ حسن نصر الله ٢٨ سنة الذي كان يلعب دور صلة الوصل بين إيران و قواتها في لبنان⁽²⁶⁹⁾.

و بطراً للرأي الثابت عند الإمام الخميني بأن الأحرب على الساحة الإسلامية موروثة من الأفكار العربية ، و يجب حلها و الاستعاضة عنها بـ "حزب الله" الذي يجمع كل الأمة الإسلامية التي تتطلع إلى الولي الفقيه كقائد لها ، فقد تكونت صورة واضحة عن كيفية تنظيم هذا الحزب حسب الرؤية الإسلامية . ولفظ الذي هو الولي الفقيه هو رعيم هذا الحزب و جماهير هذا الحزب هم كل الأمة الإسلامية في العالم الذين يأتمرون بأوامر هذا الفقيه أما الكوادر التي تربط عادة القيادة بالجماهير ، فهم في حزب الله العلماء الذين يعيهم الولي الفقيه لهذه الغاية (و حسب هذا التنظيم فإن قادة حرب الله في لبنان معيّنون من قبل الخميني)⁽²⁷⁰⁾. هذا الارتباط الديني و العقائدي و السياسي بالمرجعية السياسية الإيرانية (ولاية الفقيه) جعل البعض ينظر إلى الحرب على أنه (حالة إيرانية) أو جزء من الاستراتيجية الإيرانية في ميدان الصراع الإقليمي الذي يمتد من جبهة لبنان إلى جبهة الخليج .

غير أن إيران التي عاينت مرحلة الصراع بين منطق الدولة و منطق الثورة ، تغلب فيها ، هي نهاية المطاف ، منطق الدولة و مراعاة مصالحها التومية العليا على منطق تصدير الثورة الإسلامية . و الحالة هذه ، انعكست هذه الواقعية على رؤية حرب الله أيضاً عندما اصطدمت بحصانات القوى الإقليمية و الدولية و يذهب محمد رضا جليبي و أني لوران إلى أن إيران أُنشئت في لبنان أنها تملك الخصائص الملائمة لإدعاء براغماتية و مروية و تراجعاً تكتيكياً في الحظ السياسي ، و من هنا ليس مستغرباً الكلام عن تحولات في رؤية حرب الله ، و مواقفه السياسية بعيدة التكيف مع المتغيرات العالمية و الإقليمية و المحلية⁽²⁷¹⁾.

فإذا كان حزب الله قد ولد عقب الاشتقاق الذي حصل في حركة أمل (حسين الموسوي) ببعلبك و (ابراهيم الأمين) بطهران ، و هو الانشقاق الذي أسهم في تقسيم شيعة لبنان إلى حريين . الأول يتكون من حركة أمل التي تولف بين سياسة الإمام موسى الصدر و بين التحالف مع سورية ، و تعمل في إطار المحافظة على لبنان اللبناني ، و الثاني حزب الله الذي يؤلف بين استراتيجية الثورة الإسلامية الإيرانية و نظرية ولاية الفقيه و بين السياسة السورية الإقليمية و اللبنانية فقد فرضت الظروف الإقليمية و الدولية على جميع فرقاء الصراع الأهلي في لبنان و حزب الله الذي لمع اسمه في فضاء السياسة اللبنانية و على خشبة الساحة الشرق أوسطية بسبب مرواجه و لانه مع الدولة الإيرانية أولاً ، التي تشكل بالنسبة إليه مصدر التجهيز و العتاد و المولود المالية و الحماية و مزاجه و لانه مع سورية ثانياً باعتبار

(269) العنلي توفيق ، مل و حرب الله في طية الصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

(270) مجلة الشراخ ، حزب الله ، حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٩

(271) Mouhammad Reza Djalili et Annie Laurent "Le Liban à l'épreuve du khomeinisme" les Cahiers de l'orient (Paris) , vol 2N= (271)

0,5 , 1985 , p.79)

حرب الله جزء من الجبهات السورية الأكثر ورنًا في الإضرار الشرق أوسطي مدعًا و نصف
العقد على وجه التفصيل . لقد فرصت هذه الظروف على حزب الله أن يستجيب لضرورة
الاعتراف بالكيان اللبناني و المؤسسات الشرعية ، و أن يدخل في طور جديد هو طور
النسبة⁽²⁷²⁾.

و رغم رفضه لاتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لكونه يقوم بإصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني و
عودة مؤسسات الدولة ، إلى حد الميليشيات و انتشار الجيش اللبناني في الأراضي اللبنانية كافة⁽²⁷³⁾. بدأ التحول في مواقف حزب الله الحزبية من الكيان اللبناني ، إلى المرونة منذ أوائل عام
١٩٩١ ، حيث أصدر بيانًا سياسيًا أكد فيه على صمات الحزب السياسية و الفكرية و
الإعلامية في إواجبات الحكم تجاه فصايا الشعب المصرية ، و تبعه الإلحاح على الحكم في
التمييز بين دور "الميليشيات" و دور "المقاومة" ، فتل الأولى ، أما الثانية فتعتبر حقًا شرعيًا و
قانونيًا و إنسانيًا ، و ينبغي الالتزام الصريح و الواضح بدعمها⁽²⁷⁴⁾.

كما شارك حزب الله في الانتخابات البرلمانية لصيف عام ١٩٩٢ — على الحال التي نظم
عليها — و فاز بحصته المقررة فيها ، و دخل البرلمان اللبناني بكتلة متنوعة طائفياً . و هكذا
تحول حزب الله من حزب ينادي بالقضاء على النظام اللبناني و إقامة نظام إسلامي بديل عنه ،
إلى حزب معارض للنظام من داخل مؤسساته الدستورية . و أدرك الحزب بأن إقامته بنظام
إسلامي في لبنان لم يعد شعاراً واقعياً ، لذلك أصبح الخطاب السياسي لحزب الله يركز على
اصلاح النظام السياسي ، و إقامة أوثق العلاقات الاستراتيجية الخاصة و أمتها مع سورية
في المجالات المختلفة كافة ، و إلقاء الطائفية السياسية⁽²⁷⁵⁾ ، و في الوقت الذي تأكد فيه أن
حزب الله قد بلغ مرحلة النصح في إدارة عمله السياسي . و أصبح يقدم نموذجاً من
البراغماتية يتجاوز إلى حد كبير النموذج الذي عرسته الساحة اللبنانية من أحزاب اليسار و
اليسار المعاندية . جاءت التحولات التي تشهدها إيران لتعقب من خط لبنة الحزب ، لأن إيران
أصبحت تعيش صراعاً ليس حافياً على أحد بين رجال الدين المحافظين الذين يدفعون عن
بطرية ولاية الفقيه ، و ينتمون خصومهم من التيار المعتدل بزعماء الرئيس محمد خاتمي
بأنهم "تحريريون" لأنهم يستنكرون الطائفية التيورقراطية لولاية الفقيه⁽²⁷⁶⁾.

و إذا كانت الظروف الدولية و الإقليمية قد جعلت حزب الله يسحب شعار الجمهورية
الإسلامية من التداول ، و يحقق اندفاعاً نحو اللبنة ، فإن قيام الحزب بمراجعة نقدية شاملة
لأطروحاته الفكرية و تجربته السياسية في لبنان ، و إعلان نتائج هذه المراجعة للرأي العام
لبناني ، أي الاعتراف بالنواقص حتى لا تبقى مبررة لانتقادات الآخرين كقميص عشان يتم
رفعه للمراية عليه ، و الخروج من أسر الشعارات غير الواقعية ، حتى لو شكل ذلك تراجعاً
عن مبادئ و أهداف سابقة طهر عدم صلاحها ، و ذلك حفاظاً على مصداقية الحزب⁽²⁷⁶⁾.

و أكد الشيخ حسن نصر الله الأمين العام للحزب بموجه البراغمتي بالانفصال عن
العباءة الإيرانية و أن كان شكلياً ، في مقابلة وردت في مجلة آخر ساعة ، حيث يقول : "منذ
اليوم الأول حاول البعض أن يزعم أن حزب الله هو حزب إيراني أسسته إيران في لبنان ، و
أنه يعمل لخدمة المصالح الإيرانية ، بينما الكل يعرف أن هذه اتهامات ليس لها دليل ، هذا
الحزب لبناني و قيادته لبنانية و قرار تأسيسه كن لبنانياً ، و حتى فكره ليس فكراً إيرانياً ، بل

(272) الحسني توفيق ، أمل و حزب الله في حقبة الصراعات الإقليمية مرجع سابق ص ١١٢

(273) لمرودس الإخلاق لتتار لجنة التطوير و الدراسات في المكتب السياسي لحزب الله ، وثيقة الخلف دراسة في المضمون بيروت ط ١ ١٩٨٩

(274) الحسني ، توفيق ، أمل و حزب الله في حقبة الصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١١٤-١١٥

(275) Eric Rouleau - Islam contre Islam , Le Monde Diplomatique - Juin 999 , pp 20-21

(276) مودهم ، هيثم ، حزب الله و إشكالية توفيق بين الأيديولوجيا و الواقع ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٢٩ كانون الثاني - شباط ١٩٩٢ ، ص ١٧

هو فكر إسلامي ، لكنا ننظر للإمام الحسيني كأحد كبار علماء و مراجع الدين الإسلامي . و بعد تأسيس الحزب أقما علاقات متينة مع الجمهورية الإسلامية في إيران ، و مع سورية ، و مع الكثير من الأحزاب و القوى الوطنية و القومية في لبنان و العالم العربي كحركات إسلامية لكن أولوية حركتنا الإسلامية في لبنان هي مقاومة الاحتلال⁽²⁷⁷⁾

و في أعقاب الانتصارات التي حققها حزب الله للنس والعرب صد قوات الاحتلال الإسرائيلي وبجحة في فرض اسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني فرصت أسئلة عدة نفسها على حزب الله ومؤسسات الحكم في لبنان حول مستقبل هذا الحرب، هل سيحول إلى حرب سياسي أم سيبقى قوة مقاومة وطنية؟ و طرحت الأسئلة نفسها على القوتين الإقليميتين الداعمتين لحزب الله: إيران وسوريا ولكن بصيغة أخرى هي أي مستقبل للعلاقة بين كل من إيران وسوريا مع حزب الله؟ وأي توصيف يمكن اصطلاحه على هذه العلاقة هل هي تدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية أم ماذا؟...

هذه الأسئلة كلها ووجهت بأجابة محددة وصریحة، هي أن حزب الله سيبقى قوة مقاومة وطنية في الجنوب إلى أن ينهي إسرائيل احتلالها لمزارع شبعاء، وتفرح عن كل المعتقلين والسجناء اللبنانيين. وأكدت إيران من جانبها وقوفها بجانب الحرب، وحرصت في الوقت ذاته على تأكيد استقلاليتها، عندما رفضت مساعي فرنسية وألمانية لتقوم بالصعوط على الحرب للأفراح عن الجيوش العسكرية الإسرائيلية الأربعة الذين في حوزته، كما رفضت إيران اتهامات الأمم المتحدة لحزب الله بخرق القرار /٤٢٥/، مؤكدة أن إسرائيل هي التي تنتهك هذا القرار باستمرارها في احتلال مزارع شبعاء. وأكدت إيران مرارا سوء على لسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية أن إيران ليس لها سلطة على حزب الله، وأنه حزب لبناني حالم نابع من الإرادة اللبنانية، وأن أي محاولة للإصاقه بأي دولة غير لبنان هو انحراف عن الواقع ، لكنها استمرت في دعمه بنفس أشكال الدعم التي اعتادت عليها.⁽²⁷⁸⁾

وكانت الأسابيع القليلة التي فصلت بين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلانها قائمة المنظمات المتهمه بالإرهاب في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، ومنها حزب الله، أسابيع صعبة في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، ومالأت على صانع القرار الإيراني، في وقت تزدت فيه أنباء إستراتيجية روجت لما سمته بصفقة المصير بين الولايات المتحدة وإيران، فعملي فيها واسطن طهران دور الشريك في الخليج ووسط آسيا والفوقار، مقابل انحراط طهران كشريك لوسطن في الحرب ضد الإرهاب بما فيها إسقاط حكم الرئيس صدام حسين ونزع حمايتها لحزب الله في لبنان. وتضمنت روايات الصفقة المذكورة أيضا إغراء الولايات المتحدة لإيران بحصة في تركيبة الحكم الجديد في العراق بعد إسقاط حكم الرئيس صدام حسين. ثم انصح سريعا أن هذه لأنباء مجرد بالونات احتلر سياسية، بعد تأكيد إيران رفضها الفاطح للمبدأ الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية الذي أراد الرئيس جورج بوش الابن أن يعرضه على دول العالم والذي يصع الدول بين أحد حبارين: لها مع أمريكا واما مع الإرهاب، كما رفضت إيران التصحية بحزب الله، أو ممارسة أي صعوطة عليه.

وبالرغم من الصفوطة الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على لسان لاعتبار حزب الله منظمة إرهابية، فقد تمسكت الدولة اللبنانية بموقعها القائل أن الحزب هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد مثلت هذه الاتهامات والصفوطة الأمريكية على حزب الله والدولة اللبنانية تحديا كبيرا أمام إيران، واختاراً لجدية دعمها للحزب والدفاع عنه، واختارت

(277) مجلة لمرساة، الرجل الذي كرهه إسرائيل، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢١-٢٠.

(278) عبد المؤمن صبح، للفاعلت الإيرانية، العربية والإقليمية، للفرير الإسلامي العربي مرجع سابق.

إيران أن تواصل دورها، فأرسلت "محمد صدر" نائب وزير الخارجية الإيراني إلى يسروپ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهبأك التقى بالرئيس اللبناني إميل لحود ونقل له رسالة حطية من الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي. وأعلن الصدر دعم إيران للناس وبحرب الله في مواجهة الصعوط الأمركة، وأوضح بعد اللقاء أنه استعرض مع الرئيس لحود العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. ومؤكداً حول رؤية إيران لدور حزب الله، قال: "أن حرب الله وحده لإزالة الاحتلال، ومتى استمر هذا الاحتلال وكان لليبان أراض محتلة فإن من حق لبنان ممارسة حقه في المقاومة".⁽²⁷⁹⁾

و لا بد من الإشارة إلى أن إيران الثورة، سابقاً، حصرت علاقاتها بالمقاومة الإسلامية مع الحفاظ على حد معين من الصلات مع الدولة و كل الأطراف، فإن إيران الدولة توطد علاقاتها حالياً مع لبنان الدولة، دون أن تتخطى عن نفسها الثوري في دعم المقاومة و مساندتها في مواجهة إسرائيل. وكانت هذه العلاقات قد حققت فقرة نوعية مع الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رافسجاني تمثل في اعتراف السفارة الإيرانية في لبنان على القيادات اللبنانية الروحية و السياسية من مختلف الطوائف.

و منذ انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران، بدأ واضحاً أن العلاقة بين طهران و بيروت ستخطو خطوات نوعية في جميع المجالات. و هي إطار تحس العلاقات الرسمية، قدم رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري بزيارة هي الأولى لرئيس وزراء لبناني لطهران منذ عام ١٩٧٤⁽²⁸⁰⁾. حيث وصفها السفير الإيراني السابق لدى لبنان و رئيس قسم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في الخارجية الإيرانية الجديد "هميون علي زاده" بـ (الزيارة التاريخية) التي من شأنها (أن تفتح الأبواب التي تعوق ازدهار العلاقات الثابتة بين بيروت و طهران).⁽²⁸¹⁾

و لعل تركيز المحادثات الثنائية على توقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدين بأسلوب التفاهم و الحوار معتمدين على الصراحة العامة لإحداث حالة نوعية و تطور ملحوظ بينهما، و خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي و تطوير البنية التحتية للدولة اللبنانية من خلال تشجيع الكهرباء و بيع إيران البعط للناس، و بالتالي ترتيب كل إمكانياتها لمواجهة إسرائيل، و تطوير العلاقات و توطيعها لصالح الأهداف المشتركة إقليمياً و دولياً.

و من الواضح أن لناس يتسم بوضع شديد التعقيد بما يترك من آثار على طبيعة العمل السياسي و الدبلوماسي فيه و ترابط العلاقات السورية - اللبنانية و أهميتها، و بالأخص حالات التوتر التي تدفع بها إسرائيل و دورها في تأريم الوضع. كل هذه المعطيات أوجدت لدى المسؤولين اللبنانيين على مختلف الصعد، الدوافع الموضوعية لتعزيز العلاقات مع إيران نتيجة الطروب الإقليمية و الدولية التي تترك آثارها على ميزان القوى السياسي في المنطقة.⁽²⁸²⁾

(279) المرجع السابق ص ٥٦

(280) جريدة الكفاح العربي، تاريخ ١٩/١٠/١٩٩٧، عدد ١٤١٦، ص ٤

(281) جريدة الشرق الأوسط، تاريخ ١١/١٠/١٩٩٧، عدد ٦٩١٢، ص ١

(282) سرحان، سمع علي، إيران إلى أين؟ ص ١٩٩، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢

ثانياً: تحديثات السياسة الإيرانية في سورية و إيران :

١- الحرب الإيرانية - العراقية و العامل العراقي: خلال المرحلة الأولى من هذه الحرب ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٢، كانت عدداً من الاعتبارات هي المسيطرة واليسيرة للإيرانيين كان موقف سورية السياسي داعم لإيران حيويًا، لأنه بالرغم من وجود حالة صدام قصوي فإن الموقف السوري قد ساعد في منع تحول الحرب إلى مواجهة فرسية - عربية شاملة، أو إلى انقسام سني - شيعي في المنطقة. كما أن الحفاظ على علاقات إيرانية جيدة مع سورية قد منح إيران فائدة أخرى هي تحديد الوساطة السورية الممكنة مع عدد من الدول الهامة الأخرى، وخاصة السعودية ودون الخليج الأخرى و على الصعيد الدولي، ومن روابط سورية قوثيفة مع الاتحاد السوفيتي السابق قد منح إيران قناة لا تقدر بثمن إلى القوة العظمى الأخطر على حدود إيران مباشرة. (283)

أما سورية فقد وقعت ضد الحرب من حيث المبدأ و عدتها حرباً حاضنة، و في نفس الوقت أعلنت وقوعها مع إيران و فررت دعم مجهود إيران الحربي (284). و كونت أحد أعمدة تجمع مباحث للائتلاف السعودي العراقي المصري، تكون من سورية و لبنان و إيران. و قد ارتبطت كل من الجزائر و اليمن الجنوبي بدرجة أو بأخرى بهذا التحالف الثلاثي حيث جمعت المصالح و التوجهات المشتركة المتمثلة في مقاومة النفوذ العربي في المنطقة و عدم التحول هي تسوية مع إسرائيل (285) كما أغلقت سورية حدودها مع العراق، و كذلك الأنبوب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية، و وقعت مع إيران اتفاقاً تجارياً واسماً ضمن لسورية الحصول على النفط طوال سنوات عديدة بعد ذلك و بأسعار تفضيلية. (286) كما حالت سورية من الناحية الدبلوماسية دور تحسنة الدول العربية مع العراق في مواجهة إيران، و قد أدت سياستها المالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق لنطاقات عربية من الصراع العربي - للصهيوني و العمل على تحييد هذا الأخير حيث لم تجد إسرائيل غضاضة في التعبير عن بهجتها إزاء نيران الحرب بين العرب و المسلمين غير العرب، بل أدت لورها. و يكفي دليلاً على ذلك أن نذكر تصريح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان الذي قال فيه: «إن النزاع العراقي - الإيراني لا ينصّ مضحكي و لا يؤلم راسي» (287).

فلقد استقطبت الحرب الدائرة على الجبهة العراقية - الإيرانية انتباه الرأي العام العالمي و أتاحت لفرصة أمم إسرائيل لتوجيه ضربات موجعة للوطن العربي هي :

١- ضم القدس و جعلها عاصمة أبدية لها في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠. (288)

٢- ضم الجولان السورية المحتل في حرب ١٩٦٧ إلى أراضي الكيان الإسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. (289)

٣- قصف المفاعل النووي العراقي "أوزيرك" في ٧/٦/١٩٨١ (290)

(283) «إلى حسن، و أحمد خالد، سورية و إيران تقابلان و لتاريخ مرجع سابق، ص ٢٥

(284) سويل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٢٥

(285) نوبل، بولس، النظام العربي، في على الدين خليل و بهجت قرني (محرران)، مرجع سابق، ص ١٢٥

(286) سويل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٨٣

(287) الجمعي، بشار، السياسة الخارجية للسورية (١٩٨٢-٨٦)، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٠

(288) الكتي، رهام، القدس في المطالب الإسرائيلي، السيرة الدورية، العدد ١٣٨، مرجع سابق، ص ١١ و انظر هدي، إسحاق، الوضع القانوني لبلدية القدس

في الحكم القانوني المفصل، معلومات دولية، العدد ٦٥، صيف ٢٠٠٠، ص ١٠١

(289) انظر للأفانيل، بركات، مساعدات، لتكاسة سبيل/أبريل ١٩٨١ في الجولان المحتل، مجلة معلومات دولية، العدد ٢٥، نيسان/أبريل ١٩٩٠، ص ٩٢-٩١

٤- غزو لبس في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٢ و التصريح بتهويد الضفة العربية من الأراضي العربية المحتلة تمهيدا لضمها في مرحلة لاحقة .

و من جهة أخرى ، إن تسابق الدولتين المتحاربتين و تنافسهما على خطب ود الدول الكبرى المصدرة للسلاح ، راد المحاولات الحقيقية التي طُلِمَ عبر عنها العرب برؤية الخبز متحوّلا إلى ساحة مجابهة و صراع بين الدول الكبرى⁽²⁹¹⁾.

فمنذ عام ١٩٨٤ غدا الاتحاد السوفيتي من جديد الحليف و الصديق للعراق في نفس الوقت الذي رخص لحلفائه في الشرق الأوسط بيع الأسلحة لإيران ، بالإضافة لذلك فقد حافظ على علاقات اقتصادية و سياسية طبيعية مع إيران . كذلك رادت فرنسا من أطماعها بحال العراق و التي قد بدأتها في عقد السبعينيات . فقد زودته بكميات كبيرة من الأسلحة .

أما إيران فقد انتقلت تدريجياً إلى العداء السوفيتي الذي دفعت ثمنه بالعملات الصعبة من حلفاء موسكو أو من أوروبا الشرقية . كما تلقت من قصير أسلحة من تصميم سوفييتي كانت قد طورتها ، و انجبت طهران نحو تجار الأسلحة للدوليين و خاصة إسرائيل من أجل التزود بقطع التبدل الضرورية لأسلحتها ذات المنشأ العربي (لوريس ، هيري اللعبة للكبرى)⁽²⁹²⁾

و نجحت سورية في استغلال "المحور العسكري السوري - الإيراني" في الصعص على السعودية و دول الخليج العربي الآخر بغية احترام المصالح السورية . فضلاً عن نجاح الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية في مواجهة المحططات الإسرائيلية الأمريكية في لبنان ، و على الرغم من كل ذلك عارضت سورية احتلال إيران لأية أراضٍ عراقية ، و كذلك حطّطها التامية إلى قيام نظام إسلامي في العراق ، كما عارضت أي توسع لحرب الخليج و هيمنة الجماعات الثورية الإسلامية في لبنان⁽²⁹³⁾.

كما أمنت إيران سورية أيضاً بعرية ذات أهمية في الساحتين العربية و الإقليمية، فعند تحلي مصر عن سورية⁽²⁹⁴⁾، بدأت سورية تسعى نحو استراتيجية متعددة الجبهات ضد إسرائيل ، و إيران بتشيتها لصدام حسين تركت سورية تركيز طاقاتها على مواجهة إسرائيل . و مع نهاية الحرب لم ينجح العراق بإثبات تفوقه العسكري على إيران ، بل كن في موقع جيد لحني أفضل فنده من النيبود الدولي و العربي الواسع لقيام بدور القوة الإقليمية في منطقة الخليج و المشرق العربي . لذلك نفوت دوافع إير أن لتمسك بالتحالف مع سورية بفعل تصدفر عدة عوامل ، ومنها ضعفها مقابل القوة العراقية ، و الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج و العرلة الإقليمية و الدولية التي كانت تعاني منها . بالمثل كانت سورية مدفوعة بمصلحتها التقليدية في احتواء العراق و الحفاظ على دورها المتميز في لبنان . كما أن المتغيرات الدولية و اصمحلال التنافس الأمريكي - السوفيتي في المنطقة ، عرض علاقات سورية السياسية و الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ، للتأكل منذ مجيء الرئيس غورباتشوف في منتصف

(290) انظر لتفصيل بوب جورج و دوغلاس بوب ، أمريكا و إسرائيل "ملائمة حميمة" الشرق الأوسط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام ١٩١٧ حتى الآن ترجمة د محمد دكي بصادين ، بيروت مكتبة بيسان ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٧ ، ١٣٠ . انظر أيضا بومينت و اتفاق الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٨١ ، ص ٣٥٧

(291) القمري ، ينظر العربي المعاصر ، السيرة الخارجية لسورية ١٩٨٦-١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤-٢٢٥

(292) (الشرق و الصراعات الدولية) ، ترجمة د محمد مخلوف ، القمص دار فريدة للنشر و التوزيع و الأبحاث ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧٢-٣٧٣

(293) هدرش ديمون السيرة الخارجية لسورية بين المتحالفين و المتنافسين ، في علي الدين هلال و بهجت قري (مختبرين) ، مرجع سابق ، ص ١١٩

(294) لبريدس لتفصيل نظر عبد الرحمن حمام ، تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية المصرية منذ عام ١٩٤٨ رسالة أعنت لنيل درجة الماجستير

في العلاقات الدولية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، ص ٢٠٠

الثمانينات ، و الامتناع السوفيتي المتزايد عن تقديم المساعدات العسكرية و الاقتصادية لسورية. (295) و قد كانت إيران إحدى الدلائل الاستراتيجية لتعويض الدعم السوفيتي لسورية

٢ - غزو إسرائيل للبنان و اتفاق الطائف : في هذا الوقت بدأ تقاسم المصالح و التوجهات بين سورية و إيران بالاسدع ، ففي حملتها لإخراج قوات الاحتلال الإسرائيلي من لبنان ، كانت الدوافع المباشرة لسورية دوافع استراتيجية : إن الوجود العسكري الإسرائيلي في النصف الجنوبي من لبنان ، و على الأخص في وادي البقاع ، قد وسع العمق السوري تحت مهدد مزدوح : فلأول مرة كانت دمشق معرضة لخطر مزبوح محتمل من الجولان و المواقع الإسرائيلية الامامية في لبس . ضافة إلى ذلك فقد كان هناك التهديد الجيوسياسي السبع من وجود نظام موال لإسرائيل و العرب في جنوب لبنان . إن الفلق السوري حول إمكانية المرحلة الإقليمية و محاطر الصفقات الثنائية العربية - الإسرائيلية كان انداك ، كما هي الآن ، المحدد الأساسي لسياسة سورية الخارجية . لذلك فإن ، ارتداد لبنان سوف يضيف ثقله إلى حسارة مصر ، و مع الأحد بالاعتبار الموقف المشكوك فيه للأردن ، فإن الضغط على سورية للقبول باهانة عربية أخرى على غرار خطوط كامب ديفيد سوف يصبح شديداً . و قد جاء اتفاق أيار/مايو ١٩٨٢ ، الذي حرص على لبنان ، و لعبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور العرب ، و كان مفصلاً لتعديبة الشكوك السورية ، ليضيف حلاً آخر في الفوارس مع الكيان الصهيوني . في ظل هذه الظروف ، فإن رغبة سورية في تقوية روابطها مع إيران لم تكن معجزة ، حيث استطاعت سورية الاعتماد على إيران لتأمين المساعدة المادية على شكل معونة اقتصادية و قوة بشرية . و كانت مصالح إيران تميل إلى التناقص مع مصالح سورية في الساحة اللبنانية ، فقد كانت إيران مدموعة بالدرجة الأولى بعدائها للعقائدي العميق لإسرائيل و التركة المرة و روابطها بالشاه ، كما أن دخولها في الصراع العربي - الصهيوني يفتح أمامها المجال أيضاً لدور إقليمي أكثر أهمية (296) لقد وجدت كل من سورية و إيران منفعة مشتركة في تنمية علاقاتهم مع مختلف الأطراف اللبنانية كقوة فاعلة في الصراع ضد الأعداء المشتركين ، حيث شكلت البنية التنسيقية المعروفة باسم "المقاومة الوطنية اللبنانية" جبهة عربية للعناصر المدعومة من قبل كل من إيران و سورية ، بما في ذلك حرب الله الحديث الولادة ، و شرائح معينة ضمن حركة أمل ، إضافة إلى مكونات الحركة الوطنية اللبنانية .

و هكذا بدأت العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية و عربية في لبنان مما ألحق الهزائم بالإسرائيليين ، و أجبرهم على الانسحاب إلى داخل "المنطقة الأمنية" المعلنة من طرف واحد من قبل إسرائيل في جنوب لبنان في ربيع ١٩٨٥ . كما أن الهجوم المضاد السوري - الإيراني في لبنان قد حقق نجاحاً ملحوظاً في تحديد نتائج غزو ١٩٨٢ ؛ أولاً : إنه منع قطع شار للدبلوماسية الأمريكية المكثفة التي كانت تهدف إلى تحويل مكاسب إسرائيل العسكرية الأساسية إلى فائدة سياسية و دبلوماسية دائمة ، فبعد أشهر من توقيعه ، كان اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ الإسرائيلي - اللبناني ، و هو معاهدة السلام العربية الإسرائيلية الثانية بعد كمب ديفيد ، قد انتهى إلى التهاة و الضياع . ثانياً : و بعد هذه الهزيمة الدبلوماسية ، فإن الولايات المتحدة قامت بجلاء القوات المتعددة الجسديات عن لبنان في شباط/فبراير ١٩٨٤ رداً على نمف مبنى الماريز في بيروت . و ثالثاً ، و بالوإزي مع الانسحاب الأمريكي تم إلغاء اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ ، حيث انتشرت حركة أمل إلى داخل بيروت الغربية معيدة بشكل غير مباشر هيمنة

(295) أعار حسين ، و أحمد حليم سورية و إيران تقاسم و تعاون مرجع سابق ص ٩١

(296) المرجع السابق ص ٢٧

سورية على العاصمة اللبنانية⁽²⁹⁷⁾، و كان من نتائج الحرب التي حاصتها إسرائيل في لبنان ١٩٨٢ أن فويت شوكة المقاومة الوطنية اللبنانية بدعم من سورية⁽²⁹⁸⁾.

وفي عام ١٩٨٨ كلف أمين جميل في اللحظات الاخيرة من رئاسته قائد الجيش العماد ميشيل عون بتشكيل حكومة عسكرية، على الرغم من وجود حكومة شرعية قائمة برئاسة الدكتور سليم الحص. وقاطعت سورية حكومة عون وأيدت حكومة الحص، بينما قاطع العراق حكومة الحص وأيد حكومة عون ودعمها⁽²⁹⁹⁾ وعلى الفور اتخذ العماد ميشال عون كل الإجراءات الممكنة لاستلام السلطة بقلب عسكري ماروني، وقام بتحديد الاتصال مع ممير ججع قائد القوات اللبنانية بعد قطعة استمرت بينهما أكثر من سنتين⁽³⁰⁰⁾، ولأن كلاهما يطمح لأن يكون صاحب القرار الأول، كان يقتضي ذلك أن يلعي أحدهما الآخر، وانصرفت حرب شاملة بين الطرفين في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ لم تحسم نتائجها⁽³⁰¹⁾، ولم يكف عون بذلك فقد أعلن في دار/مدرس ما أسماه "حرب التحرير ضد سورية" معتمداً على المساعدة العسكرية والمالية التي وصلتته من النظام العراقي وياسر عرفات المعادين لدور السوري في بس، ومنسقا جيوده مع إسرائيل، ومؤيدا من فرنسا مع عدم رضا امريكى⁽³⁰²⁾، واستمرت "حرب التحرير" عدة أشهر وأسفرت عن هزيمة معوية وسياسية وعسكرية لميشال عون، وعذت أزمة الخليج الثانية بداية النهاية لطموحات عون وجوده السياسي برمته.

و كانت بداية اعراج الأزمة اللبنانية في القمة العربية الصارئة في الدار البيضاء في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٩، حيث اجتمع ٦٣ داتبا لبنانيا (من أصل ٧٣) في ٣٠ ايلول/سبتمبر حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة الطائف بالسعودية حيث انتهت المفاوضات بإقرار وثيقة الوفاق الوطني التي أطلق عليها تسمية "الطائف" وبموافقة ٥٨ داتبا، وأهم ما نصص عليه اتفاق الطائف هو عروبة لبنان، والعلاقات المميزة مع سورية، وإلغاء الطائفية السياسية باعتبارها هدفا وصليا، وقلص الاتفاق صلاحيات رئيس الجمهورية وأسط سلطاته بمجلس الوزراء⁽³⁰³⁾.

لم تكن إيران وحزب الله راضيين تماما باتفاق الطائف على الرغم من قلقهما الواضح من النظام الماروني، فأزمة عون لم تسلط الأصواء على المصالح السورية - الإيرانية المشتركة في لبنان فقط، بل على مناطق التوتر المحتمل بينهما أيضا. يبدو أن كلا من إيران وحزب الله قد استبعدا من عملية التشاورات المؤدية إلى اتفاق الطائف الذي تم برعاية كبيرة من خلال لجنة ثلاثية من الجزائر والمغرب والسعودية مدعومة بشكل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁰⁴⁾، بالنسبة لإيران، بدا هذا وكأنه يؤكد استعداد سورية لاستعادتهما مما يمكن اعتباره شأنا عربيا، محفصة بذلك من أهمية المصالح الإيرانية في لبنان إلى مرتبة ثانوية نسبيا، وبالقدر نفسه فإن الاتفاق نفسه لم يعط الشيعة اللبنانيين ما كانت تعتبره إيران وحزب الله "مطالبهم" خصوصا في ضوء تضالاتهم وتصحياتهم بعد غزو ١٩٨٢، لكن

(297) المرجع السابق، ص ١.

(298) صلي، بارتريك، الأسد للصراع على النفوذ الأوسط، مرجع سابق، ٦٤٢، ١٤٤.

(299) بقرادوس، كريم، قصة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج)، بيروت، صر فائق للمطبوعات، ١٩٩١، ص ١٩١.

(300) الرفاعي، بهاء الدين شوكي، السلام في لبنان، كتيبا، دار نشر للتحرير والتوزيع ط ١، ١٩٩١، ص ٩٠.

(301) بقرادوس، كريم، لجنة وطن، مرجع سابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(302) المرجع السابق، ص ١٩٩-٢٠١.

(303) انظر حول الاتفاق: توردي، غاري، مرجع سابق، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(304) انظر للتفاصيل حول عمل اللجنة الثلاثية: بقرادوس، كريم، مرجع سابق، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

مصلحة إيران في تجنب القطيعة مع سورية قد دفعت بطهران إلى إعادة تأكيد تبيدها للاتفاق.⁽³⁰⁵⁾

٣ العامل اللبناني: مصالح سورية تأتي أولاً : إن أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز روابطها الروحية و السياسية مع الشيعة اللبنانيين ، فيدون حرية الوصول إلى لبنان ، ستكون إيران معزولة إلى حد كبير عن المشرق ككل . لذلك فإن إيران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها ضمن هذه الساحة ، سواء كمعطل أو كميسر . ولن تستسلم بعض الطرق عن الفوائد التي تتحقق بها من هذا النفوذ بدون مقابل جوهري في مكان آخر . إن الوجود الإيراني في لبنان سيؤثر و يتأثر بالتطورات ضمن الحركة الأصولية الإسلامية الأوسع في المنطقة . من هذا المنطلق ، فبما أن المرجح أن سطر سوريا إلى علاقتها مع إيران كوسيلة يمكن بواسطتها الاستمرار في مراقبة و الحفاظ على قدر من السيطرة عليها الحركة الإسلامية في لبنان و امتداداتها العربية بأقل كلفة و جهد ممكنين نسبياً⁽³⁰⁶⁾ . مع كل هذا ، لن تتصاعد هموم سورية الجيوبانية و الاستراتيجية الحيوية في لبنان ، التي أرست علاقة وثيقة مع العراق اللبنانيين منذ بداية الثمانينات ، و كتب ميل بترريك عن العلاقة بين الرئيس حافظ الأسد و بين الشيعة السوريين بقول: " و كان كفاح الشيعة من أجل حصة أكبر في الدولة اللبنانية التي يسيطر عليها الوجهاء المسيحيون و السنة نسخة من كفاحه هو في سورية "⁽³⁰⁷⁾ . و مع دخول القوات السورية إلى لبنان إلى جانب الميليشيات المارونية في أيار/مايو ١٩٧٦ ، و حصول القطيعة بين دمشق و منظمة التحرير الفلسطينية . توطدت العلاقة بين حركة أمل و سورية؛ و ما من تولى نبيه بري رئاسة و قيادة حركة أمل في مرحلة ما بعد خفاء موسى الصدر ، حتى توطدت علاقة الحركة بسورية أكثر فأكثر . حيث لعب السوريون دوراً مهماً في تدريب ميليشيا أمل خصوصاً منذ عام ١٩٨٠ . فقد أكد نبيه بري في شباط/فبراير ١٩٨٢ على علاقة حركة أمل بسورية ، فطالب في مجال تعداد أهداف حركة أمل في لبنان بـ " إقامة علاقة مميزة عسكرية و أممية و اقتصادية و ثقافية بين سوريا و لبنان ، و تحديد إسرائيل بوصفها العدو الرئيسي "⁽³⁰⁸⁾.

و الحال هذه ، شكلت حركة أمل قوة سياسية و عسكرية من وجهة نظر السياسة السورية قدره على لجم أو حتى السيطرة على أعمال القوى و الفصائل التابعة لمنظمة التحرير و الحركة الوطنية اللبنانية ، خصوصاً في المناطق التي استثنى منها الوجود السوري . كما هو الحال في الجنوب ، باعتباره خطاً أحمر محكوماً بمعادلات إقليمية و دولية . و بعد الخروج المهين للقوات الأمريكية و الفرنسية و الإيطالية من لبنان في أوائل عام ١٩٨٤ ، و بسقوط اتفاق ١٧ أيار شكلت هذه لأحداث مجتمعة نصراً كبيراً للسياسة السورية في لبنان ، أما على الصعيد الإقليمي ؛ ضمن هذا السياق السياسي و التاريخي ، مثل الموقف السوري الصامد ضماناً أساسية للدور الذي قامت به حركة أمل على ساحة الجنوب⁽³⁰⁹⁾.

و بعد تفجير مقر القوات المتعددة الجنسيات (مقر القوات الأمريكية و الفرنسية) في تشرين الأول ١٩٨٣ ، برز نجم حسين حرب الله الناشئ حديثاً في فضاء السياسة اللبنانية كقوة عسكرية و سياسية فاعلة . و توثقت العلاقة بين سوريا و حرب الله عقب اشتعال حرب الجبل و سقوط سوق العرب ، و انسحاب القوات الصهيونية من مناطق جنوبية للمركز وراء خط ما

(305) إسماعيل حنين ، و أحمد حادي سورية ، إيران تقف و تعاون مرجع سابق ، ص ٥٢، ٥٣.

(306) المرجع السابق ص ١٣٥.

(307) سبل ، بترريك ، الأسد الصريح على المشرق الأوسط (١٩٨٨) ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧١.

(308) لريد من الإصلاح نشر ليدوا جورج ، خاتمة نبرتها مع نبيه بري ، ٧-١ شباط ١٩٨١ ، في " السدي موشغ "

(309) الحنين ، فوق ، أمل و حرب الله في حقبة الصراع الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ٧٦، ٧٧.

يسمى "الشريط الحدودي" أيضاً ، مع إعلان ولادة "حرب الله" ، حيث جعلته المقاومة الإسلامية رقماً صعباً في معادلات الصراع المحلي والإقليمي⁽³¹⁰⁾.

و في ظل قيادة الأمين العام الحالي السيد حسن نصر الله ، أصبحت علاقة حرب الله مع سوريا علاقة تاريخية و استراتجية ، و جزءاً من سياسة إقليمية و دولية على جبهة من الجبهات السياسية السورية ، الأكثر وزناً في الإطار الشرق أوسطي . و بتهم حصوم حرب الله ، قيادته أنها باتت في ظل قيادة نصر الله "حالة عسكرية" من جهة ، و "بؤره إيرانية و أيديولوجية" من جهة أخرى . لكن الحرب يجيب عن ارتباطاته بسورية و إيران بأنها ليست على قياس الحالات اللبنانية المعروفة ، بل هي "ضرورة موضوعية" على حلقة المصالح المشتركة في "مواجهة العدو الإسرائيلي المشترك"⁽³¹¹⁾.

و مع حصول حرب الله على اعتراف رسمي لبناني شرعيه المقاومة الإسلامية في لبنان "فهو حرب لبناني و أعضاؤه لبنانيون" ، باتت العلاقة بين حرب الله و سورية العنوان الأكثر بروزاً في المواقف الحربية المطروحة .. فالحرب يسبق بشكل وثيق مع سورية و إيران منذ انطلاق قطار السلام العتيد عقب مؤتمر مدريد "فحزب الله يقاتل من أجل تحرير الجنوب ، و النفاق الغربي" و في هذا السهج السياسي و العسكري تتفق سياسات الحرب و التوجهات السورية "فسوريه تعتبر ورقة المقاومة الإسلامية و حرب الله ورقه ربحية و ضده على الولايات المتحدة الأمريكية و الحكومة الصهيونية" . و حرب الله و على لسان نائب الأمين العام الشيخ نعيم قسم يقول بوضوح . "ما هو الصير إذا استفادت سورية من المقاومة على الصعيد الإقليمي و الدولي .. و ما هو العيب لو نحن جبرنا جزءاً من العمل المقاوم لمصلحة سورية التي نجبر لنا العديد من الأوراق السياسية التي تملكها للمصلحة اللبنانية"⁽³¹²⁾.

و لاشك أن تلازم المسارين السوري و اللبناني ، يجعل من لبنان قليماً و دولة جزءاً عضوياً من الاستراتيجية السورية. فلبان خصرة سورية ، و يدخل في مجال أمها القومي الاستراتيجي ، و الحال هذه تحول إلى مسرح المواجهة العسكرية الإقليمية السورية - الصهيونية العربية ، منذ بخر حرب مجابهة رئيسية دارت بين سورية و الكيان الصهيوني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ .

من هنا فإن المقاومة الإسلامية الدراع العسكري لحزب الله تمثل سلاحاً مهماً تتوسل به السياسة السورية ، بعد بروز سورية كقوة إقليمية ذات تأثير عقب حرب الخليج الثانية ، مما يجعل في الشرق الأوسط قوتين إقليميتين متنافرتين و متنافستين هما سورية و الكيان الصهيوني⁽³¹³⁾ . بالمقابل ، إن وجود سورية في لبنان و مقدرتها على منع أية تحركات إيرانية ذات شأن في هذه الساحة من المكبة التي تجعل أي تحدٍ مباشر لمصالح سورية الحيوية من قبل حرب الله لو إيران لن يؤدي إلى إي مكسب إيجاني لإيران . و قد يكون في مصلحة سوريا أيضاً الاستمرار في التسامح مع وجود وكلاء إيرانيين شبه مستقلين في لبنان كنقاط ضغط محتملة صدقوى أخرى محلية أو من خارج المنطقة ، و كتنازل واسع لمصالح الإيرانية في المشرق العربي طالما أن هذه الجماعات لا تهدد المصالح السورية ذاتها.⁽³¹⁴⁾

(310) المرجع السابق عينة ، ص ١٦٨

(311) إبراهيم طوقى ، حرب الله على مؤتمر سرا عن ثلاث مراحل و لى ثلاث سلطن ، جريدة الحياة ، ١٩٩٥/٧/٢٨

(312) السبلي ، توفيق ، أمل و حرب الله في حلبة الصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩

(313) المرجع السابق عينة ١٧

(314) أها ، حسين ، و لصند خلافي، سورية و إيران تتحدون ، مرجع سابق ، ص ١٤٠

بالنتيجة ، تكون مصلحة سورية بالحفاظ على صلاتها مع شيعة لبنان كقاعدة لعودة أوسع و مصلحة إيران في الحفاظ على حريتها في الوصول إلى الطائفة الشيعية الأكبر، ذات الموقع الاستراتيجي لأفضل في المشرق العربي ، قد يستمران في الالتقاء على المدى المتوسط و حتى الطويل .

و على خلفية الطرح السابق و مع انهيار كل مركز الرخص العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية و سباده مطق و مفهوم الاستجابة لمطالبات و شروط المرحلة الجديدة المتمثلة في تطبيع للعلاقات العربية - الأمريكية - الصهيونية باملاءات الواقع و انحراف للحكم العربي الرسمي في هذا المسار على خلفية تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تمارس الصعوبات القوية على سورية بهدف نزع أدوات سورية السياسية ، و تحجيم قوتها العسكرية بما في ذلك إخراجها من لبنان ، أو رسم خطوط حمراء جديدة لذورها فيه ، وصولاً إلى فصل السياسة اللبنانية عن السياسة السورية ، بهدف إرغام اللبنانيين على توقيع اتفاق مع الكيان الصهيوني على غرار اتفاق ١٧ أيار /مايو ١٩٨٣ . و هذا ما سنبحثه بالتفصيل في الفصل الرابع المبحث الأول لاحقاً .

٤ - حرب الخليج الثانية : قدّم عزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ احتباراً خطيراً حتى الآن للعلاقة السورية - الإيرانية، مع ذلك ، ففي حين أن موافقة سورية على التدخل العسكري ضد العراق ، صمّر سباق التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية كان إنجازاً سياسياً و دبلوماسياً متفناً بشكل ملحوظ من قبل الرئيس حافظ الأسد ، إلا أن ما يمكن اعتباره مدعاة للإعجاب هو نشر القوات السورية جنبا إلى جنب مع بطيرتها القوات الأمريكية في عملية "عاصفة الصحراء" لم يكن له تأثير سلبي مرئي على العلاقة بين البلدين .

لقد قمت أزمة الكويت فرصة حيوية لهزيمة صدام حسين و التخلص بشكل نهائي من تهديده المستمر سورية و لإيران على حد سواء . بخصوص ذلك ، فإن اصطفاك سورية مع الولايات المتحدة و (الأنظمة العربية المحافظة) قد رود إيران بالوسيلة البديلة لتحقيق هدفها الاستراتيجي الطويل الأمد . كما أن استعداد إيران الطاهر لقبول العلاقة الجديدة لسورية مع الولايات المتحدة يمكن اعتباره مفاضلاً للمخاوف الإيرانية المستمرة من أن العمل العسكري التالي بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة سيكون موجهاً ضد إيران ذاتها ، لذلك ، فإن سورية استطعت ممارسة تأثير كايح على الولايات المتحدة و العائق الممكن لحريتها في الحركة ضد إيران . فسر سورية تمكنت إيران من الحفاظ على موطن قديم غير مباشر في التحالف المضاد لصدام حسين ، دون أن يتعين عليها أن تعرض نفسها لخطر بشكل مباشر . و على العكس من ذلك، فإن قبول إيران الصمتي ضمن معسكر التحالف المصدا لصدام قد أعطاهما جديدة لإقامة علاقات وثيقة مع كافة المعنيين، و إن موقف إيران أثناء أزمة الكويت قد ركى استمرار سورية في الحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران على مدى سنوات (٥ 3) و بالنسبة لإيران بعد سورية أهم مفرد إقليمي لها وسط العزلة التي تواجهها ، على الرغم من أن حرب الخليج الثانية أسهمت في تراجع هذه العزلة نسبياً ، فقد سعت الولايات المتحدة إلى إحكامها من جديد عبر السياسة التي تبنتها إدارة كلينتون و المعروفة باسم "الاحتواء المزدوج للعراق و إيران" ، بالنتيجة طلت سورية هي بوابة إيران إلى المنطقة و هي الوسيط مع العرب ، و مع غير العرب أحياناً (316)

(3 5) فراجح السابق حيا ، ص ٥٥٥٤

(3 6) عبد الرحمن ، حسان ، تأثير التغييرات الدولية على العلاقات السورية - المصرية منذ عام ١٩٤٨ ، رسالة أعنت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية

الاقتصاد ، جامعة حلب ، ٢٠٠٢ ص ٢٩١

مع ذلك كان من الضروري التأكد من أنه لن تكون هناك أية فرصة لحصول سوء تفاهم سوري إيراني نتيجة لسياسة الرئيس حفظ الأسد إزاء الأزمة، لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن زيارة الرئيس الأسد الوحيدة بعد الثورة إلى طهران قد تمت في ٢٠ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ساعدت في تعزيز الثقة ضمن التحالف بأن المصاعف الإقليمية القورية للتحرك العسكري ضد صدام حسين ستكون محدودة . كما أن محاولة صدام تنسي الطرح الإسلامي و النطلع لحماهير الإسلامية الراديكالية في المنطقة، و تحريك أي مجهود شعبي أو "برهاني" حدي من قبل الجماعات الإسلامية الراديكالية يمكن أن يعرّض إلى حد كبير إلى سياسة الكبح السورية الإيرانية الواجبة لهذه الجماعات حيث للطرفين نفوذ عليها.⁽³¹⁷⁾

قدمت حرب الخليج الثانية بليلاً راسحاً على مائة العلاقة السورية الإيرانية، و أظهرت أيضاً الأهمية الحيوية لمعامل العراقي في الحسابات الاستراتيجية للطرفين . لكن جاءت مشاركة سورية في النظام الأمني الخليجي من جراء توقيع وثيقه "إعلان دمشق" لملته في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ بعد أن اختتم وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي و مصر و سورية اجتماعهم، ليظهر نقطة توتر أخرى في التحالف السوري - الإيراني.

و بص هذا الإعلان على التعاون بين الدول الأعضاء في بناء ترتيبات أمنية في منطقة الخليج، بحيث تكون القوات السورية و المصرية الموحدة في شبه الجزيرة العربية دواة لقوة إقليمية عربية للأمم⁽³¹⁸⁾ و لقد تركت الوثيقة الباب مفتوحاً لإيران من النص على أن (الأطراف المشاركة تؤكد على أن التعاون و التنسيق بينهما لن يكون موجهاً ضد أي طرف . بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية و الدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية) . و الأرجح أن الإشارة إلى الأطراف الإسلامية في هذا النص كانت بمنزلة الحد الأدنى الذي قبلت به سورية مقابل استبعاد إيران ، من منظور أنها تجعل هذا الاستبعاد مؤقتاً.⁽³¹⁹⁾

و بذلك حافظت سورية على حيط رفيع يربط بين اتفاقها مع مصر على عروبة الأمن في الخليج و بين ما تقتضيه علاقتها الاستراتيجية مع إيران مع الإقرار بدورها في هذا الأمر . و مع اتحاده دول الخليج إلى عقد اتفاقيات دفاع ثنائية مع دول عربية و إعطاء أولوية للتصور الأمريكي لترتيبات الأمن ، سحب مصر قواتها و من ثم سورية.⁽³²⁰⁾ أو من المرجح أن اعتراض إيران على الدور المصري و السوري في الخليج كان أيضاً من العوامل التي أدت إلى تراجع السعودية عن صيغة العمل الجماعي . فقد انطلقت الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في أنه لا يمكن دول غير خليجية أن تتدخل في قضية أمن الخليج ، و أن أي مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران أو لا تشترك في وضعه على الأقل هو مشروع فاشل لأنه ينجادل أن لها أكثر من نصف السواحل المطلّة على الخليج و أنها تتحكم في مصيق هرمز⁽³²¹⁾ . و من هنا انصفت المعارضة الإيرانية على عدم أحقية مصر و سورية من الناحية الجغرافية في المشاركة في أمن الخليج .

(317) غا حسن و أحمد خديجه سورية و إيران تتفق و تتنصر مرجع سابق ص ٩٦

(318) سليم محمد السيد الرؤية السعودية لأمن الخليج في عهد الملك المشاط (محرر) من المصباح دراسة في الإدارة والسياسات القاهرة مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٧ ص ٣٥٨-٣٥٤

(319) عبد الرحمن حسان ، تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية - المصرية منذ عام ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢

(320) حمد السبيعي ، وحيد رؤيتنا مصر و سورية لأمن الخليج ، في عهد الملك المشاط (محرر) ، المرجع السابق ، ص ٣١٣-٣١٢

(32١) حمد السبيعي ، محمد السيد العلاقات الإيرانية - المصرية في عهد الملك المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط أعمال الدورة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩١) القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط ١ ١٩٩٤ ص ٤٢٢-٤٢٨

و عسى الرغم من أن سورية تعاملت مع موضوع استبعاد إيران على أنه أمر مؤقت ، فقد طلت إيران على رفضها لذلك الإعلان و لم تلبث أن عدته "ولد ميتاً" و هذا كان من أسباب تعذّل إعلان دمشق في تموز/يوليو ١٩٩١ على استبعاد الفقرة التي كانت تنص على اعتبار القوات المصرية و السورية نواة لقوة سلام عربية لصمان لأمن في منطقة الخليج باحلال فقرة أخرى محلها تنص على إمكان استعانة دول المجلس الحنجي بقوات مصرية و سورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك . (322)

إن دور سورية في الخليج قد تعزّز، بدون شك، كنتيجة لعاصفة الصحراء و توحد التصورات الإقليمية لدورها الموازن في مواجهة العراق و بالنتيجة فإن قيمتها كحليف لإيران قد تعزّزت بشكل مواز، حيث عد دورها كحصر كامن بين إيران و دول الخليج العربي إلى الظهور بسرعة تماماً بقدر ما كان يفيد في إعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية في عام ١٩٩١، و استمر منذ ذلك الحين في تحفيز التوترات الإيرانية الخليجية للكامنة ، مثل تلك التوترات حول جزر أبو موسى و طيب الكبرى و الصغرى . خلافاً للثنا - حيث كان التعاون السوري الإيراني مقيداً بالتنافس المفتوح أو الصمتي - فإن ساحة الخليج شملت مجالا أكثر "استراتيجية" و خالية تماماً من مثل هذه التعارضات. و في الوقت ذاته ، فإن الوصول الإيراني بدور سوري في الخليج يمكن النظر إليه على أنه يعكس لقبول السوري بدور إيراني في لبنان (323) ، و النتيجة النهائية هي اعتراف كل طرف بن حريته في الفعل ضمن دائرة المصلحة الحيوية للأخر يجب أن تبقى ضمن حدود و أن تكون معرصة للحفاظ النهائي من قبل الطرف الآخر

٦- عملية السلام العربية - الإسرائيلية :

أ- الرؤية الإيرانية للصراع العربي - الصهيوني : إن موقف الجمهورية الإسلامية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية لرؤية إيران الثورية السياسية و العقائدية للصراع العربي - الصهيوني، إذ أن النشاط المصالح للصهيونية من طرف رجال الدين الإيرانيين قد سبق تأسيس دولة إسرائيل بزمان طويل ، و قبل ظهور للحمينية كأيديولوجية متماسكة (324). بل إن الارتباط بينهم يعود إلى عام ١٩٢٢ عندما وردت إشارة إلى المظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من السياسة الاستعمارية البريطانية في رسالة بعث بها عدد من علماء الدين في طهران إلى البرلمان البريطاني. و قد جاء العداء الإيراني لإسرائيل كدولة أيضاً على خلفية التعاون الموسع بين الشاه و إسرائيل على مدى ثلاثة عقود (325)، كما عبّر أحد الساسة في إسرائيل عن القلق الكبير من الثورة الإيرانية بقوله "إن نجاح الثورة سبب قلقاً كبيراً في إسرائيل لأنها حسرت حليفاً استراتيجياً" (326) يضاف إلى ذلك أن هزيمة و إرالة إسرائيل تعتبر - بالنسبة للحميني - عصاراً مكملاً للنجاح النهائي للحركة الإسلامية إقليمياً باعتبار الكيان الصهيوني مصير حبيب و غير أصيل معروض من الخارج . لذلك ، فإن الموقف الإيراني بالخطوط العريضة ، لا يقلل أي حل سياسي لا يتصمم عادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين و حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم ، و الموقف الإيراني لا يرفض

(322) عبد المجيد ، ووحيد ، رؤية مصر و سورية لأمن الخليج ، في عبد المنعم المشاط (محرر) ، أمن الخليج دراسة في الإدراك و السياسات ، مرجع سابق ، ص ٣٦١، ٣٥٥

(323) م.ا. حسين ، أحمد خاقي، سورية و إيران تتلف و تتلف مرجع سابق ص ٥٧

(324) مرجع سابق ص ٦٤

(325) م.ا. حسين ، و أحمد خاقي، سورية و إيران تتلف و تتلف مرجع سابق ص ٦١ (لريد من الإسراع حول التفاوض بين الشاه و إسرائيل نظر حققت

إيرانية ، عدد ٦٤ ، يوليو ٢٠٠٢ ص ٢٨

(326) د. شورو ، ملبد ، العلاقات السورية - الإيرانية ، مجلة يوروبيا و العرب ، ع ١٧٤، ١٧٥، نيسان / أيار ، ١٩٩٨ ، ص ٥٢

استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هذا الهدف ، على الرغم من تشكيكه إزاء فائدة أي جهد سياسي بمعزل عن العمل المسلح و لاستعداد للجوء إلى القوة عند الضرورة . و بعد وفاة الخميني ، تمت بلورة الخط الرسمي الإيراني ، الذي يعكس وجهة نظر (المعاكسين) ، بمن فيهم رافسجاني ذاته ، و حائمي ، هذا الخط حدد لإيران دوراً أقل مباشرة يقوم على ادعاء أن العبء الرئيسي للكفاح ينبغي أن يتحمله الفلسطينيون أنفسهم و الأطراف العربية الأخرى (سورية بالدرجة الأولى) كما تمثل أيضاً باتجاه المزيد من إبعاد إيران عن أي عمل مباشر ضد الأهداف الإسرائيلية ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التقليدية القوية مع جماعات مثل حزب الله و الحزب الإسلامي و تقديم الدعم المادي و المعنوي لها . و إن نجاح إيران في حربها غير المباشرة مع الكيان الصهيوني بواسطة حزب الله و الإسلاميين الفلسطينيين ، قد جعل استراتيجية المواجهة المباشرة مع إسرائيل هي غير ضرورية ، بالمقابل فإن قادة إيران قد جعلوا العداء لإسرائيل صفة مميزة لسياسة الجمهورية الإسلامية ذاتها في الواقع ، فإنه بدون دعم إيران الرسمي للقضية الفلسطينية ، لمس المشكوك فيه قدرة التحالف مع سورية على الصمود أمام صغوط و توترات الحمسة عشر عاماً الماضية ، و خاصة الحرب الإيرانية - العراقية . لذلك فإن موقف إيران المناصر للقضية الفلسطينية قد ساعد في تسويق تحالف سورية المستمر مع جمهورية إيران الإسلامية .

أما بالنسبة للتسوية، فقد وصف مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي التسوية التي طرحتها و رعها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "مؤامرة" لغرض الكيان الصهيوني في المنطقة و إطلاق يده في كافة المجالات و الميادين لتحقيق طموحاته الاقتصادية و السياسية و الأمنية.⁽³²⁷⁾ بالمواقف الإيرانية إزاء مبادرة أمير فهد ، و خطة ريعان و قرارات مؤتمر فاس الثاني تشكل أمثلة توضيحية لدراسة ردود أفعال إيران نحو عملية تسوية الصراع في الشرق الأوسط ، فقد كانت الأدوات الإيرانية الأيديولوجية لكل المبادرات الثلاث عنيفة مطلقاً . (فقد هاجمت خطة فهد كقضية مبدأ و كتعبير عن سوء نية أولئك الذين دبروها و دعموها . و كانت المبادرة بالنسبة للإيرانيين حيلة ساهرة لكونها اعترافاً غير مباشر بإسرائيل . و على صعيد آخر ، فقد تم توجيه الرد على المبادرة بشكل مدروس لدعم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية . إن الخطة التي تعكس التنافس الإسلامي السعودي - الإيراني الشديد بصافة إلى الخلافات حول الحرب العراقية - الإيرانية قد أتاحت لإيران فرصة هامة لعرض عضلاتها في الخليج و ممارسة ضغط على السعودية ، لذلك فقد هوجمت الخطة هجوماً حاداً).⁽³²⁸⁾

بينما كان ينظر إلى خطة فهد من قبل سورية ، إلى حد كبير كمحاولة من منظمة التحرير للالتفاف عليها عن طريق السعوديين بتفاوض ممكن من الولايات المتحدة الأمريكية . و بالرغم من أن سورية قد تمت استشارتها من قبل السعودية قبل الدعوة إلى اجتماع القمة ، فإن الأسد قد عطل الاجتماع بشكل مدروس جلياً و ذلك بالإعلان عن قراره بعدم الحضور قبل ساعات قليلة فقط من موعد التمام لجلسته الأولى في الوقت نفسه قد يكون الأسد شعر بأنه سيوقع تحت ضغط الأطراف العربية الأخرى في القمة بخصوص علاقته بالحدث الشيء مع إيران.⁽³²⁹⁾

(327) مصطفى حسين ، إيران و فلسطين بين عهدين ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث و التوثيق ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦-٥٨

(328) كيوان ، مضمون إيران و فلسطين ، جنور و واقع العلاقة ، شؤون عربية ، عدد ١٠١ ، حزيران ٢٠٠١ ، ص ١١٠ (انظر الفصل حول المبادرة ، هناك ، علي الدين و جمال مطر ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٩ و انظر نورمن ، هنري ، قلبه القوي ، مرجع سبق ، ص ٣٩٤-٣٩٧

(329) امار ، صبيح ، و بعد حادثة صبرا و شاتيلا ، مرجع سابق ص ١٢٠٩

إن الانتقاد الإيراني لمؤتمر فاس كان محدوداً نسبياً بالمقارنة مع الهجوم الضاري على مشروع عهد قبل ذلك بعام . فالمعرضة الإيرانية لقمة فاس الأولى كانت غير اشكالية و كانت بدور ثم ، نظراً لأنها تطابقت جيداً مع استجابة سورية المعادية لها ، وفي موعد انعقاد مؤتمر فاس الثاني فإن التحالف السوري - الإيراني الذي تمحصر عنه اتفاق اذار/مارس ١٩٨٢ الاقتصادي والعسكري قد ولحه إيران بحيار أصعب . فالسكوت العام قيس التطورات الدرامية في فاس كان مستحيلاً من الناحية السياسية و الأيديولوجية . في ذات الوقت فإن الهيئات المسؤولة على سورية كان من الممكن أن تدمر العلاقات الثنائية الحساسة بين الدولتين و بالتالي أن تفقد إيران حليفها المهم الوحيد في العالم العربي ، بالإضافة إلى فقدانها لمفهومها الوحيد إلى لبنان .⁽³³⁰⁾ و لكن ربما كان من المهم أكثر أن القمة العربية في فاس كانت فرصة ممكنة لمصالحة الأسد - صدام ، لذا ، وفي سياق متابعة الحرب الإيرانية - العراقية فإن الكلفة السياسية و الاستراتيجية للحلاف مع سورية ستكون باهظة .

و نتيجة لإحفاق خطة السلام العربية التي أقرتها قمة فاس الثانية ١٩٨٢ ، و مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أيضاً ، تعززت مكانة القضية الفلسطينية في مسم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية ، و بدأ هذا الأمر واضحاً على خلفية تطورات و أحداث عديدة . منها الاتفاق الفلسطيني - الأردني عام ١٩٨٥ ، حيث كان موقف طهران شامخاً له ، و فرصة للتقارب شبه الكامل في وجهات النظر بين طهران ودمشق . و خلافاً لمؤتمر فاس الثاني ، لم يكن هناك مسبب ظاهر للخلاف بين الطرفين . و لدى الإعلان عن الانسحاب قامت طهران بشجبه باعتباره "مراسم جارية القضية الفلسطينية" و اتهمت طهران منظمة التحرير الفلسطينية بقول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢/ كمقدمة للاستسلام لإسرائيل⁽³³¹⁾ و ردأ على هذا الاتفاق أعلنت طهران عتريتها الرسمي بجهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية ، و استنصفت وهذا من هذه الجبهة في طهران في شهر آب/أغسطس ١٩٨٥ برئاسة أبو موسى زعيم فتح - الإنقاذ.⁽³³²⁾

كما استغل أية الله الحميني زعيم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فتحي الشفاقي في طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . و ذلك للمرة الأولى بعد إبعاده عن قطع غزة من قبل إسرائيل . و قد شكلت هذه الزيارة أول محاولة حقيقية من جانب إيران لإقامة علاقة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية المحتلة ، و هي سياسة امتدت لاحقاً إلى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في عام ١٩٩٠ و بهذا استطاعت إيران أن تدعي أن علاقتها لم تعد مقتصرة على حزب الله و قاعدته (الشيعية) في لسان ، بل سطلع أيضاً باتجاه علاقة متواصلة لكنها ليست هامشية مع الحركة (السنية) الإسلامية في فلسطين⁽³³³⁾

و لابد من الإشارة إلى أن انهيار علاقة إيران بالقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ في أوجه على خلفية اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الفلسطيني - الإسرائيلي الذي اعتبرته طهران خيانة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للطموحات الوطنية الفلسطينية ، و سبق هذا الانهيار في العلاقات حلقات عديدة كان أحد عواملها الكبرى هو التوتر الأيديولوجي بين النظرة العلمانية الوطنية لمنظمة التحرير و الرؤية الإيرانية للإسلام باعتباره الأساس الوطني لأي كفاح ثوري حقيقي في المنطقة . وفي وقت مبكر - يعود إلى زيارة عرفات الأولى إلى إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩ - ألح القادة الإيرانيون ، بمن فيهم أية الله

(330) المرجع السابق ص ٩٠

(331) المرجع السابق ص ١٠٠

(332) تحري ملهمون ، إيران و فلسطين ، جنود و ولع لملته ، شؤون عربية ، مرجع سبق ص ١١٠

(333) المرجع السابق ص ١١١

متطري و هاشمي رافسجاني على حاجة الفلسطينيين إلى تنفي الإسلام و الجهاد كقاعدة مبدئية للعمل.⁽³³⁴⁾ وبالرغم من أن القيادة الإيرانية قد كتبت نفسها لاحقاً مع التعامل مع مجموعات المعارضة الفلسطينية العلمانية الأخرى، فإن فقدان إيران للثقة بالرؤية الأيديولوجية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإصرارها على طابعها الوطني ذي القاعدة العربية يندرج أنهما قد أزالا الأيمان الإيراني السابق بـ "طهارة" و قدسية الحركة الفلسطينية. فكان الاستعداد الفلسطيني لعقد الاتفاق ضرورية أخرى لأمال إيران المبالغ فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية.⁽³³⁵⁾

و برزت خلافات أخرى منها اتصالات منظمة التحرير مع جماعات معادية للحميبي مثل منظمة محاهدي خلق برعامة "مسعود رجوي"؛ و رفض منظمة التحرير إدانة الغزو السوفيتي لأفغانستان، لكن الحلاف الأهم كان حول الحرب العراقية - الإيرانية ففي البداية حاولت إيران استخدام المساعي الحميدة لمنظمة التحرير لمحاولة احتواء الدعم العربي للعراق و للحفاظ على القوات الإيرانية مفتوحة على دول الخليج. و كان موقف عرفات الأولي الذي يقضي برفض "الاستيلاء على الأرض بالقوة" قد أعطى بعض المصادقة للاعتقاد الإيراني بأن منظمة التحرير ستقف خلف إيران كفضية مبدأ. و في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، التقى وفد إيراني عالي المستوى برئاسة هاشمي رافسجاني، الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس الشورى، بعرفات و القيادة الفلسطينية في بيروت لمطالبتها بدور أكثر فعالية بدعم إيران في الأوساط العربية. لكن يبدو أن هذه اللقاءات و المشاورات اللاحقة عمقت الإحساس الإيراني بعيبه الأمل في منظمة التحرير. و من وجهة النظر الفلسطينية فإن الإيرانيين كانوا يبدون غير راغبين، و عاشرين عن فهم الموقف الدقيق لمنظمة التحرير في التوازنات العربية - العربية و القبول التي كان يفرضها ذلك على قدرتها على التأثير على الأطراف العربية الحاتفة تماماً من رسالة إيران الثورية و تأثيرها المحتمل.⁽³³⁶⁾

مقابل القطيعة أو انهيار علاقة طهران مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية، كان هناك توجه إيراني لدعم المعارضة الفلسطينية لقيادة المنظمة، على خلفية مراهضة هذه المعارضة ممثلة بـ "العصائل العشرة" لقيادة المنظمة و نهجها الإسلامي و الاتفاقيات التي توصلت إليها مع إسرائيل. و لكن هذا الدعم كان متبايناً نسبياً على قاعدة أيديولوجية و معطيات موضوعية منها أن موقف حركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" و القاعدة الشعبية لهما يقمان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة و ليس من مخيمات لبنان و سورية، كما هو الحال إلى حد كبير مع المعارضة العلمانية الوطنية الأخرى. و خلافاً للجماعات أو العصائل الأخرى، فإن "حماس" و "الجهاد الإسلامي" لم تحاولا القيام بأي تسلل عسكري عبر حدود إسرائيل أي سطلافاً من جنوب لبنان، كما أنهما لا تحتفظان بقواعد خارجية من أجل إطلاق مثل هذه العمليات.⁽³³⁷⁾

و رغم عدم حدوث أي تعبير جوهري في موقف إيران من القضية الفلسطينية و عملية تسوية الصراع العربي - الصهيوني، إلا أنه يبدو أن عهد القطيعة بين القيادة الإيرانية الرسمية و قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت سلطة سياسية في مناطق الحكم الذاتي المحدود قد بدأ بالتلاشي تدريجياً على خلفية الحمود في عملية تسوية الصراع العربي

(334) لمزيد من التفصيل حول تأكيد إيران على اعتبار القضية الفلسطينية قضية إسلامية انظر: مقالات يرفقة، عدد ٦٥، أغسطس ١٩٨٧، ص ٢١.

(335) آغا، حسن، و أحمد حناني، سورية و إيران تقف و تملون، مرجع سابق، ص ١٥٢، ١٥٣.

(336) محزون، ملون، إيران و فلسطين، جنور و ربيع ١٩٨٧، ملون حربية، مرجع سابق، ص ١١٢.

(337) آغا، حسن، و أحمد خلدي، سورية و إيران تقف و تملون، مرجع سابق، ص ١٥٨.

— الصهيوني في مساراتها التفاوضية المختلفة، و على المسار الإسرائيلي — الفلسطيني على وجه التحديد، و من المؤشرات على ذلك التلاشي التدريجي استقبال الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في طهران بمناسبة انعقاد القمة الثامنة لمظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. (338)

و جاء التفاعل الإيراني مع الشأن الفلسطيني مكثفا طوال عام ٢٠٠١، والذي شهد وصول شرون إلى الحكم، واستمرارية انعاصفة الأقصى، ووصول الانحياز الأمريكي للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصا بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، و اعلان خاتمي الرؤية الإيرانية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديس التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨ في خطابه أمام قمة مظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠). بالمقابل، تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بعد فترة هدوء، وفي ظل ظموح من جانب السلطة الفلسطينية لتحسين هذه العلاقات و يعود التراجع إلى اتهامات السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) بحرق الهدنة (المؤقتة) التي كانت قد وافقت عليها السلطة مع إسرائيل بحصور المبعوث الأمريكي الجنرال أنطوني ربي. حيث اعتبر المسؤولون الفلسطينيون أن مثل هذه التدخلات الإيرانية تهدف إلى تفويض السلطة الوطنية، وإسها ترديد من معاداة الفلسطينيين. لكن إيران نفت هذه التدخلات واعتبرت الاتهامات الفلسطينية غير صحيحة. وراذ التأثير بين السلطة وإيران في أعقاب حادثة السفينة 'كارين إيه' المحملة بالأسلحة التي صدرتها إسرائيل في عرض البحر في الأسبوع الأخير من ديسمبر، والتي اعتبرها شارون دليلا على وجود علاقة بين إيران والداعمة للإرهاب والسلطة الفلسطينية، في حين نفت السلطة علاقتها بهذه السفينة أو بإيران. (339)

و جعل تسارع الأحداث على الساحة الفلسطينية من إيران فعلا أساسيا، وإن بطريق غير مباشر، في التطورات المحتملة للصراع العربي - الصهيوني، الأمر الذي يصنع الدور الإقليمي الشرق أوسطي لإيران في دائرة واسعة، طلت سطلع إليه منذ سنوات طويلة. بيد أنه من جانب آخر، إن هذا الدور المتنامي يطرح على مؤسسات صنع القرار التفكير جديا في الأعباء الاستراتيجية وتنعمه، وشروط نجاحه، وأنماط التحالفات الأكثر تحقيقا وتفصيلا لهذا الدور، أدركت إيران على أساسها أن مصالحها الحيوية و أدائها لدورها الإقليمي يتطلب إحداث انعراج في علاقتها مع العرب و توثيق روابطها التاريخية و الدينية و السياسية مع النول العربية.

ب- الرؤية السورية للصراع العربي - الصهيوني. إن دور سورية في الصراع باعتبارها أكبر قوة عربية على خط المواجهة مع للكيان الصهيوني، يتحدد من ناحية بفعل العوامل الحيوسياسية، و من ناحية أخرى بفعل صورتها الذاتية الراسخة و طموحاتها كما أن رويط سورية التاريخية مع فلسطين، و ظهور فكرة القومية العربية المتمركزة في سورية في أواخر القرن لتاسع عشر و القرن العشرين قد لعبت أيضا دورا حيويا في تشكيل الموقف القومية لسورية المعاصرة. و بهذا الخصوص، فإن عرض إسرائيل كجسم غريب في الوطن العربي من قبل القوى العربية و الدعم المعنوي و المادي الغربي المستمر و خصوصا الأمريكي، لا يختلف عن موجات العرو السياسي و العسكري و الثقافي العربي المستمر ضد المبطنة منذ تعرضها لهجمات الصليبيين. و من هنا فإن استخدام الرئيس حافظ الأسد للمثل

(338) مجلة مطبوعات برالية، السنة الخامسة، عدد ٥٥، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٨٠.

(339) عبد الرحمن، سعد، العلاقات الإيرانية - العربية و الإسلامية، التقرير الأمتراليهي للعربي، مرجع سابق.

الصلبي، هو تشبيه قوي مركز على الرؤية السعيدة المدى، و الرعش المطلق من قبل المنطقة لاي بنية غير طبيعية فيها. كما يوجب فهم "المثل الصلبي" الذي أكد عليه الرئيس الأسد في صوء التجربة التاريخية السورية، و في هذا الإطار، بشكل فخر الجولان، جزء من عملية قصم وتفتيت مستمر للأراضي السورية من قبل القوى الأجنبية، بداية بحلق لبنان الكبير في ١٩٢٠، و بعدها باحتراع الإنكليز لما يعرف بعمر الأرسن في عام ١٩٢١، و بعدها فقدان لواء الإسكندرون في ١٩٣٩. و أخيراً إقامة الكيان الصهيوني في جنوب سورية في عام ١٩٤٨. إن هذه الرؤية تمثل النروع الطبيعي لسورية تجاه الوحدة العربية، فقد حمل الرئيس حافظ الأسد معه هذا العبء طوال أكثر من ربع قرن. لذلك كانت السياسة السورية في لبنان في الأساس رد على سياسة القصر التدريجي الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، و ليست إطلاقاً ترجيحاً لنصم لبنان إلى سورية. إضافة إلى أنها تستهدف تأكيد نأزيم المسارين^(١٤٠).

من هنا فإن العداء السوري لإسرائيل هو أساساً رد فعل يقوم على رؤية متعمقة للخطر العسكري و السياسي و الثقافي الإسرائيلي لكن لهذا العداء عنصر آخر و في مقدمتها الالتزام السوري بالقضية الفلسطينية. من وجهة النظر المعنوية القومية، إن قيام إسرائيل ليس فقط تطاولاً على الحقوق الفلسطينية، و لكنه اعتداء بطل جميع العرب و الوطن العربي بكامله. لذلك لا يمكن تحقيق أي حل نهائي للصراع العربي - الصهيوني دون استرداد الحقوق العربية كاملة. إن التزام سورية بقضية فلسطين يجب النظر إليه أيضاً في ضوء الأعباء و المخاطر التي رسمت الصراع مع إسرائيل، فقد شاركت القوات السورية في حرب ١٩٨٤ و في جميع الحروب و المواجهات التي جرت مع هذا الكيان^(١٤١). و من هنا فإن الرؤية السورية للصراع العربي - الصهيوني ليس مواجهة سياسية فقط، و لكن صدام مصائر و حضارات، و نتيجة لذلك كان الالتزام السوري المطلق بقضية فلسطين، فقد أعطى الرئيس حافظ الأسد الموقف السوري مصداقية لا تصدهى في جميع الدول العربية حيث غدت القضية الفلسطينية و الالتزام بها متغلغلاً على كافة الصعد الاجتماعية و السياسية و الثقافية.

و إذا كانت السياسة السورية ترفض الاعتراف بشرعية إسرائيل فإن سورية منذ تسلّم الرئيس حافظ الأسد مقاليد السلطة أبدت رغبة واضحة في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الصهيوني - و هذا ما ترفصه إيران - على أسس قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢/ و ٣٣٨/ و إعطاء الحقوق للمشروعة للشعب الفلسطيني. و دائماً أكد الرئيس حافظ الأسد على السلام العادل و الشامل، فإن أي تسوية مع إسرائيل يجب أن تكون شاملة حسب الرؤية السورية و إلا فإن العدو الإسرائيلي سينجح في تفتيت الصف العربي، و ذلك بقيامه بعدد اتفاقات معقدة مع كل طرف عربي عني حدة تكون على حساب المصلحة العربية.

لذلك منذ عام ١٩٧٠، سعت سورية إلى قيادة الدول العربية - بغض النظر عن الجوانب الإيديولوجية - بهدف استرداد الحقوق العربية التي اغتصبها إسرائيل، و من ثم سعت إلى تعبئة موارد الدول العربية الأخرى خلف أهدافها في التماس المشترك، و منع أية دولة عربية أخرى من اتباع سياسة سلام معقدة مع إسرائيل بما يهدد استراتيجيتها وقيادتها في المنطقة^(١٤٢). و لذلك فإن مسألة الصلح المعقد كانت أحد أسباب التحالف العميق بين سورية و

(١٤٠) أ.ع. حسين، و أحمد خالد موري، و إيران تلحق و تقرير مرجع سابق ص ٧٦

(١٤١) المرجع السابق ص ٧٧

(١٤٢) هوش و ريمون السوفا الخارجية السورية بين الذاتية و الواقع، في علي أمين هلال و بهجت قري (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، مرجع

سابق، ص ١١٢-١١٣

منظمة التحرير الفلسطينية حيث تصدت دمشق بحسم و عنف لمحاولات ياسر عرفات التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل عبر الوساطة الأمريكية دون الرجوع إلى سورية.⁽³⁴³⁾

من جهة أخرى ، ين نعطي سورية مع منظمة التحرير الفلسطينية و قراراتها السياسية غالباً ما يبدو أنها تحمل سمة المناورات و المصالح . حيث سعت سورية في الواقع إلى الحفاظ على قدر قوي من النفوذ على الحركة الفلسطينية كما هو الحال أثناء الإقامة المؤقتة لمنظمة التحرير في لبنان بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠ ، لكونها عصباً في التنافس العربي - العربي و بالنسبة للحواف من أن أطرافاً عربية أخرى قد تكسب نفوذاً حاسماً داخل الحركة على حساب سورية . كانعكاس للنقل و الأهمية الإقليمية للقضية الفلسطينية بعد دانتها من ناحية أخرى ؛ لكنه غالباً ما يسع من خوف سورية العميق من إعادة تشكيل المنطقة بدون المراجعة اللازمة لمصالحها الخاصة⁽³⁴⁴⁾.

و لم تكن العلاقات بين سورية و منظمة التحرير حميمة ، و إن فترات الهدوء و الوفاق التي شهدتها هذه العلاقات كانت قليلة للعبء ، و سبب هذه الخلافات هو التباين الواضح في موقف الطرفين من الصراع العربي - الصهيوني. عرفات كان يتخوف غرائباً من سورية و إيران و يميل طبيعياً إلى مصر ، و يعتمد رئيسياً على العراق . فسورية و إيران بالنسبة إليه وصاية بصيق درعاً بها ، و مصر هي صمانة ، و كثيراً ما يختلف معها و ينفذ عنها ، لكنه يبقها دائماً كبوليصنة تأمين لأوقات الحرج و الصيق ، و العراق هو الحماية ، و قد راهس عليه طويلاً في أثناء حربه مع إيران و بعدها⁽³⁴⁵⁾ . و لاسيما بعد أن تدهورت العلاقات بين سورية و منظمة التحرير عام ١٩٧٦ نتيجة للحرب الأهلية اللبنانية ، و الخلاف في وجهات النظر بشأن تسوية الاوضاع في لبنان ، على الرغم من اقتراب كل من الجبهة الشعبية و الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من سورية ، ظل عرفات على حذره من الأسد و صمم على الاحتفاظ باستقلاليته . و من ثم لم يترك لسورية التحكم في "الورقة الفلسطينية" في الوقت الذي كان تمثل فيه بالنسبة له "ورقة" استراتيجية حاسمة . و إمعاناً في إغضب الرئيس حافظ الأسد رفض عرفات قطع اتصالاته مع مصر ، و حال دون الرغبة السورية في النيل من شرعية اتفاقيات كامب ديفيد⁽³⁴⁶⁾ . و هذا ما دفع الرئيس حافظ الأسد للقيم بمريد من التقارب مع إيران لحفاظ على التوازن الاستراتيجي لسورية في المنطقة و أفسح لها مجالاً واسعاً لممارسة دوراً إقليمياً حيوياً في منطقة المشرق العربي ؛ الأمر الذي قوبل من إيران باهتمام كبير لأنه سيشكل تهيئاً استراتيجياً في ضوء الحرب العراقية - الإيرانية ، حيث رفض عرفات - كما سبقاً سابقاً - أن يكون حاملاً سياسياً بها في المنطفه العربية

إن سورية لم تكن معادية بفكر إيران لفكرة التسوية ، لذلك جاء قرار سورية بفنود دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر مدريد في تموز ١٩٩١ على مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي كان ينظر إليه في دمشق كشرط مسبق للمشاركة العربية - السورية في عملية السلام و كمؤشر على السبة الطيبة للولايات المتحدة . فالعناصر الرئيسي لموقف سورية من

(343) محمد ، شحاته عرض ، السبيل: الخارجية ثلثون العربية في عهد صلي خربوثر (محرر) لمصلحة العربية (الرواية) إيفيك، شحاته الفجاء ، مركز البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، ط١ ١٩٩٢ ، ص٣٠

(344) أ.ح. صبور و أحمد خالد سورية و إيران تقاض و تملون مرجع سابق ص٧٨-٧٩

(345) أبو طالب ، حسن ، السبيل: المصري في البند العربية (١٩٧٠-١٩٨٧) ، في أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية في عهد جمال عبد الناصر ، مرجع سبق

ص٦٢٣-٦٢٠

(346) هنيوش ، رومن ، السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقع ، في علي فطين خليل و همت قري (محررين) ، السياسات الخارجية للدرل العربية ، مرجع سبق ، ص١٤٧

التسوية لم تتغير كثيراً ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٩١ و لا تزال ، في الواقع سارية المفعول .
ففي قضية مؤتمر مدريد ، يمكن تلخيص هذا الموقف كما يلي .

أولاً: باعترافها بقراري الأمم المتحدة رقم /٢٤٢/ و /٣٣٨/ كانت سورية قد قبلت منذ
من طويل بواقع وجود إسرائيل ، بالرغم من أنها تستمر في الاعتراض على سسها
الاحلاقية و الأيديولوجية .

ثانياً: إن التسوية العربية الإسرائيلية يجب أن تكون تسوية شاملة بعدد من المعاني ، و
يجب أن تكون مقبولة لكافة الأطراف العربية المعنية.⁽³⁴⁷⁾

و في هذا السياق فإن السد الفلسطيني للتسوية دو وضع هريد بالنسبة لسورية ، فهي
ترفض أي فك لافتران المصالح السورية و الفلسطينية لأسباب تاريخية و إيديولوجية و ثقافية
و استراتيجية . لذلك يجب أن تعامل سورية من قبل إسرائيل و للولايات المتحدة على قدم
المساواة مع القوى الإقليمية الأخرى كمصر و إيران و تركيا و العربية السعودية .

كان رد فعل إيران العلمي لقرار سورية بقول المقترحات الأمريكية من أجل مؤتمر سلام
شرق وسطي من أجل مدريد سلبياً . فقد أكتت التعليقات الإيرانية على أن تجاوب سورية مع
المشروع (مشروع الولايات المتحدة) يريح الإمبريالية و الهيمنة الأمريكيتين في المنطقة و
يصعف القضية المقدسة لفلسطين المسلمة متجسبة أي انتقاد مباشر للقيدة السورية . ولكن من
غير المرجح أن يكون القرار السوري مفاجأة كاملة من وجهة النظر الإيرانية نظراً لأنه جاء
بعد زيارة إلى دمشق قام بها الرئيس رافسجاني قبل ذلك شهر واحد فقط و ربما كان القرار
موقعاً و جرى استيعابه في طهران⁽³⁴⁸⁾ . و قبل شهر واحد من مدريد قام رئيس الأركان
السوري العماد حكمت الشهابي بزيارة مطولة إلى طهران على رأس وفد علي المستوى
حيث توقف الشهابي عند الشدائد علناً على أهمية العلاقات بين البلدين و فهمها للحاجة إلى
سلام عادل و دائم يضمن حقوق الفلسطينيين و بعد كافة الأراضي المحتلة .

مع ذلك ، ففي محاولة لرسم خط بين تسامحها مع الموقف السوري من مدريد و التزاماتها
السياسية و الأيديولوجية ، نظمت إيران "مؤمراً معاكساً لمدردي في طهران في أواخر تشرين
الأول" . "هذا المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية في فلسطين" حصره الفلسطينيون
لرافصون مثل الجبهة الشعبية و صم ممثلين عن الجهاد الإسلامي و إسلاميين عرب آخرين
من لبنان و الجزائر و السودان صافة إلى جماعات المعارضة من كل أنحاء العالم الثالث
صروح رافسجاني ، مخاطباً المؤتمر بـ "إيران مستعدة لإرسال قواتها لمحاربة إسرائيل مع
الفلسطينيين" دون أن بدلي بأي إشارة محددة إلى سورية أو إلى السياسة السورية . مع ذلك
فإن إحدى مقابيس صمود التحالف السوري - الإيراني هو أنه بعد أسابيع قليلة من مدريد قام
وفد من مجلس الشورى الإيراني برئاسة المتحدث بالوكالة حسين هاشميان بزيارة إلى دمشق
و ناقش "القضايا الراهنة الأكثر أهمية في الشرق الأوسط".⁽³⁴⁹⁾

بالرغم من كل ذلك ، فإن الحلاف بين سورية و إيران بعد مدريد ، ظاهرياً على الأقل ، قد
صبح أكبر حجماً و أكثر جوهرياً مما كان من دي قبل . لقد أصبحت سورية رسمياً مشاركة
فاعلة في عملية السلام العربية الإسرائيلية في ظل الرعاية المباشرة للولايات المتحدة و كانت

(347) هاشم حسين ، و أحمد خاتمي سورية و إيران تتفق و تعاون مرجع صبور ص ١٠٨

(348) المرجع السابق ص ٩ - ١١

(349) المرجع السابق ص ١١

قد اتحدت نورا خابجيا جديداً مستعداً لإيران، لكن الحلاف الإيراني السوري حول ذلك ، كما حول قصايا أخرى ، لم يكن له تأثير جوهري على تحالفهما.

ج - رؤية حزب الله لعملية السلام العربية - الإسرائيلية : تتصور قيادة حزب الله أن "السلام الفعلي" بين سورية و لبنان و الكيان الصهيوني يحاح لوقت طويل . و لا يحفي الحرب أن تطلعه السلامية ، تتفق و التوجهات السورية . فسورية لن تسمح بمرور السلام (كما شهى إسرائيل) في لبس عموماً ، فلقد اشترطت السيادة السورية على الكيان الصهيوني شرطاً عملياً ، يتمثل في تلازم المسارين السوري و اللبناني ، و المتمثل في ربط الانسحاب الصهيوني من أراضي جنوب لبنان و النفاق العربي المحتلة بالاتفاق أولاً على شروط الانسحاب من قضية الجولان حتى حواء الرابع من حزيران ١٩٦٧. (350)

و إن التسوية بين إسرائيل و كل من سورية و لبنان سوف تواجه حزب الله ببعض الحيرات الصعبة ، فالكثير من جاذبية و نفوذ حزب الله قد دم على الصدى العام لموقفه الأيديولوجي من الصراع العربي - الصهيوني ، و مقاومته المتواصلة لاحتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية على مدى عقد من الزمن . فالنظام الأممي لما بعد التسوية - لكي يكون متفقاً عليه و مؤكداً من قبل إسرائيل و سورية و لبنان على حد سواء - سوف يبيع شكل شبه مؤكد خياراً عسكرياً ذا مصداقية بأي حال من الأحوال .

في أعقاب التسوية قد يتميز على حزب الله أيضاً أن يطر بشكل أكثر واقعية إلى المفاسدة السياسية الممكنة من قبل حركة أمل . بالرغم من أن الحريين الشيعيين - بعد احتكاكات شديدة في البداية - قد نجحوا في إنشاء علاقة عمل مع بعضهما و توزع للأدوار فيما بينهم ، فإن التهديد السياسي لأمل تجاه حزب الله يمكن أن يشكك إذا احتار هذا الأخير الخروج على النظام أو اختار المواجهة معه و نظراً لأهمية الرعايه السياسية في النظام السياسي ، فإن صلات أمل الطويلة الأمد مع سورية و مع المؤسسة السياسية اللبنانية و علاقتها الجيدة مع مجتمع رجال العمال الشيعي الشيط و المردهر في الداخل و الخارج يمكن أن تقيد في ي جسم سياسي أو انتخابي مستقبلي مع حركة راديكالية فقدت وظيفتها كوسيلة للصعظ العسكري على إسرائيل لهذا السبب و غيره من الأسباب فنه من المرجح أن يتممر لانجاء الحالي في حزب الله إزاء إعادة تعريف منطلقه الإسلامي السياسي و طرح برنامج يشدد على الحاجة إلى مواجهة "التطبيع النقوي و الاقتصادي" مع إسرائيل بدلاً من المنير الإفرادي للكفاح المسلح . و بقلة من هد النوع في سياسة و موقف حزب الله لن تحدث بين عشية و ضحاها . إذ أنها تعتمد كثيراً على توارس الآراء ضمن الحركة و الموقف النهائي الذي تتخذه إيران . (إضافة إلى موقف عموم حزب الله مع سورية (351).

بالنسبة لإيران و حزب الله بكل اتجاهاته إضافة إلى القسم الأكبر من الري العام اللبناني و العربي و الإسلامي ، فإن نشاطات المقاومة التي تقوم بها الحركة في جنوب لبنان ستبقى شرعية إلى أن يتم الاتفاق على انسحاب إسرائيلي كامل و نهائي ، و أية محاولة لتقويض مثل هذا الاتفاق بعد التوصل إليه ستكون ذات شرعية أقل على نحو ملحوظ ، و سوف تهمش أية جمعة تناصرها بالقدر نفسه (352). و عندما يفقد الصراع العسكري مع إسرائيل أهميته و ممراته ، و افتراض حدوث لانتعاش التدريجي و النفسي للسياسة و الاقتصاد اللبنانيين ، فإن الدور الإيراني الذي انبثق عن البيئة المحلية و الإقليمية لأوائل الثمانينات سيبدأ في التضاؤل.

(350) العيني ، توفيق ، لس و حرب الله في حلة الصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١٧٠

(35١) آغا، حنين ، و محمد خالدي ، سورية و إيران ، ص ١٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

(352) المرجع السابق منه ، ص ١١٠

في أي من الحالتين . فإن الطائفة الشيعية السياسية مجبرة على التأثر بالتطورات الداخلية داخل إيران ذاتها . فالدهور المستمر للاقتصاد الإيراني ، إضافة إلى صراعات السلطة الداخلية المتواصلة في طهران ، يمكن أن يؤثر على قدرة إيران المادية على الفعل في لبنان إضافة إلى تأثيره على دورها المعنوي كقوة لحزب الله و الطائفة الشيعية بشكل عام . مع ذلك ، وبالأحد بعين الاعتبار العلاقة الحميمة بين القيادة الشيعية في البلدين ، إضافة إلى نفوذ إيران التقليدي بين شريحة لبنان حتى قبل الثورة⁽³⁵³⁾ ، فمن غير المحتمل أن تفقد إيران موطئ قدمها اللسانية دفعة واحدة كنتيجة لهذه التطورات⁽³⁵⁴⁾.

هـ - مقتضيات عملية السلام بالنسبة للمحالف : من منظور جيوسياسي ، فإن سورية مستقلى تفكر بعلاقتها مع إيران من خلال منظور (التوازن الاستراتيجي) مع إسرائيل . فقد سهل التحالف مع طهران المفاوضات مع إسرائيل و عملية السلام ككل ، و ذلك بهدف التقليل من احتمال فرض الشروط الإسرائيلية المباشرة القنمة على القوة العسكرية وحدها . في الواقع إن إحدى المظاهر الجديرة بالملاحظة للعلاقة السورية الإيرانية منذ القرار السوري بالانضمام إلى عملية السلام كان التراجع المتسلسل في التوترات بينهما . إن كثيراً من أسباب الخلاف السوري الإيراني كانت مرتبطة بتنافسهما للمفهوم في لبنان الذي بلغ ذروته في عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . و لما كان هذا التنافس قد تقلص منذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ ، و لما كانت إيران قد سلمت تدريجياً بأولوية المصالح السورية في هذه الساحة ، فإن عوامل أخرى مثل المعارضة الإيرانية قد بقيت محرضاً لتوتراً بالمقارنة . إن تقدير إيران للفوائد الكلية و التكاليف المتكبنة للحفاظ على العلاقات الجيدة مع سورية قد استمر لذلك في الرجحان على كافة احتمال العودة إلى التنافس معها في حقول تسيطر ذات أهمية حيوية لسورية⁽³⁵⁵⁾.

مع ذلك ، فإن استعداد إيران للتعايش مع مشاركة سورية في عملية السلام لم يصعب موقعها لإيديولوجي الحصر إراء عملية السلام . فمعارضة إيران للتسوية العربية - الإسرائيلية كانت معارضة بلا تردد ، و قد تم التعبير عنها بصحاح أكثر منذ اتفاقية أوسلو التي كانت الاعتراضات عليها مشابهة لأسس الاعتراضات السورية .

كما أن الخط الرسمي لإيران المفيد نسبياً تجاه المشاركة السورية في عملية السلام يعكس رغبة المباشرة في عدم محاصمه حلها الإقليمي الأكبر في مفصل حرج في المنطقة ، و يقوم على الإدراك الإيراني العميق بأن سورية إن تقبل تقريباً أو اتفاقاً يخالف المصالح العربية الأساسية ، و بدون أن يكون لإيران أراض أو مصالح مادية لاستخلاصها في العملية فقد ثبتت إيران مقارنة متعددة المستويات قائمة على محاولة التأثير على السياسة السورية من ناحية ، و على الحفاظ على موطئ قدم في معسكر الرفض الفلسطيني و الساحة اللبنانية من ناحية أخرى . و إن محووف إيران من العزلة الإقليمية في أعقاب التسوية تكمن وراء استراتيجيتها الإقليمية الأوسع في بناء العلاقات مع الحركات الإسلامية عبر الشرق الأوسط استباقاً لحملة مناصرة من قبل أطراف إقليمية ضد التطرف المدعوم من إيران⁽³⁵⁶⁾.

و أخيراً نجد أن هناك تشابهاً بين الرؤيتين الإيرانية و السورية للصراع العربي - الصهيوني ، و التنسيق و الدعم المتبادل بينهما ، الذي تجس و تعمق في العلاقة و الزيارات

(353) مراد من الإطلاع حول إشكالية العلاقة بين المرجعي الفقيه و السياسي انظر توفيق العمبي ، مل و حرب الله في حجة الصراع الإقليمية ، مرجع ملق ، ص ١١٨-١٢٦ ، و انظر أيضاً : محمد جمال بلوت ، وثق الجندية : دار رياض الريس للكتاب و النشر ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ٨٠-٩٠ ، و انظر أيضاً : آية الله السيد محمد حسين فضل الله ، المرجعية و حركة الواقع ، دار الملاك للطباعة و النشر و التوزيع ، ط ١ ، ١٩٩١ ، ص ١٠٥ .

(354) (الحاج حسين ، و أحمد خاتمي ، سورية و إيران : تقاس و تميز ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(355) (المرجع السابق عنه ، ص ١١٤-١١٥ .

(356) (المرجع السابق عنه ، ص ١١٦ .

الرسمية المتبادلة، وكن من أهمها زيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسجاني لدمشق في نيسان/أبريل ١٩٩١، حيث أكدت على أهمية التعاون الثنائي بين إيران و سورية . وجاءت كلمة الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر القمة الإسلامية في طهران عام ١٩٩٧ لتؤكد على أهمية تعاون النول العربية مع إيران باعتبارها تمثل الآن مرحلة هامة من مراحل التحرر من الظلم و الفساد الذي كان سائداً . وفي أيار/مايو ١٩٩٩ ، شكلت زيارة الرئيس محمد خاتمي لسورية تطورا في العلاقات الثنائية في إطار التفاهم و التعاون و الصداقة المتينة ، الكفيلة بتحقيق الأمن و الاستقرار دون الاستعانة بدول عربية في المنطقة⁽³⁵⁷⁾ . و شكلت زيارة الرئيس بشار الأسد لإيران في ٢٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١ الإثبات الأكبر الذي يدل على العمق لاستراتيجي للعلاقة السورية - الإيرانية ، حيث كانت إيران هي أول بلد غير عربي يزوره الرئيس الأسد ، و تم تنسيق مواقف الطرفين حول الصراع العربي - الصهيوني في صلب المحادثات بين الطرفين⁽³⁵⁸⁾

٧- تداعيات أحداث ١١ سبتمبر:

أتركب إيران، بعد وقوع الهجمات وتكدس النية الأمريكية في القيام بعمل عسكري ضد أفغانستان، أنها لابد أن تكون أحد الفاعلين الرئيسيين في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعالجة من اتهمتهم بتدبير هذه التفجيرات، وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي حيث أن لها حدوداً طويلة تمتد لمسافة ٩٠٠ كم مع أفغانستان، بالإضافة إلى أن لها نفوذاً قوياً لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان، وحدوداً مشتركة مع جمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، ناهيك عن أن إقناع واشنطن لطهران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة نظراً لطبيعة التوجه السياسي للجمهوريه الإسلامية الإيرانية. وقد تمثل رد الفعل الرسمي الإيراني تجاه هذه الهجمات فيما يلي :

- أ - سارع الرئيس محمد خاتمي بإدانة للهجمات بعد ساعات من وقوعها، وكان ذلك لافتاً على اعتبار أن الولايات المتحدة تصع إيران في قائمة الدول الاربعة للإرهاب، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسؤولين الأمريكيين.
- ب - بعد أسبوع من الهجمات أعلن المرشد علي خامنئي هو الآخر إدانته للحادث، و كان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد في النظام السياسي الإيراني، ودلّ في الوقت نفسه أن إدانة خاتمي لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبر عن موقف الدولة الإيرانية الرسمي.
- ت - ساد العالمية العظمى من الصحف الإيرانية موقف الإدانة لهذه الهجمات، وهو ما دلّ على وجود رأي عام إيراني صدها.
- ث - بعث عمدة طهران "مرتضى الويزي" و"محمد عطريان" رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مؤساة خطبة إلى عمدة نيويورك، وذلك في أول اتصال رسمي بين مسؤولين في كلا البلدين، ومع الأخذ في الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم اتصال المسؤولين الإيرانيين بالمسؤولين الأمريكيين، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمباركة رسمية.
- ج - لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لا يرفع شعار الموت لأمريكا في خطبة الجمعة المركزية في طهران.
- ح - سمحت وزارة الداخلية لتيارات سياسية بتنظيم تجمع للتعبير عن مؤاساة الشعب الأمريكي في أحد ميادين شمال العاصمة طهران⁽³⁵⁹⁾.

(357) مروحان ، علي ، إيران إلى أين ؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي ، سوريا ، دمشق وزارة الإعلام ط ١٩٩٩ ، ص ٢٤

(358) جريدة الشرق ، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠١ ، العدد ١٥٥٢٦

(359) عبد الوهين ، سعيد ، التفاهات الإيرانية - العربية والإقليمية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق.

اتحدثت إيران هذا الموقف وهي تعلم أن الأمن القومي الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بمد نفوذها العسكري إلى حدودها الشرقية والشمالية لإيران أي في أفغانستان وجوارها، ولكنها أرادت أن تبرز سياستها أولاً، وفي الوقت نفسه يجب الوضوح في الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانيات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه.

وقد راجع الموقف الإيراني بين المرونة والتشدد في آن واحد، فقد أكد خامنئي على أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متعطرس وسبع من مآهبتها الاستكبارية والسلطوية، ورفض المنطق القائل بأن الدين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب وحلص إلى أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها في الهجوم على أفغانستان. وقد اتحد الرئيس خاتمي الموقف نفسه حيث هجم استخدام الرئيس بوش الابن كلمة الحسب الصلبة وانتقد فكرة تقسيم العالم إما مع الولايات المتحدة وإما ضدها، رغم أن معلومات نشرت فيما بعد أشارت إلى أن إيران قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية، دون توضيح ماهية هذه التسهيلات.

على هذا النحو يمكن القول أن الموقف الإيراني كان متوازناً في التعامل مع الأزمة وبعارة حرة لقد كان على إيران أن تدرك الحالت الذي الصق بالإسلام فور وقوعه بالطرق إلى طبيعة النظام السياسي فيها والذي يقوم على الأيديولوجية الإسلامية، وكون أن الولايات المتحدة تعتبرها بولة راعية للإرهاب، لكن، وفي الوقت نفسه، فإن تشدها لاحقاً كن ضرورة تفرصها اعتبارات الأمن القومي الإيراني. وقد نشطت إيران في اتصالاتها مع كثير من الدول العربية من أجل التنسيق المشترك لمواجهة هذه الأزمة، فكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازي إلى كل من مصر وسورية⁽³⁶⁰⁾.

وعندما بدأت الولايات المتحدة في شن حربها على أفغانستان كانت إيران أولى الدول للقبلة التي بددت بالحرب، بل إن إيران قد اتخذت موقفاً أبعد من الإدانة حينما أعلن السيد علي خامنئي المرشد الروحي للثورة أن الأمريكيين يروجون كتباً بأن دوافعهم لمهاجمة أفغانستان هي محاربة الإرهاب، إلا أن الدافع الحقيقي لأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة.

وبالتالي فإن إيران وإن كانت قد اعترضت على الوجود الأمريكي وعلى الحرب إلا أنها لم تعترض على التخلص من نظام طالبان ومن دون أي مشاركة إيرانية في التحالف وهو ما يمكن وصفه بالحياة الإيجابية⁽³⁶¹⁾، وهو الأمر الذي أسهم عملياً في نجاح الحملة الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة حيث س قرار إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان قد شكل تنديداً لخلق الإدارة الأمريكية من قدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود وعدم السماح بتسلل مجموعات من حركة طالبان أو أنصار أسامة بن لادن بالدخول إلى إيران، ويستنتج مما سبق أن إيران أبدت تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة⁽³⁶²⁾.

و ما إن حققت الولايات المتحدة نجاحها السهل على حركة طالبان بصفة الإرهاب، جساء حصاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن حالة الاتحاد في ٢٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ ليبلور نظرة الإدارة الأمريكية للعالم "ليس هناك لمة معفاة من المبادئ الأمريكية الحققة والثابتة لحرب والعدالة واحترام هذه المبادئ هي من الأمور التي لا يمكن التفاوض

(360) المرجع السابق ص ٥٦

(361) لم تكن العلاقة بين إيران وحركة طالبان التي ظهرت إلى حيز الوجود في أفغانستان عام ١٩٩٤ ذات طبيعة عدائية منذ البداية لكن وصلت إلى حد نشوب حرب بينهما عام ١٩٩٨، حيث قامت طالبان في ٢ يوليو عام ١٩٩٧ بإغلاق السفارة الإيرانية وطردها من عمارتها مما أدى إلى تدخل في الشؤون الداخلية وبموجب الترتيبات المتفق عليها على خلفية أزمة الديون بين الإيرانيين التمس في التمسلة الإيرانية في سرشروب والذين قتلوا في أفغانستان.

(362) شكك العرب محمد بن تنظيم القاعدة علاقة جسيمة للفرار بين واشنطن وطهران، www.ahram.org.eg

حولها⁽³⁶³⁾ بعد واجه بوش العالم بحيار إما أن يكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإرهاب. بل حدد الدول التي تشكل خطراً على العالم فيما أسماه "محور الشر" متمثلة بالعراق و إيران و كوريا الشمالية⁽³⁶⁴⁾. و على الرغم من أن هذا الشعار لم يفاصل بصدى جيد من قبل دول للعالم، إلا أنه أخذ أبعاد جدية في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه كسب تعاون العالم مع التحالف الذي بدأت تنبئه لحملتها الدولية ضد الإرهاب و تجسد ذلك في الخطابات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، و اتهامهم هذه الدول بالنول الخارجية عن القانون أو كما عبر عنها الرئيس بوش بـ "الدول المارقة"⁽³⁶⁵⁾ ثم أتت بعد ذلك تصريحات مساعد وزير الخارجية الأمريكي "تولنسون" الذي أضاف سورية إلى دول "محور الشر" عندما تحدث في إحدى محاضراته عن "ما وراء محور الشر". و لقد كانت سورية تتخوف منذ أحداث سبتمبر من المسمى الذي يمكن أن تلبسه "الحرب ضد الإرهاب"، و انطلاقاً من تخوفها هذا و رغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، قدمت تعاوناً "استخباراتياً" ملحوظاً في "الحرب ضد الإرهاب" ربما فاعلاً المسؤولين في الإدارة الأمريكية⁽³⁶⁶⁾ لكنه بقي دون الرضا الأمريكي و لم يسفر إلا عن نجميد قانون محاسبة سوريا و لفترة محدودة أيضاً.

و يؤطر الموقف الأمريكي تجاه الجيود السورية في محاربة الإرهاب عناصر أهمها:

- طبيعة الفهم والاستعمال الأمريكي لمصطلح ومفهوم الإرهاب الذي قد يمتد حسب التصور الأمريكي ليشمل قصايا نعد من صميم الأمن الإقليمي السوري.
- عناصر الضغط والتضيق داخل الإدارة الأمريكية تجاه سورية.
- جماعات الضغط و ثلويات مثل (AIPAC و JINSA) كتيحة للتقاطع الحاصل بين مسألة دعم سوريا للإرهاب والأمن الإسرائيلي، سواء تعلق الأمر بحرب الله أو بالعصائل الفلسطينية، باعتبارها تنظيمات إرهابية حسب التصنيف الأمريكي.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش لابن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تهديداً ضد العراق معلناً أن أعباستن مارالت مجرد البداية، و طالب بامتثال صدام حسين إلى لجنة الأمم المتحدة، و على الرغم من قبول العراق عودة المفتشين الدوليين بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١/ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢⁽³⁶⁷⁾، الذي وقعت عليه و أبدته العديد من الدول كن من بينها سورية، وهو الأمر الذي اعتبر مؤشراً واضحاً على تفصيل سورية الانحراط في الاتجاه الفضي بمنع المواجهة، أكثر من لإصرار على موقف يعطي لأولوية للاعبارات القومية بدون فعالية. وهدفت من ورائه الرغبة في تسوية هذه الأزمة بطرق سلمية، مما قد يساهم في مريد من إضعاف الرئيس العراقي⁽³⁶⁸⁾. و هذا ما شكل رغبة مشتركة لدى إيران و سورية بالتحلص من الحز المزعج لكن كان موقفهما مشترك برقص الحرب على العراق و الحفاظ على و حدة أراضيها لما يشكله من تهديد حقيقي لمصالحهما الحيوية و تحقيق اختلالات إستراتيجية لصالح إسرائيل في المنطقة. فالهدف الاساسي من صرب العراق هو إعادة ترتيب المنطقة ما بعد تعيين النظام العراقي وفق أسس جديدة تزيد في صعبها وشرذمتها هي مصلحة حيوية إسرائيلية أمريكية، وهو ما يحلم الطرفان بتحقيقه

(363) رطلب سعيد ثورون عربية عند ١١- عام ٢٠٠٢ عن ٢٣

(364) برك "صباح ركة" مستشر وزير الدفاع الإيراني و عضو اللجنة السياسية الخارجية في المجلس الأعلى للأمن القومي على أن أمريكا كانت بصدد ضم إيران تحت مظلتها في محور الإرهاب. نك يراف كتب تويد الصبح بحث سبنا الأمم المتحدة و في إطار عالمي من جهة أخرى و من أجل صرب الأخطار من السيطرة على لبنان الصهيوني، ثرجبه أفكار الشرب الأمريكيين، سوريا، كي يكسب نجاحات في الأراضي المحتلة، كانت هذه أسباب وضع إيران في محور الشر لمريد من الإطلاح انظر جريمة الوثائق ١١- ديسمبر و تحولات صم كمل في الملموسية الإيرانية، ستراتير الإيرانية، العدد ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢، من ١٢-١٤

(365) بوسوي، شريف، السياسة الدولية، للعدد ١٤١، يناير ٢٠٠٢، من ١١-١٤

(366) الطعيط، معز، سوريا في مواجهة الإصفر الأمريكي، www.islamonline.net

(367) لمريد من الإطلاح انظر طري، مصطفى، السياسة الخارجية الأمريكية و عقل النظام النووي، المجلة الدولية، عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٢، من ١٧

(368) د بر قنطار، الحصار الأزمة للعالمية - الأمريكية، المواقف الدولية، ٢٠٠٤/١٠/٣، www.bigzara.com

بعد صرب العراق ومحاصرة موريتية وإيران، فضلاً عن مصر التي سبغت وصعها، لا سيما إذا نجح مخطط فصل الحبوب السوداني والتحكم من خلاله بالأمن القومي المصري.⁽³⁶⁹⁾ و مع بداية الحرب على العراق تزايدت حدة المعارضة السورية للحرب مصممة على كونه "احتلالاً" و "غير شرعي"⁽³⁷⁰⁾، و أكدت إيران مراراً و تكراراً على معارضتها بشدة لأي هجوم تشنه الولايات المتحدة على العراق، و جدد الرئيس الإيراني خاتمي تأكيد موقفه الرافض لصرب العراق أو التدخل في شؤونه الداخلية، و أشار إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوتر في العراق والمنطقة بأسرها.⁽³⁷¹⁾

و حين صدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٠٠/ في منتصف أغسطس/ آب ٢٠٠٣ المرحب بإنشاء المجلس العراقي أعلنت بعض الدول العربية عن قبولها للقرار وهي: الإمارات العربية والكويت وسلطنة عمان وقطر والمغرب، وكانت الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية توجّه دعوة رسمية إلى مجلس الحكم وقد زارها الرئيس الدوري للمجلس إبراهيم الجعفري في منتصف شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وشملت الجولة تحريرين والكويت ومصر والسودان والأردن وقد رحبت مصر بقرار مجلس الأمن على لسان وزير خارجيتها أحمد ماهر، و كتبت سورية الصوت اليتم الذي امتنع عن التصويت على القرار ١٥٠٠/ الذي وافقت عليه ١٤ دولة من الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن الدولي.⁽³⁷²⁾

و قد اختارت إيران أسلوب التهديد مع الولايات المتحدة، مما يمنع دخولها في مواجهة معها، حيث لم تعارض صيغة مجلس الحكم الانتقالي في العراق⁽³⁷³⁾، و لم يشكل الموقف الإيراني رد فعل سلمي من قبل سورية بل كن من قبل خلق فتورين بمقابل التهديدات الأمريكية لكل منهما. حيث قامت إيران بنحركات إقليمية ملموسة بالتنسيق مع دول الجوار المحيولة دون انفراد الولايات المتحدة بصنع عراق ما بعد صدام، و في هذا الإطار كانت جولة الرئيس خاتمي العربية عقب سقوط النظام العراقي، التي زار في إطارها كلاً من سورية و لبنان بهدف ضبط إيقاع حركة حزب الله.⁽³⁷⁴⁾

و مع منتصف عام ٢٠٠٤ ظهرت مؤشرات تغير في الموقف الدولي إزاء ما يحدث في العراق، فصانق مجلس الأمن الدولي بإجماع في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ على القرار ١٥٤٦/ المتعلق بتسليم السلطة موضعاً مراحل التسليم ومحدداً شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ أجلاً لإجراء انتخابات بالعراق، وشاركاً لقواب التحالف الدولي تحديد تاريخ انسحابها. و تمّ تعيين حكومة انتقالية منتصف سنة ٢٦٠٠٤. و صار "عازي الباور" رئيساً للعراق بدياً حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، كما نقل الحاكم العسكري الأميركي بول بريمر السلطة إلى حكومة عراقية برئاسة ياد علاوي في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.⁽³⁷⁵⁾

و قد رحبت إيران بالحكومة الانتقالية العراقية، حيث أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية "حميد رضا آصفی" أن إيراني متعاون مع الحكومة الانتقالية العراقية الجديدة كما كان عليه مع مجلس الحكم السابق، و اضاف أنه "ليس من حق إيران و لا الولايات المتحدة التدخل في شؤون العراق الداخلية"⁽³⁷⁶⁾. بينما استقبلت سورية الحكومة الانتقالية العراقية بنوع من الحذر حتى جاءت زيارة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لدمشق في إطار جولة عربية

(369) الأوتيرة يمر الحرب الأمريكية على العراق، ٢٠٠٤/١٠/٣، www.aljazeera.com.

(370) المطيب، معتز، سوريا في مواجهة الأعداء الأمريكي، مرجع سابق.

(371) حزب الله، سوريا ضد المواقف الأمريكية الإيرانية، و صرب العراق، www.ahram.org.eg.

(372) سالم، مبدى محمد بن محمد، المتغيرات الإقليمية و الدولية لتقسيم العراقية، ٢٠٠٥/٤/٢٧، www.aljazeera.com.

(373) نبیس، أحمد، تعيبت السياسة الإقليمية لإيران في ظل احتلال العراق، مقالات إيرانية، العدد ٤٠، مرجع سابق، ص ٧٨.

(374) المرجع السابق، ص ٧٨.

(375) سالم، مبدى محمد بن محمد، المتغيرات الإقليمية و الدولية لتقسيم العراقية، مرجع سابق.

(376) واقع إيران/عربية، أساليب إيران و العرب، العدد ١١١٠، كوف ٢٠٠٤ - شتاء ٢٠٠٥، ص ١٨٩.

في نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤ بهدف تطبيع العلاقات بين بغداد و صمان و القاهرة و دمشق و بيروت و الرياض و الكويت و أبو ظبي. و استمرت سورية بتخوفها هذا حتى بعد الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ، حيث فرت لائحة الائتلاف العراقي الموحد التي ينفذ وراءها المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني بحصولها على ٦٧% . وبإضافة إلى هذا الفوز الشيعي حصل الأكراد على أكثر من ربع مقاعد الجمعية الوطنية⁽³⁷⁷⁾ . وفي ظل فور شعبي بالأغلبية البرلمانية تكون إيران أكثر دول الجوار اطمئنانا بمقابل عدم ارتياح سوري ما لم تتأكد المعالم الحقيقية للعراق الجديد ، و مع اختلاف ردود الفعل من كل من سورية و إيران بشأن العراق إلا أنه لم يؤثر في طبيعة التحالف السوري الإيراني من منطق الفول السوري بالتحرك لبراغامي الإيراني لحماية مصالحها الحيوية الذي انتدأ مع الحرب على أفغانستان باعتبارها الجوار الجغرافي لإيران و على أرضيه الاعتراف المتبادل بينهما بحرية الحركة لكل منهما في المناطق الحيوية لهما ، فطالما شكل العراق المحك الحقيقي للعلاقة الإيرانية السورية لتثبت في نهاية المطاف قوتها بسبب ما يحبط بها من متغيرات إقليمية و دولية تدفعها نحو التجاذب أكثر من التنازع حفاظاً على مصالحهما الحيوية المشتركة .

و تكرك النبلوماسية السورية أن دورها بعد العراق قادم لا محالة، حتى لو وقفت على الحياد، ذلك أن مطالب ما بعد العراق هي صهيونية الوجه والبد واللسن ولن تكون سورية إلا جزءاً من المرحلة الجديدة، وعليها بالتالي أن تحول مسارها وبحصص لشروط الاختراق الصهيوني للمنطقة. فقد أرادت القيادة السورية الوقوف إلى جانب العراق و العراقيين كي تكون فرصتهم في المقاومة لما بعده أنصل، وأمل في إطالة مدة الحرب وصولاً إلى جعلها أكثر كلفة، بحيث يتردد الأمريكيان في تكرارها مع آخرين. أما الأهم فهو التأسيس لحالة أخرى في العراق بعد الاحتلال تقوم بالفعل على "بسة" البلاد ، لأن هذا المسار هو الوحيد القادر على إشغال الأمريكان عن مدعوتهم نحو سورية وما بعده، لا سيما وأن هذه المقاربة هي ذاتها المقاربة الإيرانية⁽³⁷⁸⁾ لذلك واصلت إيران و سورية التخطيط — وبالتشاور مع رعيم حزب الله حسن نصر الله أيضاً — بكيفية إفشال الأمريكيين في العراق والممن بهم. بمعسى الدفع باتجاه عمليات استبحارية ضد القوات الأميركية في العراق، توقع فيها الحسائر ، بحيث يشنه الاحتلال الأميركي للعراق السيطرة الإسرائيلية في جنوب لبنان .

من جهة أخرى ، شكلت التهديدات المتصاعدة تجاه إيران و سورية من سقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ، دافعاً أساسياً نحو مزيد من التقارب ، وبوماً بعد آخر كانت قائمة بينهم تكسر شيئاً فشيئاً ضد سورية، ويمكن تلخيصها في التالي:

- إرسال متطوعين سوريين ومن دول عربية أخرى إلى العراق .
- الدعوة إلى تنفيذ عمليات "استبحارية" ضد قوات التحالف، وإرسال مطاير للرؤية الليلية إلى العراق .

- توفير ملجأ لقادة النظم العراقي ولعدد من العلماء العراقيين .
- تخزين جزء من أسلحة العراق المحظورة في سورية .
- تطوير أسلحة كيميائية و بيولوجية وصولاً إلى بعيدة المدى .
- دعم حركات المقاومة: حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي⁽³⁷⁹⁾ .

كما صرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بنبرة تصعيدية هي خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ "إننا كي نعزز السلام في الشرق الأوسط الكبير علينا أن

(377) سالم ، سوي أحمد بن أحمد ، المتغيرات الإقليمية و الدولية لتقسمة العراق ، مرجع سابق

(378) الزعترية ، ياسر ، سورية في كلمة الاستهداف الأمريكي بعد العراق ، ٢٠٠٤/١٠/٣ ، مرجع سابق .

(379) الزعترية ، ياسر ، سوريا في كلمة الاستهداف الأمريكي بعد العراق ، مرجع سابق .

بحانه النظم التي تواصل رعاية الإرهابيين وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، سورية ما زالت تسمح باستخدام أراضيها وجزء من أراضيها من قبل الإرهابيين الذين يسعون إلى تقويض كل فرصة للسلام في المنطقة ... و نتوقع من سورية أن تنهي كل أشكال الدعم للإرهاب وتفتح الباب أمام الحرية".

والمؤكد هو أن الإدارة الأميركية غير مقتنعة بمستوى المجهود الإيراني و السوري لمحاربة الإرهاب كما يريده الولايات المتحدة، بل إن التصريحات الرسمية مستمرة في اعتبار سورية و إيران من الدول الداعمة للإرهاب⁽³⁸⁰⁾ ستكون إيران الأكثر قوة على صعيد إساد الموقف السوري، سواءً لجهة تطبيق الاتهامات للبلدين، لم لجهة الخوف من اليوم التالي بعد دمشق، بذلك أدانت جميع التهديدات الأميركية لسورية و أكدت على أن أي تهديد لسورية هو تهديد لإيران و أعلنت عن نيّتها الوقوف مع سورية في حال أي خطر يمس أراضيها.

المطلب الثاني: تأثير بول الجوار الجغرافي على دور إيران الإقليمية:

أولاً: العامل الخليجي : تسير علاقات إيران مع دول الخليج العربي في مسارين ، الأول حاجتها الأكيدة إلى توثيق الصداقات ، و تجنب العزلة الإقليمية ، و الاستمرار في علاقاتها التجارية المهمة . و الثاني هو رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة ، و إذا سئعرصا السياسات الإيرانية الأخيرة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد نثار الشكوك حول ما إذا كانت لدى قادة إيران المهارة و الدراية للموازنة بين هذين الهدفين المتعارضين غالباً .

تتحدد لقناعة الإيرانية بفكرة القوامة الفارسية على الخليج و ضرورة الهيمنة على أي من نظمته و هياكله الأمية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية : أحدها تاريخي و ينحصر بأثر الخبرة السانقة على تشكل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني ، و يوضح أنه في كل مرة انكمأت فيها إيران على نفسها تزيّدت احتمالات تعرضها للتفكك و العكس صحيح . و الثاني حيوي - استراتيجي و ينبع من تقييم مجمل عناصر لقوة الإيرانية مقارنة بظيورتها للعربية - للخليجية ، و الثالث ايدولوجي و يرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية و تكييفها لمامية السلطة مما يحملها مسؤولية محاربة المستكبرين (أي التبرؤ منهم) و دعم للمستضعفين (أي موالاتهم) ، تلك الفكرة عرّفها الثورة الإسلامية تحت مسمى نظرية "التبري و التولي" أو نظرية تصدير الثورة⁽³⁸¹⁾ و جسّدتها أديانها القانونية والرسمية⁽³⁸¹⁾.

١- موضوعات النزاع العربي - الفارسي :

يفصح النزاع العربي الفارسي عن عدة أبعاد أهمها البعد التاريخي المتمثل بالسؤال التالي هل الخليج فارسي أم عربي ؟ و السؤال لم يكن مطروحاً قبل الخمسينيات فقد كانت تسميته "الخليج الفارسي" متداولة لدى الجميع ، منذ أن أطلق عليه القائد اليوناني تيارخوس⁽³⁸²⁾ هذه التسمية أثناء حملة الإسكندر المقدوني إلى الهند ، دون أن يعني ذلك شيئاً في الحركة السياسية ، و كان الرئيس جمال عبد الناصر أول من أطلق عليه تسمية "الخليج العربي" في مجرى صراعه ضد شاه إيران الذي اتخذ موقفاً عدائياً من الحركة القومية العربية و نسج علاقات حميمة مع الكيان الصهيوني ، و بريطانيا و الولايات المتحدة ، و بالتالي اتحدت التسمية بعدها السياسي منذ ذلك التاريخ . و قد اعرب المسؤولون الإيرانيون عن استنكارهم المستمر للتسمية العربية ، سواء في عهد الشاه أو بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، و

(380) القصير ، كمال . الموقف الأمريكي من محاربة سورية للإرهاب ، ٢٠٠٥/٣/٢٥ ، www.aljazeera.com

(381) در سيد ، نعيم . أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك و الهيكلت ، تحرير د. عبد الحميد المشاط . مصر القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ١١٤-١١٥

كان الإمام الحمصي حكيماً عندما رفض الدخول في "البازار" مبدأ استعراجه من هذه المعركة المصطنعة، داعياً الجميع إلى الصلح ضد "أمركة الخليج"، الإبقاء عليه "إسلامياً"⁽³⁸²⁾.

أما البعد الثاني الجغرافي، حيث تمتد الحدود بين الامتين العربية و الفارسية من العراق إلى عمان، و هي حدود بحرية - نهريّة بين العراق و إيران، و حدود بحرية بين إيران و سول مجلس التعاون الخليجي و الحقيقة أن جذور النزاع العراقي - الإيراني حول الحدود قديمة نسبياً تعود إلى عام ١٩٢١ عندما استقل العراق⁽³⁸³⁾، و في راية التسعيات تصاصت حدة الاشتباكات على الحدود بينهما و تدخلت جهود الوساطة العربية و الدولية التي أدت إلى توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، حيث تمّ فيها اعتبار خطّ مستقيم النهر في شط العرب هو خط الحدود بين الدولتين⁽³⁸⁴⁾.

و فيما بعد ألحى العراق من جانب واحد اتفاقية الجزائر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، و أكدّ حقه في كامل السيادة على شط العرب و المناطق التي نصت عليها اتفاقية ١٩٧٥، و خلال الحرب كن تعيين الحدود الدولية هي الإشكالية المستمرة التي عرقلت المبادرات التي تقدمت بها سائر الأطراف العربية و الإسلامية، و لم يعلن العراق التزامه بتلك الاتفاقية مرة أخرى إلا بعد اجتياحه للكويت في ٢ آب/غسطس ١٩٩٠ حيث أعلن الرئيس العراقي في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ قوله باتفاقية الجزائر مرة أخرى، و تطبيق بقية بنود قرار مجلس الأمن ٥٩٨/و توقيع اتفاقية سلام مع إيران⁽³⁸⁵⁾.

أما البعد الثالث العسكري، يتمثل بالنزاع على الحزير الثلاث أبو موسى و طنب الصعري و طنب الكبرى، حيث تشكل العائق الأساسي أمام تطبيع العلاقات بين إيران و دولة الإمارات العربية المتحدة كما تساهم في تعقيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج الأخرى. و خلافاً لذكره العام، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، بين إمارة الشارقة و إيران، برعاية بريطانيا، و يتعلق باقتسام جزيرة أبو موسى حيث تشير في مقدمتها إلى أن لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، قامت إيران فعلياً باحتلال هذه الجزيرة في آذار/مارس ١٩٧٢، في تجاوز صارخ لبنود الاتفاق الذي يصر على أن الوجود الإيراني فيها هو وجود عسكري، مقبل ليجار منوي مقدار له مليون ونصف مليون جنيه إسترليني، دون مراعاة الجزيرة منقسمة بين إمارة الشارقة و إيران، بالتساوي تقريباً؛ الإيرانيون في الشمال بصورة عامة، و الإماراتيون في الجنوب والغرب، غير أن دخول الجزيرة يمكن فقط عن طريق مرفأ عسكري إيراني⁽³⁸⁶⁾.

أما فيما يختص جزيرتي طنب الكبرى، و طنب الصعري، و اللتين تعودان لإمارة رأس الحيمة، فإن مالكيها منذ أواخر القرن التاسع عشر عائلات عربية. ولم يكن ثمة نقاش إقليمي، ولا اعتراض إيراني، قبل العام ١٩٧١، على ممارسة سيادة رأس الحيمة على جزيرتي طنب الكبرى والصعري، و سيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى ومع ذلك، بادرت إيران باحتلال الجزيرتين، قبل ثلاثة أشهر من انسحاب بريطانيا من الخليج في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من استقلال الإمارات عن لئاح البريطاني، وقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع كانون الثاني/ديسمبر ١٩٧١، و نتيجة فقدان التوازن العسكري، اضطرت الإمارات إلى قبول هذه الوصية على مضض، دون أن تضمن بسيادة

(382) الشامي، عبد الرحمن محمد الصراع على الخليج العربي، لبنان، بيروت، دار الفكر الأدبية، ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٣٢-١٣٣.

(383) توريد من الإطلاع حول تاريخ النزاع الحدودي بين العراق و إيران انظر الشامي عبد الرحمن محمد الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٣.

(384) أبو خريفة، عبد الحليم، الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩، مصر، القاهرة، دار الإعراف، ط ١، ١٩٩٤، ص ٥٨-٥٧.

(385) الشامي، عبد الرحمن، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(386) توريد من الإطلاع انظر، مثلاً، أحمد، إيران و العراق و تركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد ٢٥، لوزني

مركز الأمل للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١١٠٩.

إيران أو حتها في بحر، معتبرة أن احتلالها نابع عن ظروف تقتدر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، وفرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه⁽³⁸⁷⁾. أما بعد الرابع الأيبولوجي، تمثل بمطالبات إيرانية تجاه البحرين، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية، اسناداً إلى وجود الشيعة في البحرين، فقد عارضت إيران استقلال البحرين بعد رحيل الاستعمار البريطاني وأصرت على تبعيتها لها، وانتهت هذه المشكلة بحراء استفتاء شهير على استقلال البلاد صوتت لصالحه الأغلبية الكسحة من الشعب البحريني، بما فيهم الشيعة.

وقد كان أهم ما طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسي في البحرين قد تمثل في قيام العديد من المنظمات السياسية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وحركة أحرار البحرين الإسلامية. ومع اندلاع أحداث العنف المعارض لحكم في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغ تدهور العلاقات بين البحرين وإيران مذاه، حيث تم اتهام إيران بمساعدة القوى الشيعية، وفي الواقع، فإن هذه الاتهامات لم تكن مجانبية حيث كانت هناك عدة وقائع تؤكد هذا التورط الإيراني في التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين⁽³⁸⁸⁾.

٢- النظام الأمني الخليجي : كسب منطقة الخليج أهمية سياسية واقتصادية أمية بالدرجة الأولى لدى عدد من الأطراف الإقليمية والدولة، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الأطراف حول مفهوم "أمن الخليج" وذلك بالنظر إلى اختلاف مصالح هذه الأطراف. ففي أعقاب حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١ برزت أربعة أطراف معنية بأمن الخليج العربي وهي الولايات المتحدة الأمريكية والعرق ودول مجلس التعاون الخليجي الست وإيران ليحل بذلك مسطبل التوتر محل مثلث التوتر التقليدي (إيران - العراق - دول مجلس التعاون الخليجي الست) . وفي أعقاب حرب العراق الأخيرة على الرغم مما أعلنه الولايات المتحدة من أن العصاء على "نظم صدام حسين" من شأنه أن ينهي حقبة من التوترات وحالة من عدم الاستقرار التي عانت منها المنطقة لعقود طويلة إلا أن الواقع يشير إلى دلائل تتناقص تلك النتيجة حيث أن اختلاف رؤى الأطراف المعنية بقضية أمن الخليج يعني أنه سيظل بؤرة توتر على الأقل لعقد قادم .

أ- الرؤية الإيرانية لأمن الخليج : مما لا شك فيه أن جغرافية إيران ومكانها يعطيها موقعاً مهماً وعسفاً استراتيجياً طبيعياً في الخليج، وبالتالي تتعد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دولياً ومن ثم تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كامل الدول المطلة على صفته، ولا خلاف في هذا الأمر بين المحافظين والإصلاحيين، وتتضمن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج النقاط التالية :

- إدراك أن تعبر في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة، ينبغي أن يتقيد بصانطين ضروريين، أحدهما ألا يترتب عليه إعادة تشكيل المنطقة على نحو يال من الأهمية الاستراتيجية لإيران، والآخر ألا يسلم إيران إلى احتمال تفتيتها إلى مجموعة من الدويلات القومية أو بقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها و يصيف إليها مناطق يعجز عن سيطرتها، وهذا يقضي إلى نتيجة حتمية هي المحافظة على وحدة التراب الوطني العراقي - على الأخص بعد الاحتلال الأنجلو أمريكي - و تلك مفارقة تنبع في جوهرها من اضطراب إيران في علاقتها بالعراق إلى التوفيق بين اعتبارين متعارضين، وذلك أن إيران ترغب في تضيق الحناق على العراق مناسبتها التقليدي في المنطقة، وهي أبدأ لا تغفر له تلك اللوعة التي حلفها في نفس الحميني، وهو يقبل مصطراً

(387) د. عثمان محمد عويش، العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وأفاق المستقبل، www.ahram.org.eg

(388) ميسر أحمد، العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل، www.ahram.org.eg

التوقيع على قرار وقف إطلاق النار أو تخرج كأس السم حسب تعبيره ليقصي حبه بعد ذلك بأقل من عام .

لكن في الوقت نفسه ، فإن العراق يمثل العمق الاستراتيجي لإيران ، و بعد الحفاظ على وحدته صمانة أساسية من صمانات التكامل الإقليمي و القومي الإيراني نفسه . كما أن حفظ حد أدنى من العلاقة معه أو في تقليل تحييده ضرورة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي التركي - الإيراني . و تجسد مشكلة الأقلية الكردية الحليفة التي يبع منها النصور الإيراني لهذا الشأن الثاني من قضية الحدود الميضية و مثل هذا الوعي بهعدا المشكلة القومية و امتداداتها فرص حدوداً معينة على تعاطي العراق و إيران معها . فالأكراد كانوا سلاحاً إيرانياً موحها للعراق و العكس بالعكس ، لكن أياً من الدولتين لم تمضي في استخدامهما له إلى حد التحريض على الانفصال عن الدولة الأخرى - و سببحت المشكلة الكردية بالتفصيل بالفصل اللاحق - كما أن نفس هذا الوعي حال و لا يزال دون تبني إيران لفكرة انسلاخ الشيعة عن الكيان العراقي فعلاوة على كون الدولة الشيعية الشائنة في أهور الجنوب الوعرة مستعمدة بالضرورة على إيران و تصاعف أعبائها الاقتصادية ، فإن إيران تتخوف من أن يكون رد الفعل التركي على هذا التصرف هو فصل كردستان العراق بأهميته العطفية للصخمة⁽³⁸⁹⁾.

• رفض الوجود الأجنبي في الخليج و خاصة الوجود الأمريكي حيث سعت واشنطن بعد تحرير الكويت بحر خلق نوع من الاستقرار القائم على السيطرة على الخليج من خلال الوجود المباشر للقوات الأمريكية ، و الاستعداد لإبعاد عدد كبير من القوات العسكرية مع الدول الصغيرة في منطقة الخليج ، و أخيراً بيع الأسلحة المتقمة لهذه الدول في إطار الاستعداد للمواجهة مع إيران و العراق⁽³⁹⁰⁾ . و لم تكن إيران بادئة الوجود الأجنبي بل طرحت مشروعات أمنية لمنطقة الخليج ومنها مشروع السلام الإسلامي الذي طرحته طهران عام ١٩٩٠ و يقوم على أربعة محاور:

- توسيع مجلس التعاون ليشمل إيران ثم العراق بعد تعبير الطام فيه.
- تشكل الأيديولوجية الإسلامية للغطاء للتنظيم الأمني الجديد.
- تستخدم إيران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (الذي يتحكم في نفط الخليج و احتياطاته) في مواجهة الغرب وإسرائيل وخدمة المصالح الإيرانية.
- إنشاء صندوق مالي تموله دول مجلس التعاون الخليجي لإعمار العراق و إيران⁽³⁹¹⁾.
- الارتباط الوثيق بين مفهوم أمن الخليج و أمن آسيا الوسطى ، على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران و يؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فعالية تحركها في الأخرى ، و لعل هذا العنصر من عناصر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج كان الأكثر إثارة للجدل غداة تحرير الكويت مما عداه ، و يرجع ذلك إلى أن بعض تحليلات السياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة عالجت العلاقة بين التحرك الإيراني في الخليج و آسيا الوسطى في صورة إما/أو و جعلتهم معاً بديلاً لأنماط أخرى من التفاعل الإيراني مع دول العالم . و بعد إقنال إيران على "بلاد ما وراء النهر" فاتحة لتشكل نظام إقليمي جديد بعد إيران عن "البعيسة للهوية العربية" المسيطرة على النظام الإقليمي في منطقة الخليج سواء على الصعيد الثقافي أو على الصعيد الاقتصادي⁽³⁹²⁾ . لكن الأمر المؤكد أن إيران لا تملك الانسلاخ عن نطاقها الخليجي

(389) د. محمد ، أمين ، أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك و السياسات ، تحرير د. عبد قسم المقاط ، مرجع سابق ، ص ٢٠١-٢٠٣

(390) إبراهيمي ، شهرور ، الخليج الفارسي ، النظام الجديد للنوى ، مختارات إيرانية ، ج ٢٦ ، مرجع سبق ، ص ٨١

(391) كشك ، شرف محمد ، الرؤية الإيرانية للتنمات الإقليمية ، www.ahram.org.eg

(392) حامد عطية ، معنوح ، التفاعل النووي الإيراني و التغيرات في أمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥

الحوي بالنسبة لها ، كما أن بحثها عن التمدد في "بلاد ما وراء النهر" هو وسيلة لإثبات وجودها في الشرق الأوسط و ليس لإعلان براعتها منه ، و العكس صحيح .⁽³⁹³⁾

ب - الرؤية الأمريكية لأمن الخليج : تتحدد رؤية الولايات المتحدة لأمن الخليج العربي في الآتي :

- لا يمكن الفصل بين قضية أمن الخليج و بين البعير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً و بخاصة في أعقاب حرب العراق ، فالإدارة الأمريكية عارمة على تغيير المنطقة سواء بالمعنى الجغرافي أو تغيير الفكر و الطم القائمة و مدا يتطلب تواجداً مباشراً للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، و هو ما يتمثل في معسكر الدوحة في شمال الكويت كما تستضيف البحرين مقر قيادة الأسطول الخامس ، بالإضافة إلى ذلك وقعت قطر اتفاقاً في عام ٢٠٠٢ لتحديث المنشآت الأمريكية في البلاد .

- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الصعوبة بمكان العودة مجدداً إلى سياسة الحليف الإقليمي "رجل الشرسعة" و ذلك بالنظر إلى اعتبارين ، الأول- العداء المتزايد مع إيران حيث ترى واشنطن أن طهران يمكنها تهديد الملاحة في الخليج باستخدام الصواريخ و الألغام و الزوارق المسلحة . و الثاني: صعوبة اعتماد الولايات المتحدة على دول الخليج العربية الست كعامل توازن في مواجهة العراق الجديد و إيران لأسباب تتعلق بحاجة المجلس لمزيد من التكامل بين أعضائه من جهة و توتر العلاقة بين واشنطن و أكثر أعضاء هذا التجمع الإقليمي (المملكة العربية السعودية) من جهة أخرى.

- في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، و التي رتبنت فقااعة لدى صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الأمن الوطني الأمريكي أصبح في مرمى التهديد الفعلي لعدو جديد لا يمكن تلمس ملامحه بوضوح ، انتهجت الولايات المتحدة سياسة الضربات الاستباقية لمواجهة ما تسميه بالجماعات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم و من ثم فإن هناك حاجة للولايات المتحدة للاحتفاظ بطرق الوصول العسكري إلى الخليج انطلاقاً من موقعه الجيوبوليتيكي القريب من الشرق الأوسط و وسط و جنوب آسيا و شرق أفريقيا لأنه إذا ما مُنعت الولايات المتحدة من الوصول إلى الخليج فإن قدرتها في التأثير على الأحداث في عدد من الأماكن الرئيسية في العالم سوف تقلص إلى حد كبير (على سبيل المثال فإن الكثير من غارات الحرب الحوية في أفغانستان انطلقت من قواعد في الخليج) .⁽³⁹⁴⁾

ح - الرؤية الخليجية لأمن الخليج : انطلاقاً من التوترات و حالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي، سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأنًا دوليًا يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة و ذلك في ظل ترسح توافق دولي بأن هناك تشابكاً متبايناً بين دول مجلس التعاون الخليجي الست و بين صحة و سلامة الاقتصاد العالمي . و في هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل هي :

- البديل الأول يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، و إن تباينت مصطلقات كل طرف بشأن هذا الوجود ، فالكويت ترى أن العراق أكبر تهديد لأمنها و إن كان أقل خطورة بعد سقوط صدام حسين إلا أنه يظل تهديداً من وجهة نظرها ، أما الإمارات فتري في إيران تهديداً لأنها باستمرار احتلالها للجزر الثلاث طسب الكبرى و الصغرى و أبو موسى بينما ترى كل من البحرين و عمان و قطر أنها دول غنية محاطة بجيران أكبر و ربما معادين .

(393) د. محمد نبين ، أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك و المصالحات ، تحرير د. عبد المنعم المساط ، مرجع سابق، ص ٢٠٨

(394) شك ، كثراف محمد ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، السيادة الدولية ، عدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤ ، ص ١٤١، ١٤٨

• أما البديل الثاني فيتمثل في عملية التنسيق الداعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن و استقرار المنطقة . و لا شك أن هذا البديل رغم أهميته إلا أنه يبقى رهناً بالتوافق السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعه و هو ما يعني أن جهود التسليح الداعي الخليجي لن تستطع إحداث توارث حقيقي بين كل من دول التعاون من ناحية و العراق و إيران من ناحية .

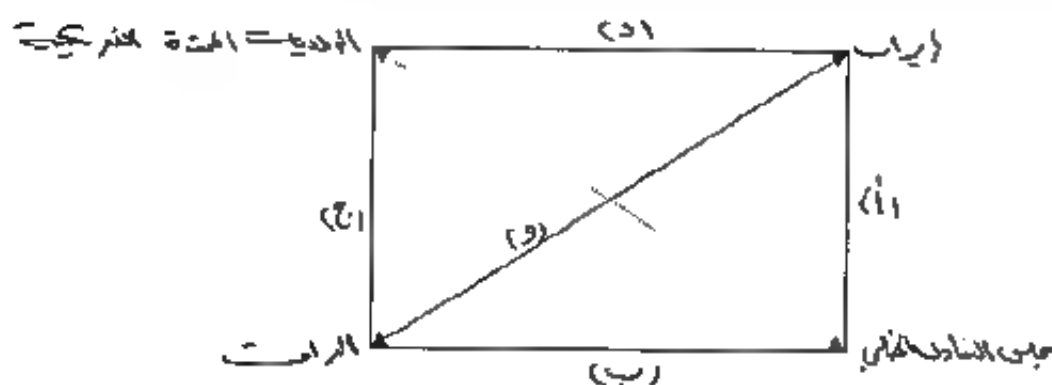
• و أمام البديلين السابقين نصل إلى الاعتماد على البديل الثالث و هو إعلان دمشق باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج . و لكنه لا زال قائماً⁽³⁹⁵⁾.

هـ - عراق ما بعد صدام و أمن الخليج : لعله قد يكون من قس استباق لأحداث تناول الرؤية العراقية في ظل وضع ما يعد صدام حسين إلا أن هناك عدة حقائق لا يمكن إغفالها و ستكون بمنزلة محدّدات لأي حكومة عراقية مستقبليّة بشأن أمن الخليج، و هي

• سيظلّ حاجس الوصول العراقي إلى مياه الخليج دون أي عوائق قائماً لدى حكومة عراقية مقلّة بعص الطر عن طبيعتها و تركيبتها ، و بالتالي ترتبط نظرة العراق إلى أمن الخليج بتمتّع كافة أطرافه بميراث متكافئه ، و من ثم ليس مستبعداً أن يثير قضية حدوده مع إيران مجدداً على طول شط العرب أو مشكلة الحدود مع الكويت .

• في ظل الوضع العراقي الراهن - الذي تسيطر عليه الإدارة الأمريكية - فإنه من المرجح أن تسعى واشنطن لإيجاد عراق جديد تشارك الشيعة في حكمته بما يتناسب مع حجمها - وفقاً للمطور الأمريكي - و بشكل قوة حقيقية للتوازن في المنطقة و رادعاً للقوة الإيرانية و لكن هذا لا يعني واقعياً ضمان أمن و استقرار منطقة الخليج ، حيث سوف يستمر الصراع التقليدي بين العراق و إيران من ناحية و العراق و دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثانية قطعاً من اختلاف مصالح تلك الأطراف و التي عكسها الأزمات المتتالية التي شهدها المنطقة⁽³⁹⁶⁾.

٣- مستقبل التوتر:



إن الرواي الأربع لمستقبل التوتر في الخليج تصم كلا من إيران ، و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و العراق ، و الولايات المتحدة ، و هذه العلاقات المعقدة - التي تربط بين هذه الأطراف الفاعلة الأربعة - تشمل أشكالاً من التعاون و الصراع و الاستمرارية و البعثر . و تتمثل خطوط الصراع الخمسة بـ (خط إيران - العراق [أ]) (خط العراق - دول مجلس التعاون [ب]) ، (خط مجلس التعاون - إيران [أ]) ، (خط إيران - الولايات المتحدة [د]) (خط الولايات المتحدة - العراق [ج]) ، لما خط التعاون الوحيد فيتمثل في

(395) ذلك ، انور محمد ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، سلسلة الوثائق مرجع سابق ، ١٤٩ - ١٥٠

(396) المرجع السابق عنه ، ص ١٥٠

لعلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و الولايات المتحدة الأمريكية [هـ] . و يمكن أن تتجذر لصراعات العبيدة في أي وقت على خطوط التوتر الخمسة الرئيسية ، خاصة و ن حدة التوتر بين أطراف النظام الخليجي تزداد عمقا بمرور الزمن و لن أفضل وصف يمكن إطلاقه على النظام الخليجي هو مستطيل التوتر ، هذا التوتر الذي يشكل تحدياً للنظام ، فكل طرف من الاطراف الفاعلة في صراع متوازن دقيق مع الاطراف الأخرى . و هناك سبباً وحيداً لمستتيل التوتر — أي ذلك المستطيل الهش ذو التوازن الدقيق — و هو أن القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) سحلت هذا النظم من خلال ترتيبات تعاونية مشتركة مع الطرف المتمثل في الائتلاف الهش (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) . و هذا الوجه الوحيد من التعاون يشكل وصفاً يقوم فيه بصعف الأطراف الثلاثة في المنطقة بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي ⁽³⁹⁷⁾ أو بالنسبة لمنطقة الخليج ، فإن خط التحالف بين الولايات المتحدة و مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل القوة الغالبة المكرسة للحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة .

و نظراً لأن القوة المهيمنة العالمية تفت بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الزهن ، فإنها تجد نفسها — لا محالة — في براع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغير ، أي إيران و العراق ، و هما يتورهما في حالة براع مع بعضيهما لبعض . و في هذا الوضع ، فإن طرف الائتلاف المؤيد لاستمرار الوضع الراهن (دول مجلس التعاون الخليجي) و بصيره القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) ، من مصلحتهم إزاءه ، تشجيع التوتر الطبيعي القائم بين الطرفين الأقوى في المنطقة ، لهذا السبب ، لاقت الحرب الإيرانية — العراقية في الثمانينات تأييداً بدرجة متوافقة من قبل الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و من جانبها الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية . و قدم كل منهما قدراً كبيراً من العون إلى الدولة العراقية المعتدية أثناء الحرب ، استناداً إلى حساباتهم التي استتجوا منها أن العراق يمثل تهديداً أقل خطورة على النظام الخليجي من إيران ⁽³⁹⁸⁾ . بهذا تظهر في الخليج ثلاث قوى ذات طموحات إقليمية: إيران و العراق و المملكة العربية السعودية ، أما الدول الأخرى فلا تستطيع التطلع إلى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها و سطر طهران إلى الرياض بعين الشك و الريبة ، و يعود ذلك للموقف إلى الخلافات لعقائدية الطويلة الامد بين المذهب الشيعي الذي تدين به إيران ، و المذهب السني الحنبلي الذي تدين به السعودية . كما تعود في الوقت نفسه إلى الخلافات السعودية الإيرانية في منظمة الأوبك ، فما زالت إيران تنتقد ما تطلق عليه قرارات سعودية منفردة داخل منظمة الأوبك ، و تهاجم معي الرياض إلى إخضاع المنظمة لمصالح الغرب ، حيث ترتاب من العلاقات السعودية — الأمريكية الوثيقة و تهاجماً من حين لآخر . كما تعتبر إيران أن إعلان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ ، ما هو إلا امتداد للنفوذ السعودي على الدول الخليجية الأخرى .

إن النظام الخليجي ينشم بطبيعته بدرجة عالية من عدم الاستقرار و يمكن للحسابات و المعايير الحاطنة من قبل أي طرف أو مجموعة من الأطراف المباشرة أن تقود مباشرة إلى العنف أو إلى انهيار النظام . و قد حدث هذا بالفعل عندما انقلب العراق على جارتها الأصعب و على من كانوا بالفعل حلفاءها إلى عهد قريب أي دول مجلس التعاون الخليجي . و عندما تواجه أطراف هذا النظام — المتمسم بالتوتر المتوازن — مشاكل داخلية خطيرة ، فمن المحتمل أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية حيث قام صدام حسين بعزو إيران في

(397) لمزيد من الإطلاع انظر د . بريس و محمد ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ طبعة ٢٠٠٠ ، ص ٥١١ ، ٥١٢ .

(398) بيل ، جيمس ، فشل الهنسي لحظه عدم الاستقرار في الخليج ، في جمال سند السويدي ، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار ، الإشراف العربي المتحدة ، هو قبي ، مركز الدراسات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

الوقت الذي كان فيه الحطاب الثوري الصابر عن إيران يثير الاضطراب الداخلي في أجزاء من العراق و عبر الخليج. و قد كان بإمكان إيران أن تحقق وفقاً لإطلاق النار يرجح كفة مصالحها، و لكن آية الله الخميني، من مطلق نقاد الثورة من حطر التداعي فصل مواصلة الحرب.

و تتصل الملاحظة الثانية - فيما يخص عدم الاستقرار المتزايد في منطقة الخليج - بتسارع رقعة التأثيرات التي تحلقها الصراعات. ففي منطقة الخليج، حيث يتسم النظام بالتشاك و التداخل و بوجود حلقات التنافس عبر السنين، قد يؤدي احد النزاعات الى تصاعق راع آخر. والثورة الإيرانية التي أحدثت دويماً أواخر التسعينيات دت إلى الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينات، و هذه الحرب أدت بدورها إلى حرب التحالف في الكويت ضد العرو العراقي لوائل التسعينيات⁽³⁹⁹⁾، و بدورها أبعد شكلت أحد الأسباب للحرب الأنجلو - أمريكية على العراق، و من غير المرجح أن تنتهي حلقة الصراع الآن.

في هذا السياق، فإن كلا من دول الخليج و العرب يمكن أن تعلق أهمية دائمة على قدرة سورية على التعاطي مع إيران بخصوص قضايا مرتبطة بالخليج. ففي أوائل عام ١٩٩٢ أعطى دور سورية الواسطي في النزاع على الحزر الثلاث أهمية في أعقاب ريادة التي طهران قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، كم مثلت الاضطرابات الشيعية الداخلية في الحزب في أوائل ١٩٩٥ فرصة للجهود السورية من أجل الوساطة بين طهران و المماعة.

مع ذلك، من المهم أن نلاحظ محدودية الصلة لإيرانية السورية في هذا الخصوص فسورية لم تظهر بشكل موثوق أي تأثير كبير ملطف على سياسات إيران الحليبية على مدى السنوات للفتائل المضنية، كما أن إيران قد أظهرت نفسها و بالقرن نفسه أنها ماهرة في استغلال الخلافات بين دول الخليج لمصلحتها. و في الوقت ذاته، فإن عدداً من دول الخليج بما فيها قطر و عمان و الكويت، قد حافظت على علاقات صحيحة و ودية إلى حزر كبير مع إيران، وخاصة منذ انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية مما سمح بإقامة اتصالات إقليمية - خليجية مباشرة يمكن أن تقلل من الحاجة إلى صلة وصل سورية مستقلة. و سورية مع ذلك، ستظل تعتبر عنصراً مهماً في إدارة الأزمة مع إيران، حتى لو لم تكن بالضرورة اللقاء الوحيدة إلى طهران أو حتى أفضل القوت في ظل كافة الظروف المتوقعة⁽⁴⁰⁰⁾ من وجهة النظر الحليبية. فإن المحور السوري - الإيراني ظل ضابطاً حاسماً لمصدام سيقاً و تداعيات الحرب على العراق لاحقاً، بالإضافة إلى كونه بقيداً كاملاً على حرية إيران في الحركة في الخليج أو في العراق أو أي مكان آخر و سورية بدورها، سوف تستمر في النظر إلى صلتها الإيرانية كأداة مفيدة في تعاملاتها مع الخليج. و نظراً لأن المحيط السياسي لاستراتيجي في الخليج يتحدد بطبيعة العلاقات السعودية - الإيرانية أكثر مما يتحدد بأي مجموعة ثانية أخرى من العلاقات الإقليمية، فإن سورية ستظل في وضع جيد لتسخير هذا الوضع لخدمة مصالحها السياسية و الاقتصادية مع كلا الطرفين، و سوف تسعى لكي تتفادي أن يتعين عليها الاحتيار بين روابطها الحميمة مع أي من الطرفين أو أن تؤدي أي انحياز واضح في أي نزاع ثنائي سعودي - إيراني.

إن حقيقة كون نكلل إعلان دمشق قد تحلى رسمياً عن أي طموحات باتجاه القيام بدور أممي جماعي في عام ١٩٩٢ قد يكون مفيداً لسورية في تعاملها مع إيران. فالحفاظ على هذا التكتل يعطي نقلاً و مصداقية لأي دور سوري في الخليج، لكن طابع اللاعسكري يساعد في بعلاء تطمين الإيرانيين إلى حدود هذا الدور. و في الوقت نفسه، فإن اهتمام سورية في

(399) المرجع السابق عنه، ص ١٥٧

(400) دفا صحن و لمدخلدي، سورية و إيران تنفص و تعلن، مرجع سبق، ص ١١٩

البداية بدور أمني خليجي يوحى بأنها كانت رغبة في المشاركة لكن الاصطدام بعدم الموافقة الإيرانية يؤكد مرة أخرى على أولوية المصالح الوطنية السورية على العلاقة مع إيران (401) من منظور إيراني. فإن الوجود السوري في الخليج هو بديل مفصل و مقيد لأي احتراق إسرائيلي عميق للمطعة أو لتزايد الوجود العربي فموجهة بعنوانية أكثر ضد إيران، مع أنه من غير الواضح ما هي هوامش سورية الممكنة للمبصرة بهذا الخصوص مع ذلك، فإن هذه الهوامش الإيرانية، الصاعدة إلى مصلحة سورية المرجحة بالحد من وجود إسرائيل في الخليج (402). يمكن أن تساعد في تطوير تعاط سوري - إيراني لهذه القضية، و يعطي بعداً آخر لدور إيراني أكثر عمقا في كل من سورية و لبنان.

إلا أنه بعد حرب العراق واحتمت إيران مارفاً جديداً إذا اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق، مما يعني أن القوة المهيمنة العالمية و القوة الإقليمية تفقدان موقف المواجهة المتشددة ضد بعضهما البعض، و تعد هذه المواجهة أكبر خطوط التوتر نظراً لأثره الكبير في رسم معالم النظام الأمني الخليجي، و هو ما دفع إيران إلى انتفاح عدة قياسات لضمان دور فعال في أمن الخليج أولها: محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعية العراق و ذلك كمحاولة لإيجاد أوراق نفوضية في علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة، و ثانياً: تطوير قدرتها النووية و ثالثها: الانفتاح الإيراني على الدول الخليجية الست (403) و هذا ما عكسته العلاقات بين الجانبين خلال عام ٢٠٠٣ على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و الثقافية (404). مما يضعف من حاجة إيران لصلة وصل سورية و يعكس طيفاً سلبياً على دور إيراني فعال في كل من سورية و لبنان مجتمعة أو منفردة، هذا و لا سيما إذا سعت الولايات المتحدة لإقامة نظام أمني خليجي تشارك فيه كل الأطراف على قاعدة حلف دفاعي إقليمي على غرار ذلك المقام في أوروبا

بحقق هذا الحلف أكثر من هدف، حيث سيضمن أولاً، الالتزام الأمريكي الثابت بأمن المنطقة و سيكون ثانياً، أفضل رادع لعدوان إيراني محتمل و سيحل ثالثاً، معضلة الأمن العراقي التي تتمحور حول ضرورة امتلاك القوة بما يتوافق مع مقوماتها البشرية و ثراتها المادية. كما أنه سيضعي شرعية أكبر على الوجود الأمريكي في المنطقة لأنه سيعسر حلفاً أقيم بين أمداد و يرتبط هذا الحلف بحلوية تحسن العلاقات الإيرانية - الأمريكية و توازن المصالح بينهما في منطقة الخليج العربي مما قد يجذب السور الإيراني بعيداً عن المشرق العربي، و هذا ما سينعته في المنحى الثالث من هذا الفصل.

ثانياً: العامل التركي :

في إطار المعغيرات الولية و الإقليمية، تبرز أهمية خاصة لتركية، التي تعتبر القوة الإقليمية المنافسة لإيران، و تلعب دوراً في تحييد أمن المنطقة العربية، و بالأخص الحلقة الإقليمية سورية و لبنان بالدرجة الأولى و العراق بالدرجة الثانية (405). فعقب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ و طرحها القاضي بتصدير هذه الثورة للبلاد المجاورة، أصاب الطق الأتراك و ذلك بعد خمسين عاماً من العلاقات الوطيدة مع الجارة الشرقية (406). غير أن

(401) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(402) المرجع السابق، ص ١٥١.

(403) كشم، اشرف محمد، الس للخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، مرجع ص ١٥٠-١٥١.

(404) مسيرة رسائل الانفتاح الإيراني على دول الخليج و حيثياته نشر، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي و الملق المستقبل، معهد عوف جمل،

www.aham.org.jo

(405) صفاء، سلام، الامتداد الجيوب الإيرانية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(406) ليلت تركيا مع النظام الإيراني لولا كشملا و لم تحول التدخل لتحميد شهية الثورة و بالذات حكومة بولند، جاريه بسرعة للاعتراف بالنظام الجديد في طهران بالرغم من أن بعض الأطراف التركية ذهب إلى سياسة الانسحاب حيث كثر صحيفه "مط" في ١٣ شباط ١٩٧٩ "أن تركيا مستطوع مراجعة إيران الثورة"، أمريد من الإعلام نظير روبنس، قلاب، تركيا و الشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، ١٩٩٣، ص ٦٨-٧٠.

هذا الفلق سرعان ما تبدد اثر اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع العرب وتلبية احتياجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان عرض أمن بالنسبة للإيرانيين. وقد سعت تركيا هذه الحالة لصالحها واستفعت كثيراً منها. واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية - التركية بالبرود والاكتمال في المجال السياسي والدعم والانتعاش في المجال الاقتصادي.⁽⁴⁰⁷⁾

و تسعى تركيا للقيام بدور إقليمي أكثر حرماً. بما في ذلك سياسة تدخلية أقوى في العراق و/أو صد الأكراد، و الدخول في تحالفات إقليمية "مصادرة لسورية و إيران" تضم أطرافاً عربية و إسلامية إلى جانب إسرائيل. فتركيا تقدم عروضها المرحبة لخدمة الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، محاولة ثابت هويتها (المتأورية) للدخول في عصوية الاتحاد الأوربي. لذا، وبها تعنت بأمن المنطقة و لو كان ذلك على حساب علاقتها مع جيرانها العرب، غير مكترثة بتوتر علاقاتها مع كل من سورية و إيران.

لذلك يمكن اعتبار أن لكل من سورية و إيران مصلحة في استمرار التحالف الذي يماهم في احتواء تركيا. بالنسبة لسورية. إن إيران هي ثقل موارد صد أي تحرك تركي أو صد أي إعادة اصطفاة إقليمي ممكن صدها⁽⁴⁰⁸⁾. كذلك الأمر بالنسبة لسعي إيران لكبح النشاط التركي الملحوظ إقليمياً في القوقاز و آسيا الوسطى (سواء من قبل تركيا بمفردها أم بالاشتراك مع إسرائيل و العرب)، على الرغم من أنه لا توجد حدود مشتركة بين أذربيجان و تركيا لكن القرب الجغرافي بين هاتين الوحدتين السياسيتين و التشابه اللغوي فيما بينهما إلى جانب الحصومات التاريخية للكائنة بين تركيا و أرمينيا من ناحية أخرى، قد خلق جواً من الترابط و التضامن بين الأتراك و الأذربيجانيين و في نفس الوقت ساندت إيران أرمينيا من ناحية أخرى. أدى الجدل حول النفط إلى أن تدخل إيران و تركيا حلبة التنافس، حيث كانت طرق خطوط أنابيب النفط و نصيب كل دولة فيها أحد مظاهر هذا التنافس⁽⁴⁰⁹⁾ بيد أن التناقص يبلغ دروته نتيجة التقارب بين تركيا المسية و أذربيجان الشيعية من ناحية، و بين إيران الشيعية و أرمينيا حول إقليم "ناجورنو كاراباخ"، و التي انتهت باحتلال أرمينيا ٢٠% من أراضي أذربيجان⁽⁴¹⁰⁾. نتيجة هذا الالتفاف التركي تحاول إيران دائماً الإبقاء على سورية كقفل موازن و كوسيلة ممكنة للضغط على خاصرة تركيا الجنوبية.

و على خلفية مجموعة أوسع من القضايا، فإن التوترات السورية - التركية و الإيرانية - التركية يمكن أن تنعكس أكثر على تطوير و تعزيز محتمل للصلات الإسرائيلية - التركية. إن المبادرات التركية نحو إسرائيل قد أكدت على التهديدات و المصالح المشتركة للبلدين، و قد ترجمت عملياً إلى مشاريع للاستثمار المشترك لموارد المياه و الإنتاج الحربي و المشاريع الاقتصادية المشتركة الأخرى في آسيا الوسطى و الصين، إضافة إلى التعاون الاستخباراتي ضد "المنصرفين الإسلاميين" عبر المنطقة⁽⁴¹¹⁾. و قد بلغ فتعاون دروته مع الاتفاقية العسكرية التي أبرمتها تركيا مع إسرائيل. حيث تؤكد إيران بأن إسرائيل بحق لها استخدام قواعد عسكرية تركية تمكنها من أن تطل الأراضي الإيرانية و ترصد تحركاتها استخباراتياً⁽⁴¹²⁾ و تقدم تركيا المساعدة لإسرائيل فيما يتعلق باحتلالها للأراضي العربية، ففي عام ٢٠٠٠ أجبرت تركيا طائرة مدنية إيرانية على الهبوط في أراضيها و تفتيشها للاشتباه في نقلها أسلحة إلى

(407) حر العرب، محمد الملاف الإيرانية - تركيا: التوافق والصراع، www.ahram.org.eg

(408) د. حسين و السيد علقده، سورية و إيران تنافس و تعاون، مرجع سابق، ص ١١٣

(409) د. جبري، سيد الله، إيران و تركيا: إعادة قراءة العلاقات الثقافية بين البلدين بعد الحرب الباردة، مقتطفات إيرانية، ص ٢٥، مرجع سابق، ص ٩٨

(410) لمزيد من الإطلاع انظر د. عثمان، السيد عوض، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية - التركية، مقتطفات إيرانية، ص ٢٥، مرجع سابق، ص ٨١-٨٠

(411) د. أحمد، حسين و أحمد حلاوي، سورية و إيران تنافس و تعاون، مرجع سابق، ص ١٤٤

(412) د. نياز، جبريل، إيران - تركيا: علاقة الأخرى الأعداء، مقتطفات إيرانية، ص ٢٥، مرجع سابق، ص ٨١

حرب الله في لبنان. و هو الأمر الذي حدا بإيران إلى أن تطلب من العراق السماح بمرور طائراتها المدنية في أجوائه ، ورغم محدودية المصادر التي يمكن أن تقبم مدى فعالية هذه لإجراءات ضد تسليح حزب الله إلا أنه من المؤكد أن تركية ترغب في اتحاد مواقف مصادرة لسياسة إيران الخاصة بتسليح حزب الله ، و هو ما يخدم المصالح الإسرائيلية⁽⁴¹³⁾

يعتقد قادة المؤسسات الحاكمة في تركية أن إيران هي الداعم الرئيسي لحزب العمال الكردستاني عبر مفتعين بأن أنشطة حزب العمال الكردستاني المسطلة من أراضيها حصلت بشكل أساسي من عدم قدرة إيران على التحكم الكامل في حدودها الوعرة مع تركيا ، حيث يعتقد المسؤولون الأتراك أن إيران تمد حزب العمال الكردستاني بالسلاح و الأموال و التدريب و أنها تستضيف ٥٠ معسكراً لتدريب الأكراد في أراضيها و أن إيران حلت محل سورية بعد أن أوقفت الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستاني⁽⁴¹⁴⁾. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ، صعدت تركية اتهاماتها لسورية بإيواء و دعم حزب العمال الكردستاني و ألحقت إلى ارتباط مسألة تقاسم مياه الفرات بالوضع الأمني على الحدود⁽⁴¹⁵⁾، ثم تطور الأمر لارمة في العلاقة بين الجانبين سنائي على ذكرها لاحقاً.

إن هم سورية في تعادي الاستمرار الفاضح لتركية قد تمثل في الاتفاق الثنائي على بروتوكول أمسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ يلزم سورية بمنع النشاط المعادي لتركية من داخل الأراضي السورية ، و الخطوات التي اتخذتها إيران للتقليل من وجود حزب العمال الكردستاني في لبنان (كإغلاق معسكراته التدريبية في القاع) ، و تبدو أن تركية من ناحيتها مدركة لوجود قيود على قدرتها في كبح سورية و إيران ورغم بعض التهديدات بالعمل المباشر ضد قواعد حزب العمال الكردستاني المرعومة في لبنان ، فإن قدرة تركية على القيام بمهمة كهذه بشكل فعال محدودة جداً بفعل الاعتبارات العملية و المضاعفات السياسية التي ستعقبها⁽⁴¹⁶⁾.

و جاءت الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق ، و تأليب طرفي القتال الكردي - الكردي على بعضهما البعض بعد اصطفاك جلال الطالباني إلى جانب إيران ، مقاسل اصطفاك مسعود البارزاني إلى جانب تركية، لتتجمع على التدخل العسكري المباشر في شؤون المنطقة الكردية الرخوة التي تعانها منطقة كردية في شمال غرب إيران ، و بلا شك فإن المعارضة الكردية لإيران تقيم أيضاً في مناطق شمال العراق مراكزها ، و تجد إيران نفسها مضطرة إلى التدخل العسكري - على غرار التدخل التركي - إلا أن إيران تجد في التواجد التركي في شمال العراق خطورة بالغة على أمنها ، فطرأ لتعاون تركية مع إسرائيل عسكرياً ، و محاولة الأتراك و الإسرائيليين اللعب بورقة المعارضة الكردية الإيرانية . و قد تسربت أنباء أثناء الاجتياح التركي الأخير أن هناك قواعد عسكرية في مدينة "زاحو" و "عقرة" العراقيتان لصالح الجيش الإسرائيلي ، كما كُشف النقاب عن علاقة بعض الأكراد العراقيين الترحية مع الإسرائيليين ، الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف حقيقية من احتمال اتحاد إسرائيل قواعد عسكرية لها في شمال العراق لمراقبة سورية و إيران و الوضع داخل العراق بموافقة الحرب الكردستاني العراقي (بقيادة البارزاني)⁽⁴¹⁷⁾، فالتقارب التركي مع العراق يمكن أيضاً أن يثير التوتر مع سورية و إيران ، حيث تستمر السياسة التركية الراهنة في التأكيد على المصلحة القومية و وحدة الأراضي العراقية . و أي تحصر في العلاقات التركية - العراقية يمكن أن تواجه سورية بإمكانية التطويق الاستراتيجي إذا قربت بنحس مهم في

(413) فاسل ، لمد ، التطور الإيراني للعلاقات التركية - الإسرائيلية ، مستشرق إيراني ، العدد ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٩

(414) مرجع السابق عنه ، ص ٥٨

(415) لجهاني ، يوسف إبراهيم و سائر آرمسي ، تركية و سورية (سلسلة ملفت تركية ، ٢) ، دمشق ، دار جبران ط ١ ، ١٩٩٩ ، ص ١١

(416) نفا ، حصي و أحمد حلاوي ، سورية و إيران تقص و تعاون ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦

(417) الحلفي ، هادي ، استراتيجيات الأمن الإقليمي ، مجلة يوربا و العرب ، عدد ١٧١/١٧٥ ، نيسان ١٩٩٨ ، ص ٦٤

الروابط التركية مع إسرائيل والعلاقات الوثيقة بين إسرائيل والأردن . بالمقابل برغبة إيران في الإبقاء على خيارها مفتوحة فيما يتعلق بالعراق كوسيلة ممكنة لتقوية ثقلها في علاقاتها مع العرب والعرب يمكن أيضاً أن تُصنّف بفعل التحركات التركية باتجاه العراق⁽⁴¹⁸⁾؛ لكن أي تحرك عسكري إيراني داعم لحركة انفصالية شيعية في جنوب العراق يمكن أن يفتح سورية باتجاه علاقة أوثق مع تركيا ويوتر بشدة علاقات إيران مع سورية مع ذلك. فإن خبرة الماصي القريب لإيران وحدها المثبت أثناء استفاضة الشيعة بعد حرب الخليج يرحبان بأنها من غير المرجح أن تقوم بتحريك كهذا .

سدو الأطراف الثلاثة مدركة لمخاطر أي صراع مكشوف بينها إراكا كها دفعها لتشكيل لجان اقتصادية و أمنية مشتركة للحفاظ على الاتصالات المنتظمة حول القضايا المتعلقة بالعراق والأكراد منذ حرب الخليج . وبالقدر نفسه يبدو أن الأطراف الثلاثة و ليس قد اتفقت على سياسة إزاء العراق تحول دون تقسيم أراضيها وبالتالي ضمان استقلال كردي أو شيعي في العراق كما حافظت سورية وإيران على درجة عالية من الاهتمام و التنسيق مع تركيا في لجنة التنسيق الوزارية التي تأسست منذ عام ١٩٩١ لمراقبة التطورات في العراق و صياغة فهم لمستقبل العراق . بالتالي قدمت اللجنة الثلاثية و الاتصالات الدبلوماسية الأخرى وسيلة هامة لإدارة الأزمات⁽⁴¹⁹⁾.

و نظراً للثقل الديموغرافي لتركيا و قدرتها العسكرية و الاقتصادية من جهة ، و بتوافر أحسن الظروف بعلاقات ثنائية بين سورية و تركيا و بين تركيا و إيران الحالية من التغيرات من جهة ثانية ؛ فإنه من الممكن الاستمرار بالنظر إلى المحور السوري - الإيراني الداعم لحزب الله في دمشق و طهران باعتباره أداة في لجم المخطط الإقليمية التركية و منع حدوث تغيير حاسم في ميزان القوى الإقليمية ضد الطرفين

أما بالنسبة لتركيا، فقد أصبحت العلاقات التركية - الإسرائيلية بتوتر شديد نتيجة الدور الإسرائيلي المتزايد في المنطقة الكردية شمال العراق، ولم تنجح أنقرة في الحصول على عوائد استراتيجية من الحرب على العراق على الرغم من تراجع النفوذ الإيراني وسقوط النظام السياسي العراقي السابق. ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة، فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل للمرة الأولى منذ عصر الحرب الباردة. ويمكن إضافة حسنة أخرى منها، على سبيل المثال، الانعكاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومي التركي. وحتى مع عدم قيام دولة كردية بسبب الظروف الإقليمية والداخلية الكردية، فإن وجود الأكراد في شمال العراق، بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض يشكل تهديداً للأمن القومي التركي، باهيك عن احتمال سيطرة الأكراد على نفط كركوك والموصل. وأقصى ما تتاور عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضرورياً لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيضاً لربطهم اقتصادياً بتركيا، وبالتالي مع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجي

وعلى الرغم من النحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية - الإسرائيلية، إلا أن أنقرة راعية في الرقي بالعلاقات مع طهران إلى مستوى العلاقات المتطورة بين تركيا وسوريا والتي شهدت قفزات نوعية. فقد وضع لى تركيا تسعى إلى سح شبكة قوية للعلاقات الإقليمية ليبرر مثلث جديد وهو تركيا - إيران - سوريا⁽⁴²⁰⁾ وهذا ما سأتى على بحثه بالتفصيل في الفصل الرابع. إذ ليس من المتاح لدى أنقرة الرد المباشر على ما يتعرض له مصالحها في شمال

(418) أما، حسين و محمد خدي، سورية و إيران شاعر و تعاون، مرجع سابق، ص ١٤٥

(419) المرجع السابق، ص ١١٦-١٢٧

(420) من الغرب، سمر، العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والمنافع، مرجع سابق

العراق البصرة الأقرب والأخضر على أمهها، كما ان مستقبل لحاق تركيا بالقطر الأوروبي غير أكيد، لأن تركيا احتارت العمل على الدائرة الوسطى، فلا هي ترد على ما يجري في مجالها الحيوي بشكل مباشر، ولا هي تجاهلت ما يجري في الدائرة الأوسع التي تتطلع إليها في محاولة لإيجاد دور فاعل لها على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: عامل آسيا الوسطى: طرح استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق للكثير من العرص والمحاطر للدور الإيراني، حيث مثلت آسيا الوسطى قور استقلالها منطقة بكر اقتصادياً ودت أهمية استراتيجية وحصارية، إلا أنها من جانب آخر مثلت حراماً رحواً من دول لم تستقر فيها عملية بناء الدولة بعد، مما يعنى أن استقلال هذه الدول بالسياسة لإيران كان له وجهان أحدهما سلبي والآخر إيجابي فهي دول جوار جغرافي ومركب هام للمصالح الإيرانية، وما يحدث فيها من تطورات الاقتصادية وعسكرية يؤثر عليها وعلى نطاقها الإقليمي، وقد تمثلت أهم الفوائد لإيران هي:

١- كسر طرق الحصار المفروض على الدور الإيراني في ظل السياسة الامريكية الساعية لعزلة إيران، والسعي الإيراني لتعويض دورها في الخليج العربي بدور في آسيا الوسطى في ظل الضغوط الأمريكية عليها في الخليج

٢- تفعيل الروابط التاريخية والثقافية بينها وبين دول آسيا الوسطى للحصول على أولوية في علاقتها مع دول المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي على هذه المنطقة للاستفادة من إمكاناتها ومواردها.

٣- تقديم إيران لدورها كمعبر أو وسيط لتجارة وموارد هذه الدول باعتبارها دول حبيسة. وهذا الأمر بدوره يمثل وسيلة ذات تأثير مزدوج حيث يؤدي من جانب إلى جعل إيران معبراً للتجارة بما يحققه من فوائد اقتصادية، كما أنه يؤدي إلى بحور نطاق العزلة المفروض على إيران⁽⁴²¹⁾

ومن جانب آخر، فإن استقلال هذه الدول أثار مخاطر أخرى للدور والامم الإيراني في المنطقة، فقامت الولايات المتحدة بدعم تركية لإضعاف الدور الإيراني وهو الأمر الذي يزر شكل أساسي من خلال الدعم الأمريكي لخطوط النقل عبر تركية، والسعي المستمر لاستبعاد إيران، مقابل تشكيلك إيراني في قدرة الدور الروسي على تقديم دعم فعلي لها في ظل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها روسيا والتي لات إلى تراجع روسيا عن دعم إيران. كما وجدت إيران نفسها مع انتشار القوات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر في المنطقة بهدف مصادرة العمليات العسكرية الموجهة ضد حركة طالبان، أنها صارت مجالاً لتهديد أمني لها من خلال الدور الأمريكي. ومع انهزام الحركة تكررت بشكل واضح التصريحات الأمريكية التي أكدت على استمرار الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة لمكافحة الإرهاب في كل من أوزبكستان وقزاقستان وطاجكستان، وارتبط التحرك الأمريكي بشكل واضح بالتحرك من أحس الوصول إلى احتياطيات الطاقة في بحر قزوين وحماية خطوط النقل إلى خارج المنطقة مع ضمان استبعاد مرور هذه الخطوط من الأراضي الإيرانية والروسية⁽⁴²²⁾ وإلى جانب هذه المخاوف نجد مجموعة أخرى من النقاط:

• تحوف إيران من ظهور نرعة للوحدة الأذربيجانية التي تحمل إمكانية تعجر مطالبات إقليمية لجمهورية أذربيجان هي المدينة الإيرانية المتاخمة بها والتي تحمل نفس الاسم. وهذا الأمر هو الذي يفسر في جزء منه دعم إيران لأرمينيا ضد أذربيجان في الصراع بين البلدين حول إقليم "ناجورنو قره باغ" وذلك رغبة في استخدام الورقة الأرمينية للضغط على أذربيجان وحقاً من مطالباتها بضم الجزء الإيراني الذي يضم عدداً من الأذربيين يبلغ ضعف عدد سكان

(421) بلندن، حيدر، حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٩٦

(422) بلندن، حيدر، التكتلات الوجود الأمريكية في آسيا الوسطى على إيران ومختارات إيرانية، العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣، ص ١٠٢

ادريجان الدولة. لذا قللت إيران من انتقال الأفراد عبر حدود الدولتين وصدّرت تشريعاً حرم على الإيرانيين في إيران الزواج من مواطني أذربيجان. وبالتالي فقد مثلت هذه القضية مخاوف أمنية مرتبطة بوحدة الأراضي الإيرانية.

• المحاطر الأساسية الخاصة بتحول المنطقة إلى مساحة للتدريس الدولي وخاصة في ظل الوجود الأمريكي الإسرائيلي، والذي ترى فيه إيران تهديداً لأميتها خاصة وأن الولايات المتحدة بدأت في التعامل مع المنطقة على أساس المفهوم الجديد للشرق الأوسط والذي يجعل هذه الجمهوريات امتداداً للشرق الأوسط القديم مع دور أمريكي وأصبح لحماية مصالح العرب. وهو الأمر الذي أدى إلى تنديد إيران المستمر بالتقارب بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى باعتباره تهديداً مباشراً لأميتها، كما ترفض أي وجود عسكري غربي لأنه يمثل التهديد إلى حدودها مباشرة وهو الأمر الذي تزيد بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

• محاطر عامة تتعلق بتأثير دول آسيا الوسطى على الدول العظمى خاصة سياسة التسعير وتحديد حصص الإنتاج بالنظر إلى صغر حجم سكان هذه الدول، ومحدودية قاعدة الإنتاج الصناعي بها أي قلة احتياجه هذه الدول إلى كميات كبيرة من النفط المنتج فيها بما يعينه ذلك من أن معظم إنتاجها سيوجه إلى الأسواق العالمية، كما أن هذه الدول ليست أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) أي أنها لا تلتزم بحصص إنتاج محددة أو مستوى أسعار معين. لذلك أثار استقلال دول آسيا الوسطى مع التنافس الذي قامت به شركات النفط المخاوف بشكل عام بالانتقال من سوق بخصخصة لسيطرة المنتجين إلى سوق يخضع لسيطرة المستهلكين.⁽⁴²³⁾

و تتمثل محاور اهتمام السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى في ثلاث قضايا أساسية هي: ضمان طريق النفط عبر مصيقي هرمز، وإيجاد كافة السبل لدعم التنمية داخل إيران، والاتجاه شمالاً نحو الجمهوريات الإسلامية الوليدة بصحابة المصالح هناك⁽⁴²⁴⁾. وقد أكد هذا الأمر بدوره على أهمية آسيا الوسطى لإيران وهو الأمر الذي انعكس في وجود مدرسة من المفكرين الاستراتيجيين الإيرانيين⁽⁴²⁵⁾ يؤمنون بأن على إيران الاتجاه شمالاً أكثر من التوجه جنوباً لأنها أكثر قبولاً هناك، حيث توجد عناصر مشتركة في اللغة (جمهورية طاجيكستان) و هي القومية (أذربيجان) ولأن مصالحها كبيرة في هذا الإقليم⁽⁴²⁶⁾. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتكون خمس عشرة جمهورية جديدة لبعضها حدوداً مشتركة مع إيران أدى إلى تكون ما يمكن تسميته بإقليم شمال غرب آسيا الذي من الممكن لإيران، بنسبة عليه أن تتسحب من النظام الفرعي للشرق الأوسط وتسمى للانضمام مع إقليم شمال غرب آسيا والتأثير فيه والتبادل المنفعي معه. وقد فسر هذا الأمر الاهتمام الذي أولته إيران لدول آسيا الوسطى وسعيها لإدخالها في تكتلات معها⁽⁴²⁷⁾. فأيدت اصنام هذه الدول لمنظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) والتي تضم إلى جانب إيران كلا من تركيا وباكستان وأفغانستان كإطار للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما ضمت الدول المطلة على بحر قزوين في منظمة تحمل نفس الاسم بغية التعاون والتنسيق فيما يخص قبحر. هذا كما اتبعت إيران المنهج البراجماتي في التعامل مع دول آسيا الوسطى مركزاً على البعد الاقتصادي دون الدخول بمدخل ديني من شأنه أن يثير المخاوف من الدور الإيراني⁽⁴²⁸⁾ وفي هذا الإطار جاء

(423) بلادي، ص ٥٧، حصار الدول الإيرانية في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص ٥٧.

(424) لمزيد من الإطلاع انظر د. نرويش لوزي، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، www.sharn.org.sg.

(425) من ضمنهم "مجلس ملكي" ومجلة روضة الخارجية الإيرانية لتسرون البحث والتدريب السياسي.

(426) د. الشرقاوي، بكلام، السياسة الخارجية الإيرانية، www.algaze.com، ٢٠٠٦/٤/٢١.

(427) لمزيد من الإطلاع انظر د. عطوة، مدوح حلف، البرنامج النووي الإيراني، مقتطفات في س. الطنج، مرجع سابق، ص ٢٩-٦١.

(428) المرجع السابق ص ٥٨.

قيام الرئيس حاشي بجوة في آسيا الوسطى لتعزيز العلاقات الثنائية ولتأكيد الدور الإيراني في المنطقة ومحاولة التوصل إلى حل حول البصام القانوني لبحر قزوين من خلال حصول اجتماع "عشق آباد" والتأكيد على المصالح القومية الإيرانية في الصراع الدائر بشأن بحر قزوين⁽⁴²⁹⁾. حاصه بعد قيام عدد من المسؤولين الأمريكيين بينهم وزير الخارجية كولن ناوول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد بزيارة دول المنطقة .

بالمقابل هناك عدة قيود يمكنها أن تؤثر على الدور الإيراني منها:

١. مخاوف دول آسيا الوسطى عقب الاستقلال من طبيعة النظام السياسي الإيراني والخوف من سعي إيران لتصدير هذا النظام للمنطقة، وتزايد الحديث عن سعي دولة إقليمية لملء الفراغ في آسيا الوسطى ودعم التيارات الدينية. ولكن لدى إدراك إيران لطبيعة هذه المخاوف إلى إعلانها ضرورة إرساء العلاقة على أسس اقتصادية بالأساس بما أعطى الفرصة لتجاوز هذا القيد وإن ظلت بعض المخاوف قائمة خاصة بسبب تزايد صعود التيارات الإسلامية سواء في أفغانستان خاصة خلال سيطرة طالبان - أو طاجيكستان مما زاد من مخاوف تأثير هذه التيارات بإيران أو ممارسة إيران لدور يدعم هذه الجماعات.

٢. الأزمة الاقتصادية الإيرانية، حيث تعاني إيران من ديون بلغت حوالي ٢٠ مليار دولار، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على عمليات تنفيذ المشروعات والاتفاقات المشتركة ويكسب أهميته في ظل ما تملكه دول آسيا الوسطى من موارد تحتاج لاستثمارها واستخراجها ونقلها⁽⁴³⁰⁾ كما يطرح الحديث عن الدور التركي كبدٍ.

٣. العامل الخارجي المتمثل في رفض الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لقيام إيران بأي دور إقليمي مؤثر خشية فرض هيمنتها على المنطقة بما يهدد المصالح الغربية، وهو الأمر الذي جاء في سياق سعي الولايات المتحدة لعزل إيران عن المشاريع الكبرى الرئيسية سواء لاستخراج النفط أو العار من دول آسيا الوسطى، ونقلها عبر أراضي الإيرانية⁽⁴³¹⁾.

٤. ترتبط المخاوف من الوجود الأمريكي المباشر بالتأثير على الخطوات المستقبلية للوصول لاتفاق حول بحر قزوين من حيث وضعه القانوني وخصص الدول المطلة عليه حيث أن هذا الوجود يمكن أن يؤدي بدوره إلى اتخاذ الدول المطلة عليه لسياسات ضد المصالح الإيرانية بصورة أكثر مما هو حالياً وفيما قبل وما الحديث عن إقامة أسطول لأذربيجان في بحر قزوين إلا مؤشر على ذلك ومما يزيد من هذه المخاوف طبيعة العلاقات المتوترة بين إيران وأذربيجان حول بحر قزوين بشكل مباشر ودرجة أعلى من دول قزوين الأخرى⁽⁴³²⁾.

دعت القيود السابقة الذكر على الدور الإيراني وسياسة الولايات المتحدة في إحصاء إيران وحصارها أو عزلتها إقليمياً وتقليل موائدها الاقتصادية في آسيا الوسطى، إلى توجه السياسة الإيرانية لممارسة دور إقليمي أكثر حيوية وفاعلية في المشرق العربي باعتباره المبعد الوحيد من الطرق الأمريكية على إيران بعد أحداث ١١ سبتمبر .

(429) جريدة "نوروز" الإيرانية، تحقيق روبرت غلبي، آسيا الوسطى، مقالات إيرانية، عدد ٢٤، مرجع سابق، ص ١١

(430) لمزيد من الإطلاع انظر بحر قزوين: الأمن و التطور السياسي، مقالات إيرانية، العدد ٢٥، مرجع سابق، ص ١٤-٥٥

(431) نفس، ص ٥٨، حصل الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مقالات إيرانية، مرجع سابق، ص ٥٨

(432) نفس، ص ٥٨، تتكلم الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، مقالات إيرانية، مرجع سابق، ص ١٠٣

المبحث الثالث البيئة الدولية

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الدولية:

ترافق قيام الثورة الإيرانية الإسلامية مع بداية "الحرب الباردة الجديدة"، و هي الفترة التي نستطيع أن نحددها زمنيًا منذ عام ١٩٧٩ و هو تاريخ التدخل السوفييتي في أفغانستان حتى بدايات عام ١٩٨٥. حيث استؤنفت بشكل جاد محادثات خفض التسلح و محاولة وقف للتدهور في العلاقات و أدت المحاولات إلى الشروع في عصر جديد، و بلغت لقاءات القمة بين ريغن و الزعيم السوفييتي الجديد ميخائيل غورباتشوف حتى يار/مايو ١٩٨٨ أربعة مؤتمرات قمة، و قد أدت هذه اللقاءات و مصاميتها بتحقيق نقلة نوعية في علاقات القوتين بل في هكل النظام الدولي و اتحاهه^(٤٣٣)، و تم إسقاط شعار نوارن القوى و الدعوى إلى إرساء العلاقات الدولية على قاعدة توازن المصالح التي تقوم على فرصة الشراكة و التعاون بدل التنافس و المواجهة^(٤٣٤)، و لقد وصلت هذه التحولات التي سادت توافق حقيقي على قمة النظام الدولي بين قطبيه المتناحزين إلى التفكك الرسمي للاتحاد السوفييتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إذ إننا ببداية مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الدولي. فذوي كان من أهم سماته، إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية. مترافقا مع انحسار أهمية العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية، و لاشك أن نظام القطبية الثنائية كان محملا بإمكانية تحريرة حركة نسبية، و هي إمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع و التوازن بين قطبي النظام. فلأنهما كانا متصارعين، كانا يبحثان عن الحلفاء و الأصدقاء، و كانا مستعدين بالطبع لدفع ثمن ما لعلاقات التحالف و الصداقة، و لأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف جديد إلى هذا المعسكر أو ذلك، فقد كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية أمام دول العالم غير المنتمية لأي من المعسكرين.

و في ظل القطبية الواحدة، احتفت هذه الإمكانية و أصبح البديل لمن يريد مجرد الاختلاف مع قمة النظام الدولي هو المخاطرة بالصدام معها. و لم تعد هناك بدائل حقيقية متاحة أمام القوة المتوسطة و الصغيرة في النظام الدولي، خاصة و أن كافة القوى الكبرى في النظام الدولي، و المرشح بعضها للمشاركة في قيادة هذا النظام في المستقبل غير البعيد، لم تصل بعد إلى حد الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٣٥). هذا و قد عملت الولايات المتحدة و حلفاؤها على الإفادة من هذا الموقع المتميز على سلم تدرج القوة الدولي، فحرصت تفرص على بقية دول العالم لنامي معاييرها السياسية و الاقتصادية و الثقافية، فضلا عن مط الحياة الأمريكي و الأوروبي، فيما يشبه محاولة التوحيد القسري للعالم سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا، و هو ما راح يعبر عنه بمصطلح "العولمة"^(٤٣٦).

و منذ ظهور الأثر المباشرة لأزمة الخليج الثانية عندما جاعت الولايات المتحدة بفكرة "النظام العالمي الجديد" استندوا إلى التفوق الأمريكي، عارصت إيران هذه الفكرة و قاومتها.

(433) شفي، السيد أمير، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨-٩.

(434) حسي، مصطفى يوسف، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاسه على النظام الإقليمي العربي، في مجموعة من المقالات، العرب و تحيات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٢، ١٩٩٩، ص ١٥٩-١٦٠.

(436) منصور، مدوح وأحمد وهبت، التاريخ الدبلوماسي للعلاقات السياسية بين الدول الكبرى (١٩٦٤-١٩٩١)، الإسكندرية، دار

للدراسة الجديدة للشرق، ٢٠٠٠، ص ٢٨٣.

و سعت إيران إلى التغلب عليه بدلاً من التكيف معه . و أفضل مثال على هذه السمة لأساسية للدبلوماسية الإيرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو رفضها تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية . أو حتى البدء بانصلاصات مباشرة بين الحكومتين يمكن أن تعالج شكاوى متبدلة و تمهد الطريق لاستئناف العلاقات الطبيعية في وقت ما في المستقبل.⁽⁴³⁷⁾

و كانت السمة الثانية للموقف الإيراني نتيجة مباشرة و حتمية للسمة الأولى. و هي البحث الدائب عن قوة توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية . حيث سعت إيران إلى تكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية و لاسيما الصين . أو على الأقل إقامة علاقات تعاون معها كما هي الحال مع أوروبا . سعياً إلى تخفيف الأثر السلبية للنفوذ الأمريكي على أمها و اقتصادها . و أملاً في أن تحول دور تحرير قیام نظام عالمي أحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري و لمباسب للولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁴³⁸⁾

و لم تعد ثمة تهديدات كبرى تراجه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإن كان ثمة تهديدات من الدرجة الثانية والثالثة مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية والأرصاد في البلقان والصومال ورواندا . وهي أخطار قليلة الأهمية لا تهدد وجود الولايات المتحدة . وهذه المخاطر التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبرى هي:

- ١- أن تعقد روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق سيطرتها على التركة النووية
- ٢- أن تتجه الصين نحو العداء للولايات المتحدة بدلاً من اتجاه التعاون والارتباط بالنظام الدولي.

- ٣- أن تنتشر أسلحة الدمار الشامل وتشكل خطراً عسكرياً مباشراً على الولايات المتحدة.
- ٤- أن تقع على أرض الولايات المتحدة أعمال إرهاب مدمر على نطاق لم يعرف من قبل وبكثافة غير مسبوقة.⁽⁴³⁹⁾

و جاءت هجمات الطائرات على برج مركز التجارة العالمي في نيويورك ومنى ودارة الدفاع الأميركية في واشنطن يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ لشكل بداية لمرحلة جديدة من تطور النظام الدولي فمن ناحية تاريخية ومن زاوية الحماض النفسية والمادية تعتبر أصح وأجراً هجوم معاد للولايات المتحدة يتم في دخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأمريكي. و لم يكن المعقد دولة ذات سيادة يمكن تحديدها ومعادية للولايات المتحدة بما يوه إمكانية شن حرب أو صربات نارية ضدها . و هذا ما جعل من هذه الهجمات غطاءاً دبلوماسياً للولايات المتحدة - قد يمتد لفترة من خمس إلى عشر سنوات - لتبني سياسات منظرية والقيم بعملية أو إجراءات إقليمية ودولية لم يكن بالإمكان قبولها في حقبة ما قبل الهجمات.⁽⁴⁴⁰⁾ و في سبيل تحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الدفاع الوقائي دليلاً إرشائياً للاستراتيجية الأميركية للأمن القومي ويختلف عن السردع اختلافاً جوهرياً، فهو إستراتيجية سيمية عسكرية عريضة ويعتمد على أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية.⁽⁴⁴¹⁾

يعيش العالم بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، إقاع حروب الولايات المتحدة الجديدة على "عناصق" والإرهاب الدولي" ودول محور الشر" حسب الاصطلاح المفصل لدى

(437) هنتر . تيرين . إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين : الانكسفات الاستراتيجية و الاقتصادية . . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . دراسات عالمية . جلد ٢٨ . ص ٢٤

(438) المرجع السابق عه . ص ٢٥

(439) غربية . إبراهيم . الدفاع الوقائي .. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن . www.aljazeera.com . ٢٠٠١/١٠/٣

(440) حروب . خالد . هجمات ليركا . للتناقصات الداخلية والخارجية . www.aljazeera.com . ٢٠٠٤/١٠/٣

(441) غربية . إبراهيم . الدفاع الوقائي . إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن . مرجع سابق

الإدارة الأميركية. ومن حيث المسؤولية عنها تم وضع لسانة بن لادن وتنظيمه "القاعدة" في قعر الاتهام، فقد جنت الولايات المتحدة لأمريكية من هذه الاستراتيجية العديد من المكاسب على الصعيد الدولي، وأعادت الولايات المتحدة ترتيب العلاقات الدولية وفق مصلحتها في منظومة السبق الدولي على النحو التالي:

أولاً: لقد وصفت أميركا قسماً في أفغانستان - أحد محاور آسيا الوسطى - فأعطت بذلك نفسها وسائل الإشراف على طرق النفط المستقبلية التي تربط بين بحر قزوين وآسيا الشرقية وخاصة الصين. لقد أصبح تقسم النفوذ بين الأمريكيين والروس أمراً واقعاً، فروسيا اقتربت من أميركا من خلال ترع السلاح الإستراتيجي المشترك والمفاوضات حول حلف الناتو وإمكانية تفاهم مشترك بين روسيا وأميركا حول النزول.

ثانياً: العراق ومن بعده إيران أصبحا مضطوين في فلك الولايات المتحدة الأمريكية إن معنى هذا أن أغلب نزول العالم (الخليج، العراق، إيران، بحر قزوين) سيصبح تحت النفوذ الإستراتيجي الأمريكي، وهذا يعني أن واشنطن ستسيطر على المصلحة التي تعذي النمو الاقتصادي للدول المارة بدءاً بالصين، ذلك العملاق الذي تتأكد قوته سنة بعد سنة وسيهدد بعد ٢٠ عاماً من الآن الهيمنة الأمريكية على العالم.

ثالثاً: في الوقت الذي تتكرر فيه أوروبا وتحاول أن تقوى - خاصة أن بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا تدافع عن فكرة "أوروبا قوية" ومستقلة عن الرابط الأطلسي - فإن وضع "الإرهاب الدولي" يقوي وزن الولايات المتحدة على حساب الاتحاد الأوروبي. وبعد ١١ سبتمبر/ أيلول صرح الرئيس الأمريكي بوش الابن بوضوح أن واشنطن لن تحتمل أي عدم اتحار في الحرب ضد لإرهاب، وهذا يعني أن أي دولة أوروبية لا تمير حلف الولايات المتحدة سوف يتهم بمساندة الإرهاب الدولي.

رابعاً: بعد شهرين من هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول فرض الأمريكيون على الروس والأوروبيين مشروعهم حول الذرع المصاد للصواريخ والمتكون من نظام مصاد للصواريخ خاص بالتراب الأمريكي (National Missile Defence)، حيث أضيفت إليه أنظمة مصادة للصواريخ تدعى "دفاع المسرح" خاصة بحلفاء الولايات المتحدة الأساسيين مثل إسرائيل وتايوان.

خامساً: إن تقارباً تاريخياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بدأ يتكون، ومن مظاهره الاتفاق الأخير بين واشنطن وموسكو حول تقليص عدد الرؤوس النووية. فالولايات المتحدة بدأت تتقدم نحو حلمها الجيوسياسي: إنشاء كتلة أوروبية روسية أمريكية تحت قيادة إستراتيجية أمريكية. والفكرة هي التحلولة من جهة دون تكوين "أوروبا قوية" ومستقلة، ومن جهة أخرى مواجهة بروز الصين التي ستكون أكبر تهديد لهذه القطبية الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

سادساً: صادقت الولايات المتحدة الأمريكية تحت دريعة الوضع الدولي الجديد على زيادة في ميزانية الدفاع تتجاوز ١٠٠ مليار دولار منذ الآن وإلى غاية ٢٠٠٧، وهذا يعني أن ميزانية الدفاع الأمريكية ستصل إلى ٤٥٠ مليار دولار أي أكثر من ميزانيات الدفاع مجتمعة للدول الـ ١٩٠ الموجودة على الكرة الأرضية. وتأخذ الولايات المتحدة بذلك تقدماً كبيراً وكبيراً لا سابقة له، مما يثير أيضاً بتدخلات جديدة وبتقليص هامش حرية الشعوب في العقود القادمة، هذا إذا لم يظهر توارث يحد من هذا التقدم العجيب.⁽⁴⁴²⁾

سابعاً: منذ ١١ سبتمبر/ أيلول وإسرائيل تستفيد من الأوضاع الراهنة في سعيها لطمس الهوية الفلسطينية في إطار مشروع الحرب الحصارية ضد الإسلاميين واستئثار اللوبي الصهيوني في "بِقَاة" إسرائيل من السلام.

(442) دشرول، إبريك، ١١ سبتمبر من منظور الجغرافيا السياسية، www.aljazeera.com، ٢٠٠١/١٠/٢

- ثامناً: الاستفادة من قدرات المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية و منظمة الأمم المتحدة لتتسيق العمل الدولي لصالح الولايات المتحدة من خلال تحرش الأولى بالدول التي ترعب الولايات المتحدة بإصعافها عسكرياً، و إصدار الثانية قرارات دولية تعطي المشروعية للحروب الأمريكية ضد الإرهاب.⁽⁴⁴³⁾
- و كان الموقف الإيراني من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، و ما تلاها من تداعيات، موضع اهتمام في السياسة الخارجية الأمريكية، بلأميب التالية:
 - كان رد فعل الإيراني سريع تجاه سفارات واشنطن ونيويورك و إدانة طهرس لهذا العمل الإرهابي موضع تقدير .
 - عدم تعاون إيران في التحالف الدولي ضد الإرهاب كان معروفاً مسبقاً من قبل واشنطن .
 - التسيج السياسي المستقل لحكومة إيران، و وضعه بين الأنظمة العربية
 - في الوقت الذي نرى فيه الأصولية الشيعية الإيرانية تدافع عن وجودها برى أصولية أهل السنة تقاوم العرب و لمظاهر المادية و العربية .
 - إن تسيج النظام الحكومي لإيران تسيج مزدوج جزء منه يؤيد العمل على توسيع الأصولية الإسلامية و الكفاح ضد إسرائيل و الولايات المتحدة و الجزء الآخر (المعتدل) يركز حول العمل الداخلي .
 - يحظى عصر الدين بمكانة راسخة، و لا يمكن تحب حضور الفكر الديني في الساحة السياسية حيث يؤدي دوراً هاماً في جميع شئون السياسة لداخلية و الخارجية و الثقافة العامة و حتى المعاملات الاقتصادية ، و كانت مواقف "آية الله خامنئي" هامة جداً و دقيقة تجاه الأحداث الأخيرة .⁽⁴⁴⁴⁾ خلاصة ذلك كله ، هو القول بأن النظام الدولي ما بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ سوف يكون مختلفاً تماماً عن ما كان قبل الهجمات. إنه حادث سوف يؤرخ به كمفصل زمني بين مرحلتين، ليس في طبيعة سياسة و نهج الولايات المتحدة و حسب بل في طبيعة و نمط العلاقات الدولية، و تحديداً علاقات العرب بالعالم الإسلامي.

(443) للتدريه من الإطلاع حول تسيير الولايات المتحدة الأمريكية لتسييرات الولاية تملحها انظر حجاب قلج اردوامة للمعايير سوسة

دولية أم صناعة أمريكية؟ ، www.algizne.com ، ٢٦/١٠/٢٠٠١

(444) موسوي ، حسين ، الولايات المتحدة و الشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر ، محادثات إيرانية ، عدد ٢٢ ، مرجع سابق، ص ٢٥ .

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية:

أولاً: للعامل الأمريكي :

لقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين أمن الطاقة النفطية التي يشكل الخليج مركزها الأهم على الصعيد العالمي ، عندما قال الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون: (عليها اليوم أكثر من أي يوم مضى أن نعلم من يسيطر على مبادا في الخليج الفارسي و الشرق الأوسط ، لأنه المفتاح الذي يسمح لنا أن نعرف من يسيطر على مبادا في العالم)⁽⁴⁴⁵⁾ أو كانت الولايات المتحدة، قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران ، تعتمد على الشاه لتحقيق سياسة (الشرطي و مشروع نيكسون - كسيجر) ، لحماية مصالحها مع المحافظة على مس إسرائيل.⁽⁴⁴⁶⁾

و شكل انهيار نظام الشاه استكاسة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط . لذلك اعتمد واشنطن في عقدي السبعينيات و الثمانينيات على سياسة (توازن القوى) للحفاظ على المصالح الأمريكية ، و ذلك بالاعتماد على العراق و إيران ، و دعم أحدهما لمواربة الأخرى (إيران في عقد السبعينيات) ثم التحول إلى دعم العراق في سوت الحرب العراقية - الإيرانية صد إيران.

و مع بداية عقد التسعينيات ، لم تعد هذه السياسة مقبولة من الولايات المتحدة الأمريكية لثلاثة أسباب: أولها، أن هذه السياسة طهرت إخلاصها عندما قام العراق بغزو الكويت و ثانيها، الوعي بالعداء الذي يكنه الصامان الحاكمان في بغداد و طهران للولايات المتحدة و حلقاتها في المنطقة . و ثالثها، أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى الاعتماد على قوة لمواربة لأخرى طالما أن التحالف الذي حارب صدام لا يزال قائماً ، و طالما بقيت واشنطن قادرة على تقييد الطموحات العسكرية لكل من العراق و إيران ، و طالما طلت محتفظة بالقوات العسكرية الكامنة في الخليج لردع أية ميول توسيمية عراقية أو إيرانية.⁽⁴⁴⁷⁾

و في تقرير أصدره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المعرب لمظومة (إيباك) الصهيونية ، في مطلع عام ١٩٩١ ، دعى فيه الولايات المتحدة إلى إشراك تركيا و إسرائيل و مصر في صيانة النظام الأمني للخليج ، مشيراً إلى أنه يفترض أن ينهض على مبدأ توازن دقيق للقوى. و بعض ما جاء فيه: (إن التوازن العسكري بين إيران و العراق في السبعينيات و الثمانينيات ، كان عاملاً مهماً في الحد من "القدرة على العدوان لدى هاتين القوتين") و يلاحظ الفرير أن : ("الخطر" سيظل قائماً إذا ما خرج العراق بأصرار هادحة من حرب الخليج الثانية و سعت إيران لإعادة فرص نفسها كقوة إقليمية) ، و يسه إلى (أن العراق و إيران سيطلا به ليهما من موارد سكانية و اقتصادية ضخمة أقوى عسكرياً من جارائها الخليجيات الأصغر ذلك ، سيكون على دول الخليج أن تلجأ إلى قوى أخرى طلباً للحماية و هاك عدد من الأصدقاء القادرين على الحماية) و يشير التقرير إلى (أن في وسع إسرائيل أن تقوم بدور مهم ، فليها قوات و قدرات عسكرية لا يمكن تجاهلها و قد كانت لهذه القدرات أهميتها في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الماضي ... و إسرائيل تشارك الولايات المتحدة في الاهتمام بجمع أي "قوة معادية متطرفة" من السيطرة على المنطقة ، و من الضروري و المفيد أيضاً أن تدخل إسرائيل في أي نظام أمني ينشأ بعد الأزمة).⁽⁴⁴⁸⁾

و هكذا فإن المتغير الدولي بعد حرب الخليج الثانية قد تجلّى في تبني إدارة الرئيس كلينتون لاستراتيجية (الاحتواء المردوح) لكل من العراق و إيران، و تنهض فكرة الاحتواء على افتراض وجود تناقض بين الدولة هدف الاحتواء و الطرف الحاوي ، و أن هذا التناقض

(445) مرقون ، عبد الجليل ، المفهوم الأساسي للنظام العالمي ، شؤون الأوسط ، عدد ٥ ، آذار ١٩٩١ ص ٤٩

(446) لاند ، إله ، أرواحهم ، ص ١٩٩ ، الحرية ، السفيل الغربي ، مرجع سابق ص ١٩٩

(447) د . إدريس محمد ، نظام العالم الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مرجع سابق ص ٢٧٨ .

(448) مرقون ، عبد الجليل ، المفهوم الأساسي للنظام العالمي ، شؤون الأوسط ، مرجع سابق ، ص ٩٣

يتجسد في عدائية سياسية و أيديولوجية تقوم على امتناع الالتقاء بين الطرفين ، و أن لا حيز سوى القصاص على الحسم فيما أن يهزم من الداخل كما حدث للاتحاد السوفيتي ، أو يهزم بمواجهة عسكرية . و تفرص استرجعية (الاحتواء المزدوج) في بعدها المطبق في اللجوء إلى حلفاء إقليميين يتمثلون هنا بصفة أساسية في كل من إسرائيل و تركيا ، و مصر بدرجة أقل . و قبل ذلك يهتص (الاحتواء المزدوج) على افتراض الفصل بين إيران و العراق من جهة ، و بين البيئة الإقليمية و الاقتصادية للدول الخليجية الأخرى من جهة ثانية . و يكون احتواء العراق لجعله ممثلاً لكافة قرارات الأمم المتحدة ، و ألا يشكل أي تهديد لجيرانه ، و جبر النظام العراقي على لامتنثال للقرار /٦٨٨/ لصا الذي يدعو النظام العراقي إلى اتباع سياسة داخلية مربة .

أما احتواء إيران ، فهو بالنسبة للولايات المتحدة المهمة لأصعب ، و بخاصة أنه ليس هناك أية قرارات من الأمم المتحدة بحق إيران ، و ليس هناك ما يمكن أن يلزم به الولايات المتحدة إيران . و على رغم ذلك ، فإن الإدارة الأمريكية ، في سعيها لحق إجماع دولي ضد إيران يمكن من خلاله احتواءه ، عرصت خمسة تحديات رعمت أن إيران تقوم بهب ضد الولايات المتحدة و الأسرة الدولة هي : أنها تأتي - ي إيران - في طليعه الدول الراحية للإرهاب و الاعتدلات في العالم ، و أنها من خلال مساعدتها لحركة حماس و حزب الله تعمل كل ما في وسعها لإحباط الجهود الأمريكية في عملية السلام بين إسرائيل و الدول العربية ، و من خلال علاقاتها مع السودان تسعى إلى تقويض حكومات صديقة لواشنطن ، و من خلال جهودها الشطة الراحية إلى حيازة الأسلحة الهجومية تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة الإقليمية في الخليج بوسائل عسكرية ، و الأمر الأهم هو سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل . لذلك ، فإن جوهر سياسة الاحتواء المزدوج هو منع متلاك العراق و إيران أي قدرة على تهديد المصالح الأمريكية ، أو القيام بدور القوة الإقليمية.

و لكي يتحقق للولايات المتحدة الاحتواء الذي تريده للعراق و إيران ، فإنها تعمل على مسارين : لأول ، هو إضعاف البلدين و تجريدهما من مصادر قوتهم و ذلك بجعل العراق خاصاً لأطول مدة ممكنة لقرارات الحظر الدولي ، و باستحداث قرارات أمريكية محصة و العمل على إلباسه ثوب الشرعية الدولية ، مثل قانون دامتو لمرص نوع من الحظر ضد إيران . و الثاني ، هو ترسيخ و تثبيت الوجود العسكري الأمريكي المباشر ، و إبداء الاستعداد البقظ لضرب أي شريك عسكري عراقي أو إيراني يحمل مؤشرات تهديد للمصالح الأمريكية أو للأمن الإقليمي⁽⁴⁴⁹⁾ و في الفترة الأخيرة تيقنت الولايات المتحدة تماماً أن سياسة الاحتواء ليس من اليسير تطبيقها على إيران . و بالتالي ، ما عاد ممكناً بحل دورها الفاعل .

بالمقابل ، تترك إيران في ظل موارد القوى الدولية المساندة ، أن علاقاتها بالولايات المتحدة تشكل المفتاح الرئيسي لمستقبل دورها السياسي في المنطقة .⁽⁴⁵⁰⁾ لذا دأبت الدولتان على نزع فتيل الأزمات بينهما بشكل متواتر ، و كان العامل الأكثر حسماً في ذلك وصول حائمي إلى السلطة في إيران إثر انتخابات عام ١٩٩٧ . و بتبني شعاراً يقوم على ثلاثة الأهداف (الحرية ، الحكمة ، المصلحة) ، و إعلانه عن مبدأ حوار الحضارات مع الشعب الأمريكي ، و تكسيبه مرحلة جديدة قائمة على الانفتاح الواسع على العالم الخارجي . تشبهاً لهذه المواقف ، أعلنت الخارجية الأمريكية عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع إيران و اعترافها الأقرب للاعتراف على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في ١٧ دار/مارس ٢٠٠٠ في خطبها أمام جمعية إيرانية - أمريكية ، بحولت تدخل أمريكي في السياسات

(449) د. فريز ، محمد ، النظام الإقليمي الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٧١-٢٧٧

(450) ملخص من الإطلاع نظريته مصادر روبرت ، الولايات المتحدة الأمريكية و إيران : تحالف المواقف البعيدة للتحارب بينهما ، مؤسسة دراسات الشرق

الشرق ، ١٩ ، أو علي مركز الأبحاث للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٠

الإيرانية في قماصي ، و إعرابها عن الأسف للدعم الأمريكي للعراق في حربها ضد إيران ، و كانت أوسرايت تأمل تطبيع العلاقات مع إيران عندما ألقت خطابها هذا ⁽⁴⁵¹⁾ و لا ريب أن ذلك يعكس إخفاق سياسة الاحتواء وقانون دامتو ، و محاولة منها للحاق بالعديد من القوى الأوروبية التي استطاعت أن ترسي علاقات مهمة مع إيران . و قد كان من نتائج ذلك إقدام واشنطن على رفع الحظر عن استيراد عدد من السلع الإيرانية ، و وعدها بإطلاق الأرصادة المجمدة منذ سقوط الشاه البالغة ١٢/ مليار دولار ، الأمر الذي تلقته طهران بترحيب و إن كانت إيران تطالب بمزايا أكبر . و بالذات على صعيد لترتيبات الإقليم و الدور الذي يتسبب و امكانياتها الجيوبولتيكية الواسعة في واحدة من أكثر المناطق حيوية في العالم. ⁽⁴⁵²⁾ لأجل ذلك تسعى إيران إلى تأمين حضور إيراني في المعادلة السنية في وجه إسرائيل يكون ذلك بمثابة ورة في يدها تفيدها اقتصادياً و سياسياً على المستوى الدولي ، و هو ما تحول واشنطن بحسه ⁽⁴⁵³⁾ و على نحو مشابه ، إن السياسة الأمريكية في احتواء المزدوح ضد العراق و إيران تسمح لسورية بهامش أوسع من المصادرة مع الولايات المتحدة ذاتها ، و يساعد سورية على بناء علاقات جيدة مع إيران و العرب بالشكل الذي يسمح مع موقف سورية السياسي - الإيديولوجي المتصل برؤيتها لأنوار العربية و الإقليمية. ⁽⁴⁵⁴⁾ و مما لا شك فيه أن سعي الولايات المتحدة للتقرب من إيران هو محاولة لاستخدام واشنطن لطهران كمحط قط براء العراق فالولايات المتحدة تترك أن إيران تحتصن المعارضة العراقية الأكبر و الأكثر تأثيراً . و تابعت للولايات المتحدة تنفيذ سياسة الاحتواء اتصاه العراق بالطريقة التي صُنمت بها ، أي تعبير النظم السياسي ، و تفعيل قانون تحرير العراق الذي أصدره الكونغرس الأمريكي ⁽⁴⁵⁵⁾ ، و تميز سياسة الاحتواء المزدوح أنها خطة متعددة المراحل ولكن الولايات المتحدة لم تعمل سوى عن المرحلة الأولى منها فقط، بينما أصبحت الخطوة الثانية ممكنة بعد الحرب الأمريكية على العراق و تصنيب الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران ضمن محور الشر أو "الدول المارقة" حسب تعبيره ⁽⁴⁵⁶⁾ . و جاء إعلان الرئيس بوش استمراراً لسياسة أمريكية ثابتة منذ الثورة الإيرانية والرغبة بالإطاحة بنظام الحكم في طهران رغبة قديمة لم تتأزل عنها الولايات المتحدة إلا بشكل مؤقت نظراً لعياب الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف

ومن زاوية أخرى، يمكن القول أن إسقاط نظام صدام حسين في العراق سيعني ضمناً احتواء إيران و عزلها تماماً داخل محيطها الإقليمي وذلك عبر تخفيض التهديدات - النظرية حتى الآن - التي تمثلها إيران بنظامها الأصولي على بلدان الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية في ظل القلاقل الداخلية التي تعانيها السعودية منذ حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تزايد خطر المتشددین الأصوليين السعوديين الرافضين الوجود الأمريكي هناك. كذلك فإن وصول نظام مول للولايات المتحدة للحكم في العراق سيعني تطويق إيران من الغرب و الشرق بأنظمة حليفة للعرب (العراق و تركيا و أفغانستان)، و بصدد هذا المحور الأخير يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة كانت - رغم انشغالها في ترتيب الأوضاع في أفغانستان - تبذل جهوداً مكثفة لتحقيق هذا الهدف. و تترك إيران أيضاً أن إسقاط النظام العراقي الحالي سيؤدي

(451) مجلس دولي إيراني مختلف لدراسة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣

(452) المرجع السابق عتة، ص ١٨٩-١٩٠

(453) دشنقة مهدي، لولا تعديلات العقيدة و الثورة السنية الدولية عدد ١٢٧ يوليو ١٩٩١ ص ٣٣٦

(454) دما حسين، و احمد حادي، سوريا و إيران تقاسم و تعاون، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٧

(455) بشكل لعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق مثلاً لتفتيت في التلاعب الدبلوماسي ضمن

سياسة الاحتواء ، باستخدام الأمم المتحدة كصيغة شكلية لتعطيل عملياتها العسكرية و ضمان الأمن بصيغة شرعية ، سرمد من الإطلاع النظر Michel Bugnon

Mordant, L'Amérique Totalitaire (Favre, 1997) p.256

(456) William Blum, L'Etat voyou, (Paris, parangon, 2002), p.230-233

حتماً إلى عزل سورية، إذ ستمثل الأجواء العراقية حائلاً للاتصال بين إيران وسورية وهو الأمر الذي سيجعل سورية هي الأخرى مصصرة للصعط على حزب الله وربما تفكيكه كما سدرس تباعاً.⁽⁴⁵⁷⁾

تمارس الولايات المتحدة الصعط على إيران سواء لتحقيق أهداف معينة أو لمطالبتها بتغيير مواقفها و سياساتها تجاه بعض القضايا ، و تنقسم معظم قضايا الصعوط الخارجية على طهران بطبيعة سياسية ، فعلى رغم وجود صعوط اقتصادية بعضها حديث و بعضها قديم منذ سنوات مثل العقوبات الاقتصادية الأمريكية و كذلك قضايا ذات طابع عسكري و تقني مثل ملف البرنامج النووي الإيراني إلا أن هذه القضايا جميعاً تظل ذات بعد سياسي ، و من أبرز هذه القضايا مايلي :

١- القدرات العسكرية الإيرانية: لم تكن أزمة الملف النووي أولى تجارب الضغوط الأمريكية على إيران بخصوص قدراتها العسكرية، فعلى مدى السنوات الماضية طالما وجهت واشطل انتقادات حادة لطهران و اتهامات بالسعي إلى امتلاك أسلحة دمار شامل خاصة الأسلحة النووية و كانت تلك الاتهامات تتصاعد و تزداد حدة مع تنامي قدرات إيران التسليحية سواء التقليدية أو فوق التقليدية، خصوصاً تلك القابلة للتطوير و الاستخدام مسبقاً صمم منظومة تسليم دمار شامل، و تحتل مجموعة الصواريخ الباليستية (شهاب) التي يجري العمل حالياً في الجيل الرابع لها اهتماماً خاصاً لدى الدوائر العسكرية الأمريكية قلدى الجيل قدرة على حمل و توصيل رؤوس فوق تقليدية سواء نووية أو غيرها، الأمر الذي أثار قلقاً شديداً لدى الولايات المتحدة و قبلها إسرائيل التي أصبحت واقعة في مدى تلك الصواريخ.⁽⁴⁵⁸⁾ فالولايات المتحدة تتحفظ بشدة على البرنامج النووي ، وتسعى إلى وقفه و عرقلة بمختلف الطرق، و لاسيما من خلال الصعط على روسيا الاتحادية من أجل وقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تعتبر روسيا المورد الرئيسي للتكنولوجيا النووية إلى إيران.

بالمقابل، لن تسمح السياسة لإيرانية بأن يتحول هذا الموضوع إلى تريعة للولايات المتحدة لصرب إيران، وبلدت من خلال إفصاح الطريق لوكالة دولية للطاقة الذرية للتحقيق على المواقع المشبوهة فيها ؛ مع التأكيد من ناحية أخرى على استعداد القوات المسلحة الإيرانية للوقوف في وجه أي تهديدات أمريكية أو إسرائيلية لإيران، و لن تكون هدفاً سهلاً في مواجهة أية صربات عسكرية توجه لها من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل.⁽⁴⁵⁹⁾

٢- الموقف الإيراني من الصراع العربي - الإسرائيلي: و هو قضية خلافية تقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩ غير أن التطورات و التحولات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع و التوازنات الإقليمية و الدولية التي انعكست على مساره، قللت كثيراً من حدة السياسات و المواقف الإيرانية الراضية للسلام مع نل أييب، مع ذلك حافظت طهران على استمرار دعمها لحرب الله في جنوب لبنان و حرصت على توثيق تحالفها و تنسيق مواقفها مع سورية - كما ذكرنا سابقاً - فيما يمكن اعتباره استمراراً للصراع بوسائل غير مباشرة لكنها ربما أكثر فعالية ، و قد أصبح الدعم الإيراني لحزب الله و إلى حد ما العلاقة مع سورية أبرز النقاط في الخلاف حول الموقف الإيراني من إسرائيل و قد وضع الاهتمام الأمريكي بعلاقة طهران بحزب الله بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ثم زادت تركيزها عليه بعد احتلال العراق⁽⁴⁶⁰⁾

(457) عكاشة ، محمد ، صرب العراق في الصورة الفلكية لاحتواء إيران ، www.ahram.org.eg

(458) راشد ، سليم ، إيران في مواجهة الصعوط الخارجية ، السلسلة الدولية ، العدد ، مرجع سابق ، ص ١٥٢

(459) محمود ، أحمد إبراهيم ، الأزمة النووية الجديدة بين إيران وولايات المتحدة ، www.ahram.org.eg

(460) راشد ، سليم ، إيران في مواجهة الصعوط الخارجية ، السلسلة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥١

٣- الموقف من الحملة الأمريكية لمكافحة لإرهاب: و هي قصبة متشعبة و متدحلة الأبعاد و المظهر و تتركز على اتهام إيران بدعم التنظيمات المتطرفة التي ترفع من الإسلام شعار سياسياً لها ، و هذه القصبة ليست وليدة اليوم فقد عام ١٩٩٢ تحدث البعض عن وجود ما سميت لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي ، و مهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات المنتشرين في بول عربية مثل مصر والجزائر ، تونس ، و جاءت شهادة عبد الفتاح قهني، أحد أبرز العائدين من أفغانستان وصاحب العلاقات الواسمة بالراдикаليين الإسلاميين المصريين وغيرهم في الخارج، بتبرهن على أن هناك تياراً داخل إيران كان يدعم إسلامي الخارج، حيث قال: كان هناك قسم داخل إيران يرى القيام باستغلال حركات التحرر في تدعيم مرنكرات الثورة، ومبا فتح خطوط اتصال للصعظ على دول مثل مصر^(٤٦١). وكان قائد هذا الجناح المستند مهدي هاشمي، وبعد إعدامه تولى إية الله صادقي جناح دعم حركات التحرر ونمويلها^(٤٦٢).

و تعتبر الإدارة الأمريكية أن علاقة إيران بعزب الله تدرج في هذا الإطار كونها تصف الحرب صمر التنظيمات و الجماعات الإرهابية و تطبق واشتط المنطق ذاته في النظر لموقف طهران من بعض التنظيمات المقاومة الأخرى مثل حركة حماس و تنظيم الجهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما بالنسبة لتنظيم القاعدة فمؤذ أحداث ١١ سبتمبر ثم الحرب الأمريكية على أفغانستان يعد تنظيم القاعدة الهدف الرئيس للحملة الأمريكية على ما تصفه بالإرهاب و نتيجة الجوار الإيراني لأفغانستان فإن أعداد من عناصر التنظيم تدفقت عبر الحدود الإيرانية إما إلى دول أخرى أو لتستقر هناك الأمر الذي دفع واشنطن إلى اتهام طهران بإقامة علاقة مع التنظيم و دعمه و حاولت الإدارة الأمريكية الحالية تصعيد الموقف مع طهران في أعقاب الحرب على أفغانستان مباشرة استناداً إلى هذه المسألة ثم حاولت تكرار الخطوة نفسها في الأشهر القليلة بعد غزو العراق^(٤٦٣)، مع إعلان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية للمرة الأولى في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ وجود معتقلين لدى إيران من تنظيم القاعدة إلا أن إيران لا تعرف مدى أهميتهم لعدم معرفة هويتهم بعد ، وأصاف أن الجمهورية الإسلامية اعتقلت و استحويت و طرنت كل عناصر القاعدة الذين دخلوا إيران بصورة غير مشروعة و حالياً يتم استجوابهم . في أعقاب ذلك التصريح طالبت الولايات المتحدة طهران بضرورة الكف عن هوية هؤلاء المحجرين بل وتسليمهم للولايات المتحدة^(٤٦٤).

٤- الموقف من احتلال العراق: بحكم الموقع الجغرافي لطهران فإن التطورات و التفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط و غرب آسيا تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران، لذا تُعدّ طهران منعصرة تلقائياً بشكل مباشر في التطورات و الأحداث التي تجري في أو بخصوص العراق الذي يقع في قلب المجال الحيوي لإيران و كما كان موقف طهران صعباً و واجهت مأزقاً حقيقياً خلال الغزو العراقي للكويت على صوء خصوصية و تعقيدات علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي في جانب و العراق في الجانب الآخر فإن المأزق ذاته تكرر مرة أخرى ربما بشكل أكثر صعوبة و تعقيداً خلال الغزو ثم لاحتلال الأمريكي للعراق، و ما سبقه من تصعيد أمريكي للموقف مع بغداد و مطالباتها مختلف دول العالم و هي مقدمتها إيران بساندة تحركاتها تجاه بغداد و نجحت طهران من الخروج من الأزمة و تفاعلات الغزو و بدايات الاحتلال دون التورط في استعداد الولايات المتحدة . مع ذلك فإن موقف طهران كان و لا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، فمجرد السكوت و عدم مساعدة التنظيم العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من

(٤٦١) د. علي حس ، عار، طهران ووطن والعروحة بعجا عن حقة الهاربة ، www.ahram.org.eg

(٤٦٢) راشد ، سامح ، إيران في مواجهة الصغرة الفلجية ، الميمنة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥١

(٤٦٣) كشك، كزوف محمد، تنظيم القاعدة حالة جديدة للتور بين الوطن وطهران ، www.ahram.org.eg

إيران أميركي، و كان ذلك من أبرز أسباب ممارسة واشنطن ضغوطاً مكثفة محسوبة في رصيد الإيرانيين و ليس العكس. فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثير به. ⁽⁴⁶⁴⁾ لذا ورغم أن الملف العراقي يُشد من قضايا الصعوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو دأء لصعوط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية و هذا بدوره دفع واشنطن لممارسة صعوط أخرى كي تعيدل إيران مواقفها في الشأن العراقي بما يتوافق و راغبات الإدارة الأمريكية .

و كانت مصلحة الولايات المتحدة لا تكمن في إضعاف الروابط السورية - الإيرانية في عقد الثمانينات ، بل إنها تكمن في الاتجاه المعاكس تماماً، أي في استعمال هذه الروابط لتسهم في الوصول إلى تحقيق علاقات عربية جيدة مع إيران ، إضافة إلى احتواء السياسة الإيرانية المعادية للعرب حيثما يكون ذلك ممكناً . إن إيران ، من ناحيتها ، تعترف بقيمة مثل هذه الاتصالات ، و شجعت طموحات سورية للعب دور الوسيط ⁽⁴⁶⁵⁾ ، وربما قد يكون مما ساعد على ذلك دخول سورية ضمن التحالف الدولي الذي قادتته و شنطن لإحراج الحيش العراقي من الكويت (١٩٩٠/١٩٩١) والدعم الذي قدمه السوريون لهذا التحالف آنذاك.

لكن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بدأت تظهر على السطح الأميركي بواذر الانزعاج من تنامي العلاقات السورية الإيرانية، ومعها بدأت تتوالى التعليقات الأميركية الناقدة لهذه العلاقة، وشيئاً فشيئاً حددت واشنطن قصايا معينها اعتبرتها أسباباً لتوتر علاقاتها مع دمشق وكانت تطرس طرفاً فيها. يأتي على رأسها حزب الله وامتداد الفضاء الشيعي الموالي لإيران حيث استطاع حزب الله بإرغامه إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، أن يقدم للعرب نموذجاً للعلاقة الناجحة بين إيران وسورية ولبنان، وأن يقدم نموذجا للحركة الإسلامية المعتدلة سياسياً التي تمتاز بدهنية ير اغمانية متقدمة قياساً إلى ما عُرف عن بعض الحركات الإسلامية وبخاصة المنية منها، وقدمت أيضاً سورية بذلك برهاناً على صحة خطها السياسي الممانع للصعوط الأميركية وبصحة مواقفها الإيجابية تجاه حزب الله، ولكنها في الوقت نفسه تتحمل نصيباً من المسؤولية السياسية عن هذا الحزب أكبر من النصيب الإيراني، أو على الأقل هو ما تحاول أن تصوره حكومة أرييل شارون ومن يؤيدها في واشنطن، وعلى هذه خلفية تتكرر التهديدات الإسرائيلية بضرب دمشق رداً على عمليات حزب الله في مزارع شبعا المحتلة

وقد وصعت الولايات المتحدة الأميركية حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية وتحمته مسؤولية تفجير مقر المثة البحرية الأميركية في بيروت عام ١٩٨٣ وحطف واختجار العدد من الرهائن الأميركيين في الثمانينات، وتقول بأن المتهم بأنه وراء هذه الأحداث هو عميل صعيه وابنه ينتمي لحزب الله، وهو أيضاً المتهم مع آخرين بحطف طائرة TWA عام ١٩٨٥. في حين اعتبرت الدولة اللبنانية حزب الله حركة مقاومة، وهو ما تعلنه أغلب الفئات اللبنانية، ما خلا بعض المعارضين اللبنانيين وبخاصة في الخارج. وبُصر سورية على وطنية حزب الله وتعلن دعمها السياسي والمعنوي له، وتنفي أي دعم عسكري له، وهو ما لا تقتنع به الإدارة الأميركية، وكانت تحاول ضبط حزب الله أو عقد تفهيمات معه عبر الباب السوري مثل ما حصل بعد مجزرة قانا التي نفذتها إسرائيل في جنوب لبنان، حيث بشا تقاسم

(464) راشد، صبح . إيران في مواجهة الصعوط الخارجية . الدراسة الدولية . مرجع سبق من ١٥١

(465) أهلا، حسن و احمد خلقي. سورية و إيران تقفان و تمانون . مرجع سابق، من ١٦٨

بريل/بيسان بين لبنان - رسمياً وحرب الله فعلياً - وإسرائيل بتوافق أميركي سوري وبمشاركة هرسية، ويقضي بتحييد المذنبين اللبنانيين والإسرائيليين وأن لا يكونوا أهدافاً عسكرية.⁽⁴⁶⁶⁾

تحد واشطن على كل من دمشق وطهران دعمهما لحرب الله الذي تعتبره منظمة إرهابية وأحبة التفكيك، وقد طالبت الولايات المتحدة سورية صراحة بوقف دعمها لحزب الله⁽⁴⁶⁷⁾. فتتمتع بحرية الحركة في جنوب لبنان وعدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب مبقى مدمجاً سياسياً لتحييش الإدارة الأميركية ضد سوريا من قبل الحالفين عليها، وسعت الولايات المتحدة دبلوماسياً في ذلك واستصدرت من مجلس الأمن - بالتعاون مع فرنسا - القرار /١٥٥٩/ الذي يستهدف ضمن ما يستهدف بزع أسلحة حزب الله.⁽⁴⁶⁸⁾

ولا تشكل قضية الصعق الأميركي - الذي يتماشى في ذلك مع الرغبة الإسرائيلية - لزع سلاح حرب الله، ووقف الدعم السوري الإيراني له إشكاليه جديدة، لكن قد يكون الحديد هو فتساع دائرة العهم لأسباب المخاوف الأميركية من دعم البلدين لهذا الحزب،⁽⁴⁶⁹⁾ حيث يكمن وراء اتهام طهران بدعم الإرهاب، الأمن الإسرائيلي الذي يخفه واشطن ولو وصح ألف دليل على شرعية المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، فلن يثنى ذلك واشطن ومن أبيض عن اتهام حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله بممارسة الإرهاب. ويبدو أن لدى الولايات المتحدة وسرايل فتاعة بامكانية وقف نشاط المنظمات المذكورة عبر الصعق على الدول التي تدعمها (سورية ولبنان وإيران)⁽⁴⁷⁰⁾، حصّة - بعد الانتخابات العراقية وتنامي الدور السياسي لشعبة العراق والخوف من "المريد" الذي يمثل امتداد القضاء الشعبي للموالي لإيران في لبنان وأمكانية قيام توافق مع سورية في هذا الخصوص. ويلاحظ في هذا مثلاً نجاح إيران في تأسيس عشرة حوروات (مدارس دينية) في سورية الأمر الذي فسر على أنه نفوذ شيعي أثني عشري في سورية.⁽⁴⁷¹⁾

و وسط المعطيات المختلفة تدرك طهران أمرين يرتبطان ببعضها البعض أولهما، أن واشطن جادة في توحيه صلبة عسكرية لإيران سواء في المدى القريب أو البعيد. ثانيها إمكانية منع الإدارة الأمريكية من القيام بمثل هذا المخطط من خلال سياسة "الردع الذاتي" أو "المواجهة الوقائية"، وتقضي خلق معطيات على الأرض تجبر الحصم في شكل تلقائي على التراجع عن صرب إيران⁽⁴⁷²⁾. وينجلي هذا الواقع في جملة معطيات أهمها مايلي:

١- العمل على إقامة حزام أممي شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها، يؤكد المحلل أمير يوسف في مقاله بصحيفة إيران ذلك

(466) غير شفق، ١١ سبتمبر والعكساتها على سوريا ولبنان، www.algziye.com، ٢٠١١/١٠/٣

{ 467 } يمكن اعتبار الضغوط الأميركية التي تشرس لها سوريا في هذه الأونة خير صورة نو من "البيان الثقيل" إن صحت الجملة: ليس في

حجمها وجديتها فقط رائد في شأن توترها، فقد انطلقت موجتها الأولى فور الاحتلال الأميركي للعراق حين تم توظيف شوء الانتصار في

تهديدات سياسية وعسكرية واسعة بأن تكون دمشق السطة القتالية بعد بغداد للمريد من الإطلاح انظار النبي، لكرم، جديد الضغوط الأمريكية

على سورية، www.algziye.com، ٢٠١١/١٠/٣

(468) لكن رغم الصورة السورية لمرعبة أميركا فإنها تترك في سوريا وحدها القدرة على ضبط الوضع الأممي في الجنوب اللبناني والمناطق

على الشمل الأممي في لبنان، رأى أي امتلاك سيمود بالسلطة يرتحبها إلى القوي. وسيمود لبنان مجددا مركزا لكل القوى للسلطة وبممارسة

الفلسطينية منها، ولعل هذه المعادلة كانت أسلما في حماية سوريا من مضاعفات للعبة الأميركية على الإرهاب.

(469) عبد المعلي، محمد، العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي، www.algziye.com، ٢٠١١/١٠/٣

(470) باقر، صالح المبد، العلاقات الإيرانية الأميركية بين التوتر والطملة، www.algziye.com، ٢٠١١/١٠/٣

(471) عبد المعلي، محمد، العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي مرجع سابق

(472) بعض الإصلاحيين الردع المؤسسي عن العسكري، على عكس مواقف بعض القوى العسكرية الفاعلة في التيار المحافظ

المعنى بقوله: "ربما يرى بعض الأطراف أن ريادة خانمي للدول العربية الأربع لبنان وسورية والبحرين واليمن هي من أجل دعم الإسلام الشيعي، ونقوبة قراءة الأصول الشيعية، وتأكيد أن سياسة إيران يرسمون حراماً أمنياً مع الدول الشيعية أو التي بها أغلبية شيعية، وإحباط الحركة الصهيونية في المنطقة، وتقديم بديل قوى للإسلاميين السنة..." (473)

٢- الاستمرار في تقوية البنية الدفاعية العسكرية، لكن مع ابتعاد القادة العسكريين عن إطلاق أي تصريحات تحمس طابع التهديد، والتأكيد دائماً على استعداد صهران للتعاون مع دول المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار دون تدخل أجنبي .

٣- العمل على تقليص حدة الخلافات الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين، وقيام وفائق وطني حقيقي في وجه التهديدات الأمريكية .

٤- تركيز طهران على علاقاتها الإقليمية والتخفيف من حدة الخلافات الموجودة مع بعض جيرانها و العمل على فتح صفحة جديدة ، كما هو الحال مع تركيا وأذربيجان وأفغانستان و دول الخليج (حفاء الولايات المتحدة) .

٥- تقوية مجالات التعاون مع القوى الدولية الفاعلة التي تتعارض سياستها مع الولايات المتحدة مثل الصين والهند ، واستمرار التعاون النووي مع روسيا .

٦- تعزيز العلاقة مع حلفاء واشنطن الرئيسيين كالاتحاد الأوروبي واليابان ، والسعي إلى إلقاء الكرة دائماً في المحبب الأمريكي غداة ظهور أي مساع للوساطة يقوم بها الطرف الأوروبي أو الياباني . (474)

٧- تصييق نطاق أثر الضربة الأمريكية على العراق إن سكن، خاصة لأن طهران لا تصمم تطورات الأحداث بعد الحرب و الإنجرار الأمريكي في حرب صدها ، و هنا تكون طهران أمام مفترق طرق إما أن تستجيب لمصعوبات الأمريكية - السالفة الذكر- و تتحى عن دورها الإقليمي في المشرق العربي أو تسعى لبناء محور استراتيجي يوفق تأثير الوجود الأمريكي و حمسه المندمية ضد الإرهاب ، أي الحفاظ على دورها الإقليمي بل و توطينه إلى جانب توسيعه باتجاه تركية، كما سنبحث بالتفصيل في الفصل القادم

فمن لو صبح أن السياسة الأميركية تسير باتجاه تحجيم الدور السوري الذي يتعارض مع سياستها في الشرق الأوسط بسبب رفضه التسوية على أساس أوصلو وتمسكه بمرجعية القرارات الدولية ومؤتمر مدريد، وإنجاه إجبار سوريا على وقف هجمات حزب الله. إلى آخر ما ذكره قانون المحاسبة المقترح وإن كان بصيغة معدلة وبما يتلاءم مع واقع الإدارة. (475)

(473) د. عبد المؤمن ، محمد السعيد بالوجهة الوقتية بمطور إيراني ، www.ahram.org.eg

(474) حزاوي ، بسام أحمد ، العلاقات الأموية الإيرانية: وضرب العراق ، www.ahram.org.eg

(475) لمريد من الإطلاع ، قطر: برافلي، ١. نابر ترجمة: د. حمد فوري الشبيبي ، السلام الأمريكي و الشرق الأوسط: مصر ، القاهرة ،

مكتبة عليوي، ط١، ٢٠٠٤، ص ٥١-٧١ .

ثانياً: تأثير العمل الأوروبي : انتهجت الدول لأوروبية سياسة الحد من قطع العلاقات السياسية مع إيران . و مثلت زيارة وزير خارجية ألمانيا الغربية لإيران في عام ١٩٨٨ مؤشراً قوياً على بداية تحقيق تقارب في العلاقات الإيرانية الأوروبية. و ظلت سياسة أوروبا العربية الخارجية أسيرة رد الفعل إزاء إيران متماسكة مع الولايات المتحدة، و على الرغم مما تتمتع به العلاقات الأوروبية الأمريكية من قوة في أوروبا لم تقطع علاقاتها السياسية مع إيران . و في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية ، تزايد التعاون الأوروبي مع إيران ، حين أقدمت السياسة الخارجية الأوروبية على افتتاح دبلوماسية الحوارات النقدية و كان من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي في العلاقات مع إيران مستلزم أسلوباً آخر مختلف عما اتبعته الولايات المتحدة. (476)

بدأت سياسة الحوارات النقدية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٧ بعد دراسات عديدة توصلت إلى نتيجة مفادها حتمية العمل بسياسة الفعل و التأثير من جانب الدبلوماسية الأوروبية و قد بات ذلك واضحاً من خلال قضية حقوق الإنسان في إيران و كان عام ١٩٩٧ هو عام الأزمة الكبرى في العلاقات الإيرانية - الأوروبية بسبب أزمة قضية "ميكوتوس" ، و منح عن هذه الأزمة سحب سعراء ١٥ دولة أوروبية و وقف ما سمي بالحوار النقدي . بيما كان عام ١٩٩٨ عام "الهرولة الأوروبية" نحو طهران خاصة بعد نجاح الإصلاحيين فيها ، فقد أبركت أوروبا أن فسر انتقامهم مع إيران سيعني إحلال الأحيوة روسيا و الصين في علاقاتها التجارية بدلاً لأوروبا (477)، مما فتح حلقة جديدة من حلقات الحوار و تحولت دبلوماسية الحوار النقدي إلى دبلوماسية الحوار الشامل .

كس من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي و إقرار اتصالات سياسية - اقتصادية مع دولة مثل إيران سيمعها من اتباع سياسات متشددة ، و قد تصدرت قائمة القضايا المشاركة داخل ساحة الحوار النقدي قضية حقوق الإنسان و أسلحة الدمار الشامل و عملية السلام في الشرق الأوسط و قضية سليمان رشدي ؛ و هذه القضايا لم تحلق ثمرات كلية مع جميع الدول الأوروبية في حين اتنع الاتحاد لأوروبي سياسة التفارب التدريجي مع بقاء عدة قضايا موضع نظر من الجانبين (478) و استمر تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين و تحول هذا التكتل الصخمي إلى أهم شريك تجاري بالنسبة لإيران. (479)

و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، و توحيد النظرة لأوروبية بشكل عام إزاء القضايا الأمنية بررت قضية الإرهاب من صغر القضايا موضع الخلاف بين إيران و الاتحاد الأوروبي . حيث يكس الخلاف في وجهتي النظر الأوروبية و الإيرانية على تعريب الإرهاب فهو من وجهة النظر الأوروبية يشمل كل الحركات المسلحة و من ضمنها حركات المقاومة، بينما ترى إيران أن حركات المقاومة ليست إرهابية فهي تدفع عن قصبتها ضد الاحتلال و الاستعمار، و لا تجد وسيلة غير المقاومة المسلحة . بالمقابل أكد الأوروبيون على أنهم ضد أي حل عسكري لمكافحة الإرهاب يطبق على إيران بعد تصريحات بوش بشأن محور الشر . حيث انتقد "حافير سولانا" مفوض الاتحاد الأوروبي ، الأفراد الأمريكي إزاء بعض القضايا .

(476) فلاح، علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الاتحاد الأوروبي، مختارات إيرانية عدد ٢٥ يوليو ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٩٠.

(477) د شرقوي، باكينام، السياسة الخارجية الإيرانية، www.algaza.com، ٢٠٠١/١/٢٢.

(478) فلاح، علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق ص ٩٠.

(479) شكل الاتحاد الأوروبي أكبر شركة تجارية إيراني يحصل على ٣٦% من إجمالي المستودع الإيرانية بما يعادل ٥.٧ مليار يورو لعام ١٩٩٥ بينما وصلت قيمة الواردات الإيرانية منه لعام ١٩٩٧ إلى ٩.١ مليار دولار بما يعادل ٤٣.٦% من إجمالي الواردات الإيرانية لمزيد من الإطلاع انظر: عطية، محمود حامد، الرناج النووي الإيراني و التهديدات في أس الخليج، مرجع سابق، ص ٢٥.

مطالباً بطريقة حل إيجابية معتمدة على محورين هما التصدي للارهاب و تطوير العلاقات بواسطة الأساليب الدبلوماسية مع إيران. (480)

بدأت الاسرراتيجية الإيرانية تجاه أوروبا مرحلة الرد على للطرق الإقليمية الذي تحاول أن تفرصه الولايات المتحدة باحتراق الدائرة العربية الأمريكية في عفر دارها، فما زالت جهود إيران لمواجهة الصوق الأمريكي جنوباً في الخليج و شرقاً في أفغانستان، و شمالاً هي أسسها الوسطى و غرباً في العراق جهوداً متعززة. (481) و قد اقترحت الولايات المتحدة على أوروبا بحث المسألة الإيرانية في الاجتماعات المعلقة التي عقدت في بداية شهر تموز/يوليسو ٢٠٠٣ بين الأمريكيين و الأوروبيين ، و تقرر أن تطلع أوروبا إيران على وجهات النظر الأمريكية الجديدة ، و قد حمل جاك سترو هذه الرسالة إلى طهران و مضمونها :

- ١- أن تكف إيران عن معارضة عملية سلام الشرق الأوسط و خريطة الطريق، و أن تحث جماعتي الجهاد الإسلامي و حماس على التحول في مفاوضات .
 - ٢- ألا تتدخل إيران من الآن فصاعداً في الشؤون الداخلية لعراق و أفغانستان .
 - ٣- ألا تعتبر إيران من حقها الحصول على السلاح النووي .
- و في المقابل تلتزم الولايات المتحدة بالآتي :
- ١- ألا تقوم بحملات عدائية و عسكرية ضد إيران .

٢- أن تكف عن دعم الجماعات المعارضة في الداخل و الخارج .

٣- ألا تعزل ملف إقامة علاقات تجارية بين أوروبا و لبنان و إيران. (482)

و لولا توقف المناقشات بين الجانبين الإيراني و الأمريكي لعدم الاتفاق على عدد من النقاط و لاسيما الملف النووي ؛ لكانت تحففت صفة متيرة بالسبب للأطراف الثلاثة للأسباب الآتية :

- ١- تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بحل القضية الفلسطينية بعيداً عن معارضة إيران ، و أن تسيطر بشكل أفضل على العراق و أفغانستان ، و تعيد تشكيلهما بأسرع ما يمكن و أخيراً تضع لصراعها مع أوروبا حول إيران نهاية .
- ٢- إن أوروبا بسحب الولايات المتحدة من الساحة الإيرانية ، علاوة على تحقيقها أول نجاح سياسي كبير ضد الولايات المتحدة ستحقق مصالح سياسية ، اقتصادية هائلة . و من المؤكد ان يكون بداية لعقد صفقات بالمليارات بين إيران و أوروبا و اليابان .
- ٣- إن الحجب الإيراني مع انتهاء المظاهرات الطلابية و التمتع بالمساعدة الدولية و تقليص الصغوط الأمريكية عليه سيحظى بمزيد من الهدوء و الاستقرار بعد إبعاد شبح الحرب عنه. (483)

و لابد من الإشارة إلى أن التسبق بين إيران و بعض دول الاتحاد الأوروبي كان عالياً على مدى مختلف مراحل الأزمة النووية بين إيران من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و وكالة الطاقة الذرية من جهة أخرى . و جاءت زيارة الوفد السوراري الثلاثي الأوروبي (النرويجي) لطهران بعد أكثر من شهرين من مبادرة أوروبا إلى التحرك دبلوماسياً تجاه إيران و عرضها تقديم ضمانات بتولي فرنسا و ألمانيا و بريطانيا مساعدتها على تطوير برنامجها النووي سلمياً مقابل الالتزام بالاشتراطات و المعايير الدولية. (484) حيث لعبت النرويجا الأوروبية دور الصامس للطرفين الأمريكي و الإيراني مع حال دون تعاقم الأزمة أو انفجارها

(480) فلاح، علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية لز « الاتحاد الأوروبي مرجع سابق ص ٩١

(481) د. الشرقوي ، بانكيام ، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

(482) فريد حسن ، حل فتوى الشراع الأمريكي الأوروبي حول إيران ، صحفيات إيرانية عدد ٣٧ ، مرجع سابق ، ص ٧٣

(483) المرجع السابق عنه ص ٧٣ .

(484) طهران مجامعت مناصات أوروبية لملأ أزمة برنامجها النووي ، www.daralhayat.com ٢٧/٨/٢٠٠٣

لتمسك الطرفين بموقفيهما دون مرونة و كذلك نون الصديع أحدهما لمطالب الآخر بشكل مهين . و قد سجلت أهمية و فاعلية الدور الأوروبي في تلك الأزمة شاء اجتماع مجلس محافظي الوكالة للدولة للطاقة الذرية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لمناقشة تقرير محمد الرادعي حول تقييم البرنامج النووي الإيراني حيث دخلت أوروبا خصصة فرنسا و ألمانيا في مواجهة سياسية و قانونية مع واشنطن للحيلولة دون نثية الرغبة الأمريكية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. و هو ما حققت فيه واشنطن أمام إصرار أوروبا و الدول الأخرى على عدم وجود مبرر لذلك. (485)

و فصلاً عن خصوصية العلاقة بين أوروبا و إيران في الحرص الأوروبي (خاصة من قبل فرنسا و ألمانيا) على ممارسة دور نشط في هذه المسألة تحديداً يأتي كجزء من معادلة التنافس بين القوى الكبرى في العالم خاصة في مرحلة تجري فيها إعادة ترتيب و تشكيل التوازن الإقليمي، و الحضور الدولي في منطقة الشرق الأوسط و كذلك ترتيب الرؤى و المصع الاستراتيجية الخاصة بكل طرف من خلال نظرته للأمن العالمي. (486)

و تذكر إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، و ما أقرته من معيرات دولية ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب مع الاتحاد الأوروبي ، إلى جانب تحديد مجالات المصالح و التعاون المشترك . بالمقابل يريد الاتحاد الأوروبي الحفاظ على علاقته بإيران سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية ، بعد أن فقد الكثير من مصالحه في العراق ، بل إن استثماراته و فروصه التي تقدر بمليارات الدولارات أصبحت بمهب الريح ، و بعد اجتماعات مكثفة و مشاورات عديدة بين الرؤساء و وزراء الخارجية في باريس و بون و استكهولم أصبحت إيران هي محور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ، و قام زعماء الاتحاد الأوروبي في قممهم المنعقدة في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بتنسيق وجهات نظرهم بخصوص إيران و بإعلان موقفهم القائم على استمرار التعاون السياسي - الاقتصادي مع إيران، و طالبوا الولايات المتحدة بالتعاون العفائي فيما يخص المسألة لإيرانية . بعبارة أخرى، صالوا بقل إيران إلى منطقة نفوذه السياسي الاقتصادي و رفعوا راية الدعم لإيران (487)

و أجرى الاتحاد الأوروبي محادثاته على عدة محاور متزامنة و المحور الرئيسي للحوار الإيراني الأوروبي ، من وجهة نظر الأوروبيين ، سوف يكون مرتكزاً على دعامتين أساسيتين هما:

- ١- نهضة المناخ من جانب إيران لدعم المباحثات بين الفلسطينيين و النظام الصهيوني .
 - ٢- الانضمام إلى البروتوكول الخاص بالتفتيش على محطات الطاقة النووية الإيرانية .
- و بالإضافة إلى هذين الموضوعين ، يُعدّ التعاون التجاري و الحطاب السياسي و تبادل وجهات النظر بخصوص الإرهاب و حقوق الإنسان من القضايا الأخرى التي يرى الجانب الأوروبي ضرورة طرحها للحوار . و الأمر المهم أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي يرون ضرورة تحقيق تقدم في جميع المجالات في آن واحد ، و غير مطروح لديهم على الإطلاق أن يحدث تقدم في مجال و يهمل آخر .
- و على أية حال يرى الجانب الإيراني أن تنمية العلاقات بين إيران و أوروبا سينضمن مرفاً لإيران في المجالات التالية:
- ١- أن تكون بمثابة دعم لإيران أمام السياسات الأمريكية .
 - ٢ تصدير النفط .

(485) الوكالة الدولية بحطب إيران مجلس الأمن و تعهدها فرصة بحرة لاعتماد الشفافية . www.daralhayat.com ، ٢٦/١١/٢٠٠٣

(486) لمزيد من الاخلاص انظر : حماد ، عبد العظيم ، في ضوء ريادة الفكر الأوربية للمهر . www.ahram.org.eg ، ٢٦/١٠/٢٠٠٣

(487) - فريد حسن ، هل انتهى النزاع الأمريكي الأوروبي حول إيران ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

- ٣- حصول إيران على التكنولوجيا الحديثة التي تكفي لسد احتياجاتها
- ٤- جذب الاستثمارات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني .
- ٥- توسيع نطاق مجالات التعاون الاقتصادي .
- ٦ مكافحة نشاط الجماعات المدعومة و المعارضة العنيفة التي تنحدر من الدول الأوروبية ماوى لها. (٤٨٨)

و على الرغم من تزايد الضغط السياسي الأمريكي على أوروبا في مواجهة إيران إلا أن هذا لا يعني أن أوروبا تنعصى عن مصالحها القومية لصالح الولايات المتحدة ، و استعرض السيناريو العربي تجاه إيران يعني أن هناك توافقاً عربي غير معلن قائم على تفعيل الضغط من اتجاهين - التهديد العسكري من جانب الولايات المتحدة ، و الترغيب الدبلوماسي من جانب أوروبا على حلقة اعتزاز الولايات بالمصالح الأوروبية في إيران . و في الواقع فإن الهدف من الاتجاهين هو حمل إيران على التعاون مع الغرب حتى يتسنى تعديل المواقف التي تنير عدم الارتياح العربي في إيران و من ثم تحقيق المصالحة و التسوية ؛ مما يعكس طلالاً من الفتور على نور إيران في المشرق العربي و لاسيما سورية و لبنان - موضوع لدراسة - في إطار الانحراف الفرنسي عن سورية من جهة و مواقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي - الصهيوني، و عملية السلام، و الإرهاب من جهة ثانية ، مما يضع إيران على مفترق طرق إما تعاون و توافق سياسي - اقتصادي مع العرب و التحلي عن دور إقليمي فاعل في المشرق العربي أو ريادته و التمسك بالقصب التي كانت و لازالت تعتبر من صميم الجمهورية الإسلامية - خاصة بعد وصول ممثل من التيار المحافظ إلى سدة الرئاسة - مع التمسك ببدء علاقات سياسية اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي و الحفاظ على دوره كوسيط ملطف في هامش المناورة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ العامل الروسي؛ تشكل إيران أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا من نواحي كثيرة جغرافية و اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أمنية وغيرها ، فإيران تعد جغرافياً الجارة الكبيرة لروسيا رغم وجود بعض الجمهوريات الصغيرة على الحدود بينهما ، و هناك بحر قزوين بكل أهميته الاقتصادية و البحرية يربط البلدين إلى جانب نهر "الولجا" للروسي الكبير مصدر الثروة السمكية لإيران و أساس الملاحة الداخلية في روسيا . و مازالت إيران بموقعها المتميز على الخليج العربي تشكل جزءاً من الحلم الروسي في لوصول للمياه الدافئة. (٤٨٩)

شكل الاتحاد السوفيتي ، قبيل انهياره ، عنصراً هاماً في العلاقات السورية - الإيرانية فدور سورية كقناة للأسلحة السوفيتية إلى إيران أثناء المراحل الأولى من حرب الخليج الأولى حتى عام ١٩٨٢، لم يكن سوى مطهر من مظاهر العلاقة الثلاثية الأطراف ، مما سمح لكس من سورية و الاتحاد السوفيتي بدعم إيران بدور أمة مسؤولة و تورط مباشر في الحرب ، لقد استفادت الأطراف الثلاثة جميعاً من استعداد سورية للعمل كقناة سياسية غير مباشرة بين طهران و موسكو . فقد كانت علاقات سورية مع الاتحاد السوفيتي مصدر قوة استراتيجية حيوية طوال فترة الحرب الباردة ، و سناً مركزياً لموقف سورية الدفاعي ضد إسرائيل . و بالنسبة لإيران ، كان الاتحاد السوفيتي ، بالمثل ، ثقلًا موازنًا ، بشكل ضمني لكنه غير ثابت ، للعدو الخارجي الأكبر ، الولايات المتحدة . إن عوامل جيواستراتيجية مثل القرب الجغرافي و الحاجة إلى الاستقرار على الحدود الشمالية لإيران إضافة إلى مقتضيات التجارة ، قد أبقت العلاقات الإيرانية السوفيتية على مكثال متعادل نسبياً بالرغم من نشهيز إيران

(٤٨٨) حيدري ، كيكاك ، نمو استراتيجية جديدة للتدخل بين إيران و الاتحاد الأوروبي ، محاضرات إيرانية عدد ٢٧، مرجع سابق ص ٧٤

(٤٨٩) مركز رابطة التنسيق و المناصرة الثارب الروسي - الإيراني التوافق الأتالي و الدفاعات ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، يونيو

الرسمي بالقوتين العظميين و الخلافات مع الاتحاد السوفيتي حول الحزب الشيوعي الإيراني (توده) و الاتحاد السوفيتي اللاحق إلى جانب العراق بعد عام ١٩٨٢.⁽⁴⁹⁰⁾

و حدث انبار لاتحاد السوفيتي في توقيت هو الأموا بالنسبة لإيران ، ففي عام ١٩٨٩ عندما بدأت عملية تفكك لاتحاد السوفيتي في التسارع ، كانت إيران قد توصلت إلى تفاهم شامل مع الاتحاد السوفيتي ، و أدى ذلك إلى تأمين الاستقرار في حدود إيران الشمالية للمرة الأولى منذ قرنين من الزمن⁽⁴⁹¹⁾ و أصيبت العلاقات الإيرانية - الروسية بالفتور في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة ، و كان السبب الرئيسي هو الجدل السياسي الدائر داخل روسيا حول دورها الدولي مستقبلا و اهتمامها الرئيسية و شركائها المرغوب بهم⁽⁴⁹²⁾ . و نتيجة الأزمة الاقتصادية ارتفعت الأصوات المعطلة بالتعاون مع إيران ، حيث وقف المعارضون في "الدوما" البرلمان الروسي يطالبون بالسعي الجاد تجاه السوق الإيرانية و يقولون أن تجارة السلاح مع إيران ممكن أن توفر لروسيا في ثلاثة أعوام ما يصعب عسها الحصول عليه من فروص من صسوق لشقذ الدولي في سعة أعوام⁽⁴⁹³⁾ بالمقابل ، انتهجت السياسة الإيرانية الحذر الملحوظ في التعامل مع الأحداث الجارية في الجمهوريات الجنوبية السابقة من الاتحاد السوفيتي ، هذا الحذر ينبع من الرغبة في الحفاظ على مستوى مقبول من السوايا الحسنة المتبادلة مع موسكو و هذه المصلحة هي وراء تحمل طهران المدهش لسياسة روسية "المعادية للإسلام" في الشيشان و البوسنة⁽⁴⁹⁴⁾ و عندما طالبت بوصفها دولة إسلامية بوقف العمليات الحربية في الشيشان نددت روسيا بالموقف الإيراني ، فأعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا ، و من هنا جاء الاعتراف الإيراني بأن الأزمة الشيشانية ذات شأن روسي دولي . بالمثل جاء الموقف الإيراني من أزمة كوسوفو متفاعلا مع الموقف الروسي⁽⁴⁹⁵⁾ و توصلت العلاقات الروسية - الإيرانية عندما بصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي كما ذكرنا سابقا .

و كان المقصود من مهمة وزير الخارجية الروسي "أندريه كوريريف" إلى بغداد و الحبيج أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٤ أن تكون عرصا للمهارة الدبلوماسية بقدر ما هي رسالة مفادها أن روسيا لا تزال تعتبر نفسها قوة عالمية كبرى ذات مصالح مميزة في المنطقة و على الرغم من النجاح الروسي المحدود في هذه الحالة فقد شكل إبعاش العلاقات الروسية - العراقية و إعادة حيويتها قلقل و حافزا إضافيا يضاف إلى دواعي سورية و إيران في المحافظة على ارتباطهما.⁽⁴⁹⁶⁾

كما أن مبيعات الأسلحة و التجارة الروسية إلى سورية قد سارت بالتوازي مع علاقة مماثلة مع إيران ، و نخدم إمدادات الأسلحة الروسية لكلا البلدين عددا من الأغراض السياسية - العسكرية الهامة :

١- إنها تشمل على أنظمة ذات تكنولوجيا عالية المستوى من الصعب الحصول عليها بغير ذلك في الأسواق العالمية ، و تصاهي بظاثرها الأوروبية الموصوعة في الخدمة مع للحصول التاريخيين كاسرائيل .

(490) أغا ، حسين و أحمد خالدي، سوريا و إيران تقاض و تعاون ، مرجع سابق ، ص ١٦٨

(491) سندر ، شيرين ، يرى بين الملج العربي و حوض بحر قزوين، الانكشافات الاستراتيجية و الاقتصادية ، مركز الإمارات للدراسات و

البحوث الاستراتيجية ، دراسات عالمية ، مرجع سبق ، ص ٢١

(492) المرجع سبق منه ، ص ٣٣

(493) ، مركز ريد للتصديق و المتابعة ، فتقارب الروسي - الإيراني للتوائم .. الأفاق و التذاعيك ، مرجع سبق ، ص ٢٢ .

(494) أغا ، حسين و أحمد خالدي ، سوريا و إيران تقاض و تعاون ، مرجع سابق ، ص ١٧

(495) د. الشرقاوي ، بكيتام ، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سبق .

(496) أغا ، حسين و أحمد خالدي ، سوريا و إيران تقاض و تعاون ، مرجع سبق ، ص ١٧١

- ٢- إن الأسلحة الرئيسية تعزو التعاون العسكري السورية - الإيراني عن طريق إيجاد قاعدة عريضة سياسياً من التجهيزات المشتركة و المحزومات الاحتياطية العسكرية
- ٣ تأمل كل من سورية وإيران باستخدام علاقتهما العسكرية مع روسيا كوسيلة لتغيير السياسة الروسية في المناطق ذات الاهتمام المشترك.⁽⁴⁹⁷⁾
- و يمكن أن يفهم أهمية التقارب بين روسيا وإيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بصورة أفضل في ضوء العوامل التالية:
- العداء بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاتهام الدائم للإدارة الأمريكية لإيران بدعوى مساعدتها للإرهاب ، و معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ، و معها الدؤوب لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .
 - تسفيد إيران من توثيق علاقاتها مع روسيا كمصدر اقتصادي تكنولوجي (بالإضافة إلى أوروبا و اليابان)، خاصة في ظل محاولات روسيا الدائبة حالياً لإتباع سياسة خارجية مستقلة و بدءاً مع دول الشرق الأوسط .
 - مصالح روسيا و عائداتها من العملات الحرة من التعاون النووي و مبيعات الأسلحة إلى إيران .
 - موافقة روسيا على الدور الإيراني في جيموريات آسيا الوسطى منافسة لدور الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تركيا شريطة دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة .
 - تمثل علاقات إيران مع الدول الإسلامية التابعة لدول الكومنولث مرايا للعلاقات بين البلدين .
 - يتر بحر قزوين من المناطق ذات الاحتياطيات الضخمة للبترول و الغاز الطبيعي ، و هو ما يستلزم تعاون البلدين معاً بما يحقق أقصى استفادة لهما و للدول المطلة على البحر ، و قد تمت بهذا الشأن اتفاقية مشتركة لتنظيم الاستفادة ببترول بحر قزوين⁽⁴⁹⁸⁾
 - يمكن لروسيا أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة اللاعبين الإقليميين الآخرين ، و خاصة تركية فلإيران مصلحة طويلة الأمد في الحفاظ على عمل الضغط الروسي ضد "النزعة التوسعية" التركية في آسيا الوسطى أو كوسيلة للحد من الدور التركي الفاعل في الخليج . أما سورية ، من ناحيتها ، يمكن أن تساعد العلاقات السورية القوية مع روسيا في احتواء حرية الحركة التركية مع إسرائيل أو في الساحة العربية عموماً.⁽⁴⁹⁹⁾
- و بناءً على كل ما سبق ، تشكل روسيا متغير إيجابي على الدور الإيراني في كل من سورية و لبنان ، و ذلك مهما كانت نوع و طبيعة العلاقة التي تحكم إيران و روسيا في حالة التقارب يكون دافعاً لإيران نحو المشرق (سورية و لبنان) بحكم العلاقة التاريخية العميقة بين سوريا و روسيا، أما في حالة التباعد يكون الدافع أقوى لإيران باتجاه دور أكثر حيوية و فاعلية في المشرق العربي لما تحتاج له في حينها من تحقيق توازن و استقرار في علاقاتها الدولية و خشية الانعزال الإقليمي و الدولي. و لربما ترى روسيا في دور إيراني أكثر قوة في المشرق العربي فائدة ما لها تتمثل في ابتعاد إيران عن منطقة آسيا الوسطى و لاسيما بحر قزوين من جهة ، و يشكل التحالف الإيراني السوري و دعمهما لحرب الله عقبة في وجه التمدد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط و هذا ما ترغب به روسيا من جهة أخرى.

(497) المرجع السابق ص ١٧٥

(498) عطية ، محروغ حاتم ، البرنامج النووي الإيراني و التغيرات في لمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ٦٩٢٠.

(499) لك ، صبيح و أحمد خلدي ، سوريا و إيران تقارب و تعاون ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

الفصل الرابع

قيام محور إقليمي (إيراني - تركي - سوري - لبناني)

المبحث الأول: إشكاليات التبدل - الصراع:

المطلب الأول: الإشكالية الكردية.

المطلب الثاني: التحالف التركي - الإسرائيلي.

المطلب الثالث: التنافس التركي - الإيراني.

المطلب الرابع: المشكلة السورية - اللبنانية.

المبحث الثاني: التفاعلات التعاونية - التكاملية :

المطلب الأول: مدخل نظري لفهم طبيعة التعاون.

المطلب الثاني: المثلث التعاوني الأول (إيران - سورية - لبنان).

المطلب الثالث: المثلث التعاوني الثاني (سورية - تركيا - إيران).

المبحث الثالث: مشاهد مستقبلية في نشوء المحور الإقليمي:

المطلب الأول: مشهد التقارب - التكوين.

المطلب الثاني: مشهد التباعد - التفكك.

مدخل عام لتوضيح ماهية المحور:

بدايةً، تشير الصورة القائمة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تعتبر اللاعب الاستراتيجي الرئيسي في تشكي الأحداث، وبناءً على ذلك، فإن لتصوراتها ولدورها الجيوستراتيجي نقلاً أساسياً في تشكيل رؤية حطة استراتيجية عالمية أو إقليمية كذلك التي تحصر منطقة الشرق الأوسط. و عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التزمت الإدارة الأمريكية ببذل جهودها من أجل معركة لا تعرف مكاناً أو زماناً في محاربة الإرهاب من مواقع انطلاقه بسرعة. والعمل على بلورة استراتيجية عظمى للإمبريالية الجديدة تقوم على أسس ثلاثة: أوبها المعادة الشديدة للتعددية العنصرية، وثانيها تأكيد التوجه نحو استخدام الحرب لحسم القضايا، وثالثاً التمسك بالبعد الأخلاقي المطلق.

الامر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالعمليات العسكرية ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان إلى حدود معينة، ثم في العراق إنهاء حكم الرئيس صدام حسين. وهذا ما ألقى ببعته على منطقة الشرق الأوسط، ليسم بسمتين أساسيتين، هما:

١- يقاب نفوذ القطب الواحد على المستوى العالمي قوى إقليمية منافسة في الشرق الأوسط تحاول الابتعاد عن السبق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كإيران و سورية حيث ترفض السياسات الأمريكية و تعارضها، وبالتالي فهي لا تتساق لها بل تعتبرها سياسات هيمنة مرفوضة. و تتميز إيران كقوة إقليمية بصعوبة الانتعاب حولها و حصارها بالتالي فلاند من تعاونها مع مجموعة من الدول المجاورة بتحقيق غايرها لإقليمي.

٢- تعني المنطقة من خلال هيكلي و فراع سياسي تملؤه دولة من خارج النظام الإقليمي و هي الدولة العظمى في العالم

بناءً عليه، تؤدي الأوضاع في المنطقة إلى إحدى احتمالين أحدهما التقارب لمواجهة التحديات القائمة و الثاني الباعد القائم على عدم القدرة على القيام بفعل سياسي ما نتيجة فشل السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق المصلحة الشخصية مبتعدة عن باقي الدول الأخرى. ففي مرحلة سابقة، كان هناك طرح لتحالف إيراني - سوري - عراقي - لبناني في مواجهة التحالف التركي - الإسرائيلي المدعوم أمريكياً. لكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر طرحت المتغيرات الدولية إمكانية قيام محور إقليمي (إيراني - تركي - سوري - لبناني).

من طرح هذا المحور، هو دراسة لنموذج افتراضي نظري بالروية العامة، استشرافي تصنيفي مستمد من الواقع، ومن مؤشرات التقارب الاقتصادي - السياسي الحاصل بين هذه الدول، معتمد بشكل أساسي على وجود علاقات قائمة بينها، هي نوع من التحالف الاستراتيجي كالتحالف القائم بين سورية و إيران.

لذلك كان لابد من التركيز أثناء دراسة النموذج على ثلاثة نقاط أساسية. فتظلمت في ثلاث مباحث، الأولى: أسباب التنافر بين هذه الدول المكونة للمحور، تحللت الإشكاليات السياسية القائمة بينها، حيث تم التركيز على أكثرها حدة في هذه المرحلة كالإشكالية الكردية و المشكلة السورية اللبنانية من جهة، و أكثرها نقلاً خلال السنوات الماضية كالتحالف التركي - الإسرائيلي و التنافس التركي الإيراني. وذلك في إطار عام من القضايا الخلافية كإسكرو و مسألة مياه الفرات و حجة بين سورية و تركية حيث اتفق الجانبان على مناقشتها لاحقاً.

و تركز النقطة الثانية على العلاقات الاقتصادية و التجارية و الفنية و العلمية بين هذه الدول و الاتفاقيات الرسمية التي عقدت بين كل دولتين في مثلث التعاون الذي يشملها على أساس الاعتماد على العلاقة المتعددية بين الدول الثلاث في المثلث و العلاقة المتعددية التي تربط المثلثين ببعضهما البعض، سيوضح بالدراسة تباعاً.

سما توصح النقطة الثالثة الأفق المستقبلية من خلال مشهدين ، الأول ، هو مشهد التقارب المتحصل من خط التعاون الاقتصادي المعبر عنه بالتفاعلات التعاونية — التكاملية . سا الثاني ، فهو مشهد التباعد المتحصل من خط تقاوم الأزمات السياسية المعبر عنه بإشكاليات النجس — التنافر .

و أخيراً ، لأجل تبلور المحور بصيغته النهائية ، و تجليه بصورة فعلية ، يتطلب تحلي الدول الأربعة مكون المحور عن الإيديولوجية و تهيئة الإرث التاريخي جاساً هما بنهـ ، و هذا الأمر يشترط بالضرورة إدراك القيدة السياسية في كل دولة منها لأهمية هذا المحور ، و إصرار صانع القرار على انتهاز سلوك سياسي لإقامة محور (إيراني — تركي — مصري — لبناني) .

المبحث الأول إشكاليات النذب - الصراع

المطلب الأول: الإشكالية الكردية:

يشكل الأكراد عنصر مهم في الشرق الأوسط لا يمكن تجاهله على خريطة المنطقة. ولكنه في الوقت ذاته عنصر مورع و مقسم جغرافياً ، و مصارع سياسياً و مبارع قبلياً، إذ ينضوي تحت أكثر من دولة. و يتراوح عدد الأكراد وفقاً لأغلب التقديرات ما بين ٣٠ و ٣٨ مليون نسمة. و يتوزعون على أربع دول - من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تشيخاً بكيانها القومية - و هي: تركيا (١٦-١٦ مليوناً) و إيران (٦-٨ ملايين) و العراق (٤-٥ ملايين) و سورية (١,٥ مليون)⁽⁵⁰⁰⁾، هذا بجانب مليون في جمهوريات رابطة الكرمولت ذات السيادة و مليون مورع بين لبنان، أوروبا، أمريكا، أستراليا، أفغانستان، باكستان، الأردن، و غيرها⁽⁵⁰¹⁾ و معنى ذلك أن العالبة الساحقة من الأكراد تعيش في المنطقة المنسوبة إليهم ، و التي كان يطلق عليها (كرديستان) ، و التي تفر مساحتها ما بين ٤٣٠ و ٥٣٠ ألف كم مربع⁽⁵⁰²⁾ إلى الأكراد توجه عام كانوا تاريخياً هم لعبة السلم و الحرب في منطقة الشرق الأوسط، فعندما انتصرت ثورة الحميين الإسلامية ، توجه الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة من منطلق عدائهما لها ، للتصرب مع الأكراد ضد طهران ، فقدم الاتحاد السوفيتي الدعم المادي و المعنوي للأكراد الإيرانيين باعتبارهم "الحفء" الذين يبحث عنهم ، خاصة بعد مهاجمة طهران للسياسة السوفيتية في أفغانستان. كما غيرت واشنطن من نظرتها للأكراد، و جرت تصالات عديدة و غير معلنة بين شخصيات أمريكية و عناصر كردية ممن يعملون ضد الثورة الإيرانية. هذا في الوقت الذي يتمتع فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بتأييد الجماعات اليسارية كجماعة "مجاهدي خلق" و حرب "توبة"، و كان يقف موقفاً سلبياً من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان موجوداً في إيران منذ عام ١٩٧٥ ، لأنه رأى أن عدداً من قيادات ثورة كردستان العراق كانت هي المسؤولة عن النهاية المؤسفة لثورتهما المسلحة في عامي ١٩٦٧-١٩٦٨. بالمقابل تمحورت سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في التعاون مع الثورة الإيرانية ضد بغداد و لكن بشرط عدم التدخل في شئون كردستان الإيرانية.

و نتيجة ذلك ، دخلت الورقة الكردية في صميم المواجهة بين العراق و إيران ، و مع بدء الحرب بين الجانبين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، استولت القوات العراقية على عدة مواقع غرب إيران في نفس الوقت الذي كان فيه المعارك مستمرة بين قوات الثورة الإيرانية و قوات الأكراد و التي اعتبرها العراق عاملاً مساعداً لصالحه و وعد علناً بمساعدة الأكراد. استغل الأكراد غزو العراق للكويت و أعلنوا تمردهم على النظام الحاكم ، غير أن اسحاب الجيش العراقي من الكويت مكن حكومة البعث في العراق من سحق التمرد الكردي و أمام رفض دول التحالف الدولي للتدخل العسكري لإنقاذ الأكراد. دخلت بعض الفصائل في مفاوضات مع الحكومة العراقية بعد اضطرابات دار/مارس ١٩٩١ ، و ذلك بهدف التوصل إلى صيغة جديدة للحكم لدائي المصادر في مطلع السبعينيات. و نظراً لتعثر المفاوضات اتجه

(500) د. زورق صلاح سالم ، القضية الكردية، السياسة الدولية، ج٢، ١٢٥ يناير ١٩٩٩ ، ص ٨٨

(501) بدر الدين ، سلاح ، القضية الكردية و النظام العالمي الجديد ، لبنان ، بيروت ، رابطة كاد الثقافية ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص ١٢

(502) مريد من الإطلاح حول تاريخ الأكراد ، نشر الموصلية جند غرب و أكراد، لبنان ، بيروت ، دار الفنون ط ٣ ، ١٩٩٥ ، ص ١٢١

و أيضاً ، بلال ، مازن ، المسألة الكردية ، لندن ، بيروت ، دار بيسان ، ط١ ١٩٩٣ ، ص ١٤. و حول التقسيم للتاريخي لكردستان، انظر أيضاً

بدر الدين ، سلاح ، القضية الكردية و النظام العالمي الجديد ، مرجع سبق ، ص ١٢

لأكراد التي محاولة الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي ، و قد ساعدتهم في ذلك إنشاء الولايات المتحدة و بريطانيا ما يسمى بالمنطقة الامية للأكراد في شمال العراق . و فيما يشبه التطور النوعي إراء المسألة الكردية في إيران . قصفت إيران بالطائرات و المدفعية قرى و مدناً داخل العراق في صيف و حريف عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ بهدف تنصع عنصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي لجأ الكثير من كوادره إلى شمال العراق ، و رأى البعض أن هجمات الحرب الديمقراطي الإيراني ضد إيران انطلاقاً من شمال العراق كانت مدبوعة من الولايات المتحدة بهدف زعزعة استقرار الحكم في إيران . ثم حدث تطور جديد في موقف إيران براء شمال العراق في ١٦ يونيو ١٩٩٤ بإفائها مع تركيا على الالتزام بالمساعدة في منع مرور عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من شمال العراق إلى إيران ، و هو ما شكل دعماً غير مباشر لجهود العراق لاحتواء انساع نطاق تأثير المنطقة الأمنية الكردية في الشمال .

و ما يهمنا هنا على وجه التحديد، هو الخط السياسي لحكومة إيران تجاه المسألة الكردية و الذي عبر عنه الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسجاني بقوله: (إن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات) ، ففي غضون الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ سعت كل من إيران و تركيا و سوريا لتسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها و سلامتها الإقليمية أما الهدف الحقيقي للاتصالات فكان هو الحلولة دون التعاون فيما بين القوات الكردية الفاعلة سياسياً و عسكرياً عبر الحدود القائمة و سون نشاء دولة كردية مستقلة .

و على الرغم من إعلان هذه الدول أنها تلتزم بوحدة الأراضي العراقية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق إلا أن إيران و تركيا أكدت أن لكل منهما الحق في ملاحقة لأكراد المعارضين لها (أي لحكومتَي الدولتين) داخل أراضي منطقة الحكم الذاتي لأكراد شمال العراق .⁽⁵⁰³⁾ و قد تحولت المنطقة الأمية إلى منطقة تخضع لنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) برعاية مسعود البشارشي، و (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) برعاية جلال الطالباني، و طئ الحزبان في حالة تحالف فيما يشبه حكومة ائتلافية، و لكن بسبب حرص حصارين اقتصاديين على شمال العراق أحدهما دولي بموجب قرار مجلس الأمن و الآخر من قبل النظام العراقي، و لأسباب خاصة بدأ الصراع على السلطة بين الحزبين الكرديين، و شب قتال بين فصائلهما المسلحة في مايو ١٩٩٤ و لكن بصورة منقطعة وغير مستمرة و هنا تدخلت تركيا ، و تم إبرام اتفاق للمصالحة بين بارزاني و طالباني في نهاية مايو ١٩٩٤ . و لم تهدف أفترة من وراء هذا الاتفاق تحقيق السلام الكردي في شمال العراق بقدر ما كانت تهدف إلى منع امتداد الصراع الكردي إلى أراضيها و الدليل على ذلك، أن الاتفاق لم يتطرق إلى الأسباب الحقيقية و الرئيسية لنشوب القتال أو كيفية الحلولة دون تجدد مستقبلًا .

و في خلال هذه الفترة ازدادت حدة حالات الدروع و اللجوء إلى شمال العراق نتيجة هجمات تركية و إيرانية جوية مدعوية، ثم تعلقت قوات كل من الطرفين في فترات و مراحل مختلفة منذ عام ١٩٩٤ و حتى عام ١٩٩٦ في الأراضي شمال العراق ، تركيا بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي، و إيران بحجة ملاحقة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، و كانت هذه الهجمات تصل إلى عمق هذه الأراضي و يستمر وجود تلك القوات لعدة أيام و أحياناً لعدة أسابيع .

و انطلاقاً من خوف إيران من تأثير لجوء الأكراد العراقيين الفارين من دار الحرب بين العنصرين على أمنها القومي، و في جانب آخر، لإجهاض جهود أمريكية مماثلة بادرت إيران

(503) تركي، احمد نسيم القضية الكردية في العراق ، المؤسسة القومية، مرجع سبق، من ١٢٠-١٣١

بإعلان استعدادها للتوسط بين الفصيلين الكرديين العراقيين ، و جاء هذا الإعلان على لسان وزير خارجيتها آنذاك علي أكبر ولاياتي عام ١٩٩٦ (504)

و هكذا ظهر التدخل الإقليمي الدولي جلياً في المشكلة الكردية من جانب تركيا و إيران بالتعديد، حيث كانت تركيا طرحت في نوزال مشروعاً لحل المشكلة يُسمى "خريطة أورال الكومبرالية لعراق بعد صدام"، و لكنه لاقى معارضة قوية من سوريا و إيران، حيث كانت تركيا تسعى إلى ضم إقليم الموصل ، كوك البتروليين و إحياء أحقيتها في تعديل خريطة الحدود وفقاً لاتفاقية لوزان الموقعة عام ١٩٢٤

أما إيران فقد كانت تسعى للحفاظ على مصالحها الخاصة مؤكدة على وحدة و سلامة أراضي العراق ، و ذلك تحوفاً من تطور لإدارة الكردية إلى حكم ذاتي كامل يكون دافعاً لأكراد إيران للاستمرار في مطالبهم بحكم ذاتي مماثل. و نعل هذه المباشرة بين إيران و تركيا و الولايات المتحدة هي التي صبت في النهاية في مصلحة أكراد العراق ، حيث توصل الطرفان الكرديان العراقيان إلى مصلحة برعاية أمريكية في واشنطن (505) و ينضمن هذا التطور عنصراً مقلداً لتركيا كغيرها من الدول الإقليمية ، لأن الهدوء بين الحزبين الكرديين الرئيسيين يعني فشل "الحزام الأمني" التركي في شمال العراق و جولات التوغل ، و يكون مدحلاً لكيان كردي ، يُعد أنقرة أشد المعارضين له خوفاً من انتقال العدوى إلى "كردستان الشمالية" التي تقع جنوب تركيا (506) و انضم هذا العامل إلى مجموعة من العوامل (507) الأخرى كـ رغبة تركيا التخلص من ضغط المشكلات الداخلية ، و اتخاذها حارساً رديفاً للحارس الإسرائيلي في خدمة المصالح الأمريكية و الأوروبية في الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى تفعيل التحالف العسكري الإسرائيلي ، عبر اشغال سورية بحرب جانبية. لتشكل دوافع أزمة جديدة في العلاقات السورية – التركية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ابتدأتها أنقرة بالتهويز ضد سورية معيدة تكرار الاتهام القديم – الجديد ، بل سورية موطن قديم للإرهاب المنأتي من حرب العمال الكردستاني (PKK) إلى الأراضي التركية ، و بأنها – أي سورية – ثأوي رعيم هذا الحرب عبد الله أوجلان و معسكرات تدريبية لحربه. و بلغ التصعيد التركي هذا إلى درجة التهديد باجتياح الأراضي السورية لحق هذه التهديدات إجراءات لحشود عسكرية تركية على الحدود السورية و الإعلان عن قيام مناورات بحرية برية على الحدود البرية مع سورية و في مناحية مياهاها الإقليمية (508). و بالمقابل قدمت إسرائيل منذ سنوات سيلاً من المعلومات حول الحركات الكردية – خاصة حرب العمال – إلى الحكومة التركية ، و تصاعف الدور الإسرائيلي في ظل تعميق و تطوير العلاقات بين إسرائيل و تركيا على الأصعدة الأمنية و العسكرية و الاقتصادية ، حيث لعبت الموساد دوراً في رصد تحركات عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي ، و ذلك عبر برمجة صوته و رصد مكان مكالماته الهاتفية و تسليم هذه المعلومات لتركيا. (509)

و بالنسبة لردود الأفعال على الأزمة ، فقد تعامل الطرف السوري تعاملًا هادئاً مع الأزمة و لم تتخذ ردات الفعل على التصعيد العسكري و السياسي التركي ، حيث انحصرت

(504) د. محمد عبد الله ، أكراد إيران ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(505) المرجع السابق عينه، ص ١٠ .

(506) عبد الرحمن ، صم ، العلاقات السورية – المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

(507) لمريد من الإطلاع ، انظر: محمد توفيق ، أهداف التهديدات التركية لسورية، أوروبا و العرب ، العدد ١٧٨ ، كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٢-٤٨ . وانظر أيضاً: كيلي ، غالب ، التهديدات التركية في إطار معادلات الشرق الأوسط ، أوروبا و العرب ،

العدد ١٧٧ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ١٦-١٧ .

(508) الجبلي ، يوسف إبراهيم و سلالر أوسى ، تركيا و سورية ، سلسلة ملفات تركية ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(509) د. عبد القاسم ، وليد ، الأكراد و إسرائيل ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

تصريحات المسؤولين السوريين في الدعوة إلى ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للأزمة ، و حل جميع المواضيع العالقة مع الطرب التركي عن طريق الحوار . و أقيمت عدة أطراف لشرح مثل هذه الأزمة باقتراحاتها لحول الدبلوماسية ، و إن أكثر الوساطات جدية هما الوساطتان لإيرانية و المصرية . و نجحت الوساطة في وقف التدهور في العلاقة بين البلدين ، و وقف الحملات الإعلامية و سحب الحشود العسكرية التركية و اجتمع الطرفان في لقاء اسفر عن توقيع اتفاق "أضنة" ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨⁽⁵¹⁰⁾.

و طالت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تستخدم الورقة الكردية كورقة ضغط و سلاح ذو حدين (الثوب و العقاب) في تعاملها مع العراق و تركيا بشكل خاص. فقد تبنت الولايات المتحدة الموقف التركي من الأكراد الأتراك ، و مثلما اعتمدت في السابق على الشد الإيراني لتحقيق أهدافها و مصالحها ، فقد باتت تعتمد على المؤسسة العسكرية التركية لتحقيق بعض الأهداف و المصالح في حين استمرت بالترويج بالورقة الكردية في العراق و إدانة النظام العراقي لقمعهم الأكراد ، بينما اعتبرت المقاومة للكردية المسلحة في تركيا (إرهابياً) ينغى القضاء عليه. و جاء الاستخدام الأمريكي للورقة الكردية بشكل أقوى ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية ، حيث شجع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب على التمرد ضد نظام صدام حسين في عام ١٩٩١ ، و هي فرصة لإبهاك العراق سياسياً و عسكرياً ، و إيجاد حجة لحلفائها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق و ضد أكراد تركيا⁽⁵¹¹⁾ أو بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي شكلت هي الأخرى فرصة كبيرة لإتمام مخطط السياسة الأمريكية في المنطقة و إصدار قرارات أخرى من الأمم المتحدة ، فإذا عملت أمريكا على حل مشكلة الأكراد لاسم في العراق بسبب توفر الظروف الملائمة بعد ترسيخ العلاقات الأمريكية الكردية في السنوات العشر الأخيرة و تغيير نظام الحكم العراقي و وصول جلال طالباني لسدة الرئاسة . فإن ذلك سيكسب أمريكا حليفاً له أهميته في المنطقة و هو ما يشكل مصلحة مشتركة بين الجانبين.

و تحشى جميع الدول المجاورة للعراق لاسمياً تركيا و إيران و سورية بدرجة أقل من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد. فقد أكدت هذه الدول على وحدة الأراضي العراقية و الشعب العراقي و ذلك خوفاً من تقسيمه لثلاث مناطق (كردية، سنية، شيعية) .

كما شكل انزعاش دور الأكراد العراقيين حتى مع عدم قيام دولة كردية نهديداً للامن القومي لكل من تركيا و إيران ، لذلك اتفق الجانبان الإيراني و التركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم أمني توجت أعمال السورة العاشرة للحجة العليا للامن المشتركة بين الدولتين ، حيث أكد علي اشقر أحمدي نائب وزير الداخلية الإيراني أن إيران و تركيا قررتا اعتبار حرب العمال الكردستاني و مجاهدي خلق مجموعتين إرهابيتين⁽⁵¹²⁾.

أخيراً لقد أصبحت المسألة الكردية شائكة و معقدة بين أربعة فواعل إقليمية (إيران ، العراق ، تركيا ، سورية) و بين شاعلي دوليين (أمريكا إسرائيل) . و هذا يعكس تجدد الفواعل الأساسية في المسألة وحق علاقات تعاون و صراع مع الولايات المتحدة و إسرائيل ، مما يعني خطورة الإشكالية الكردية التي صلت خلال العقود الماضية عمل تافر و تباعد بين الفواعل الإقليمية. أما الآن و اسم تحكم الولايات المتحدة بالأوراق الكردية وفقاً لمصالحها و

(510) انظر التفاصيل حول الاتفاق: الجهمتي ، يوسف إبراهيم و سائر لوسي ، تركيا و سورية ، مرجع سابق ، ص ٩١-٩٩

(511) سعيد ، أسماء ، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة ، السيلة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤

(512) [عرب العرب محمد لعلاقات الإيرانية - للتركية الدوافع والمنافع ، مرجع سابق

لتنسي الأمريكي لها الذي تجلى بوصوح بعد سحلال لعراق بشكل ذلك دافعا لكل من إيران وتركيا و سورية نحو التقارب فيما بينها خوفا من وصول مد الحركسة الانفصالية للأقلية الكردية في كل منها. لكن يبقى هذا التقارب بحكمه المصلحة الفردية التي لربما تحذ ملاذها في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: التحالف التركي - الإسرائيلي:

في بدايات طرح المسألة الفلسطينية على الأروقة الدولية كانت تركيا نقب إلى جانب الدول العربية ، ففي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين^{٥١٣} أيدت تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل ، و عرضت قرار الأمم المتحدة /١٨١/ الداعي إلى التقسيم و كانت من بين الدول الـ ١٣ التي صوتت ضده . لكن بعد تأسيس إسرائيل خدت سياسة الجمهورية التركية إزاء هذه الدولة و العرب تأخذ طابع براغماتيا بحتا ، يأخذ بظر الاعتبار المصالح الوطنية التركية^{٥١٤} فكانت من أولى الدول التي اعترفت بحق إسرائيل في الوجود في الشرق الأوسط (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩) ، و بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧ حين بدأت تركيا تدعم منظمة التحرير الفلسطينية ، لم تسحب اعترافها السابق ، بل و أربته من خلال الاعترافات بأن للمنظمة الحق دته في الوجود . و لم يكن في وسع تركيا أن توافق على احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، لذا فهي تساند قرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/ و الذي ينص على انسحاب الإسرائيليين الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ و احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني^(٥١٥) غير أن هذه السياسة وصعت حدودا لعلاقات تركيا بإسرائيل^{٥١٦} في حين وصل الاعتراف التركي إلى حده الأدنى على إثر انفصال ١٢ أيلول ١٩٨٠ إذ قامت تركيا بحصص مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى رئاسة سكرتير ثان ، كما أغلقت القنصلية التركية في القدس و تبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية و الاقتصادية بين البلدين ، و استمر الوضع كذلك حتى بدء محادثات التسوية في مدريد ١٩٩١ بين العرب و إسرائيل^(٥١٦).

تعد تزامن تعثر عملية السلام عموما ، و الجمود الكامل الذي سيطر على مسارها السوري و اللبناني منذ مطلع العام ١٩٩٦ و تراجع صمودت التعاون و الانفتاح الإقليمي مع بداية لعملية مصادرة ترمي إلى تحقيق "الفرز" بين القوى المؤيدة للسلام و العاملة على تفويض حرص التوصل إليها ثانية^(٥١٧) . و هذا "الفرز المحوري" كان قد أصبح أمرا واقعا على الخريطة الإقليمية و لم يكن يقتصه ليتحول إلى إطار متكامل إلا خطوات إجرائية كان همها على المستوى الاستراتيجي التوقيع على اتفاق التعاون الدفاعي بين إسرائيل و تركيا في

(٥١٣) فحيماتي ، يوسف إبراهيم ، تركيا و إسرائيل ، ملفات تركية للعدد ١ ، صوريه ، دمشق ، دار حوران ، ١٩٩٩ ، ص ٥٢

(٥١٤) لمزيد من الإطلاع حول مواقف تركيا من القضية الفلسطينية ، انظر الطوسي ، كمال ، التطورات الحديثة في السياسة الخارجية التركية السبلة الدولية ، عدد ٤٤ ، ١٩٧٦ ص ١٢٨ ، و انظر أيضا: سباري ، صبري ، تركيا و الشرق الأوسط في التسعينيات ، مجلة دراسات فلسطينية ، عدد ٣٩ ، صيف ١٩٩٧ ، ص ٣٩ ، و انظر أيضا: مجلة لخطوات ، العدد ١٧٢ الأربعة ٢٢-٢٨/١١/٢٠٠٠ ، ص ٢٠

(٥١٥) محمد فتش ، شافي ، الأمن التركي و الشرق الأوسط ، مجلة دراسات فلسطينية ، عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦ ، ص ٩٧-١٠٤ .

(٥١٦) نور الدين محمد ، تركيا جمهورية المثرة ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و الوثائق ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٠

(٥١٧) لمزيد من الإطلاع حول الظروف و الداعيات الإقليمية التي سبقت التحالف التركي الإسرائيلي ، انظر : الرشيد ، عبد الفتاح علي ، التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل و مخاطره على الوطن العربي ، شؤون عربية ، العدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ .

شباط/فبراير ١٩٩٦. الذي حظي منذ اللحظة الأولى لإعلانه بتأييد الولايات المتحدة و دعمها الكاملين. (٥.٨)

و في آذار/مارس ١٩٩٦، قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارته إلى إسرائيل طرح خلالها مجموعة من قضايا التعاون المشترك، و وصفت خلال هذه الزيارة لسم السيدة النخبة للعلاقات الاقتصادية، و وقع الطرفان أربع اتفاقيات شملت الجوانب التالية:

- لتجارة حرة
 - منع الإرذواج الضريبي.
 - تشجيع الاستثمارات بين البلدين و حمايتها
 - التعاون العلمي و التقني و الصناعي .
- و بفضل هذه الاتفاقيات، شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً متعاطماً في التجارة و الأعمال المشتركة بين البلدين^(٩ ١٥) فقد رادت النجوة بين البلدين زيادة كبيرة لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. و تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل الأعمار التجارية، و عمل الصانع، و توليد الكهرباء، و التصنيع المشترك للأسلحة. و مسوف يتم بالتدريج رفع الحواجز و التعرفات الجمركية عن معظم السلع (باستثناء المنتجات الزراعية)^(١٢٠) أو تأمل تركيا من خلال علاقتها مع إسرائيل أن يتحقق لها ما يلي:
- ١- الحصول على "باب خلفي" موصل إلى واشنطن من خلال المساعي الحميدة لإسرائيل في مواجهة اللوبيين اليهودي و الأرمني (في الكونغرس الأمريكي).
 - ٢- أن تؤكد التوجه الغربي لتركيا في أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي لمحاولتها الحصول على العضوية، و أن تعرض "أوراق اعتمادها" أو مؤهلاتها "العثمانية".
 - ٣- التصدي للدعم الإقليمي (و على الأخص من إيران وسورية) للجماعات الإسلامية المحلية و حرب العمال الكردستاني.
 - ٤- تأمين مصدر جديد معتمد للنفقات العسكرية لا يخضع لليهود المرتبطة بحقوق الإنسان 521
 - ٥- الضغط على سورية و التأسيس بحالة يوضع فيها هذا البلد بين فكي كماشة لإجباره على التنازل عن مطالبه في الأراضي و المياه.
 - ٦- يساعد التعاون مع إسرائيل في دفع طموح تركيا قديماً في توسيع استثماراتها في آسيا الوسطى.
 - ٧- يمكن لتركيا أن تتعاون مع إسرائيل لمواجهة ألمانيا التي تحاول الاستحواذ على بطن بحر قزوين بمساعدة إيران^(١٢٢) أو تحقق إسرائيل من جراء هذا التحالف بالإضافة إلى ميرته الاستراتيجية ذات الأبعاد الإقليمية المكاسب المباشرة التالية.

(518) عطوي، محمد. السلام للصالح نتباهو بحرق وشلل، -فر المائل، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٩٨ و الطرحون ارتباط الاتفاق بالانتماء الأمريكية بالشرق الأوسط معروض، جلال عبد الله. التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد ٢٢٧،

١٩٩٨/١، ص ٨-٩

(519) الجمعاتي، يوسف يراهيم، تركيا و إسرائيل مرجع سبق، ص ٦٤

(520) (يالور، م. هاتك، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الحذل حول الهوية للتركية دراسات عالمية، العدد ٢٩ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٤

(521) (يالور، م. هاتك، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الحذل حول الهوية للتركية، دراسات عالمية، مرجع سابق، ص ١٥-١٦

(522) طرمي، محمد مصطفى، بعد عشر للسلام "هل تنهض إسرائيل الضيفر اللووي"، الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠

١- الصعظ على سورية و محاصرتها بهدف الحصول على تنازلات عامة وسي عملية التسوية.

٢- عزل إيران و محاولة ردعها من خلال استخدام تركيا كموطئ قدم لصرب المفاعل النووي الإيراني في بوشهر.

٣- الوصول إلى عمق الجمهوريات الإسلامية في اسب الوسطى العبية بالنقط و الغار.

٤- محاولة إسرائيل شراء المياه من تركيا بسبب أزمة المياه التي تعاني منها.

٥- فتح اسواق جديدة في تركيا.

و بذلك تكون إسرائيل نجحت للمرة الأولى في قيام حلف بينها و بين بلد إسلامي كبير مجاور للعالم العربي يجهر بعذائه لبعض العرب و يموق إليهم مشاكل نمي تفكر الصهيوني و ماكنته الدعائية ، و هو ان الصراع في المنطقة ليست القضية الفلسطينية جوهره بل هناك صراع على المياه و صراع ضد الإرهاب و الدول التي تدعمه. مما يعني إمكانية المشاركة في أية عمليات عسكرية ضد طرف ثالث. و المقصود هنا سورية تمديدًا ، و ربما إيران و العراق تحت ستر مكافحة الإرهاب⁽⁵²³⁾ و في الواقع إن هذه الأهداف انت بشكل مباشر إلى تقرب سوري - إيراني - عراقي و أصبح هناك حديث عن تحالف ثلاثي سوري - عراقي - إيراني⁽⁵²⁴⁾

و كان الرئيس السوري حافظ الأسد وجه انتقاداً ضمياً تركب بسبب تعاونها العسكري و السياسي مع إسرائيل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. و ذلك أثناء الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران ، بحضور سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية ، إذ قال: "نسعى إسرائيل لرعاية الأمن و الاستقرار و تتوسع في الأراضي و تشرّد السكان في منطقة الشرق الأوسط. و يحظى كثيراً من يقع ضحية التصليل الإسرائيلي فيظن أنه يحقق مكاسب من خلال التعاون الاقتصادي أو العسكري أو العلمي مع إسرائيل . لأن أي تعاون نقيمه إسرائيل موظف لخدمة أهدافها في التوسع و الهيمنة"⁽⁵²⁵⁾ و قد شكّل التعاون العسكري التركي الإسرائيلي واحدة من أسباب التوتر بين تركيا و سورية. و عدت دمشق قلقاً شديداً من الماورات المشتركة للتركية الإسرائيلية حيث اعتبرتها سورية تهديداً مباشراً ، شككت في طابعها السلمي على لسان وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ "إن هذه الماورات يمكن أن تعتبر من أجل الانتفاء و الأبحاث لكنها يمكن أن تتحول إلى عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة و تهدد أطرافها في أية لحظة مناسبة."⁽⁵²⁶⁾

أما بالنسبة للموقف اللبناني من الملف التركي الإسرائيلي فقد أعلن وزير الدفاع اللبناني محسن دولول في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ "أن هذا الاتفاق يهدد مسار عملية السلام في المنطقة و صعظ مسافر على سورية ، و يعدّ تعدياً على الأمن القومي العربي و تحديداً الأمن السياسي و الاستراتيجي السوري في هذه المرحلة بالذات . و لا يمكن إدراجه سوى في إطار حملة منمجة تقودها إسرائيل و ترعاها بعض الأطراف الدولية الفاعلة للضعظ على المعاوص السوري و تشتيت القدرات الدفاعية السورية و إلهاء دمشق عن المسائل المركزية عبر إثارة مشكلة المياه نارة و مشكلة بعض الأقليات نارة أخرى و هذا الاتفاق كحليف

(523) الجهملي ، يوسف إبراهيم ، تركيا و إسرائيل مرجع سبق ، ص ٧١-٧٢ .

(524) ديب، أحمد، سورية و العراق و إيران - هل هو تحالف جديد؟ سلسلة الدعاية العدد ١٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ص ٢٢٢-٢٢٣

(525) (الجهملي ، يوسف إبراهيم ، تركيا و إسرائيل مرجع سبق ، ص ٦٢ .

(526) (جودة ، جواد ، التحالف العسكري للتركي - الإسرائيلي، السياسة الدولية ، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٩

مشووم هو تحالف صد المصالح العربية المشروعة و السعي العربي نحو سلام عادل و شامل و سيؤدي بالضرورة إلى زيادة غطرسة إسرائيل و توجيهها العدواني".⁽⁵²⁷⁾

أما بالنسبة للموقف الإيراني ، فقد انتقد الرئيس الإيراني محمد خاتمي التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل خلال زيارة وزير الخارجية التركي اسماعيل جسيم إيزان في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حيث قال ان تركيا ليست في حاجة إلى التعاون مع دولة برهنت على طبيعتها العنصرية و اصر وجودها الجميع في المنطقة و ذلك في إشارة إسرائيل. كما انتقد تركيا بشدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمانوراتها العسكرية المعلنة مع إسرائيل و الولايات المتحدة و قال " ان فكرة انحازت إلى ذلك بصعظ من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي و الإسلامي في المنطقة" و اصاب " ان المناورات المعلنة تشكل تهديدا لمنطقة".⁽⁵²⁸⁾

و ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية الحيثيان لأمريكا و يرجع السبب الرئيسي لهذا القلق إلى بلوغ التعاون العسكري مستويات جديدة من التنسيق في مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و القوقاز و جمهوريات آسيا الوسطى. وفي يناير ٢٠٠٢ قام وفد إسرائيلي يصمم خبراء في صواريخ "أرون" و مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية بزيارة فكرة و ذلك استمرارا للتعاون التركي الإسرائيلي في إقامة مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي و هو المشروع الذي أعطت الإدارة الأمريكية أذنة للصوء الأحصر له بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر . كما بدأت الولايات المتحدة و إسرائيل و تركيا مناورات جوية و بحرية مشتركة أمام السواحل الإسرائيلية في يناير ٢٠٠٣. و هذه المناورات هي الخامسة من نوعها و اشتملت على تدريبات على أعمال الإيقاد البحري و التنسيق بين القيادات العسكرية في الدول الثلاث في وقت ترأست فيه احتمالات توجيه ضربة عسكرية للعراق. و بعد الانتخابات في تركيا و الانقلاب السياسي فتي اجتازته كان هناك من أعرب عن قلقه على مستقبل العلاقات الثنائية إلا أن الرسائل التي وصلت سريعا من تركيا كانت قاطعة و أكدت أن العلاقات مع إسرائيل صلبة و تقوم على أساس مصالح متبادلة و هي مستمرة كذلك في المستقبل و الدليل على ذلك يمكن رؤيته بوضوح في زيارة مدير عام وزارة الخارجية بيران و رئيس الأركان موشيه يعالون و مسؤولين كبار آخرين إلى أنقرة لإنشاء تماسك التحالف التركي الإسرائيلي.

و رغم ذلك هناك بعض القضايا التي ستصبح موضع نقاش في هذا التحالف منها:
أولاً: التنافس على الأسواق الاقتصادية في الدول العربية في حالة عقد اتفاقيات سلام مع كافة الدول العربية و دول الجمهوريات الإسلامية السابقة في الإتحاد السوفيتي.

ثانياً: التنافس في مجال الفضليات السوق الأوروبية في حال قبول تركيا في الانضمام الأوروبي فيم بين البصائع التركية و الإسرائيلية.

ثالثاً: عدم وجود تصور مشترك في البصرة حول المسألة الكردية حيث لا تزال هذه القضية موضع خلاف في وجهات النظر و المصالح الأنية و البعيدة للطرفين.

فمن جهةها تركيا ليست مع إقامة دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق لأن ذلك ربما يؤدي إلى مطالبة الأكراد الأتراك بحق تقرير المصير حيث يشكلون حوالي ٢٠% من مجموع السكان. أما إسرائيل فإن مصلحتها تكمن في تمزيق العراق الذي كان و لا يزال يشكل خطراً على امنها القومي من جهة و عدم رعبتها في استعداد الشعب الكردي الذي ترى فيه بؤرة لتوتر دائم تصب في مصالحها من جهة أخرى.

(527) انظر. الأهرام ١١/١١/١٩٩٦

(528) انظر. جها . للتحالف العسكري التركي الإسرائيلي، الدراسة للدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩

رابعاً: عدم الاتفاق التام بينهما من حيث الطريقة التي نعالج بها تركيا مشكلة المياه لاسيما مع سوريا الامر الذي تعتقد فيه إسرائيل أنه سيزيد من المشكل المتعلقة بالمياه المشتركة مع سورية و لبنان و الأردن.⁽⁵²⁹⁾

وفي ضوء هيمنة الحدة العسكرية التركية على القرار السياسي النهائي في تركيا ومراح هذه الحدة الذي يقف بقوة لدعم التعاون مع إسرائيل وتطويره ، مما يعني استمرار التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي في المدى القريب، أكتفت تركيا على أنها لن تسمح لأية دولة جنية، خصوصاً إسرائيل، بالانطلاق من أراضيها لتش هجوم عسكري على أي من جيرانها. راعه في تعزيز مثل التعاون معهم لاسيما إيران و سورية ، عوضاً عن لمواجهة⁽⁵³⁰⁾ ، فتركي لديها مبرراتها لتعزيز التعاون مع إيران و سورية - سدرسها في المبحث التالي - في إطار الونر الشديد الذي أصاب العلاقات لتركية - الإسرائيلية نتيجة الدور المزايد في المنطقة الكردية شمال العراق و إمكانية التوفيق الفعلي بين المصالح الإسرائيلية و التركية ، بما فيها مصالح العسكريين الأتراك أنفسهم.

المطلب الثالث: للتنفس التركي - الإيراني

فرصت خصوصية الموقع و الأهمية الجيو - استراتيجية لكل من إيران و تركيا في ظل المنغبرات الدولية المتناقضة و الملاحقة حالة من التناقص حول العديد من النقاط التي تفسر بصورة مباشرة المنطقة العربية و خط التماس بينها و بين منطقة الشرق الأوسط. حيث تستند إيران على أيديولوجية عالمية عابرة للقوميات هي الإسلام مركزة على دورها الإقليمي في المنطقة العربية ككل و المشرق العربي و الخليج العربي بشكل خاص ، إذ أنها تعتبرها ساحة شططها. و ذلك على العكس من تركيا التي تؤكد على أن لرباطها بأوروبا يأتي على رأس اهتماماتها التاريخية ، بينما يتي اهتمامها بالمنطقة العربية من محاولة جذب الدول العربية تأييدها في صراعاتها الخارجية ، خصوصاً فيما يتعلق ببحر ايجه و قبرص ، و الرغبة في فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية، و يتركز التناقص التركي - الإيراني في أربعة نقاط هي: **النقطة الأولى:** التناقص التركي - الإيراني حول "قيادة العالمية الإسلامية" ، و ما يمكن أن يمثلته من صعود هائلة على "النظام العربي"⁽⁵³¹⁾ حيث تعتقد تركيا أنها تمثل البديل الذي تفصله "الحبة" السياسية العربية ، فهي تقدم نموذجاً صورته خصيصاً لياساب التطور العقائدي في المنطقة العربية. فقد ثبت للنخبة الكمالية - التركية ، أن العثمانية "المتطرفة" لم تكن سياسة واقعية في تركيا ذاتها. و لسلك عادت تركيا نحو الاعتراف بحقيقة وجود العقيدة الاسمية ، و لكنها تمسكت بأن الإسلام عنصر واحد من تلك العناصر ، و ليس العنصر "الوحيد" كما تدعو إيران مثلاً.

أما إيران ، فهي تعتقد بأنها تقدم النموذج "الثوري" لكافة الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية ، و مع تصاعد وتيرة العمل التصادمي لهذه فحركات مع أنظمة الحكم العربية و مع الاستمرار الإيراني في طرح شعار الإسلام بديلاً عن القومية ، استمر اتهام إيران من قبل أنظمة الحكم العربية ، بالتدخل في شؤون الدول العربية و دعم إسلاميها. بل إن إيران هي محاولتها الوصول إلى رعمة "العالم الإسلامي" ، قد حولت التناقص العرقي - الإيراني حول الحدود ، إلى صراع شمل يتضمن أبعاداً ثقافية و حضارية و اجتماعية ، و ليس سياسية و جيوسياسية فقط.⁽⁵³²⁾

(529) مرجع السابق عنه ، ص ٢٢٧ .

(530) لمزيد من الإطلاع ، انظر د . حشاش ، السيد حوض ، اتفاق جديدة للعلاقات الإيرانية - التركية www.shram.org.eg

(531) لمزيد من الإطلاع ، انظر د . عثمان ، السيد حوض ، اتفاق جديدة للعلاقات الإيرانية - التركية، مرجع سابق .

(532) معلوم ، حسين ، الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية ، فسياسة الدولية ، العدد ١١١ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٢١٨

النقطة الثانية: التنافس التركي - الإيراني حول "الترتيبات الأمية" في منطقة الخليج العربي ، الذي يعود إلى أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى كل من إيران و تركيا ، حيث يمثل الخليج العربي بالنسبة لإيران وحداً من أهم ثوابت سياستها الأمية و الاستراتيجية ، ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي للخليج⁽⁵³³⁾ ، و إنما بالنظر إلى أن المنطقتين تمثلان مسودع الطاقة العالمي ، و تمثلان المركز الرئيسي لنقل الدور الإيراني في المنطقة و العالم

و في نفس الوقت ، يمثل الخليج العربي بالسمية لتركيا أهمية جيوسياسية و أمية للسلطان التركي ، حيث يمثل أي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الخليج لصالح إيران مساساً بالأمن القومي في التصور التركي⁽⁵³⁴⁾ ، و العكس صحيح بالنسبة لإيران ، فقد ألقى التحالف التركي الإسرائيلي ظلاله على التوازن الاستراتيجي في الخليج عبر إسرائيل ، بحيث أنه كل تنازل إسرائيلي يسيط للجانب العربي في محادثات السلام يكون ثمرة زيادة في التلعلل الإسرائيلي في منطقة الخليج التي تعتبر منطقة رخوة سياسياً ، و هنا تكمن الخطورة⁽⁵³⁵⁾ . بالإضافة إلى أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا في غرب آسيا ، و في الخليج ، في ظل تحولات النظام الدولي الجديد الذي يتشكل بعد أحداث ١١ سبتمبر يعد إلى موقعها أهميته لتحقيق مصالحها .

النقطة الثالثة: التنافس التركي - الإيراني حول "النفوذ" في شمال العراق ، فيمكن الإشارة إلى أن مزاحمة إيران لتركيا في هذه المنطقة يأتي في إشغال المحاولات الكردية في "تقرير المصير" ، خوفاً من تطلعات الأكراد في إيران (و كذلك الأذربيجانيين) المحرومين من حقوقهم السياسية ، و كان تم الحديث عن ذلك بالتفصيل في المطلب الأول من هذا المبحث .

النقطة الرابعة: التنافس التركي - الإيراني حول "ملء الفراغ السياسي" الناشئ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، و تعود أهميتها لكونها تمثل عنفاً استراتيجياً بالنسبة لكل من إيران و تركيا ، بل ومركز النقل في التنافس الناشئ بينهما حول المنطقة العربية ، حيث تتطور السياسة الإيرانية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، في محاولة لمنع تأثير التعددية العرقية (العرقية) و القومية و صراعاتها في هذه الجمهوريات ، من أن تؤثر في داخل إيران ذاتها . بالإضافة إلى محاولة توسيع إمكانيات المناورة أمام السياسة الخارجية الإيرانية لحيازة أوراق قوة تمارسها في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط

و من جهة أخرى تتطور السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، في محاولة وقف امتداد الأصولية الشعبية الراديكالية في هذه الجمهوريات ، على أساس أن انتشار النفوذ الأيديولوجي و السياسي للمد الإسلامي فرديكالي ، سوف يؤثر على تركيا ذاتها و نموذجها السياسي ، لا سيما و أن هناك أسما موضوعية سواء في الهوية أو القوى السياسية قد تجعل لهذا المد تأثيراته الداخلية . بالإضافة إلى محاولة تركيا الاستفادة من النفوذ إلى داخل هذه المنطقة ، في تحقيق أنوار إقليمية و مكانة دولية إلى جانب النوايا الاقتصادية⁽⁵³⁶⁾ في ظل سيطرة التقارب التي تشهدها الحكومة الإيرانية على المستوى الإقليمي و الدولي كإيران من الطبيعي أن تحظى دول منطقة وسط آسيا و القوقاز المستقلة حديثاً باهتمام إيران أملاً في دعم دورها السياسي و الاقتصادي الإقليمي و أحداث انطلاقاً كبرى في علاقاتها مع هذه الدول . و

(533) مزيد من الإحلال حول حقائق المبطل الاسمي لمنطقة الخليج العربي ونظر* يورامي ، شهرور ، نظم القوى في الخليج الفارسي .

مختارات لبرانية ، العدد ٣٣ أبريل ٢٠٠٣ ، ص ٧٥

(534) معلوم ، حسين ، الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية ، سلسلة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(535) شؤون الأوسط ، العدد ٧٨-٧٩ يناير ١٩٩٩ ، ص ٢-١١ .

(536) معلوم ، حسين ، الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

لكي ندرك إيران هذا الهدف يجب أن نضع في اعتبارها أنها ليست الدولة الوحيدة التي تسعى إلى اكتساب مريد من العوذ و السطوة الإقليمية في هذه المنطقة ، فتركيا أيضاً أدركت أهمية تلك المنطقة بالنسبة لها فور انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢ و بذلك نجد إيران نفسها في منافسة مع تركيا التي تحظى بتأييد دولي كبير خاصة من الولايات المتحدة التي تسعى دائماً إلى تقليص و تحديد الأهمية الجيوبوليتيكية⁵³⁷

المطلب الرابع: المشكلة السورية - اللبنانية:

بشكل اشتداد التناقضات بين القوى الإقليمية والدولية ، وتساعد تحالفات العربية العربية، و انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي والحاجة الإسرائيلية لفتح جبهة جديدة لتعويض الاحتقانات والتفرغ لمهمة ترتيب الوضع الفلسطيني، عوامل أدت إلى وجود بيئة مناسبة تم تحضيرها على مهل وبعمل متواتر وأسهمت فيها جهات متنوعة الأطياف والمواقع ، التي بدأت عملياً منذ انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، للشروع بالعمل الأمني في المساحة اللبنانية ، والسعي لإعادتها ساحة صراع إقليمي ودولي.

فقد دخل لبنان مرحلة جديدة تبرز على أن الوضع الأمني اللبناني لم يعد مستقراً بدءاً من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية حتى الأزمة السياسية ، وتشارك فيها قوى مدعوبة وأطراف في الطبقة السياسية و المندحات التي رافقت وأعقبت الانتخابات اللبنانية عام ٢٠٠١، و التكتلات التي شهدتها لبنان في ما يخص العلاقة مع سورية والمقاومة وسلاحها واستمرارها ومزارع شعا، والمطالبة بإرسال الجيش إلى الجنوب، وإثارة الجدل حول السلطة وعدم استقلالها وتناول رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة والمجلس النيابي ومشروعياتها الوطنية والاجتماعية ، والإعلان المتكرر لتجديد عون بعد رياراته إلى واشتطت عن ظروف جديدة و تواريات جديدة في المنطقة إلى تصعيد لعة المعارضة ، لنقلها إلى مرحلة الهجوم السياسي ضد رئيس الجمهورية وحلفائه في المتش ونجاح المعارضة (المسيحية) في عدة ترتيبات بينها الأمني في بناء ما يسمى بالمجتمع المضاد، في الجامعات والمدارس الخاصة والفروع الثانية للجامعة اللبنانية، وفي العديد من الأحياء والبلدات. كل هذه الأمور خلقت بيئة مناسبة لعدم قوى وأجهزة لبنانية و غير لبنانية، وبانت تتوفر لها فرصة الانتقال من حالة العمل الإعلامي والسياسي الجماهيري إلى مرحلة من العمل الأمني، سيما أن الأجهزة الإسرائيلية لها علاقات قوية موروثية من حقبة شهدت تعاملات لجهات حزبية وعسكرية وأمنية واجتماعية وسياسية ولها احترافات واسعة في السعي الاجتماعي والأمني والسياسي للبنان ، ولم نجر عملية تفكير الشبكات وطلت أطراف تراهن على إسرائيل وإمكانية عودتها إلى اللعبة السياسية والاجتماعية في لبنان.

ومع تشتط الإدارة الأميركية وأجهزتها لعلاقاتها و مركزاتها في لسان بعد أن أعلن الرئيس بوش الابن الحرب على الدول والمبطلات المصنفة إرهابية والتلويح الدائم بمسؤولية لبنان وسورية عن أعمال المقاومة الإسلامية وتقييم أعمال الاغتيالات والنصصات التي تحلت بحوادث اغتيال جهاد جبريل والمهندس رمزي عيراني، و إليي حبققة. وعجز السلطات عن كشف المالبسات والجهات المتورطة ، أدى إلى بداية الانفلات الأمني في لبنان من خلال المؤشرات التالية:

- فهي المرة الأولى التي يجري فيها الاغتيال بسيارات مفخخة منذ سنوات عديدة.
- وهي المرة الأولى التي تحري فيها عملية خطف وتصفية منذ نهاية الحرب الأهلية.

(537) على ، فوحه ، إيز و تركيا و دول منطقة لبا ، مختارات إيرانية ، المجلد ٦ يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٩ .

• وهي المرة الأولى التي يتم فيها اغتيال قادة وكوادر عسكرية على علاقة بالصراع العربي الصهيوني منذ تحرير الجنوب. (538)

ويتبدى المشهد اللبناني الداخلي عن انقسام إزاء المنف السوري، وتجلي هذا الانقسام في تجمعين أساسيين:

الأول: قرية شهبان (539)، وهي تطالب بخروج القوات السورية من لبنان ونصم بوابا وقوى مسيحية بوصف بعضها بالاعتدال أمثال النائب نسيب لحود، ويوصف البعض الآخر بالتصرف أمثال الرئيس اللبناني السابق أمير الحميل. وشارك بعض أعضاء لجنة شهبان في المؤتمر الماروني العالمي الذي عقد في لوس أنجلوس والذي طرحت فيه آراء حادة مناهضة للوجود السوري بقوة، ولم يتوان بعض المشاركين فيه عن إعلان تأييدهم لقانون محاسبية سوريا واعتب ذلك مهرجان في إبطالس اللبدينية أقيمت فيه بعض الكلمات المناهضة لسوريا ووجه النائب الأميركي إليوت إنغل كلمة للمؤتمرين قال فيها أنه سيتابع العمل على استعادة السيادة اللبنانية والاستقلال السياسي وتمير قانون محاسبية سوريا، مع الإشارة إلى أن إنغل هو عراب قانون محاسبية سوريا ومقرحه في الكونغرس.

الثاني: النقاء التشاوري الذي أنشئ بمبادرة ٤٢ نائباً مسيحياً وأيد الوجود السوري في لبنان وأنه وجود حتمته ظروف داخلية وإقليمية وأنه حاجة مؤقتة ونتيجة لاتفاق انصاف ويحضر لأحكام وثيقة الوفاق الوطني. وتلك حول هذا اللقاء الكتل الكبرى في البرلمان اللبناني التابعة لرئيس الوزراء رفيق الحريري ورئيس المجلس النيابي نبيه بري والزعيم وليد جنبلاط ويحظى أيضاً بدعم رئيس الجمهورية إميل لحود (540)

ومع انقسام حريطة المجتمع اللبناني إزاء الوجود السوري في لبنان. فشلت دمشق في حشد صفوف المؤيدين لها، وبدأت الأصوات تعلو منذ عام ٢٠٠٠ بالمطالبة بتفديد معاهدة لأصوة والتعاون والتنسيق. وجسد هذا الموقف البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي طالب بخروج القوات السورية. وقد رابت حدة المعارضة للوجود السوري في لبنان بعد دعم سورية تعديل الدستور بما يسمح بالتفديد ثلاث سنوات لولاية الرئيس أميل لحود، وهو ما كان يلقي معارضة من قبل أطراف فاعلة داخليا وخارجيا، مما تسبب ببتارة فرنسا الحليف الدائم للقضايا العربية كما توصف في المعادلات الدولية، و شق صف الموالين في لبنان لسوريا مما أسهم في إنعاش المعارضة للمسيحية التي كان يعتقد على نطاق واسع أنها أيلة للروال، وأسهم هذا الإجراء في صياغة معارضة لبنانية جديدة تتعبر زعامات تقليدية مسيحية وإسلامية بصافة إلى جزء لا بأس به من اليسار وعلى رأسها النائب وليد جنبلاط. (541)

ومتزاماً مع كل ذلك، أصدرت الطوائف المسيحية بياناً أكدت فيه أن الوجود العسكري في لبنان لا يحمي أي مصلحة لبنانية ولا يمنع عن ليس أي خطر. وفي محاولة للحد من حالة الاستقطاب بين اللبنانيين أصدر بعض المسؤولين العديد من التصريحات التي ترضي الطرفين من نوع أن الوجود السوري في لبنان ضروري وشرعي لكنه مؤقت وليس أبدياً. (542)

غير أن تحول الولايات المتحدة الأمريكية على خط المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان واستخدام الأمم المتحدة وسيلة لذلك، وضع سوريا في مأزق صعب فبعد أن صدر

(538) معوض ميمائل، الاغتيالات في لبنان مؤشرات لمرحلة جديدة ٢٠٠٤/١٠/٢، www.algzire.com.

(539) تجمع ميلسي سمي باسم المنطقة التي أعلن منها

(540) شقير، شقيق، ١٩، بيمير و انعكاساتها على سورية و لبنان ٢٠٠٤/١٠/٢، مرجع سابق، www.algzire.com.

(541) شقير، شقيق، سورية صدمة الحدث أم عطف، ٢٠٠٤/١٠/٢٦، www.algzire.com.

(542) عبد الحميد حسام، الوجود السوري في لبنان شرعي أم لفظي، ٢٠٠٤/١٠/٢٤، www.algzire.com.

القانون الأمريكي المسمى (قانون محاسبة سورية) بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و الذي يطلق عليه عنوان (قانون محاسبة سورية و استعادة سيادة لبنان) و الذي وقعه الرئيس الأمريكي بعد احتلال العراق و تمكن الولايات المتحدة من فرص هيمنتها على مجلس الأمن⁽⁵⁴³⁾. أصدر الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ برفض عقوبات على سورية بمقتضى القانون المذكور⁽⁵⁴⁴⁾ توجّهت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن بالاتفاق مع فرنسا بعد انقضاء ثمانية أشهر على صدور القانون و ثلاثة أشهر على فرص العقوبات الاقتصادية الانعزالية على سورية ، رغم الاختلاف بينهما على الحرب ضد العراق ، للتقدم بمشروع قرار يستند أساسه من القانون الأمريكي (قانون محاسبة سورية و استعادة سيادة لبنان) و يستهدف بصورة أساسية العلاقة المؤسسية بين سورية و لبنان ، لإضعاف لبنان من جهة و تجريد سورية من عمق استراتيجي و أمني في لبنان ، و بدائل صمم هذا الهدف مصالح سياسية لبعض الأطراف اللبنانية التي تتعاطف معها الولايات المتحدة و فرنسا عبر شبكة من العلاقات و المصالح السياسية و نصب جميعها في كطاحونة المسح الأمريكي لحل القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط وفقاً للإرادة الصهيونية⁽⁵⁴⁵⁾ و نص القرار على النقاط الرئيسية التالية:

- ١- يعيد تأكيد دعوته للاحرام الدقيق لسيادة لبنان و سلامة أراضيها و وحدته و استقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة و الحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان.
- ٢ يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.
- ٣- يدعو إلى حل و نزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية و غير اللبنانية.
- ٤- يدعم بيسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني.
- ٥ يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة و عادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي.
- ٦- يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل و عاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار و كافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان و سيادته الكاملة و استقلاله السياسي.
- ٧- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوماً حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار ، و بقرار إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي هذا و قد صدر القرار بأكثرية ٩ أصوات و هي: أنغولا ، بيليز ، التشيلي ، فرنسا ، ألمانيا ، رومانيا ، أسبانيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة⁽⁵⁴⁶⁾.
- و لا بد من الإشارة إلى أن المواضيع التي عالجها قرار مجلس الأمن باستثناء مسألة الانتخابات الرئاسية اللبنانية بقيت جديدة على الواقع السياسي اللبناني و الإقليمي في الشرق الأوسط و إن لانتخابات الرئاسية ليست إلا فرصة مناسبة لطرح باقي المواضيع و همها العلاقة بين لبنان و سورية ، و هو الهدف المركزي من القرار ١٥٥٩ . فإن وجود القوات السورية في لبنان (الفقرة الثانية من القرار) قد مضى عليه أكثر من ربع قرن بموافقة إقليمية عربية و عدم اعتراض ، إن لم نقل رضاء كل من الولايات المتحدة و فرنسا ، و هذا يطبق على وجود التنظيمات اللبنانية و غير اللبنانية (الفقرة الثالثة من القرار) . و كان موقف

(543) لمزيد من الإطلاع ، انظر : د. الشعيبي ، فوري ، قانون محاسبة سوريا الشرق و الشرق ، ٢٠٠٤/١٠/٣ ، www.algziye.com

(544) لمزيد من الإطلاع حول تطبيق القانون و لثراء الاقتصادية على سورية ، انظر : الإنتر : الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سورية

، www.CNN Arabic.com ، ٢٠٠٤/٣/١

(545) د. المسح ، مدير ، أسأل اللجنة التنفيذية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/٩/٢ ، في دمشق ٢٧/٩/٠٤ ، ٢

تشرين رابعة ، العدد ١٨ ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من ٥٨-٥٩

(546) وثيقة مجلس الأمن

الولايات المتحدة هذا مع اختلاف جرتي عن الموقف الفرنسي حصيلة توارن في القوى الدولية المؤثرة في المنطقة (شر الاتحاد السوفيتي السابق في الشرق الأوسط) من جهة ، و الواقع الجيوسياسي لدول المشرق العربي و أثره على الوضع في الشرق الأوسط و حل القضية الفلسطينية من جهة أخرى.⁽⁵⁴⁷⁾ و قد أكد الأمين العام في تقريره حول مدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٣ أنه لم يطبق ، و قال أن سورية لم تسحب جيودها من لسان ووفقا للقرار ، و أنها أبلغه عدم قربها على تقديم جدول زمني لسحبهم. كما أن الحكومة اللبنانية أبلغته عزمها على نزع أسلحة الجماعات المسلحة غير النظامية و تفكيكها في إشارة واضحة إلى حزب الله .

المقابل، أبدت وزارة الخارجية السورية ملاحظاتها على تقرير كوفي عاص ، معتبرة أن مناقشة العلاقات الثنائية السورية - اللبنانية في مجلس الأمن سابقة من شأنها أن تجعل من المجلس أداة لتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدول مستقلة أعضاء في الأمم المتحدة و هو يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت على تمسك سورية بوثقة الوفاق الوطني اللبناني (الطائف) لعام ١٩٨٩، و أن سورية تدعم استقلال لبنان و سيادته و حرمة أراضيها ، فهي صوء ذلك تم إبرام معاهدة الأخوة و التعاون و التسبب لعام ١٩٩١ بين سورية و لبنان.

و نشرت الحكومة اللبنانية ملاحظاتها في ٢٠٠٤/١٠/٧ التي ركزت أولاً على 'حلو تقرير الأمين العام من ذكر المسؤولية التاريخية التي تتحملها إسرائيل في مجزرة صبرا و شاتيلا' و جدد لبنان التأكيد على 'التزامه بالقانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة ، و حقه السيادي في إقامة علاقات شاملة مع سورية كما مع سائر البلدان'. و كرر أن 'مسألة خروج الجيش السوري من لبنان هي مسألة ثراها بالاتفاقات و العلاقات الثابتة بين دولتي لبا و سورية ، و تخضع لمقتضيات السلامة و المصالح الامنية المشتركة بين لبنان و سورية في غياب السلام العادي و التماثل عن المنفعة ، و انعكاسات لاستمرار الإسرائيلي في الاحتلال و تدمير فرص الحلول السلمية السياسية' مشيراً في الوقت نفسه إلى 'أهمية هذا التحالف في مواجهة و معالجة التيارات المتطرفة التي يعديها و يدفع بها سلوك إسرائيل باتجاه تفجير المنطقة. فضلاً عن مقتضيات الاستقرار و الأمن الداخلي و محاربة الإرهاب التي تقررها اعتبارات البلدين و ظروفهما'. و أكد لبنان على أن خروج الجيش السوري من لبنان هو مسألة نوقيت و أسلوب مناسين ، و 'حق لبنان السيادي في ذلك و قبل كل ذلك' .

و عن (حزب الله) وصحت الملاحظات اللبنانية 'أن الدولة تسيطر سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية باستثناء مزارع شيعا و بقاط ثلاث تحتلها إسرائيل' ، و أكدت أن 'حزب الله الذي يحصر نشاطه في المزارع هو حزب مقاوم للاحتلال أجمع اللبنانيون على توفير الحماية السياسية له. و يتميز بانضباطيته و تعاونه مع الدولة و نشاطاته الاجتماعية'. ما عن التمديد للرئيس لحود ، فإن هذا التمديد جرى وفق الأصول الدستورية⁽⁵⁴⁸⁾ و بعد مشاورات عديدة بين أعضاء مجلس الأمن ، صدر المجلس البيان الرئاسي الذي ذكر أنه أخذ علماً برسالة المندوب الدائم للبنان بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و بالذاكرة الشعبية من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و جدد تأكيد دعمه القوي لوحدة أراضي لبنان و سيادته و استقلاله السياسي ضمن الحدود المعترف بها دولياً. و عبر المجلس عن قلقه بأن المتطنيات التي أوردها القرار ١٥٥٩/٢٠٠٤ ، لم تلق الاستجابة كما ورد في تقرير الأمين العام ، و يرحب باستعداد الأمين العام لمساعدة الأطراف في هذا

(547) د. فحش مطر ، أصل حلقة للنشابة حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ، مرجع سابق، ص ٥٧ .

(548) د فحش مطر ، أصل حلقة للنشابة حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ، مرجع سابق، ص ١٧-٢١ .

الإطار. هذا، ينتظر المجلس، كما تنتظر سورية و لبنان، تقرير الأمين العام بعد ستة أشهر من تريخ البيان الرئيسي للمجلس.⁽⁵⁴⁹⁾

وقد رفضت دمشق وبيروت ليس واعترافه تدخل غير شرعي في شؤون البلدين، حتى إن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع وصفه بـ "التافه" وغير المهم⁽⁵⁵⁰⁾، كما استقال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري بعد صدور البيان الرئاسي الأممي، و أدركت سورية أن هناك صفحة حائل الأشهر الستة القادمة التي تفصل عن الموعد التالي لمتابعة القرار ١٥٥٩، لتعم على إرالة الكثير من العقبات التي تعترض طريقها، أقلها الاستعاضة عن الوجود العسكري في لبنان بتعزيز نفوذها السياسي، وبتوسيع هامش مشاركة الموالين لها في الحياة السياسية اللبنانية في مقاب التصييق على المعارضين لها⁽⁵⁵¹⁾ لكن جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري في حادث تفجير لا سابق له في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ليهي الاطمئنان السوري و يصعد من المشكلة السورية اللبنانية لاسيما بعد اتهام سورية بحادثه الاغتيال و اعتبارها المسؤولة عنه من قبل أطراف داخلية (المعارضة) و دولية.

فقد أعلنت الولايات المتحدة سها تدرس اتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية ضد سوريا، وذلك عقب سحب السفارة الأميركية بدمشق مارغريت سكوبي في أول رد فعل على اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر إن سكوبي اجتمعت قبل استدعائها إلى واشنطن لتتاور مع مسؤولين سوريين للتعير عن قلق واشنطن العميق وعصه الشديد تجاه اغتيال الحريري الذي وصفه بالعمل الإرهابي البشع. كما طالب باوتشر دمشق مجدداً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بسحب قواتها من لبنان و عدم التدخل في شؤونه الداخلية، و وقف دعمهم لحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المناهضة للسلام مع إسرائيل.⁽⁵⁵²⁾ كما طالبت فرنسا بفتح تحقيق دولي، مما يعني عدم ثقتها بالأجهزة الأمنية و القضائية الدولية و سها تعطي العمل به بعداً دولياً بهدف المزيد من التصعيد و هو ما يفسر تحسن العلاقات الأميركية الفرنسية في الآونة الأخيرة و اتفاقها على قضيا إستراتيجية لمصلحة البلدين ومن صصها سوريا و لبنان.⁽⁵⁵³⁾ بينما اتهم نائب الرئيس السوري عبد الحليم حداد من جانبه إسرائيل بالوقوف وراء اغتيال الحريري ثناء تقديمه عزاء للقيادة السورية لعائلة الحريري.

في هذه الأثناء أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً ندد فيه باغتيال الحريري ووصفه بالعمل الإرهابي وطالب الحكومة اللبنانية بمحاكمة مدبريه ومعديه. كما طالب المجلس الامم العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإعداد تقرير عاجل حول ملاقات وتوزيع عملية الاغتيال. وحث البيان الشعب اللبناني على استخدام السبل السلمية لتحقيق تطلعاته الوطنية بالحصول على السيادة الكاملة والاستقلال ووحدة أراضيها، وطالب بأن تجري الانتخابات النيابية في لبنان في موعدها المحدد وفي ظروف تتصف بالشفافية والديمقراطية⁽⁵⁵⁴⁾ و قد أعلن ليس

(549) المستهل اللبنانية، نص البيان الرئيسي الصادر عن الأمم المتحدة، ٢٢/١/٢٠٠٦، www.aljazeera.com.

(550) لمزيد من الإطلاع حول ردود الفعل اللبنانية من قبل كافة الأطراف، انظر بيتيا، وكريا، لبنان الرئاسي بين الفرض و قتائيد.

٢٠٠٤/١٠/٢٦، www.aljazeera.com.

(551) شقير، شقير، سورية صائمة الحدث أم هنه، ٢٤/١٠/٢٠٠٤، مرجع سابق.

(552) واشنطن تسحب سفيرتها وتوقع عرض عقوبات جديدة على دمشق، الأمل، ٢٠٠٥/٢/١٦، www.aljazeera.com.

(553) بنكر، على حيدر، المستبد هو الذي قتل الحريري، ٢٠٠٥/٢/١٨، www.aljazeera.com.

(554) واشنطن تسحب سفيرتها وتوقع عرض عقوبات جديدة على دمشق، الأمل، ٢٠٠٥/٢/١٦، www.aljazeera.com.

رسمياً موافقته على إنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل جلاء الحقيقة في عملية اغتيال الحريري.⁽⁵⁵⁵⁾

وضعت هذه التداعيات سورية في مأزق كان لابد معه من تنفيذ القرار ١٥٥٩ و الانسحاب من لبنان محاولة الابتعاد عن المستنقع اللبناني ، فقد تركت القيادة السورية أن مدخل المحطّط العدواني ضد سورية هو بوابة لبنان ، ومع اغتيال الحريري فتحت هذا السوابة⁽⁵⁵⁶⁾، لم يحمّله من ثقل داخلي و إقليمي و دولي كبير ، فهو يلعب دور المزارن في الانفصالات السياسية كونه دبلوماسياً ماهراً يجمع بين محبب الاطراف، إلى جانب أنه كان حيادياً تجاه القرار ١٥٥٩ على عكس ما قامت به المعارضة المسيحية ، مما يعني أن دوره انتهى إقليمياً ودولياً خاصة في ظل وجود أشخاص واضحي النواحي مثل جسلاط وعون. أعلنت القيادة السورية الانسحاب شكل واضح ثناء الخطاب الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ ، عندما قلّ: "سنسحب قواتنا بالكامل إلى النفاذ ثم إلى الحدود..."⁽⁵⁵⁷⁾، و تم وضع محطّط و جدول رمزي للانسحاب من خلال عدد من اللقاءات التشاورية مع القيادة العسكرية اللبنانية وكانت سوريا بعثت رسالة إلى الأمم المتحدة في ٢٤ آذار/مايو ٢٠٠٥ تبلغ فيها المظمة الدولية رسمياً بالانسحاب كامل القوات السورية من لبنان

وأشار تقرير الأمين العام إلى أن المسؤولين اللبنانيين طمانوه بأن القوات السورية "انسحبت تدريجياً" وأن الجيش اللبناني تولى مسؤولياته تدريجياً في المناطق التي أخلاها السوريون ويصيف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه "لم يتم تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بتنفيذ أحكام أخرى للقرار" منها ما يتعلق بدمج سلاح حزب الله اللبناني، والتحصين لانتخابات برلمانية لبنانية حرة ونزيهة، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها.⁽⁵⁵⁸⁾

و من هذا يمكن الاستنتاج بأن القرار ١٥٥٩/، ما هو إلا مقدمة لسياسة هيمنة أمريكية متجذدة في المنطقة العربية تأتي بعد احتلال العراق. و تتمثل هذه المعصمة في (تدويل) العلاقات السورية - اللبنانية، و جعلها خاضعة لما تملّيه الولايات المتحدة و فرنسا على مجلس الأمن من توجهات. مما يدل على وجود صفة سياسية بين الولايات المتحدة و فرنسا تُمنح بموجبها فرنسا بعض المصالح الاقتصادية في العراق المحتل لقاء الحصون على دعم فرنسا في مجلس الأمن. و هو يؤدي وطيفتين أساسيتين:

الأولى: أنه أداة صمغت لفك أي ارتباط للبنانيين بالحررين الطاحنين الجارين في المنطقة حرب إسرائيل لتدبير الفلسطينيين سياسياً ، وحرب الولايات المتحدة للسيطرة على العراق. وينتج عن ذلك تقليص الدور الإقليمي لسورية، واستكمال تطويق سورية من أجل أن ترصخ للحل الإسرائيلي بخصوص الجولان المحتل.

الثانية: إن ما تسعى إليه الدول الراعية للفرز ١٥٥٩ ، هو دفع نحو وضع سوري لبناني يعزز ، وفي القريب العجل، قدرة تصعيد الضغط على إيران كمدخل إلى حسم الموضوع الإيراني بالكامل ، و إنهاء أي دور لإيران في الصراع العربي - الصهيوني فقد نفت إيران كل سياساتها في الشرق الأوسط عبر سورية ، و من خلال علاقتها بسورية دعمت

(555) ثالث تقرير في بيان والحكومة قبل لجنة تحقيق دولية، الأخبار، الشرق الأوسط، ٢٧ مارس ٢٠٠٥ العدد ٩٦٦٦.

(556) لمزيد من الإطلاع انظر: شبيب، نبيل، هل بدأ العد العكسي ضد سورية، ٢٠٠٥/٣/٧، www.algzire.com.

(557) انظر، خطاب السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب، مؤسسة تشرين للصحافة و النشر، الإصدار: الوثيقة في حلب فلسطين،

تمثل ٢٠٠٥، ٢٥-٢٦

(558) انظر، الأمم المتحدة تواصل تحقيقها من الانسحاب السوري، ٢٠٠٥/٥/٢٦، www.CNNarabic.com.

حزب الله و تواصلت مع حركتي 'حماس' و 'الجهاد الإسلامي'، مما يعني أن الجبهة الإيرانية السورية المأونة لإسرائيل ، قد تعرضت لانكاسة جذية بسبب التراجع الشمل لقدرة دمشق على التأثير خارج حدوده . و هذا ما جعل طهران تنظر باستياء بالغ الى الانسحاب السوري من لبنان.

المبحث الثاني

التفاعلات التعاونية — التكاملية

المطلب الأول: مدخل نظري لفهم طبيعة التعاون بين دول المحور:

يتوجب تحقيق التعاون بناء الثقة و التي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الابتداء في أعمال مشتركة في أمور غير ذات أبعاد سياسية كبيرة. لذلك يمكن طرح نموذج تعاوني عن طريق الدمج بين مدخلين رئيسيين هما:

أولاً: المدخل الاقتصادي: يرتكز على جمع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته النهائية مبنية على الربحية المشتركة ، و التي تسمى بـ Win-Win came ، حتى لو كانت هذه الربحية لا تحقق بنفس المقدار عند طرف أو آخر كما أن المدخل الاقتصادي يرتكز على مفهوم العقلانية السياسية Rationality ، و التي تقضي بأن الفواعل السياسية دائماً تلجأ إلى الخيار الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة. فإذا استطاعت الدول المعنية جميعاً أن تتوصل إلى قناعة بأن الخيار الأفضل (الأكثر ربحية) هو عن طريق التعاون ، فإنها طبعياً سوف تلجأ إليه ، و تبتعد عن الخيارات الأخرى. و هذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق فرض الملحق الاقتصادي الذي يترس وجود هذه المصلحة المشتركة. و من الخبرة التاريخية للدول الأوروبية التي خاضت صد بعضها حروباً دامية و الأكثر عفا في الساريح الإنساني للمعاصر يتبين كيف لعب المدخل الاقتصادي هذا الدور البناء ، الذي جمع أعداء الماضي . و جعلهم أصدقاء الحاضر و شركاء المستقبل.

و هنا يجب الالتفات إلى مفهوم الأمن الإقليمي الذي لابد أن يفك عن المؤثرات الإيديولوجية ، و نقصد بالإيديولوجية هنا تلك المتغيرات السلبية التي تنبطن في إثارة النزاعات العرقية (فرس مقابل عرب) ، و النزاعات للطائفية (شيعية مقابل سنية) ، و النزاعات النظامية (ملكية — جمهورية) ⁽⁵⁵⁹⁾ و في حالة تصعيد هذه المتغيرات فإن انعكاساتها السلبية سوف تحيط كل عمل تعاوني مستقبلي في المنطقة ، و نداء عليه فإن الاقتراب من التعامل لاقتصادي العقلاني المشترك يجب أن تكون له الأولوية ، مما يتيح فرصة للتفاهم المشترك و تطوير مبركات حسن النية و هذا ما يمكن أن نجده في معاهدة الأحرار و التعاون و التنسيق التي وقعت بين لبنان و سورية في ٢٢ أيار ١٩٩٩ ، حيث عملت الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون و التنسيق بينهما في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بما يحقق مصلحة البلدين ⁽⁵⁶⁰⁾ كما تم توقيع اتفاقية طويلة الأجل بين سورية و إيران للتعاون الاقتصادي و التجاري ⁽⁵⁶¹⁾ و تم تسيير خط القطار دمشق — طهران مما يحرر التعاون بين البلدين و يسهم في زيادة الصلات الشاورية و التنسيق مع الدول المجاورة لاسيما (لبنان و تركيا) بالدرجة الأولى و (لأردن ، العراق) بالدرجة الثانية ⁽⁵⁶²⁾ و يمكن القول أخيراً ، إن تبني

(559) محمد ، عبد الله يوسف المراسلة الدولية مرجع سابق ، ص ٢٩

(560) انظر: جريدة تشرين ، ١١/٦/٢٠٠٠ ، عدد ٧٨٤٦

(561) انظر: جريدة البلاد ، ١٩٩٠/٩/٢٤

(562) انظر: جريدة البحث ، ١١/٣/٢٠٠١ ، عدد ١١٤٤٣

مدخل التطوير الاقتصادي المشترك و في نفس الوقت الابتعاد عن تصعيد المتغيرات الأيديولوجية السلبية ، سوف يمهّد الطريق لاتفاق التعاون المشترك بين دول المحور المطروح للدراسة في هذا الفصل. و لكن هذا المدخل يعتبر باقصاراً بحد ذاته بما جرد من إجراءات تعاونية أخرى تدعمه و تكون بمثابة الأساس للسيوي له ، و هذا يمكن شرحه من خلال المدخل الوظيفي.

ثانياً: المدخل الوظيفي: يسمى المدخل الوظيفي بالمدخل الشئوي للتعاون بين الدول، حيث أن هذا التعاون لا يمكن إيجاد من خلال تركيبة جاهرة ، بل إنه لابد أن يتم من خلال إجراءات و ترتيبات تراكمية تبدأ بالقضايا غير المسيسة أو القضايا الدنيا أو بالأمور التي لا تصفي عليها الصيغة السياسية بشكل كبير (Low-Polities) ، و من ثم يمكن للدول و الشعوب معاً التحول في قضايا أخرى حتى يعصي وقت كعب يثبت فيه للجميع أهمية التعاون و يصبح عرفاً بدلاً من أن يكون ترتيباً. و بعد انقضاء فترة على هذه الإجراءات ، يمكن أن يكون التقدم على القضايا السياسية العليا (High-Polines) مسرّعاً واقعياً ذا مردود إيجابي.⁽⁵⁶³⁾

و في هذا الإطار ، يمكن ترتيب و تكتف العمل لمشاريع عديدة على الصعيدين الرسمي و الشعبي ، و التي تبعد عن القضايا السياسية و الأيديولوجية المشار إليها سابقاً، و نرشح مفهوم التسامح السياسي (Political Tolerance) ، و على سبيل المثال يمكن الانحراط في المشاريع الفنية و الرياضية و التراثية و العلمية و السياحية و يجب أن بصططلع بهذه المشاريع المتخصصون الذين لا تدخل في مصطلحاتهم المفاهيم السياسية.

فقد تمّ بين سورية و إيران التوقيع على الاتفاقيات التالية.

- اتفاق للتعاون العلمي و الفني.
- اتفاق للتعاون بين أجهزة التخطيط المركزية في البلدين.
- اتفاق بخصوص شركة مشتركة سورية - إيرانية للمقاولات من أجل تنفيذ المشاريع في كلا البلدين و في دولة ثالثة.

▪ اتفاقية تعاون في مجالات مكافحة الجريمة و تبادل الخبرات المكتسبة في عمل الشرطة⁽⁵⁶⁴⁾ و في معاهدة الأخوة و التعاون و التنسيق الموقعة بين سورية و لبنان التي أشربا إليها سابقاً ، ثمّ للتأكيد على التعاون في المجالات الأمنية و الثقافية بين البلدين⁽⁵⁶⁵⁾، هذه المشاريع تولد النقاء مصلحياً مشتركاً ، و تعتمد على تكوين و تثبيت قواعد حسن النية ، و في نفس الوقت تساهم على بناء علاقة الاعتماد المتبادل (Interdependence) ، كما أنها تساعد على بناء إجراءات التلاحم الشعبي الرسمي (Integration).

غير أن هذه المحاولات تعتقد في كثير من الأحيان إلى العلاقة الهندسية ، التي لا تتوقف عند حدود هذه اللقاءات ، بل تسعى إلى ما أطلق عليه بعملية "التوليد و إعادة التنشيط" ، و يعني التوليد أن لا يقتصر العمل على ذاته بل يولد إلى جانبه عمل آخر. و يعني إعادة التنشيط ألا يتوقف العمل عند الانتهاء منه ، بل يتم إعادة تقييمه و تنشيط الجوانب المتفق عليها و خاصة تلك التي أنت بثمار ملموسة. كما أن عملية "التوليد و إعادة التنشيط" فهي سياقها المطروح سوف تساعد على بناء عملية "الإعادة الإيجابية للمتقصات" و التي تعني القدرة على تحويل المخرجات السلبية لآنية إلى إيجابيات في المستقبل.⁽⁵⁶⁶⁾

(563) محمد ، عبد الله يوسف ، السياسة الدولية ، مرجع سبق مر ٢٩

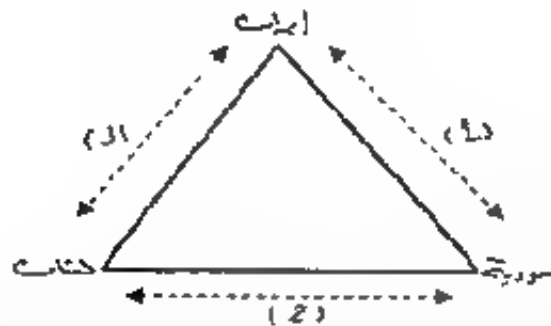
(564) أنظر ، جريدة تشرين ، ٢٧/٢/١٩٩١.

(565) أنظر ، جريدة تشرين مرجع سبق ، ٢٠٠ / ١١ / ٢٠٠

(566) محمد ، عبد الله يوسف ، السياسة الدولية ، مرجع سبق مر ٢٠

إن هذه المداخل سوف تنعكس بصورة إيجابية على القرار و السياسة الخارجية للدولة المعنية إذا ما تم الأخذ بها ، كما أنها تفتح المجال الحارح إلى الحوار العقلاني، وتحجم التوحشات و الآراء الراديكالية على المدى البعيد و ليس القريب، فالعمل وسط هذه المعادلات الكثيرة من صور التصارب و التصاد و التقارب و التجاذب لا يمكن أن يكون وفق وصفة جاهزة يمكن إعدادها بأي مختبر سياسي بين ليلة و ضحاها بل يجب أن يأخذ هذا العمل ، إن شاء القراء، وقته حتى يمكن جني ثمار حقيقية و ليست فقط لوهاما سياسية متدعة.

المطلب الثاني: المثلث التعاوني الأول (إيران – سورية – لبنان):



يبين المسار رقم (١) العلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و إيران التي بدأت بتوقيع البلدين على بروتوكول لتبادل البضائع خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١ ، و نص على تبادل البضائع بين البلدين وفقاً لقيم السلع المتفق عليها، ثم عدل هذا البروتوكول عام ١٩٨٤ حيث سمح بإبرام العقود لأية سلعة سواء كانت مدرجة في الجداول المرفقة أو غير مدرجة فيها⁽⁵⁶⁷⁾ و تنظم للعلاقات التجارية بين سورية و إيران حالياً وفقاً لأحكام الاتفاق التجاري الموقع بين حكومة البلدين في ١٦/٣/١٩٩٦ والمصدق بالمرسوم التشريعي رقم ٢٤١ وتاريخ ١٠/١١/١٩٩٧ والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١٠/١/٢٠٠٤ ، حيث يتم بموجبه تسديد قسم البضائع المتبادلة بين البلدين بالقطع الأجنبي القابل للتحويل بصورة حرة، و تصدر سورية إلى إيران البضائع التالية: (مستجات كيماوية ، قطر حام بطاطا ، حامض بورميك)، أما أهم المستوردات السورية من إيران ، فهي: (عربات نقل بالسكك هتق مفسر ، إطارات شاحنات و باصات تر هندي شعير ، حنفيات)⁽⁵⁶⁸⁾ و تسعى إيران لتقوية العديد من المشاريع في سورية ، نذكر منها

- مشروع لإنتاج الإسمنت في حماء بطاقة مليون طن سنوياً ، تقدر كلفته بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وفق صيغة (B.O.T) لصالح شركة (أحداث صنعت) الإيرانية التي ستمول ٤٠ % و الباقي من قبل الجانب السوري.
- مشروع إنتاج سيارات سياحية من طراز (سمند) في سورية بمشاركة شركة (إيران حودرو) و المؤسسة العامة للصناعات الهندسية و شركة السلطان التجارية.

(567) د. السوراني ، كرم مسود ، تطور العلاقات الاقتصادية السورية – الإيرانية ، ورقة عمل أعدت لندوة بحوث العلاقات السورية

الإيرانية ، المستقلة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ٣.

(568) أنظر تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مديرية

العلاقات الدولية ، وزارة الاقتصاد و التجارة ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٤

▪ مشروع إنشاء ١٠ صوامع للحبوب بقيمة ١٨٠ مليون دولار تتسع لمليون طن، يمول كاملاً من الجانب السوري.

و تتم متابعة علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجسبين السوري والإيراني من خلال اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجاري الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٤ ، ويتم ذلك عن طريق الاتصالات الثنائية والريارات بين الجهات المعنية في المجالات المختلفة بين البلدين وبعض اللجان الفرعية المشكلة في إطار بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين. كما تتم متابعة هذه العلاقات عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة العليا المشتركة السورية - الإيرانية واللجنة الرزارية المشتركة لتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والمشكلة في إطار الاتفاق المشار إليه أعلاه ، وقد وقع الجانبان في ختام أعمال اللجنة العليا في شباط ٢٠٠٤ على الوثائق التالية.

▪ مذكرة تفاهم للاجتماع الثاني للجنة التنسيق المعنية بشؤون الصناعة.

▪ مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة والتعمير.

▪ مذكرة تفاهم بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية ووزارة البترول الإيرانية.

▪ بروتوكول تعاون في مجالات البريد والاتصالات و ثقافة المعلومات.

▪ مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي والريارة.

و تسعى سورية و إيران لإحداث منطقة التجارة الحرة ، وشكلت لجنة مشتركة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٠٠٣/٥/١٤ لحث موضوع التجارة التفصيلية بين البلدين وصولاً لمنطقة تجارة حرة بينهما ، في صهران خلال الفترة ١٣-١٦/٩/٢٠٠٤ ، وقد وقعت إيران و سورية على عدد كبير من الاتفاقيات بينهما خلال علاقاتهما التاريخية الوطيدة ، نذكر منها:

▪ الاتفاق الثقافي الموقع في طهران بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١ والذي تم توقيع عدة برامج تنفيذية في إطاره كإجراء البرنامج التنفيذي للأعوام ٢٠٠٢ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ الذي تم توقيعه في طهران بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦ .

▪ اتفاق شائي لتبادل البريد العاجل موقع بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٥ بين إدارتي البريد في البلدين.

▪ الاتفاقية القضائية في المواد المدنية والتجارية والجزائية و الأحوال الشخصية الموقعة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٥ وصدق عليها بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤٨/ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ .

▪ اتفاق حول تجنب الارواح الصربي بين البلدين بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٠ وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١ .

▪ اتفاق نقل حوي موقع في ١٩٩٧/٧/٢٨ مصق بموجب المرسوم التشريعي /٤٤/ لعام ٢٠٠١ ومذكرة تفاهم موقعة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨ .

▪ مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٥ بين البلدين حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المحالفات ومنعها ومكافحتها.

▪ مذكرة تفاهم أكثر تفصيلاً بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١١ بين وزارة الإسكان والتعمير السورية ووزارة الإسكان وإنشاء المدن الإيرانية فيما يتعلق بالتعاون في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والتخطيط الإقليمي والممراتي والتأهيل والتدريب وتبادل الخبرات بين الجانبين.

- مذكرة التفاهم للتعاون الصحي بين وراثتي الصحة في البلدين للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الموقعة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٢.
 - مذكرة التفاهم حول إنشاء لجنة سورية - إيرانية مشتركة تتولى تصور لدراسة مبدل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين الموقع في دمشق بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٣.
 - مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ حول التعاون في مجال الدراسات العلمية والاقتصادية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤⁽⁵⁶⁹⁾.
- و يشير المسار رقم (٢) العلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و لبنان و هي ذات ثقل تاريخي تحكم العوامل الجيوسياسية التي تجمع بين البلدين ، حيث أحدث إطارها القانوني من خلال الانقذ الاقتصادي لعام ١٩٥٢ ، و ترسخت في معاهدة الأخوة والتعاون والتسقيق بين سورية و لبنان في عام ١٩٩١ ، التي أنت استجابة لتوجهات أعلى سلطة سياسية مشتركة بين البلدين المتمثلة بالمجلس الأعلى السوري اللبناني، الذي يرأس الجانب السوري فيه السيد رئيس الجمهورية العربية السورية، ويرأس الجانب اللبناني فيه السيد رئيس الجمهورية اللبنانية ويضع المجلس لأعلى السياسة العامة للتسقيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها، من خلال هيئة المتابعة والتسقيق واللجان المشكلة: (لجنة الشؤون الخارجية - لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - لجنة شؤون الدفاع والأمن)⁽⁵⁷⁰⁾
- عقد الجانبان السوري و اللبناني اتفاقاً للتعاون والتسقيق الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣ ، حيث نصت المادة الأولى منه على: "إقامة أعلى درجات التعاون والتسقيق بين البلدين بما يضمن مصالحهما الأساسية والعمل على تحقيق ذلك بصورة متدرجة وعلى أساس المعاملة بالممثل وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما" وذلك من خلال تبني المبادئ التالية:
- ١- حرية تنقل الأشخاص.
 - ٢- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وفق القوانين المرعية في البلدين.
 - ٣- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
 - ٤- حرية تنقل الرساميل.
 - ٥- حرية لنقل والتفريز واستعمال وسائل النقل.
 - ٦- حرية لإبضاء والإرث وحرية التملك في إطار القوانين السائدة في البلدين.
- كما تم التوقيع على اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بتاريخ ١٢/١/١٩٩٧ وجرى التصديق عليها وفق الأصول المرعية في البلدين ثم وضعها موضع التطبيق الفعلي بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٨. ويتضمن الاتفاق الأسس والقواعد والضوابط والأحكام التي تساعد على تشجيع الاستثمار بين البلدين ومنحها التسهيلات والحوافز بما فيها الإعفاءات من الضرائب والرسوم وبالتالي حمايتها وتوفير المساح المناسب لممارسة نشاطها في البلدين. تم الاتفاق بين سورية و لبنان على إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية في الاجتماع المنعقد برئاسة السيد رئيسي مجلس الوزراء في كلا البلدين في دمشق بتاريخ ٧/٢/١٩٩٨ وفق مبدئي:

(569) المرجع السابق عنه.

(570) انظر مذكرة عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية اللبنانية ، مديرية العلاقات العربية ، ووزارة الاقتصاد والتجارة ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥

١ - تقوم الجهات السورية المختصة باتخاذ مايلزم لإلغاء الرسم القصص على شهادات المنشأ العائدة للضائع اللبنانية المستوردة إلى سورية.

٢ - إطلاق حرية تبادل جميع المنتجات الصناعية الوضعية المنشأ بين سورية ولبنان ابتداءً من ١/١/١٩٩٩ واستصدار لقرارات اللازمة بهذا الشأن.

٣ - تخفيض الرسوم الجمركية السارية المفعول على للمنتجات الصناعية الوطنية المتداولة بين البلدين بواقع ٢٥% سنوياً اعتباراً من ١/١/١٩٩٩.

كما تم الاتفاق أيضاً على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني بين البلدين ، و بدأ تنفيذ اعتباراً من تـريـح ١٧/٨/٢٠٠١ حيث حدد الاتفاق بعض السلع الزراعية التي تخضع للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ينتهي بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤ ، أما باقي المواد الزراعية غير المحددة في الاتفاق فتخضع للإعفاء الفوري من الرسوم الجمركية.

وقد وقعت سورية و لبنان على عدد كبير من الاتفاقيات بينهما خلال علاقاتهما التـريـحية الوطنية ، نذكر منها:

- الاتفاقية الصناعية وقعت بتاريخ ١٦/٩/١٩٩١.
- الاتفاق الصحي وقع بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٣.
- اتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لعام ١٩٩٤.
- اتفاقية في مجال الشباب والرياضة لعام ١٩٩٥.
- اتفاقية في مجال البيئة لعام ١٩٩٦.
- اتفاقية إنشاء مكاتب حدودية مشتركة وقعت في ١٢/١/١٩٩٧.
- اتفاقية في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل وقعت بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٠.
- اتفاقية تعاون في مجال المواصفات والمقاييس ١٨/٢/٢٠٠١.
- اتفاقية اقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر مع ملحقها بيروت تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٢.
- اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للعار وتأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق العار الطبيعي وقعت بتاريخ ٤/١/٢٠٠٣.
- اتفاقية الإعفاء المتبادل من الرسوم في مجال النقل الجوي عام ٢٠٠٤^(٥٧١).

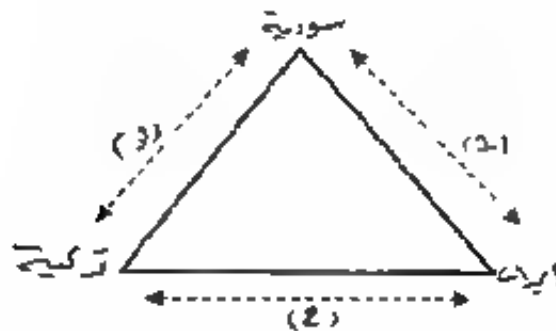
بين المسار رقم (٣) ما تقدمه إيرس للبنان من دعم مادي ومعوي ، التي تجلت بما قدمته إيران لحرب الله من مبالغ تلقاها خلال الأعوام من ١٩٨٢ و لغايه ١٩٨٧ ، و التي تقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار ، أنفقها الحرب في بناء بنية تحتية قوية ، محكمة التنظيم و متقدمة. و بدأ تدفق الأموال من طهران يصمم تدريجياً بسبب المشاكل الاقتصادية في إيران ، و لكن الميراثية جاءت من مصادر مستقلة عن الحكومة من رجال الدين الذين جمعوا تبرعات على أساس الركاة . و كان حزب الله ذكياً في تفادى الأموال الإيرانية التي استثمرت في نظام اقتصادي حر ، فـ تحول الحزب إلى شركة اقتصادية عملاقة لها مكاتب رسمية للصنير و الاستيراد ، و متاجر كبرى ، و محطات بترول و مشاريع عقارية و شركات ، و مكاتب صرافة ، و أسهم مصرفية^(٥٧٢). بذلك ابتعد حزب الله عن إيران مادياً من خلال الاستثمار في الصناعة و الشركات التقليدية ، و بات يعتمد حالياً على استثماراته المحلية ، ويستغل تمنع سان باقتصاد السوق الحر و هذا لا يؤثر على منانة العلاقة الاستراتيجية للحوية بين إيران و حرب الله أو يعني احتمال تقديم إيران الدعم المادي لحرب الله في أوقات مختلفة و عند اللزوم.

(٥٧١) المرجع السابق عيه

(٥٧٢) المصنوع ، توفيق ، أمل و حزب الله في حبة لصراعات الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ١٨٥

نشأت العلاقات الاقتصادية في مثلث التعاون الأول (إيران - سورية - لبنان) كنتيجة حتمية لتحسن و ترسيخ العلاقات السياسية فيما بينها ، حيث يشكل التحالف الاستراتيجي بين إيران و سورية الصلح الأقوى و الحامل الأساسي لأي تحالف جديد بين هذه الدول . بينما تشكل لبنان الراوية الاضعف في علاقاتها الاقتصادية مع كل من إيران و سورية بسبب التجاذبات السياسية الداخلية و الخارجية التي حكمتها مؤجراً. لتشكل الإشكاليات السياسية دافعاً لتوتر العلاقات الاقتصادية معها . كما حدث أثناء إغلاق الحدود السورية أمام الشاحنات اللبنانية إزاء تصاعد المشكلة السورية - اللبنانية - كما ذكرنا سابقاً - على الرغم من تشابك العلاقات بينهم على مختلف الصعد لذلك يتوجب على سورية و إيران احتواء خط التصعيد اللبناني من خلال علاقات اقتصادية أكثر تنظيمياً لاسيما فيما يخص العلاقات الإيرانية - اللبنانية ، و توسيعها من قبل إيران من الدعم لحرب الله إلى الحكومة اللبنانية ، فيما يحتم المصلحة الاستراتيجية لكل الأطراف الذي تعيه بدقة القيادة السياسية في كل من إيران و سورية.

المطلب الثالث: المثلث التعاوني الثاني (سورية - تركيا - إيران):



يرتكز مثلث التعاون الثاني على قاعدة أساسية هي التحالف الإيراني السوري ، الذي يعبر عنه بالمسار رقم (١) ، حيث تحدثنا عنه في المطلب الثاني. و بين المسار رقم (٢) للعلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و تركيا ، التي انصرفت سابقاً بعدم الاستقرار و تبعيتها للمناخ السياسي السائد بين البلدين. وتتم متابعة العلاقات عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة السورية - التركية للتعاون التجاري والاقتصادي والسي والمشكلة هي اطار انعق التعاون الاقتصادي طويل الأجل بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ ولقي عذت لعالية تاريخه ست دورات لها في الأعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وكن آخرها للدورة السادسة التي عقدت في انقرة في عام ٢٠٠٢. إلى جانب الاتصالات الثنائية و بعض اللجان المشكلة في إطار بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين. و يمثل النفط الحدم هم الصادرات السورية إلى تركيا حيث يشكل حوالي ٩٠% من مجمل الصادرات و يليه القطر الحام بنسبة ٥% تقريباً من مجمل الصادرات، و تشكل باقي المواد كالجلود ، و بدر قطن ، و قباب معدة للصناعة ، و الخصار و غيرها حوالي ٥% من مجمل الصادرات. أم أهم المستوردات السورية من تركيا ، فهي: (الزيت النباتي و المهدرجة - المنتجات الكيميائية و المعدنية - الأسمدة - النزول الصوفية و الصناعية - لمصنعات والآلات الحجر - بومانات وقطع تبديل)^(٥٧٣)

(٥٧٣) انظر تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية و تركيا ، مديرية العلاقات الدولية ، وزارة

للاقتصاد و التجارة ، سورية ، دمشق ، ١٠٠٥

- و قد دخلت تركيا و سورية في عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة بينهم , يذكر منها:
- اتفاق لتعاون الثقافي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٨ ، وتم توقيع أول برنامج تنفيذه له عام ١٩٨٤ وأخر برنامج كان للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٣-٢٠٠٤.
 - اتفاق التعاون السياحي الموقع بين البلدين في أنقرة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٧ وتم توقيع خمسة برامج تنفذية له في دمشق عام ١٩٨٣ وفي أنقرة عام ١٩٨٨ وهي دمشق عام ١٩٩٣ وفي أنقرة عام ١٩٩٩ وفي أنقرة عام ٢٠٠٤.
 - اتفاقية بين هيئات الإذاعة و التلفزيون الموقعة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥
 - اتفاقية فرص مع اكسيم بنك التركي لتمويل شراء قساطل الإنريبت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣ ومواد أخرى من تركيب بمبلغ ١٥/ مليون دولار ، وتم توقيع عقود بقيمة ٩٩٧٧,٤٧٨,٣٠/ دولار لاستيراد أنابيب الإنريبت لمشروع ري الحابور تم تنفيذ العقود وتوريد جميع القساطل ، كما تم تسديد القرض و فوائده بشكل كامل .
 - اتفاقية إنشاء مجلس رجال أعمال سوري - تركي مشترك الموقع بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩.
 - اتفاقية إنشاء مجلس رجال أعمال سوري - تركي مشترك الموقع بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩.
 - اتفاقية توأمة بين مرفأ اللاذقية ومرفأ زمبر التركي الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٢.
 - اتفاق تعاون في مجال النفط والغاز الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩.
 - اتفاق حول التمشيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦ والمصدق من قبل الجانب السوري بالمرسوم التشريعي رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١.
 - اتفاق تجنب الارواح الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالصرايب على الدخل بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦ والمصدق من قبل الجانب السوري بالقانون رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١١ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/٢١.
 - اتفاق شراكة مؤسس لمنطقة تجارة حرة بين البلدين الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢⁽⁵⁷³⁾.
- و يبين المسار رقم (٣) للعلاقة الاقتصادية بين تركيا و إيران ، حيث بشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من البلدين ، عاملاً مهماً في تحديد فرص توسيع العلاقات الاقتصادية بين ، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات و واردات إيران من جهة، وبين واردات و صادرات تركيا من جهة أخرى ، فإن إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا، وزيادة الواردات الإيرانية منها تترادف في نطاق حجم التوافق للتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين. كذلك فإن الجوار الجغرافي المباشر بين إيران و تركيا وما يترتب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأفراد بينهما، يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا.
- و تتمثل أهم الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا ب مواد الطاقة وبالتحديد النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي، فمن بين إجمالي ملياري دولار هو حجم للتبادل التجاري تحتل منتجات النفط والعاز نحو ٢,٦ مليار دولار. وهي صادرات مرشحة للزيادة في السنوات القادمة، خاصة وأن إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامداً لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج⁽⁵⁷⁴⁾.

(574) للمرجع السابق عيه.

(575) حل العرب محمد، العلاقات الإيرانية - لتركيا: التوافق والمنافع، مرجع سابق www.ahram.org.eg

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، كان قد عقد اتفاقاً مع إيران في عام ١٩٩٦، يقضي بقيام إيران بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا سنوياً ولمدة ٢٢ عاماً بقيمة تبلغ ٢٢ مليار دولار على الأقل، على أن ينقل هذا الغاز من إيران إلى تركيا، من خلال خط أنابيب يبلغ طوله ١٣٧٠ كيلو متراً منها ٢٧٠ كيلو متراً داخل تركيا تكلفتها المبدئية ١٢٠٠ مليون دولار، على أن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من خط الأنابيب، فضلاً عما أبدته من استعداد للمساهمة في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط. لكن قررت تركيا وقف استيراده عام ٢٠٠٢ بعد سنة شهر من بدء تنفيذ الاتفاق بسبب نوعية الغاز التي قالت إنها سيئة وطلبت من إيران خفض سعره. واستمرت مباحثات بشأن هذا الموضوع بين الطرفين.

أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا، فإنها محدودة إلى حد كبير، ولا تعبر مطلقاً عن حجم المميزات النسبية للتعامل الاقتصادي بين الدولتين، بل إن هناك لمكانات كبيرة لزيادة الواردات الإيرانية من تركيا، حيث تعتبر إيران مستورداً كبيراً لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية والمعمرة والعناية التي تصدر تركيا سلعاً منافرة بها. كما أن إيران مستوردة كبير للقمح والشعير، في حين تعتبر تركيا مصدراً لها.

وبالنسبة لمدفوعات رؤوس الأموال بين إيران وتركيا فهي لا تذكر، نظراً لأن كليهما تعد مستوردة لحدمات رؤوس الأموال أما حركة السياحة بين إيران وتركيا، فإنها متعشة، ولكن الغالبية الساحقة منها هي عبارة عن سيحة إيرانية إلى تركيا، حيث تعد إيران خامس أهم مورد للسحب لتركيا بعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، خيم التوتر على العلاقات التركية - الإيرانية على خلفية قيام طهران بإلغاء عقد الشركة التركية، وحذرت أنقرة رسمياً للمرة الأولى في مايو الماضي من تضرر العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بالترامن مع إلغاء مسؤول إيراني رفيع المستوى زيارة كانت مقررة إلى أنقرة. وصرح المتحدث باسم الخارجية التركية بأن العلاقات الاقتصادية مع إيران يمكن أن تتضرر بإلغاء عقد إدارة مطار الإمام الحميني من قبل الشركة التركية، لأن هذه المعاملة الجائرة تجاه الشركة التركية ربما تمنع الشركات التركية الأخرى من القيام بتنفيذ مشروعات في إيران. ورغم أن هذا الموضوع قد تم تجاوزه ووضح حرص الرئيس الإيراني على تسويته قبل زيارة أردوغان حيث سمح بالفعل للشركة الإيرانية باستئناف العمل⁽⁵⁷⁶⁾، فإن المسوك الإيراني والتباين الحاصل بين المؤسسات الإيرانية أثار هوامش تركية في شأن التعاون الاقتصادي، وهو ما يتضح جلياً في عدم بلورة خطوات ملموسة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين.⁽⁵⁷⁷⁾ وقد جاءت نتائج زيارة أردوغان لطهران في الثامن والعشرين من شهر يوليو الماضي، لمدة يومين، متوصعة أو محدودة. فقد انعقدت الدورة الـ ١٨ للجنة الإيرانية - التركية المشتركة للشؤون الاقتصادية والتجارية، وتم في ختامها توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي.

إن العلاقات الاقتصادية في مثلث التعاون الثاني (إيران - تركيا - سورية)، ليست قائمة على السعي الحلق من أطرافها لتطويرها وتوسيع نطاقها بقدر ما هي قائمة على ما تقرضه الضرورة الاقتصادية من حدود دنيا لهذه العلاقات، والتي يمكن أن تتوسع بشكل كبير لو توافرت إرادة سياسية لاستغلال الفرص القائمة لتوسيعها حيث يشكل التحالف الاستراتيجي

(576) كانت حكومة الرئيس الإيراني محمد خاتمي تأمل أن يتم توقيع الاتفاق بين شركة (تركيبول وشركة إيني إيه في) الهندية لتشغيل أول شركة حصة للبلد وتحتل المركز الجديد بالمساحة مفتاح زيارة أردوغان لطهران لكي النواب المحافظين الذين يتمتعون بالأغلبية في البرلمان طاقوا بإلغاء المشروع وتهموا الشركتين التركيتين بإغالة علاقات تجارية مع إسرائيل.

(577) جز العرب محمد العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والصدف، مرجع سابق.

بين إيران و سورية أيضاً الصلح القوى في هذا المثلث ، بينما تشكل تركيا الراوية الأصعب في علاقاتها بكل من سورية و إيران فهي اندفعت باتجاه تحسين العلاقات معهما . انطلاقاً من السّنة السياسية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط و ما تحمله من صغوط سياسية و اقتصادية أولاً و لأسباب حصّة بالاقتصاد التركي لاسمّا بعد تأخر انضمامها للاتحاد الأوروبي ثانياً ، الأمر الذي يصعّب إيران و سورية أمام مسؤولية تنحية الإشكاليات السياسية جانباً لصالح تقوية العلاقات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي بالضرورة لتسوية الأوضاع السياسية لاحقاً و إعطاء العلاقات الاقتصادية الأهمية الكافية على الصعيد العملي ، فمثلاً العلاقات الاقتصادية بين إيران و تركيا، هي علاقات ضرورية ، و لكن يتطلب وضعها في إطار تفصيلي للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين مثل إقامة منطقة تجارة حرة. وفي هذا الإطار، أكد النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من تركيا و إيران وباكستان من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث، ويمكن أن تنضم كل من سوريا و لبنان لاحقاً إلى المنطقة.

المبحث الثالث

مشاهد مستقبلية في نشوء المحور الإقليمي

المطلب الأول: مشهد التقارب - التكوين:

تسعى كل من إيران و سورية و تركيا للقيام بدور في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر و ما تلاه من تداعيات ، كما تشكل حجم ونوعية التهديدات المحيطة حافزاً قوياً لتقارب العواصم الأربع (طهران - أنقرة - دمشق - بيروت) ، بالنسبة يقوم مشهد التقارب - التكوين على أساس افتراض نشوء المحور الإقليمي (إيران - تركيا - سورية - لبنان) بناءً على ثلاثة عوامل أساسية ، هي:

العامل الأول: العلاقات القوية التي وصلت حد التحالف بين بعض دول المحور المفترض لاسيما التحالف، الإيراني - السوري ، و الدعم الإيراني لمقاومة اللبانية ، و العلاقات السورية اللبنانية التي وصلت حد تلازم المسارات في وقت من الأوقات.

العامل الثاني: ما شهدته العلاقات البينية في اتجاهين متكاملين (سورية و تركيا) ، و (إيران و تركيا) من تحسن ملحوظ.

العامل الثالث: التهديدات التي تواجه الدول الأربعة ، و التي تشكل في بعض الوقت نواحي لهذا التحالف من جهة أخرى

أحدث العلاقة بين تركيا وجارتها إيران وسوريا في التطور في الآونة الأخيرة واكتسبت تلك العلاقة أهميتها من البعد الأمني الذي يمثلته العراق إلى جانب التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري الذي يشهد مرحلة جديدة بين تلك البلدان. فعند زيارة حاتمي لسوريا ولبنان حسنت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في الرابع من يوليو الماضي أعقبها زيارة رئيس الوزراء السوري إلى أنقرة ، و في الثامن والعشرين من يوليو الماضي جاءت زيارة لوردغان رئيس الوزراء التركي إلى طهران وتأتي تلك المشاورات المستمرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي بين طهران وأنقرة و دمشق في إطار نشاط دبلوماسي مكثف صممن جهود إقليمية أخرى في محاولة لإيجاد صيغة لمواجهة الثنائي الأمريكي - الإسرائيلي في العراق.

وجاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في ٨ آب ٢٠٠٥ لتؤكد أهمية ما يجري داخل العراق و تأثيره على المنطقة والعالم الإسلامي وضرورة تكثيف التعاون مع دول الجوار وخاصة سوريا وإيران لاتحاد مواقف مشتركة من أجل المحافظة على وحدة العراق⁽⁵⁷⁸⁾، والتعبير عن القلق من النوايا التي تصورها للولايات المتحدة وإسرائيل للعراق والمسطقة مع الانهيار بالنورط المباشر في دعم عمليات إرهابية في العراق وضرورة التنسيق فيما يخص المسألة الكردية و التعلل الإسرائيلي في شمال العراق ، و الحلولة و تقسيم العراق و خروج القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة. كما سعت كل من إيران و سورية إلى تعزيز علاقات الدولة المتناحرة مع لبس من خلال الريارات الرسمية التي قام بها كل من الرئيس السوري بشار الأسد و الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى لبنان محاولين نقل العلاقات معها من المستوى الحربي - أي الدعم اللوجستي المقدم من إيران و سورية لحزب الله - إلى مستوى الدولة و هرمها المؤسسي.

وتشهد العلاقات التركية الإيرانية تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة توجت بالريارات المتبادلة للمسؤولين بين كلا البلدين ، حيث غلب الملف الأمني على أولوياتها إلى جانب البعد الاقتصادي وإجراء الوفد الأمني الإيراني برئاسة علي أحمددي نائب وزير الداخلية مباحثات

(578) انظر ، تشرين ٨/٨/٢٠٠٥ ، عدد ٩٣٢٢

في أنقرة في السابع والعشرين من يونيو الماضي التي سبقت زيارة لوردغان لطهران التي ركزت على الأوصاع الإقليمية والعراق والتعاون الأمني بين تركيا وإيران والتسيق المشترك لمكافحة أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني ومنظمة مجاهدي خلق المحظورتين والتدخل الإسرائيلي في شمال العراق كما ذكرنا سابقاً.

أما عن العلاقات التركية السورية فشهدت تطوراً هاماً بعد الزياره التاريخية للرئيس بشار الأسد إلى أنقرة ، والزيارات المتبادلة للمسؤولين بين كلا البلدين ، وكان أهمها زيارة رئيس الوزراء السوري نجي العطري لأنقرة في ١٤ يوليو الماضي ولقائه مع المسؤولين الأتراك والتي حظيت باهتمام مؤسسات الدولة التركية ، وتركزت المباحثات على الوضع العراقي والتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وأحدثت سورية مبادرات لدفع تلك العلاقة نحو عبور أوثق كقنل سورية من مساحة مياهها الإقليمية وفي حركة مارتونية مصادرة قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ابيود اولمرت بزيارة حاطة لأنقرة في نفس توقيت زيارة الضيف السوري في محاولة لتهدئة أي توتر في العلاقات مع أنقرة ، والذي ظهر في رفض لوردغان معافسة لومرت معللاً بإجارته و تأجيل اجتماع اللجنة التركية الإسرائيلية المشتركة عدة مرات منذ ٦ شهر⁽⁵⁷⁹⁾ وجاء التقارب التركي مع إعلق سورية ملف مسدة أكراد تركيا، وانتيار نظام صدام حسين وتحتي عدم الاستمرار في العراق وانعكاسه على تركيا ، وبحطى الدور السوري بأهميته من علاقاته المتشعبة الحيدة مع كل الطوائف العراقية خاصة قادة السنة و لاتفق على استئناف محادثاتهما حول تقاسم مياه نهر الفرات و الموقف السوري المعارض لسيادة التركية على إقليم لواء الإسكندرون/هاتاي.

ويعتبر نجاح كل من أنقرة ودمشق في إدارة علاقتهما، رغم مشكلات حلاية يتصل بعضها بأزمة حدودية(لواء الإسكندرون) أو بتوجهات سياسية متباينة، مثالاً للاستقال بالعلاقات من مستوى الصراع إلى مستوى التسيق والتعاون ، حيث نجحت الدولتان بإرادة وطبقة مستقلة مشتركة، في تجاوز فجوة المعوقات من خلال مشوار طويل من جهود بناء الثقة بينهما. ووضع أسس حقيقية ومنية للتعاون والاعتماد المتبادل، التي يمكن أن تجعل من أي محاولة للعودة إلى اجواء التوتر والصراع، خطوة محفوفة بالمخاطر على المصالح الوطنية لكل منهما. وهو ما دفع الجانب التركي إلى إعلق الملف الأمني الذي كان يشكل معوقاً كبيراً مثلاً لفعه إلى نجيب حبيته المتكرر عن مسألة لواء الإسكندرون. والملاحظ أن الرئيس بشار الأسد، خلال زيارته لأنقرة حرص على شرح الفرق بين موقفه بلاده من قضيتي مرتفعات الجولان و الإسكندرون، لكيلا يعمهم أحد أن سوريا بدأت مراد التنازلات عن أراضيها. حيث أوضح أن سكان الإسكندرون لم يتغيروا منذ آلاف السنين ، أما الجولان فواقعة تحت احتلال استيطاني قام بتغيير التركيبة الديموجرافية لها ولهذا فإن قضية الإسكندرون خلاف حدودي قابل للحل مستقلاً ببساطة ، بينما احتلال الجولان مرتبط بصراع مركب بين العرب وإسرائيل. (580)

وشكل التقارب التركي من إيران وسورية سجلاً داخل تركيا بين تيارين: أحدهما معارض لهذا التوجه من منطلق أن تركيا يجب أن تكون هي احر حدود أوروبا مع الشرق وأن البلدين إيران وتركيا بالرغم من تشابههم في عصر القوة إلا أنهما كانا تاريخياً في تنافس دائم ، وأن تركيا تنتمي إلى جبهة أدول الديمقراطية ولا يمكن أن تكون محوراً مع الأنظمة غير الديمقراطية ، وأن إقامه محور تركي سوري إيراني لعرقلة قيام دولة كردية ليس خياراً سليماً في السياسة الخارجية لأنها تؤسس لخلاف وتوتر دائم بين الأكراد وتركيا

(579) عبد الصادق ، عادل ، في ظل المشهد العراقي هل سينتصر المحور الإيراني - التركي - السوري ؟ www.ahram.org.eg

(580) د.إبراهيم محمد سعيد ، من دمشق و أنقرة إلى القاهرة و طبر ان شبكة تفاعلات إقليمية جديدة ، www.ahram.org.eg

ويرى الموقف المعروض أن إيران وسورية ربما تلقي نسبياً في الموضوع العراقي لكن تركيا لا تلقي معهما على أساس أن مسألة عدم الاستقرار في العراق تمثل مصلحة أولية لكليهما في ظل الخلاف مع الولايات المتحدة وتأثير ذلك على العلاقة بين صفتي الأطلسي أما تركيا فإن من مصلحتها وهي السائرة في طريق الديمقراطية الأوروبية نجاح محاولة إقامة ديموقراطية وإرساء واستقرار وأمن العراق وأن تركيا يجب أن تركز على علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة التي ستشكل الدرع الأساسية لتبديد هوامس تركيا الأمنية.

أما الاتجاه المؤيد للتقارب ، فيركز على أن تركيا تجاوزت مسألة تصدير الثورة الإيرانية وأن تركيا يجب أن تطور مفاعلاً سليماً للتواصل مع الإسلام بحيث لم يعد هناك أي مركز جذب للإسلاميين الأتراك خارج تركيا ، كما أن الحساسية التي تظهرها تركيا في علاقاتها الدولية تجاه الجغرافية الإسلامية صاغت من اهتمام الدول والمجتمعات الإسلامية بتركيا ، وليس العكس. ومن معارضي سياسة حكومة أردوغان يهدفون إلى إبعاده الانفتاح التركي على العالم الإسلامي الذي أصاب لتركيا مزيداً من القوة على الساحة الدولية ولدافع وراء ذلك التقارب يكمن في القلق من تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل وعرقلة إقامة محور تركي إسرائيلي عراقي أمريكي وإبعاد تركيا عن العرب وإيران ، وهذا في الواقع يتجاهل أن ٨٢% من الأتراك يسمون إلى إسرائيل على أنها دولة إرهابية و ٧٥% يريدون قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، وأن الدافع للقلق لدى سوريا وتركيا وإيران ليس فقط الدولة الكردية بل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويوحد تركيا وإيران وسوريا الموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق ووحدة أراضيها من منطق أن أي تجزئة يصير ليس فقط بالأمن والاستقرار داخل العراق بل بالقوى الإقليمية المجاورة ومنطقة الخليج بأطرافها الشيعية ، وتسمى تلك الدول لتلافي أي ترغيبات يمكن أن يصير بهم ، أو تشكل تهديد لهم في المستقبل ، وتتركز مطالب تلك القوى بضرورة إخلاء العراق من الوجود الأمريكي وحرية التجارة مع العراق بما في ذلك تجارة النفط وفتح الأسواق فضلاً عن المطالب الإيرانية بمنح الشيعة دوراً أكبر في إدارة العراق وحرية زيارة للعتبات المقدسة.

يخضع الموقف العراقي - إجمالاً - لطروف الضغط والتأثير الأمريكيين في أي حكومة عراقية ، وإن كانت مستقلة سمياً ، كي تسير المفهوم الأمريكي للأمن الإقليمي و تتطابق معه. فقد شكلت الحكومة العراقية الجديدة تحدياً لدول الجوار سواء ما يتعلق بتوجهاتها المحتملة لسياساتها الخارجية تجاه دول الجوار وانعكاس ذلك على دول تعادىها الولايات المتحدة وتهدها إسرائيل أو ما يتعلق بمستقل علاقاتها مع تلك الدول ومصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق في ظل احتمال إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل ووجود قوات أمريكية في شكل قوات عسكرية على أراضيها وعلى مقربة من أهداف حيوية لإيران وسورية. فمن الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تملك فعلياً سياسة خارجية واضحة ومؤثرة ومستقلة في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق ، وإن أمسى وجودها تحت مسمى القوات المتعددة الجنسيات. فعلاقات العراق الخارجية ، رغم وجود وزارة للخارجية مستقلة نسبياً ، لن تغير كثيراً من صبيعة الأمور ، حيث سلبت الدور الجديد - بدلاً من بول بربر الذي انتهت مدته في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ - سفير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد جون جروبوني ، من موقع التأثير الجديد لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد التي يراد لها أن تكون الكبرى في العالم ، حيث وصل حجم هيئة موظفيها إلى ٢٠٠٠ شخص

أو أكثر.⁽⁵⁸¹⁾ بذلك فرضت الورقة العراقية بتفاعلاتها الداخلية وتحدياتها الخارجية على إيران و سورية و تركيا التنسيق فيما بينها.

و يشكل الوضع العراقي دافعا إلى جانب العديد من الدوافع الأخرى لكل دولة من الدول الأربعة نحو التقارب لإقامة المحور الإقليمي . نستعرضها على الشكل التالي:

أولاً، إيران:

تواجه إيران لزمة شديدة على الصعيد الخارجي بفعل تصاعد التهديد الأمريكي لها والذي يستهدف رعية النظام الحاكم فيها كمقدمة لتغييره كما حدث في العراق. وعلى الصعيد الداخلي تواجه إيران لزمة أخرى دجمة من تصاعد الصغوط المطالبة بتكريس عملية الإبتاح السياسي⁽⁵⁸²⁾ . و يرتكر التشدد الأمريكي على إيقاف إيران لبرامجها النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي لحركات المقاومة الفلسطينية ولحرب الله اللبناني مما يعني إخراج إيران من ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي⁽⁵⁸³⁾ إلى جانب الحصار الأمريكي لدور إيران الإقليمي في آسيا الوسطى حيث تنشر قواتها العسكرية في بوركينابا، طاجيكستان، قرغيزستان⁽⁵⁸⁴⁾ فقد نحتل إيران في دائرة لاستهداف الأمريكي وأدواته السياسية بعد العراق ، لذلك عملت طهران على الاحتواء بشبكة جيدة من العلاقات الإقليمية ، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفاء عسكرياً في مواجهة التحالف الأمريكي الدولي تحسباً لطور العمل العسكري، لكن تعتمد على الجوانب السياسية والثقافية والأمنية ، حيث تترك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكري جديد، كما أنها تترك الارشادات الخاصة للدول التي تسعى إيران لصمها إلى هذا التكتل خاصة تركيا ، لذلك تعمل إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة في مبادرة جديدة من نوعها، في إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، بهدف إقامة حرم أمنى جديد لها، حيث تبيت أن موقف الجهاد الفعال الذي تبنته خلال الأزمة الأفغانية ثم لأزمة العراقية قد استفاد أغراضه، وأصبحت بحاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقعها الأول.⁽⁵⁸⁵⁾

ثاني: تركيا: منذ أن جاء حرب العداله و التنمية إلى السلطة في أعقاب فورهم في انتخابات ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ تعيش تركيا في حضم إعدة صياغة أولياتها الجيومياسية وفق مصالحها، الذي يحاول بناء حصور مع العالم العربي الإسلامي مع الحرص في الوقت نفسه على عدم القيام بقطع رابطة تركيا العسكرية و الصناعة مع إسرائيل. و من ثمار تلك السياسة التحسن للملت في علاقات تركيا مع سورية و إيران .

و وفق للرؤية التركية ، فإن ما يجري في العراق حالياً يقرب ما بين تركيا و سورية و إيران حيث أن هناك أهدافاً مشتركة للطرفين تشمل بالنالي:

- ١- الحفاظ على وحدة و سيادة أراضي العراق و منع تجزئته.
- ٢- تحن قيام حرب أهلية هالك ، بسبب اختلاف موارد القوى بين أعراقه و طوائفه.
- ٣- ضمان التوزيع العادل للثروة النفطية على جميع العراقيين.

و من هنا فإن إقامة فيدرالية في العراق على أساس عرقي هو الباب الذي يؤدي إلى عدم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة ، خاصة مع اعلان الفصبيين الكرديين الرئيسيين في العراق

(581) د شكريه احمد ، شعاعات حربي لعمليتين و العراق على منطقة الخليج العربي ، سلسلة محاضرات الإمارات ، عدد ٨٩ ، أبو ظبي

سولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ص ٢٠ .

(582) عيسى . احمد ، إيران بين مآزق www.ahram.org.eg

(583) لسرد من الإطلاع ، تنظر: عكاشة . سيد ، الصحافة الإسرائيلية والعملة على إيران وحرب الله www.ahram.org.eg

(584) محييم ، سامية ، التطورات في السيلة الإيرانية بطار للتكديبل في ظل قيمه القطب الواحد www.ahram.org.eg

(585) د.عبد المؤمن ، محمد السيد ، إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة www.ahram.org.eg

الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامه جلال الطالباني ، و لحرب الديمقراطي الكردستاني برعاية مسعود النازاني ، توحيد سلطتهما . و ترافق ذلك مع الخطوة الأهم و هي اتفاق الأكراد على مشروع دستور عراقي يلحظ إقامة فيدرالية كردية يصمم إليها منطقة كركوك التي تعتبر المعقل الرئيسي للتركمان حلفاء أقرة . فيما هو عملية استكمال قانونية للسيطرة على كركوك . و زاد من الشك حول البوفا الكردية مظاهرات السليمانية التي قام بها الأكراد في ١٤ فبراير ٢٠٠٤ و التي لم تطلب سولة كردية عراقية فحسب بل بإقامة دولة كردية كبرى تصمم إلى جانب أكراد العراق ، أكراد تركيا و أكراد إيران^(٥٨٦) مما يؤدي إلى خصر فعلي على الوحدات الكردية و الاجتماعية لدول الحوار العراقي ، مفصلاً في أحداث تحول فسي طريقة تعاطي السلطة التركية مع عدد كبير من القوى الإقليمية و الدولية . و للمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا و كل من سورية و إيران ، و تتصدع الشراكة بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل . خاصة في الأونة الأخيرة حين وصف رئيس الوزراء التركي إن ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين يماثل معاناة اليهود في أسبانيا ، و وصف عملياتها في الأراضي المحتلة بأنها إرهاب دولة ، وقامت تركيا بسحب سفيرها احتجاجاً على سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ، وجاء القلق التركي من النشاط الإسرائيلي لدى أكراد العراق ليضعف امتعاضاً تركيا آخر من السياسة الإسرائيلية و لتثير شكوكاً تركية حول مقاصدها ، وأعلنت تركيا على سنان وريز حارجبتها عبد الله جول عن قلقها وكل المنطقة من النشاط الإسرائيلي حول ما وصفت إليه آلية العلاقات التركية - الإسرائيلية من تراجع دفع الرئيس بوش شخصياً لمناقشته مع رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال قمة الأطلسي الأخيرة في استنبول

و ففتد تركيا دور الوكيل للقوة العظمى بعد أحداث ١١ سبتمبر و بدء ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب و احتلال أفغانستان و العراق ، فلم يبق لها سوى الدور الأمني . و حتى توكيل هذا الدور لتركيا لا يتطلب مقابلاً من وجهة النظر الأمريكية . فعلى تركيا أن تساعد في المجال الأمني دون أن تكون شريكه في المكاسب الاقتصادية حتى أهمية الموقع التركي بالنسبة إلى إسرائيل تقلصت بفعل التمثل الإسرائيلي المباشر في العراق ليس في المناطق الكردية فحسب ، بل في بغداد و المدن الجنوبية و الشرقية . ثم إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل من خلال الاتفاق الاستراتيجي مع تركيا كان عزل إيران و سورية و وضعهما بين فكي الكماشة و الصغط عليهما . و بعد التواجد الإسرائيلي في العراق لم تعد إسرائيل تولي تلك الأهمية للاتفاق مع تركيا فهي يانت موجودة على الحدود الإيرانية و على الحدود السورية من جانب العراق . و تحطط لإثارة فتس و قلاقل في هذين البلدين^(٥٨٧) و تواجه تركيا أيضاً شبكة لحلاف يرايد ترابطها بين دول الحوار . فإضافة إلى معاهدي روسيا مع أرمينيا و جورجيا ، و مبيعات الأسلحة الروسية إلى الحكومة القبرصية اليونانية ، أبرمت روسيا اتفاقية لتتعاون مع عسكري و العني مع اليونان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ . و ذلك خلال أول زيارة يقوم بها وزير دفاع روسي إلى تلك الدولة في العصر الحديث^(٥٨٨) كما لا تزال روسيا هي المورد العسكري الرئيسي و الحليف الدبلوماسي لسورية التي تتقارب مع اليونان في تحالف استراتيجي ضد تركيا كلما دعت الحاجة لذلك ، هذا بينما تشكل حالياً علاقة تتراب أهمية بين روسيا و إيران . لذلك تسعى تركيا بتقربها من سورية و إيران خنراق شبكة الاحلاف

٥٥٥

(٥٨٦) صفي . عبد المظفر محمود . اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية للتركية . السياسة الدولية . العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤ . ص ١٢٥

(٥٨٧) موسوي . سيد حسين . مثلث القوة: تركيا و إيران و العرب . شؤون الأوسط . العدد ١١٦ غرير ٢٠٠٤ . ص ٦-٧

(٥٨٨) صفي . مالك . المرأة و الحنر في سياسة تركيا الخارجية . دراسات علمية . العدد ٢٧ . مركز الإمارات للدراسات و البحوث

الاستراتيجية . أبو ظبي . ص ١٨-١٩

و يشكل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي دعفاً باتجاه التقارب في ثنائية الحاليتين (الانضمام - عدم الانضمام) ، ففي الحالة الأولى سيكون دعفاً نحو مزيد من التقارب باتجاه لبنان و سورية نتيجة سعي الأخيرة لعقد اتفاقية الشراكة للسوريه - الأوروبية و التوقيع بالاحرف الأولى عليها ، مما يعني أن تتحول تركيا إلى بوابة نحو أوروبا و معبر بري لانتقال النسيج و تجاره الترانزيت. أما في الحالة الثانية ، فإن تعثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي لاكتساب العضوية⁽⁵⁸⁹⁾ سيُشكل دعفاً باتجاه مزيد من التقارب مع دول الشرق الأوسط و لاسيما سورية و إيران و لبنان لاحقاً بسبب سياسة التصدير المعتمدة من قبل تركيا بعد الأزمة الاقتصادية التي شهنتها في نهاية عقد السبعينيات و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تمثل بانخفاض معدل النمو ليصل إلى ٥% عام ١٩٩٩⁽⁵⁹⁰⁾ ليحل من أسواق الشرق الأوسط ساحة استراتيجية مهمة لتركيا.

ثالثاً: سورية: يختلف الدافع السوري نحو إقامة محور إقليمي عن كل من الدول أعضاء المحور ، من أنه يطلق من وعي القيدة السورية و فعلها السياسي على الصعيد العربي و الإقليمي بضرورة إقامة محور إقليمي يخلق التوازن في المنطقة في إطار التوتر الدائم الذي ميز العلاقات السورية - الأمريكية خلال العقود السابقة ، و فشل المفاوضات السورية - الإسرائيلية في مدريد ، و ترديد الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أن أصبح يشكل حدوداً مع سورية.

و ما يريد من سرعة تقارب سورية مع دول المحور المفروض عامةً و التمسك بتحالفها مع إيران خاصةً ، هو تعرضها لمزيد من الضغوط ، فهي تواجه ضغط الإصلاح الداخلي بمستوياته الإدارية و الاقتصادية. و ضغط خارجي تمثل بالتهديدات الأمريكية لسورية التي بدأت قبل انتهاء الحرب على العراق من خلال دعوى المساعدة العسكرية السورية لطام صدام حسين، ثم لتخلي عن أسلحة الدمار الشامل و وقف دعم عمليات المقاومة العربية في فلسطين و العراق و لبنان و انتطبيع مع إسرائيل من دون مقابل و التعاون الأمني معها - تعرضنا لها بالدراسة و التحليل في المنح الثاني من الفصل الثالث - و قد وصلت التهديدات حد فرص العقوبات الاقتصادية و الدبلوماسية التي تجلت بقانون محاسبة سورية الذي أخذ شكل القرار /١٥٥٩/ لاحقاً.

رابعاً: لبنان: دفع الأحداث الأخيرة و تزايد حدة المعارضة في لبنان باتجاه تدويل المسألة اللبنانية ، مما شكل دافعاً لمؤسسة الرئاسة اللبنانية و المقاومة ممثلةً بحزب الله نحو التمسك بالعلاقات الاستراتيجية مع كل من سورية و إيران ضيقاً لإيقاع التجاذبات الداخلية و إيقاف تدويل المسألة اللبنانية باعتبارها شأنًا يخص الدولة اللبنانية بالتأكيد على أن لبنان دولة مستقلة و يحق لها إقامة علاقات خارجية مع دول الجوار ، و يأتي دخول لبنان في هذه المحور إثباتاً فعلياً على ذلك. و قد جاء التأكيد على أهمية الدور التركي في المنطقة على لسان السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله عندما قال: لتركيا مصالح استراتيجية كبرى مع العالمين العربي و الإسلامي ، و هي في موقعها تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً جداً في العالم العربي و الإسلامي و الشرق الأوسط إذا استدارت قليلاً نحو العالم العربي و الإسلامي و أعطت أولوية للعلاقات العربية و الإسلامية . . . إن هناك استعداداً كبيراً في العالم الإسلامي ، خصوصاً عند حيران تركيا مثل إيران و سورية ، لتطوير تعاونهم مع تركيا على

(589) وافق الاتحاد الأوروبي في قمة طينكي في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ على ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة لمعوية الاتحاد

الأوروبي. للتطلاع على شروط الاتحاد الأوروبي و مشكلات انضمام تركيا إليه، انظر التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السورية

و الاستراتيجية، مصر ، القاهرة ، عام ٢٠٠٠ ، ص ٢١٧-٢٢٣

(590) انظر- المرجع السابق، ص ٢٢١

أكثر من صعيد ، لكن المر يتوقف على مبادرة تركية⁽⁵⁹¹⁾ لابد لمتخذ القرار السياسي في دول المحور الإقليمي من أن يتعامل مع مخرجات السياسة الخارجية للدول الأخرى وفق الخطوات الآتية:

١- الفصل: و يعني أن يدرك بأن هناك أبعادا في السياسة الخارجية تعنيه و أخرى لا تعنيه ، و يجب التعامل فقط مع تلك التي تهمه و يترك الأخرى التي تكون موجهة لدول أخرى ، لأنه من الخطورة أن يقوم بحلط هذه الأبعاد و كأنها شيء واحد . كما الابتعاد عن القضايا الحساسة و مناطق الاختلاف ، و خاصة الأيديولوجية صمن ما ببناء سابقا .

٢- الحصر: و يعني حصر السياسة الخارجية المتبادلة بين دول المحور الإقليمي (إيران - سورية - تركيا - لبنان) و عدم تدويلها، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السورية - اللبنانية ، و الإيرانية - اللبنانية (حرب الله) . فكما كن هناك تدويل كانت عرضة للاهتزاز . و هد يستلزم النظر أيضا إلى تركيا من منظور حاصر مجرد عن المطور الخارجي و خاصة المحيط الأمريكي - الإسرائيلي بخصوصياته و ظروفه المختلفة.

٣- التدرج: يجب الأخذ بمبدأ التدرج إزاء العلاقة مع تركيا، و ذلك لتعقد الظروف المحلية لجميع الدول مكوّن المحور . هذا التدرج يجب أن يبدأ بالقضايا غير المسيسة كقاعدة للانطلاق نحو آفاق القضايا السياسية الأخرى في المستقبل ، و التي يمكن أن تكون مثار جدل و خلاف بينهما.

٤- التفصيل و الاستثمار: بعد الأخذ بسياسه التدرج يجب النظر إلى آلية واقعية بناءة نحو تفعيل القضايا المتفق عليها و استثمارها بالشكل العقلاني للدول في قضايا أخرى . بحيث يتم التعامل مع أهم القضايا و منها قضية الأمن الإقليمي من خلال مقدرات غير عسكرية. و تركز سياسة التفعيل و الاستثمار على ثلاثة أمور هامة ، هي:

- إعادة البناء الأمني.

- تفعيل الدور الدبلوماسي.

- تفعيل التعاون الاقتصادي التقني.

إننا الآن بحاجة إلى موانئ إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، التي تحتاج أكثر من أية منطقة في العالم إلى السلام و الحرية و البناء ، لاسيما و أن القرن الحادي و العشرين هو قرن التحالفات الإقليمية بشكالتها المختلفة السياسية و الاقتصادية و العسكرية. و صمن هذا الإطار من المدخ السياسي تأتي الأهمية الواقعية لإقامة المحور الإقليمي (إيران - تركيا - سورية - لبنان) الذي يرتكز على قاعدة "الأمن الجماعي و المصالح المشتركة" ، مما يعني إيجاد دائرة تطوق تلازم الأزمات و الوجود الأمريكي في المنطقة ، حيث سيساهم هذا المحور في ملئ الفراغ الاستراتيجي أولاً ، و يحد من التمدد الأمريكي - الإسرائيلي ثانياً ، و يحفف من الصعوبات الأمريكية على دول المنطقة لتساهم في رسم الخريطة السياسية للمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ثالثاً. و الأهم أن المحور المقروض سيخلق توازن مصالح إلى جانب التوازن الإقليمي مقابل الطرف المقابل الذي تتجلى ملامحه في محور (أمريكي - عراقي - كردي - إسرائيلي).

و يواجه مشهد التقارب عدداً من القيود تشكل نقاط ضعف سياسية هي:

(591) السيد حسن نصر الله ، السياسات الإقليمية و الدولية في الشرق الأوسط ، حرار أحمد محمد نور الدين و مؤتمّر الشرق للتركي ،

شؤون الأوسط العدد ١١٥ ص٢٠٤ ، ٢٠١٢-١٢٢١

ينطلق مشهد التفارب من افتراض أن إيران و تركيا و سورية و لبنان متصدرة بنفس المقدار من تداعيات الحرب على الإرهاب و الوجود الأمريكي في المنطقة مما سيخلق لديها مواقع كبيرة و بذات الأهمية لاتصمامها الى المحور , متجاهلاً أن بعض الدول كتركيا و لبنان ربما نجد غايتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- يقوم مشهد التفارب على العلاقات المتعقدة المتبادلة بين إيران و تركيا و سورية و لبنان . مما يتم عن نقطة ضعف فيه لاسيما فما يحص العلاقة التركية - اللبنانية.

ارتباط تركيا بعلاقات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل , و هناك حالة عداء تاريخي بين إسرائيل و كل من سورية و إيران .

- غياب لدولة اللبنانية كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة , فقد جاء وزب/فعلها الإقليمي من دور المقاومة الكبير في الصراع العربي - الصهيوني.

- وجود قوى معارضة داخلية لهذا المحور من قبل بعض دوله كتركيا و لبنان كما بحثنا سابقاً.

تدفع العيود السابعة مشهد التفارب باتجاهين , الأول: يفرض على إيران بالدرجة الأولى و سورية بالدرجة الثانية بذل مزيداً من الجهود السياسية و تحقيق نسبة عالية من المرونة في السلوك السياسي الخارجي من أجل تحقيق التفارب مع تركيا و توطيد العلاقات و استقرارها مع لبنان , لأن الأخر يتبن شكلان الحلقتان الأضعف في المحور , على أساس تحية ما أمكن من الإشكاليات السياسية جانباً , مع مراعاة تكثيف هذه الجهود بالسرعة الممكنة , فعامل الوقت أساسي في قيام المحور في حصص نقاعات البيئة السياسية التي تحكم منطقة الشرق الأوسط , كما أن قيام المحور يتطلب من هواعله الأربعة حق نقطة توازن نقل عندها محاور الأطراف الدولية إلى أقصى حد ممكن , و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بمزيد من الاندماج و التكيف مع البطم العالمي الذي تفوده الولايات المتحدة الأمريكية و الدخول في شبكة من العلاقات الدولية لتشكل دوائر خلعية تحيط بالمحور كالصين و روسيا و الاتحاد الأوروبي... على أساس الاستفادة من ما تسعى كل دولة من علاقات وطيدة مع الدول الأخرى.

و يتمثل الاتجاه الثاني بأن يزداد حجم تأثير القيود السابقة على مشهد التفارب بين إيران و تركيا و سورية و لبنان , مما يؤدي بالنتيجة إلى تباعدهم , كما سندرس في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مشهد التباعد - التفكك:

تتميز البيئة السياسية في منطقة الشرق الأوسط بتسارع الأحداث الذي يعاني عن صراع القوى الدولية مع القوى الإقليمية ، إلى جانب تنافس القوى الإقليمية فيما بينها. مما قد يؤدي إلى تزايد حدة الإشكاليات السياسية - تحدثنا عنها في المبحث الأول من هذا الفصل - بين كل من إيران وتركيا وسورية ولسان ، الأمر الذي يدفع بها إلى تحقيق "المسعة العريضة و الأمن الدائم" من خلال الدخول في النمق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بسبب متفاوتة من التبعية ، حيث تصبح كل دولة منها و الولايات المتحدة معادلة تتناسب و نقاط القوة و الصعف التي تملكها .

و هنا يتبدى مشهد التباعد - التفكك ، الذي يقوم على العوامل التالية:

العامل الأول: نحس العلاقات لإيرانية - الأمريكية و الدخول في اتفاقيات تعاون و تبادل مصالح ، لاسمما مع ، غبة الثيار المعتدل بذلك ، و تميز صانع السياسة الإيرانية بالبراغماتية و المرونة.

العامل الثاني: تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الصماعة الأممية لتركيا بشأن الصمالة الكردية ، و التأكيد على أن الحركة الانفصالية الكردية لن تطال أراضيها.

العامل الثالث: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي و اكتفائها بالهوية الأوروبية

العامل الرابع: الاستمرار في تدويل الشأن اللبناني و نزاع سلاح المقاومة.

العامل الخامس: معارضة الولايات المتحدة الأمريكية قيام محور إقليمي يضم إيران و تركيا و سورية و لبنان. حيث تراقب بقلق تقارب تركيا مع كل من إيران و سورية و تحشى من قيام هذا المحور ، لذلك فهي تمارس دور الهادم في الحلقين الأصعب تركيا و لبنان.

فالولايات المتحدة تترك و تركيا لأص حيو - استراتيجي في سطفتي البلقان و الشرق الأوسط ، و هي أيضاً محور جيوبوليتيكي مهم يعول عليه الأمريكيون لتحقيق عدة أهداف استراتيجية، فالمصالح الهائلة الممتدة من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً و حليفاً مباشراً في السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى و بحر قزوين حتى الخليج العربي⁽⁵⁹²⁾ ، و إحكام تطويق إيران حتى يتم التعامل معها مستقبلاً. و تركيب هي الديمقراطية المسلمة العلمانية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط و يعتقد الأمريكيون أن نوع الإسلام المتسامح الذي تعنفه يمكن أن يكون نموذجاً يقتدى به لإيقاف ما تسميه الأصولية الإسلامية في المنطقة و يدعم جهود الدفع من أجل إقامة ديمقراطية في العراق. و هو ما ركزت عليه لفرة ، حيث أعلن عبد الله جول وزير الخارجية التركي في القمة الاقتصادية الآسيوية التي عقدت في تايلاند أكتوبر ٢٠٠٣ "إن المجتمع الإسلامي قادر على التعبير و التكيف مع التحديث". و يرى المحللون الأمريكيون أن تراث الإسلام لم يمنعها من بذ كراهية اليهود و الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع إسرائيل. و إن على الولايات المتحدة أن تستكشف النور الإيجابي الكبير الذي يمكن لتركيا أن تلعبه في منطقة الشرق الأوسط ، كما تعتبر عقيدة بوش ، أنه لا يوجد ما هو أكثر إلحاحاً من تقديم منظور أحر للبلدان الإسلامية بعيداً عن العنف. و تركيا تحمل هذا المنظور وفق رؤية الأمريكية للمحافظين الجدد⁽⁵⁹³⁾.

و قد التقى رجب طيب أردوغان في بداية ريارته لواشنطن مع المؤتمر اليهودي الأمريكي باعتباره أحد المفاتيح الرئيسية لإنجاح الزيارة لواشنطن ، و قد منحه المؤتمر اليهودي جائزة الشجاعة ، و قد طمأن أردوغان لحاصلين اليهود إلى وضع اليهود في تركيا و عزراً عن سروره البالغ من المستوى العالي في العلاقات التركية مع إسرائيل و التي يأمل أن تزداد

(592) بوجانسكي ، رقعة التطويع الكبرى ، لدار الأملية ، على الأولن، ١٩٩٩ من ١٥٩

(593) جون ميلر ، ما يريد بوش ، الدين الإسرائيلية ، ١ سبتمبر ٢٠٠٣

عمقا و شمولية. و اقترح ن تقام منطقة صناعية بالاشتراك بين تركيا و إسرائيل و الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق الأناسول. لذلك لا يمكن التعويل على تراجع العلاقات التركية - لإسرائيلية ، فتتركب ترى مستقبلا أفضل على الأجندة الأمريكية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

على الرغم من التوتر و حالة العداء المتبدلة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁹⁴⁾ فقد شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال الفترة المصيبة إشارات إيجابية وصلت حد التعاون بينهما أثناء الحرب على أفغانستان ، حيث امتد هذا التوافق ليشمل تعاونا عسكريا بين الطرفين ، اعترف به صراحة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسجاني الذي يشغل حاليا منصب رئيس مجلس تشخيص النظام حين قال أنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لعرفت في المستقبل الأفغاني. و في مرحلة ما بعد صالمان قامت الولايات المتحدة بإفصاح المحال لإيران لكي تشارك وفعالية في رسم مستقبل أفغانستان ، وذلك من خلال المشاركة الإيرانية الكثيفة في مؤتمر بون في أواخر نوفمبر ٢٠٠١ الذي تم الاتفاق فيه على تشكيل الحكومة المؤقتة في أفغانستان.

كما أقامت واشنطن على إغلاق مكاتب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في الولايات المتحدة . وفي المقابل أعلنت طهران في توقيت متزامن عن إحباط عدة عمليات لتنظيم القاعدة كن يخطط للقيام بها في الأراضي الإيرانية، على النحو الذي نبعت برسالة إلى الولايات المتحدة معادها أن إيران في نفس الحندق لمحاربة ما يسمى بالإرهاب و بذل بقط التفارب هذه على وجود توافق للحوار السبسي بينهما ستظل مفتوحة، خاصة عبر أطراف أوروبية، و حتى من خلال التعاطي المتبادل مع التصريحات التي تخرج من طهران وواشنطن، إلى جانب القنوات السرية، التي لم تسد طبلة السموات المسدرة، وساهمت صم إصار موضوعي ، في تأجيل وصول الاحتقان السياسي وتفاقم المصالح الاستراتيجية بين إيران و الولايات المتحدة إلى حافة الهاوية. ومن ثم لا تخرج لعة التهديد الأمريكية الراهنة لإيران عن كونها محاولة لتكثيف الضغوط على صناع القرار في طهران بحيث يقدمون تنازلات أو حتى مواعيد للولايات المتحدة⁽⁵⁹⁵⁾ فقد أقصى الاحتلال لأمريكي للعراق إلى خلق واقع جديد ، لا يمكن لإيران أن تتجاهله وهي تجد نفسها مضطرة إزاء هذا الوضع لحق خيوط نسيف مع الولايات المتحدة . و نجد الأخيرة نفسها - بفعل تصاعد المقاومة العراقية التي تهدد بشل تحقيق المشروع الأمريكي في العراق - في ورطة حقيقة تتطلب مساندة الآخرين، وإيران واحدة من أهم هؤلاء . على هذا النحو، فإن لكل من الطرفين أهدافه الخاصة من وراء هذا التفارب في علاقتهما، فالولايات المتحدة تريد تحقيق حرمة من الأهداف الحيوية، يتمثل أهمها في ما يلي:

- الحصول على دعم إيران، أو على الأقل حيادها وراء التطورات الحادثة في العراق و واشنطن تعلم جيدا حجم الحضور الإيراني في العراق الذي يمكن أن يعرقل مخططاتها أو يدعمها .

- عدم قطع كل حيوط الصلة مع الساحة الإيرانية، فالولايات المتحدة تريد أن تكون موجودة هناك ، بما يمكنها من تدعيم التيار المعتدل.

تريد واشنطن كسب ود إيران فمعصر الهام في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي من خلال دعمها لحرب الله وعلاقاتها الخاصة مع كل من سوريا ولبنان، بما يمكنها من ضبط

(594) بدأت الاشارات الإيجابية المعلقة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية في العامين الأخيرين من حكم الرئيس السابق بول كليسون بوش

الثاني، حين أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادراتها للتشجيع بشأن تمديد الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على إيران.

(595) د. حس ، عامر على ، طهران و واشنطن و المواجهة بعيدا عن حالة الهاوية، www.ahram.org.eg

يقع أحداث هذا الصراع على الساحة الذي يحول دون تصعيده في هذا الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة الورطة العراقية .

لما على الجانب الإيراني، فإن طهران تريد من تقاربها مع الولايات المتحدة تحقيق حرمة من لأهداف، هي:

- للتحارب مع مبادرات الولايات المتحدة الإيرانية، لعلها تكون مقدمة لتجاوز موروث الصراع في العلاقة بين الطرفين، بما يمكن من إنهاء هذا الصراع وحالة الحصار التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران .

- تخفيف حدة الضغط الأمريكي على إيران بخصوص قضية الأسلحة النووية ، وهي القضية التي قامت واشنطن خلال الفترة الأخيرة بإثارة الكثير من الجدل حولها.

- إنهاء ملف مجاهدي خلق الذي شكل تهديدا كبيرا في السابق للدولة الإيرانية.

- تخفيف الضغط التي يمكن ان تمارسها الولايات المتحدة على إيران عن طريق استخدام ورقة الاقليات مثارة فلاق داخل إيران ، و لاسيما الورقة الأذربية⁽⁵⁹⁶⁾ ومعنى هذا ان كلا الطرفين، الولايات المتحدة وإيران، يعرفان جيدا حدود التقارب، أو المسائل التي يمكنهم التعاون فيها، وحدود الصراع، أي القضايا التي لا يمكنهما الاتفاق عليها في الوقت الراهن. ويتم ترجمة هذه المعرفة، أو الإدراك المتبادل، الى سلوك في الواقع المعاش، بحسب، حتى الآن، دون ان يلاق الامور إلى مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة وإيران ، ويؤدي أحيانا أخرى إلى التعاون بينهما.

و تصبغا مقدمة مشهد التواعد - العكس أمام ثلاثة احتمالات ، هي.

الاحتمال الأول: يقوم على تحجيم دور إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و الشرق العربي بشكل خاص ، حيث تبتعد إيران تدريجيا عن سورية و لبنان ، و توفق على تجريد سلاح المقاومة اللبنانية، فقد أظهرت إيران، خلال زيارة الرئيس خاسمي للبنان، أنها ليست مستعدة، جراء مناصرتها حزب الله، للانزلاق إلى مواجهة عسكرية ضد الولايات المتحدة. و تستعيص عن حسارة نورها هذا ، بالقيام بدور إقليمي مماثل ولكن ضمن النسق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، و تحت رعايتها على قاعدة من تقاسم المصالح رغم اختلاف لأيديولوجيا" و اعتراض الولايات المتحدة بإيران قوة إقليمية لها أولوياتها المشروعة بالمطقة، حيث تصر إيران على هذا المبدأ. و تحقيق المطالب الإيرانية الأساسية تجاه الولايات المتحدة والتي تتمثل في تحرير الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية من سقوط الشاه ورفع إيران من قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب وتعهدها واشطى بعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية، إضافة بالطبع إلى رفع الحصار الاقتصادي.

الاحتمال الثاني: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، حيث وعد الرئيس بوش بدعم انضمامها للاتحاد الأوروبي بدون تحفظ. كما سيساهم في ذلك انقراج المسألة القبرصية بعد أن وافقت أقرة و زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش على الحطة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي امان في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ، و التي اعترفت بوجود دولة قبرصية تركية على قدم المساواة مع دولة قبرص اليونانية . في جمهورية موحدة تحمل اسم جمهورية قبرص المتحدة. لكن الشقيق التركي أدى إلى تمعطات عليها ، و لكن حكومة حرب العدالة و التنمية بز عامة أردوغان تحركوا و ضغطوا بدعم أمريكي على مجلس الأمن القومي التركي الذي اصدر بياناً في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يعلن فيه موافقته على خطة أنان كأساس للمفاوضات. و يعود هذا التبدل في الموقف التركي من القضية القبرصية

لوعود الولايات المتحدة الأمريكية بأخذ اعتراضاتها على حطة لبنان في الحسبان، و رغبة حكومة حرب العدالة و التنمية في إزالة إحدى أكثر العقبات التي تعترض طريق تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى أن قبرص اليونانية انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ و هو الأمر الذي سيحرج أنقرة و يجعلها مضطرة للتعاطي مع دولة أوروبية لا تعترف بها⁽⁵⁹⁷⁾ و يؤكد هذا الاحتمال على سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتسريع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، لاسيما مع زيادة تقاربها بانحاء سورية و إيران ، و تقديم التعويضات الاقتصادية لها ، و الصمامة الأمنية بشأن الأكراد ، و لربما تخدم تركيا هذا التقارب كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتسريع انضمامها للاتحاد الأوروبي محاولة " اكتفائها بالهوية الأوروبية.

الاحتمال الثالث: تلعب توجه المعارضة اللبنانية على الخيار السياسي اللبناني بسبب دعم القوى الدولية لها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، و دعم سلاح المليشيات بما فيها حزب الله ، و بشر الجيش اللبناني في الجنوب، مما يعني معه تجسيد القوى الدييمية في الصراع العربي - للصهيوني ، وإبعاد لبنان عن الساحة العربية من خلال ربطها بالقوى الدولية و سيطرة الأخيرة على إدارة شؤونها ، و هذا الأمر سيعرض شعائره السلبية على الجارة السورية لما يشكله لبنان من عمق استراتيجي سيؤدي فحده إلى حيلة من الاكتشاف الاستراتيجي أمام الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، و إن كان هذا لا يعني بالضرورة إعلان حالة العداء و القطيعة بين سورية و لبنان. أما بالنسبة لإيران - في حالة عدم تحقق الاحتمال الأول - في خسارة بعدها الاستراتيجي كقوة موازنة أمام إسرائيل من خلال دعمها لإسرائيل فهو لا يشكل للصرر الكبير على مصالحها بسبب ما تملكه من أوراق موازنة أخرى كاستمرار برنامجها النووي.

إن تحقق الاحتمالات الثلاث السابقة جميعها أو بعضها سيؤدي بالنتيجة إلى عدم إمكانية قيام المحور الإقليمي (إيران - تركيا - سورية - لبنان) ، الذي ستسعى الولايات المتحدة جاهدة لهدم أي ندابة تحالف تؤدي لشوّه. كما لا يعني ذلك قطع العلاقات البينية الثنائية أو الجماعية المتعقدة بين الدول الأربعة ، فهي قد تستمر في حالة من الخمود و البرود نشط أحيانا ثم تعود نشأتها بعد ذلك. و تشكل هذا المناخ السياسي سيجعل الطريق ممهدا أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الأوضاع و تأسيس الشرق الأوسط الكبير ، مما يُؤنر بحرب جديدة اتجاه إحدى دول المنطقة ستكون سورية المهدد الأول بها ، و إيران بالدرجة الثانية في حال عدم تحقق الاحتمال الأول.

و يواجه مشهد التباعد عدداً من القيود تشكل نقاط ضعف سياسية ، هي:

- لن تقبل إيران بإبعاد البرنامج النووي في حال طلبت الولايات المتحدة منها هذا كشرط لاعترافها بها كقوة إقليمية لها مساحة نفوذ في منطقة الشرق الأوسط.
- تصاعد تيار المحافظين و وصوله إلى سدة الرئاسة في إيران ، مما يعني عدم قابلية إيران للتخلي عن الإرث الأيديولوجي ، و تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تصل للدخول في النسق الدولي الذي تقوده و التعاون معها.
- سيكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إقامة دوة كردية ، تعتمد عليها في تحقيق مصالحها بالتقابل مع إسرائيل ، حيزاً لها من تقديم الصمامات الأمنية و الاقتصادية و السياسية لكل من تركيا و إيران ، هذا لاسيما في إطار اعتماد الإدارة الأمريكية على الأداة العسكرية في سعيد استراتيجيتها.

(597) حقي ، عبد العظيم محمود ، الجاهلات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، السياسة الدولية ، العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤ ، ص ١٣٧

- تغلب تيار الرئاسة و المقاومة اللبنانية على تيار المعارضة في تحديد الخيار اللبناني و رسم السياسة الداخلية و الخارجية و إن كان هذا الاحتمال ينتابه الضعف بسبب الدعم الدولي لتيار المعارضة.

يعصي مشهد التباين بتجلياته (المفزمات ، النتائج ، العبود) عن الاتجاهات التالية:
الاتجاه الأول: تترك القيادة الإيرانية محاطر الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية لذلك فهي مستعدة لتقديم التنازلات بشكل مرسوم و دقيق مقابل عدم التورط في الحرب بما في ذلك دورها الإقليمي الفاعل في المشرق العربي و ما يتضمنه من تحييص مستوى العلاقات مع سورية من درجة التحالف على العلاقات الجيدة/الفائتة إلى جانب نزع سلاح حزب الله مقابل تسكها باستمرار برنامجها السوري

الاتجاه الثاني: إن سورية هي الخاسر الأكبر من مشهد التباين ، و هذا ما يعرض عليها مسؤولية إقليمية بضرورة زيادة مرونة حركتها السياسية في المنصفة و في علاقاتها مع باقي الدول أعضاء المحور.

الاتجاه الثالث: تدفع معاداة الأرباح و الحسائر التي سنجيها كل من تركيا و إيران و سورية و لبنان من مشهد التباين إلى بدر جهود مبدلة اتجاه التقارب فيما بينهما لإبركها أهمية هذا المحور على المدى الاستراتيجي لكل دولة منها.

أخيراً ، و بالنظر إلى مشهدي التقارب - التعاون و التباين - انعكاسها على الدور الإيراني، يتبين النتائج التالية:

١- زيادة دور إيران الإقليمية في المشرق العربي في حال تحقق مشهد التقارب - التعاون.

٢- إن حالة الضيائية و عدم وضوح ما ستؤول إليه تداعيات الأحداث في المنطقة في حال عدم تحقق أي من المشهدين السابقين، ستؤدي إلى نفس النتيجة في حالة تحقق أكثر من احتمال من الاحتمالات المطروحة في مشهد التباين ، و هي، أن المناخ السياسي و ميزان القوى في المنطقة سيصبح مهيا أكثر مما كان في السابق ، لحرب جديدة تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية إما على إيران أو على سورية.

٣- خسارة لبنان احتمال قائم يهدد كلا المشهدين ، لكن ترتفع نسبته في مشهد التباين أكثر من مشهد التقارب بسبب استمرار الدعم الإيراني و السوري لحزب الله و مؤسسة الرئاسة ممثلة بالرئيس إميل لحود.

الخاتمة

قامت إشكالية الدراسة الاساسية على تحليل دور ايران الإقليمي في المشرق العربي، بالاحص سورية ولبنان و افترصت تأثره بمتغيرات النظام الإقليمي و شائبة الأمن و المصلحة. و في سبيل ذلك، قمت الدراسة بتحليل السياسة الحرحية الإيرانية، و توضيح العوامل التي تحكم السلوك الخارجي الإيراني و المعنئ التي يعتمد عليها. ثم درست المحددات الثابتة و المتغيرة لهذا الدور، و تأثره بالبيئة الدخلية و الإقليمية و الدولية. و بعد ذلك طرحت قيام محور إقليمي يصم كل من إيران و تركيا و سورية و لبنان، بسبب أهميته بتحقيق التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. و من هذه الإشكالية البحثية، توصلت إلى مجموعة من النتائج من جراء محاولتنا اختبار صحة العروض التي حددناها في المقدمة.

بحكم إيران و دول المشرق العربي "سورية لبنان" نوع من الترابط الاستراتيجي و المصلي، مما يقرص على إيران جهد دبلوماسي مظم، لأجل ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية. و ما يدفعها نحو ممارسة مثل هذا الدور عدة أسباب، أولها هو طموحها بأن تكون دولة كبيرة على المستوى الإقليمي الذي يتقاطع مع إرثها التاريخي و مجد الأمة الفرسية. و ثانيها، تشكل سورية و ليس عمقا حيويا هاما في الشرق الأوسط. و ثالثها، يترسخ اعتقاد لدى صانع السياسة الخارجية الإيرانية بأن إيران كلما بقيت داخل حدودها و انطوت على نفسها، كلما زادت الضغوط و لأخطار المحقة بها، و القادمة من المحيط الإقليمي و الدولي.

لقد قدمت سورية لإيران كل الإمكانيات الاستراتيجية اللازمة لتعريف دورها الإقليمي في المشرق العربي، بحيث يكون الموارد في المعادلات التي تحكم منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و المشرق العربي بشكل خاص على أرضية تقاسم المصالح و المدافع و تحقيق الأمر المشترك. حيث ترك سورية أهمية الدور الإقليمي لإيران، و تعلق تمسكها بالتحالف الاستراتيجي بينهما. كما ترك إيران أهمية المقعد السوري إلى الساحة الإقليمية الاستراتيجية التي تهم السياسة الخارجية الإيرانية. و تشكل محور هام في الأيديولوجية الإيرانية كالصراع العربي - الصهيوني.

شككت الأحداث السياسية التي عاشتها المنطقة تحديات أمام التحالف الاستراتيجي السوري - الإيراني، لكنها لم تفرض قيوداً على ممارسة إيران لدورها الإقليمي في سورية و لبنان. مذكر منها: حرب الخليج الثانية، و إعلان دمشق، و عملية السلام، و الحرب الأمريكية على العراق. حيث نتت كل من سورية و إيران مواقف مختلفة، لكنها كانت في إطار الاعتراف المتبادل بينهما بضرورة الحفاظ على المصالح الحيوية لكل منهما، والتنسيق بين سورية و إيران بقوم على حامل موازن بين المصالح المختلفة بعية تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالأمن المشترك الذي سمح لهما بتجاوز النقاط الخلافية، فمد البداية كانت الكلفة الإجمالية للحفاظ على تحالفهما في الحد الأدنى.

أما بالنسبة للبنان، لم تصل العلاقات اللبنانية - الإيرانية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي كما هو حال العلاقات السورية - الإيرانية، لذلك مارست إيران دورها الإقليمي في لبنان من خلال الطائفة الشيعية التي اكتسبت نفلاً سياسياً مميزاً تجلى بحزب الله و مقاومته الاحتلال الإسرائيلي، و النصر الذي حققه بتحرير الجنوب. و تترك القيادة اللبنانية تماماً. أن هذا النصر ساهم به الدعم السياسي و العسكري و الاقتصادي الذي قدمته إيران لحرب الله. و بهذا الخصوص قدمت إيران لسورية إمكانية اللجوء لدى الجماعات الراديكالية و الإسلامية في لبنان كقتل موازن لإسرائيل. و اعترفت لها بممارسة دور إقليمي سوري على الساحة السياسية اللبنانية الذي أنى كنيحة مطلقية للتداعيات التي حدثت في الداخل اللبناني، و خاصة الحرب

لأهلية اللبنانية و اتفاق الطائف. بالمقابل أعطى الدور السوري الإقليمي، و فاعليته التي تجلت بوحدة الممارسين السوري و اللبناني في عملية السلام، إيران عمقاً استراتيجياً لدورها الإقليمي في لبنان، انصلاًفاً من التحالف الاستراتيجي السوري - الإيراني. بالتالي يرتبط دور إيران الإقليمي بالعلاقات السورية - اللبنانية، فهي تعرض عننا مقبداً لحركيته في حال توترها، بسما برداد نشاطها و فاعلية في حالة استقرارها و توطيدها.

يتميز المحيط الإقليمي لدور إيران الإقليمي في سورية و لبنان بعدم الاستقرار و الفراغ الاستراتيجي الذي تحول الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه من خلال عادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفق مصالحها. معتمدة على وجودها المكثف، و حلفائها الإقليميين المتمثلين بالحكومة العراقية و الأكراد و إسرائيل. و هنا تدبر ضرورة قيام محور إقليمي يصمم كل من إيران و تركيا و سورية و لبنان بهدف تطويق الأزمات و الوجود الأمريكي، و يحلّق التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. و هنا المحور سيؤثر إيجاباً على دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان و يريد من فاعليته و أهميته.

و على صوء ما سبق، و من خلال مجمل الدراسة، يتبين بأن الدراسة حققت الأهداف التي عملت عليها، و هو ما سمح للباحث بتلبية هدف خاص بدراسة قيام محور إقليمي يكمل الأمن و التوازن في المشرق العربي بشكل خاص، و الشرق الأوسط بشكل عام. و هي سبيل ذلك، بطرح الباحث عدد من المداح و الاعتبارات، يجب الانطلاق منها لتحقيق هذا المحور، هي:

١. يجب على الدول المعنية أن تتوصل إلى قناعة أكيدة بأن الخيار الأفضل و الأكثر ربحية هو طريق التحالف و التعاون و التنسيق.

٢. لا بد من أن تقوم العلاقات على أساس التدرج و التعميل و الاستثمار، و تنطلق من قاعدة "الأمن الجماعي و المنافع المشتركة".

٣. إن مدخل التعاون و التطوير الاقتصادي المشترك، بعيداً عن تعصيد المعابر الإيديولوجية السلبية، سوف يساهم في تمهيد الطريق لأفاق التعاون المشترك بين دول المنطقة.

٤. لا بد من إجراءات و ترتيبات تراكمية، تبدأ بالقضايا الاقتصادية و السياسية و الثقافية، حتى يثبت للجميع أهمية التعاون و التنسيق لخدمة مصالح جميع الأطراف.

و لا بد من الإشارة، الى أنه محطى كل من ينصور بأن قيم محور إقليمي بين إيران و تركيا و سورية و لبنان، يمكن أن يتعارض مع الأمن القومي العربي و المشروع القومي العربي.

بحكم دور إيران الإقليمي بشكل عام تدنية الأمن و المصلحة، لذلك يعتمد صانع السياسة الخارجية الإيرانية على عدد من المبادئ في تحديد السلوك الخارجي الإيراني، كان أهمها مبدأ البراغمية و المرونة كاستراتيجية لإدارة الأزمات، و نظراً لكون دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان يتميز بالحركية و الفاعلية، فإن هذا الدور يتأثر بالمقاربتين التابيتين:

المقاربة الأولى هي دور إيران الإقليمي في آسيا الوسطى. حيث تطمح إيران لأن تكون فاعل أساسي في رسم التوازنات الإقليمية كي تحفظ أسسها، لاسيما مع تزايد النفوذ الأمريكي و الإسرائيلي فيها. بالإضافة إلى حفظ حقها في حقول النفط و بحر قزوين.

أما المقاربة الثانية فهي: دور إيران الإقليمي في الخليج العربي، حيث سعت إيران جاهدة كي تكون فاعلاً أساسياً في النظام الأمني الإقليمي للخليج العربي، لما يشكله من ثقل استراتيجي كبير في الاستراتيجية الإيرانية القريبة و البعيدة المدى، و ما يحقها لها من مصالح اقتصادية و ميسانية و عسكرية.

عموماً، تسعى إيران لتصبح دولة إقليمية كبرى كي تلعب دور محوري يحقق أمنها الإقليمي و مصالحها الاستراتيجية، فعندما يكفل لها دورها الإقليمي في أسب الوسطى أو الخليج أو الاثنين معاً، نحقق هذين الهدفين (ثانية الأمن و المصلحة)، إلى جانب تضرر مصالحها و احتمال تعرضها للانزلاق في حرب إقليمية تصعبها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء دورها الإقليمي في المشرق العربي السورية لبنان لأن تردد من بغيل حركة هذا الدور مع الإبقاء على العلاقات جيدة نسبياً مع كل من سورية و لبنان، وإيران تبقى متمسكة بدورها الإقليمي في المشرق العربي بما له من أهمية استراتيجية إلى الحد الذي لا يصر بمصالحها و أمنها.

و نلاحظ من خلال ما تقدم من عرض في متن الدراسة أن الدور الإقليمي الإيراني في سورية و لبنان كان أكثر فاعلية و نشاطاً ما قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عما بعده، بسبب سعي إيران لتحقيق مفعنها و أمها القومي، فقد أتاحت هذه الأحداث و ما تلاها من تداعيات فرصة مناسبة لتقارب إير أن مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار من الثورات السياسية الدخيلة بين التيار المحافظ و التيار الإصلاحي، حيث يدعو الأخير شكل و صرح و صريح لتحسين العلاقات الإيرانية - الأمريكية.

أخيراً، يواجه دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان التحدي الأصعب و الاخطر عما سبقه من تحديات، يتمثل بالطرب السياسي المعقد الذي يميز منطقة المشرق العربي في هذه المرحلة التاريخية، بعضي عن تحديث أساسيين، أولهما، الاستراتيجية الأمريكية في المشرق الأوسط و ما تحمله من صغوط و مخاطر إعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة بما يلائم مصالحها، و الثاني، هو المشكلة السورية - اللبنانية و ما تعرضه من تقل على دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان، و تقاطع هذين التحديين يضع إيران أمام خيارين إما دور إيراني إقليمي مشرق فاعل و ترابط مصيري تاريخي مع هذه الدول على أساس الأمن المشترك أو دور إيراني إقليمي مشرق مهانن و سلبي إلى حد كبير، يقوم على أساس السعي نحو البديل الأفضل لتحقيق أمنها القومي.

المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- الكتب:

- ١- د. ايزدي بيرس مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، القاهرة ، ط ٢٠٠٠.
- ٢- ابراهيم هادي، الفقيه و الدولة: الفكر السياسي الشيعي لبنان، بيروت، دار الكور الأدبية، ط ١٩٩٨.
- ٣- حمادة ، أمل ، من الثورة إلى الدولة، في: عائددين السيد صفدي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين ، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.
- ٤- د. أبو زيد علا ، ولاية الفقيه ، في: عابدين ، السيد صفدي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الأفكار السياسية الآسيوية في القرن العشرين، مصر، القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط ٢٠٠١.
- ٥- أ.ع. حسين / خلادي أحمد ، سورية و إيران: تقاسم و تعاون ، ترجمة : عننان حسن بيروت ، لبنان ، دار الكورز الأدبية ، ط أكتوبر ١٩٩٧.
- ٦- أ.ر. أرثون ، أمل و الشيعة ، ترجمة: غسان الحاج عبد الله دار بلال ، بيروت ، ط ١٩٨٨.
- ٧- أية الله السيد محمد حسين فصل الله ، المرجعة و حركة الواقع ، دار الملاك للطباعة و النشر و التوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٤.
- ٨- أبو غزالة ، عبد الحليم ، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩ ، مصر ، القاهرة دار الأهرام ، ط ١٩٩٤.
- ٩- د. إدريس ، محمد ، النظام الإقليمي لنحليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط ١ ، شباط ٢٠٠٠.
- ١٠- بون ، جورج و دوغلاس ب. بول ، أمريكا و إسرائيل "علاقة حميمة" التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٧ حتى الآن ، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل ، بيروت : مكتبة بيسان ، ط ١ ، ١٩٩٤ .
- ١١- بقرادوني ، كريم ، لعبة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج) ، بيروت عر الشرق للمنشورات ، ط ١٩٩١.
- ١٢- بيل جيمس ، لشكل الهنسي لحالة عدم لاستقرار في الخليج في: جمال سد السويدي إيران و الخليج البحث عن الاستقرار ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو صبي ، مركز الإمارات لدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط ١ ، ١٩٩٦.
- ١٣- براندلي، أ. دير، ترجمة: د. عماد فوزي الشعبي ، السلام الأمريكي و الشرق الأوسط مصر ، القاهرة ، مكتبة منبولي، ط ١ ، ٢٠٠٤.
- ١٤- بلال ، مازن ، المسألة الكردية ، لبنان ، بيروت ، دار بيسان ، ط ١ ، ١٩٩٣.
- ١٥- بدر الدين ، صلاح ، القضية الكردية و النظام العالمي الجديد ، لبنان ، بيروت ، رابطة كاد الثقافية ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
- ١٦- د. جرجس ، فوار ، النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ، ط ١٩٩٧ .
- ١٧- د. جاسور ، ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، الأردن ، عمان ، دار مجدولاي ط ٢٠٠٤ .

- ١٨- الجعفري ، بشار ، السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢) ، دمشق ، دار طلاس ، ط ١٩٨٧
- ١٩- الجهماني ، يوسف إبراهيم ، تركيا وإسرائيل ، ملفات تركية العدد ١ ، سورية ، دمشق دار حوران ، ط ١٩٩٩ .
- ٢٠- الجهماني ، يوسف إبراهيم و سالار أروسي ، تركيا و سورية (سلسلة ملفات تركية ، ٢) دمشق ، دار حوران ط ١ ، ط ١٩٩٩ .
- ٢١- د. الحمداني ، فحطان أحمد سليمان ، الأساس في العلوم السياسية ، الأردن ، عمان دار مجدولاي ، ط ٢٠٠٤ .
- ٢٢- حسين ، عادل ، إيران الدولة الإسلامية : إلى أين ؟ ، المركز العربي الإسلامي للدراسات القاهرة ، ط ١٩٨٧ .
- ٢٣- الحسيني محمد صادق ، الحاتمية ، المصالحة بين الدين و الحرية ، بيروت دار الساقي ط ١٩٩٩ .
- ٢٤- الحسني ، سليم ، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية ، حوار مع بنة الله السيد محمد حسن فصل الله ، لبنان ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٤ .
- ٢٥- حتي ، ناصيف يوسف ، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكسه على النظام الإقليمي العربي ، في مجموعة من المؤلفين ، العرب و تحيات النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ .
- ٢٦- د. الخرزجي ، فامر كامل العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات دار مجدولاي ، الأردن ، عمان ، ط ٢٠٠٥ .
- ٢٧- حاتمى ، محمد التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم ، القاهرة ، دار الشروق ، ط ١٩٩٩ .
- ٢٨- خاتمي ، محمد ، الديمقراطية و حكمية الأمة ، سورية ، دمشق ، دار الفكر ، ط ٢٠٠٣
- ٢٩- دويدري ، رجاء وحيد ، البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارساته العلمية ، دمشق دار الفكر ، ط ٢٠٠٠ .
- ٣٠- دارد ، ليلى ، البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق ، ١٩٨٨ .
- ٣١- ريشريان، الإسلام الشعبي ترجمة: حافظ الجمالي، لبنان بيروت دار عطية ط ١٩٩٦ .
- ٣٢- الرفاعي ، بهاء الدين شوقي ، السلام في لبنان ، أثينا ، دار بشار للنشر و التوزيع ط ١ ١٩٩١ .
- ٣٣- روبنس ، فيليب ، تركيا و الشرق الأوسط ، دار قرطبه للنشر و التوثيق و الأبحاث ط ١٩٩٣
- ٣٤- د. سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة ، مصر ، ط ١٩٨٩ .
- ٣٥- سعاد ، سلام ، الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ، سورية ، وزارة التعليم العالي المعهد العالي للعلوم السياسية ، ٢٠٠١ .
- ٣٦- د. سليم ، محمد السيد ، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في سيا ، مصر ، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٧ .
- ٣٧- السويدي، جمال سند ، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار، الإمارات ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط ١٩٩٦ .

- ٣٨- سيل ، باتريك ، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٢.
- ٣٩- سليم ، محمد السيد ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، في عبد المصم المشاط (محرر) ، أمن الخليج دراسة في الإدراك و السياسات ، القاهرة ، مركز للبحوث و الدراسات السياسية ، ١٩٩٧.
- ٤٠- سرحان ، علي ، إيران إلى أين ؟ في عهد الرئيس محمد حاتمي ، سوريا ، دمشق ، وزارة الإعلام ، ط ١٩٩٩.
- ٤١- شاكز ، محمود ، إيران ، المكتب الإسلامي
- ٤٢- (د. شحادة ، مهدي / د. بشرة ، جواد) إيران : بحبات العقيدة و الثورة ، مركز الدراسات العربي - الأوروبي ، ١٩٩٩.
- ٤٣- شلي ، السيد أمين من الحرب الباردة إلى البحث عن نظم دولي جديد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- ٤٤- د.صبحي محمود، أحمد مطرية الإمامة الإثني عشرية لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، ط ١٩٩١.
- ٤٥- الطعان، غسان، التعرّب في الثقافة الإيرانية، لبنان، بيروت، دار بيسان، ط ٢٠٠١
- ٤٦- د. عطية ممنوح حامد ، البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
- ٤٧- عمارة ، محمد ، تيارات الفكر الإسلامي، لبنان ، بيروت ، دار العودة ط ١٩٨٥
- ٤٨- عبد المؤمن ، محمد سعيد ، مسألة الثورة الإيرانية ، مصر ، القاهرة ، ط ١٩٨١.
- ٤٩- عبد المؤمن ، محمد سعيد ، الفقه السياسي في إيران و أبعاده ، مصر ، القاهرة ، د.و. هجر ، ١٩٨٩.
- ٥٠- عبد الرحمن ، حسام ، تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية - المصرية منذ عام ١٩٤٨ ، رسالة دكتورى لبل درجة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ٢٠٠٢
- ٥١- عبد المؤمن ، محمد السيد : العلاقات الإيرانية - المصرية ، في عبد المصم المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (القره ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٤) ، القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط ١ ١٩٩٤
- ٥٢- عطوي ، محمد ، السلام الضائع يتياهو يحرق واشطن ، دار المناهل ، بيروت ، ط ١ ١٩٩٨.
- ٥٣- د. فردي ، بهجت ، و علي الدين هلال ، السياسات الخارجية للدول العربية ، ترجمة . د. جابر سعيد عوض ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ط ١٩٩٤.
- ٥٤- التقرير لاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر ، القاهرة عام ٢٠٠٠.
- ٥٥- (كيّالي ، ماجد ، المشروع "الشرق أوسطي" لبعاده - مرتكزاته - تفاصيله ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٣ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط ١٩٩٨ .
- ٥٦- كامل ، انس مصطفى ، الدراما الآسيوية و الأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية ، لبنان بيروت ، دار الحقائق ، ١٩٨١.

- ٥٧- لجنة التحليل و الدراسات في المكتب السياسي لحزب الله ، وثيقة الطائف: دراسة في المضمون ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩.
- ٥٨- ١. مسعد ، نيفين عبد المنعم . صنع القرار و العلاقات العربية - الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لندن ، بيروت ، ٢٠٠١.
- ٥٩- منظمة الإعلام الإسلامي ، إيران اليوم ، طهران ، ١٩٩١.
- ٦٠- منظمة السياحة و السفر الإيرانية ، دليل إيران السياحي ، طهران ، ط ٢٠٠٥ .
- ٦١- المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية دمشق ، اطلالة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سورية ، دمشق، ط ٢٠٠٥ .
- ٦٢- محمود شاكر، إيران ، المكتب الإسلامي ، ١٩٨٠.
- ٦٣- منظمة الإعلام الإسلامي ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران، طهران، العلامة للطباطبائي ط ٢، ١٩٩٢.
- ٦٤- المديني توفيق، أمل و حزب الله في حلبه الصراعات الإقليمية، سورية، دمشق، دار الأهالي، ط ١٩٩٩.
- ٦٥- مجموعة من الباحثين . الرؤى الحصارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، سوريا ، دمشق ، ط ٢٠٠٤.
- ٦٦- متحدة ، روي الفكر السياسي الشيعي و مصير الثورة الإسلامية ، في : جمال مسد السويدي ، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار ، مركز الإمارات و النحوث الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ط ٢ ، ١٩٩٨.
- ٦٧- مطر ، جميل و علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات العربي بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٥ ، ١٩٨٦.
- ٦٨- متسيلد ، بيتر ، تاريخ مصر الحديثة و الشرق الأوسط ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥.
- ٦٩- (الشرق و الصراعات الدولية) ، ترجمة :د. محمد مخلوف ، قنص : دار قرطبه للنشر و التوثيق و الأبحاث ، ط ١ ، ١٩٩٢.
- ٧٠- يوميات و وثائق الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٨١.
- ٧١- مصطفى . أمين ، إيران و فلسطين بين عهدين ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث و التوثيق ط ١٩٩٦.
- ٧٢- محمد . شحاته عوض . السياسات الخارجية للدول العربية ، في محمد صفي خريوش (محرر) ، للمصالحة العربية (الرؤى-الآليات-احتمالات السباح) ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٥.
- ٧٣- محمد جمال باروت ، يثرب الجديدة دار رياض الريس للكتاب و النشر، ط ١ ، ١٩٩٤.
- ٧٤- د مسعد ، نيفين . أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدارة و السياسات ، تحرير : د. عبد المنعم المشاط ، مصر القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤.
- ٧٥- منصور ، ممدوح وأحمد وهيب ، التاريخ الدبلوماسي - العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (١٩١٥-١٩٩١) ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠.
- ٧٦- مركز رابند للتنسيق و المتابعة - التقارب الروسي - الإيراني الدوافع .. الأفاق و التداعيات دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١.
- ٧٧- الموصلي ممدوح ، عرب و لكراد، لبنان ، بيروت ، دار المصنوع ، ط ٣ ، ١٩٩٥.
- ٧٨- مؤسسة تشرين للصحافة و النشر، الانطلاقة الوانعة في عمها الخامس ، دمشق ٢٠٠٥.

- ٧٩- البالي ، عبد الله ، الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الأردن ، صان ٢٠٠٣.
- ٨٠- النعيمي ، عبد الرحمن محمد ، الصراع على الخليج العربي، لبنان ، بيروت ، دار الكور الأنسية ، ط٢ ، ١٩٩٤.
- ٨١- نور الدين ، محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط١ ، ١٩٩٨.
- ٨٢- هويدي ، فهمي ، ابرس من الداخل ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، ط ١٩٨٩.
- ٨٣- هلال ، علي الدين و جميل مطر ، النظم الإقليمية العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٥ ، ١٩٨٦.
- ٨٤- وولفورت ، ولیم ، استقرار عالم القطب الواحد : دراسات عالمية ، العدد ٣٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط ٢٠٠١ .
- ٨٥- د. بور ، علي رحيم ، دليل السياحة و السفر إلى إيران ، دائرة التسويق و الشؤون الدولية طهران ، ٢٠٠٢.

٢- دوريات (مجلات و جرائد):

- ١- ایماني ، ناصر ، مأسسة صلاحيات المرشد ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠٢.
- ٢- أبو القاسم - قسم رادة ، دولة حانمي في مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية ، المستقبل العربي ، ع ٢٥٧ ، تموز ٢٠٠٠.
- ٣- أبو العزم منصور ، إيران و باكستان و الاستقرار السياسي في أفغانستان ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٢ مايو ٢٠٠٢.
- ٤- د. إبراهيم ، علي ، مفاوضات السلام العراقية - الإيرانية ، المياسة الدولية ، عدد ٩٩ يناير ١٩٩٠.
- ٥- أزمة السياسة الحارحية الإيرانية ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢.
- ٦- استراتيجية الأمن القومي الإيراني، ندوة شؤون الأوسط، عدد ١١٠، ربيع ٢٠٠٢.
- ٧- د. افتخاري، أصغر ، الإقليمية الجديدة و س الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية السنة الثالثة، عدد ٣٥، يونيو ٢٠٠٣.
- ٨- د. أطهري، سيد أحمد الله، المتفقون الإيرانيون و العرب، فصلية إيران و العرب، عدد ٢ ٢٠٠٢.
- ٩- عدد المؤمن ، محمد السعيد، الديمقراطية الإسلامية في إيران ، مختارات إيرانية ، عدد ١ آب ٢٠٠٠.
- ١٠- اطلاعات ، الأحزاب السياسية و انتخابات الرئاسة القادمة ، مختارات إيرانية ، عدد ٢ يناير ٢٠٠١.
- ١١- إبراهيمي ، شهروز ، نظم القوى في الخليج العارسي ، مختارات إيرانية ، العدد ٣٣ أبريل ٢٠٠٢.
- ١٢- الأهرام ١١/٤/١٩٩٦.
- ١٣- احمد، أحمد يوسف ، النظم الإقليمية العربي ، تحديات الحاضر و مسؤوليات المستقبل شؤون عربية ، عدد ١٠٣ ، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

- ١٤- أبو عامر محمد سعد ، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (الطواهر - الإنكاليات - المستقبل) ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٩ ، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- ١٥- إبراهيم ، طارق ، حرب الله عقد مؤتمره سرا على ثلاث مراحل و في ثلاث مناطق جريدة الحياة ، ١٩٩٥/٧/٢٨.
- ١٦- المؤتمر علي، النظم السياسي : ثنائية الاستبداد و المشاركة الشعبية، شؤون الأوسط، عدد ١١٤ ربيع ٢٠٠٤.
- ١٧- النفيسي، عبد الله، إيران و الخليج السياسة الدولية، عدد ١٣٧ يوليو ١٩٩٩.
- ١٨- بير رادة ، شهریار، حوار الحصار و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية مختارات إيرانية ، عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣
- ١٩- بولادي ، كمال، عولمة أم أمركة ، مختارات إيرانية سنة ٢ ، عدد ٢٢، مايو ٢٠٠٢.
- ٢٠- برزین ، سعيد ، التيارات السياسية في إيران ، دراسات عالمية عدد ٣٢ ، ترجمة: علاء الرصاوي ، مركز الإمارات لدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٠.
- ٢١- بركات ، سعد الله ، انتفاضة شباط / فبراير ١٩٨٢ في الجولان المحتل ، مجلة معلومات دولية ، العدد ٢٥ ، نيسان /أبريل ١٩٩٥.
- ٢٢- بسيوني ، شريف ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣.
- ٢٣- قبعث ، ٢٠٠١/٣/١١ ، عدد ١١٤٤٣.
- ٢٤- تشرين ، ٢٠٠٠/١١/٦ ، عدد ٧٨٤٦ .
- ٢٥- تشرين ، ١٩٩١/٢/٢٧ .
- ٢٦- تشرين ٢٠٠٥/٨/٨ ، عدد ٩٣٢٣ .
- ٢٧- جريدة "شما" الإيرانية ، الأهداف الشيطانية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مختارات إيرانية ، العدد ٢٥.
- ٢٨- د. الحمش ، منير ، عمال الحلقة النفاشية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/٩/٢ ، في دمشق ٢٠٠٤/٩/٢٧ ، قصصا راهبة ، العدد ١٨ ، كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤
- ٢٩- د. حماد، مدح أحمد، مظاهرات الطلبة في إيران، السياسة الدولية، ع ١٣٨ أكتوبر ١٩٩٩.
- ٣٠- خبيري كانك ، ضرورة التعبير في السياسة الخارجية الإيرانية ، مختارات إيرانية عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣.
- ٣١- جى ميلير ، ما يريد بوش ، البيان الإماراتية ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣
- ٣٢- جريدة "نوروز" الإيرانية ، تقييم ريادة حامي لأميا الوسطى مختارات إيرانية ، عدد ٢٤ يوليو ٢٠٠٢.
- ٣٣- حسن نصر الله ، السياسات الإقليمية و الدولية في الشرق الأوسط ، حوار أجراه محمد نور الدين و "مؤتمر الشرق" التركي ، شؤون الأوسط ، العدد ١١٥ صيف ٢٠٠٤.
- ٣٤- حنفي ، عبد العظيم محمود ، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، السياسة الدولية ، العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤.
- ٣٥- خلاف ، تميم هاني ، القدرات النووية الإيرانية ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠.

- ٣٦- د.باب.أحمد، سورية و العراق و إيران، هل هو تحالف جديد؟، السياسة الدولية، العدد ١٣١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
- ٣٧- د.دهشيار، حسين، الشرق الأوسط الجديد: تطورات في الخريطة السياسية، مختارات إيرانية، العدد ٣٦
- ٣٨- د. دهقاني جلال، السياسة الخارجية الإيرانية: التوجهات و الانعكاسات، مختارات إيرانية، عدد ٣٥ يونيو ٢٠٠٣.
- ٣٩- راشد عمر، التقرير الاستراتيجي الإيراني، شؤون الأوسط ع ١١٠ ربيع ٢٠٠٣.
- ٤٠- رفعت، سفيد، شؤون عربية، عدد ١١١، عام ٢٠٠٢
- ٤١- د. الرشدان، عبد الفتاح علي، التعلول العسكري بين تركيا و إسرائيل و محاطره على الوطن العربي، شؤون عربية، العدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١.
- ٤٢- د.ربوكة صلاح سالم، القضية الكردية، السياسة الدولية، عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩.
- ٤٣- غوهنتش، شلدي، الأمر التركي و الشرق الأوسط مجلة دراسات فلسطينية عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦.
- ٤٤- راده، احمد نجيب، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شؤون الأوسط، عدد ١١٤ ربيع ٢٠٠٤.
- ٤٥- سلمان، طاهر باظم، مستقبل الدور الإيراني، المستقبل العربي، عدد ٢٥٨، آب ٢٠٠٠.
- ٤٦- د. السبكي، آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورين (١٩٠٦-١٩٧٩)، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لأداب، الكويت ١٩٩٩.
- ٤٧- مريع القم، محمود، التحولات الحيوپولتيكية و الأمن القومي في إيران، شؤون الأوسط عدد ٨٤، سنة ١٩٩٩.
- ٤٨- السرحاني، خالد زكريا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، السياسة الدولية عدد ٩٧ يوليو ١٩٨٩.
- ٤٩- د. سايدر، روبرت، الولايات المتحدة الأمريكية و إيران: تحليل الحوائق البنيوية للتقارب بينهما، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد ٦٩، أبو ظبي مركز لإمارات لدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٣.
- ٥٠- السعير، ١/٢٤/١٩٩٠.
- ٥١- سياري صبري، تركيا و الشرق الأوسط في التسعينيات، مجلة دراسات فلسطينية عدد ٣١ صيف ١٩٩٧.
- ٥٢- د. سبجانور السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الثورة، مختارات إيرانية، عدد ٢٤ يوليو.
- ٥٣- شلفي، محمد عباس، العولمة و تأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مختارات إيرانية، عدد ٢٣، سنة ٢، يونيو ٢٠٠٢
- ٥٤- الشرق الأوسط، ٢٧ مارس ٢٠٠٥ العدد ٩٦١٦
- ٥٥- د. شكارة، أحمد، تداعيات حربي أفغانستان و العراق على منطقة الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات، عدد ٨٩، أبو ظبي، دولة الإمارات احفي، عبد العظيم محمود اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤
- ٥٦- الشرق، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠١، للعدد ١٥٥٣٦.

- ٥٧- د. شحادة ، مهدي إيران تحديات العقيدة و الثورة ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٧ يوليو ١٩٩٩.
- ٥٨ الشرق الأوسط ، تاريخ ١١/١/١٩٩٧ ، عدد ٦٩١٣.
- ٥٩- د. شهود ، ماجد ، العلاقات السورية - الإيرانية ، مجلة أوروبا و العرب ، ع ١٧٤-١٧٥ ، نيسان / أيار ، ١٩٩٨.
- ٦٠- شؤن الأوسط ، العدد ٧٨-٧٩ ، يناير ١٩٩٩.
- ٦١- صدي محمود ، تحديات السياسة الخارجية الإيرانية ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠٢.
- ٦٢- د. عبد المؤمن ، محمد سعيد ، إيران و مشكلاتها النووية ، مختارات إيرانية . عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣.
- ٦٣- علوي ، مصطفى ، السياسة الحرجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي ، السياسة الدولية عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣.
- ٦٤- عزمي ، محمد مصطفى ، بعد تشر السلام "هل تنتهج إسرائيل الخيار النووي" ، الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠.
- ٦٥- د. عودة ، جهاد ، التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ .
- ٦٦- عطاي ، فرحاد ، إيران و تركيا و دول منطقة آسيا ، مختارات إيرانية ، العدد ٦ يناير ٢٠٠١.
- ٦٧- عبد المجيد ، وحيد ، مصر و النظام الإقليمي العربي في التسعينيات ، السياسة الدولية العدد ١٠٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- ٦٨- ضحي ، مدوح ليس ، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد الوطن العربي ، السياسة الدولية عدد ١٣٠ أكتوبر ١٩٩٧.
- ٦٩- كوردزمان ، أنطوني ، القدرات العسكرية الإيرانية ، دراسات عالمية ، عدد ٦ ، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.
- ٧٠- الكفاح العربي ، تاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٧ ، عدد ١٨١٦.
- ٧١- كيوان مأمور ، إيران و فلسطين : جدور و واقع العلاقة ، شؤون عربية ، عدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١.
- ٧٢- كشك ، أشرف محمد ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، السياسة الدولية ، عدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤.
- ٧٣- كيالي ، غالب ، التهديدات التركية في إطار معادلات الشرق الأوسط ، أوروبا و العرب العدد ١٧٧ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.
- ٧٤- د منكي ، عباس ، صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية ، مختارات إيرانية عدد ٣٦ يوليو ٢٠٠٣.
- ٧٥- مؤسسة التعليم العالي ، السياسة للحرجة الإيرانية و بنية النظام الدولي ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٢ مايو ٢٠٠٢.
- ٧٦- د. محمد ، عبد الله يوسف ، السياسة الخارجية الإيرانية ، السياسة الدولية ، ع ١٣٨ / أكتوبر ١٩٩٩.
- ٧٧- مختارات إيرانية السنة الأولى ، العدد الثالث ، أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٧٨- منفرد ، محمد علي صبيعي ، منفرد ، فصل السلطات في الدستور الإيراني ، مختارات إيرانية ، عدد ٢٥ أغسطس ٢٠٠٢.

- ٧٩- د. سعد , نيعين عبد المنعم , صاعقة القرار و العلاقات العربية - الإيرانية (ملف) السياسة الدولية , العدد ٢٦٥.
- ٨٠- المستقبل العربي , العدد ٢٦٥ , مارس ٢٠٠١.
- ٨١- محمود , أحمد إبراهيم , هل يكون الملف النووي سباً لحرب بين إيران و الولايات المتحدة . مختارات إيرانية, عدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٣.
- ٨٢- د. محمد طه , إيران بين التكتلات الإقليمية و فتحوالات الدولية , السياسة الدولية , عدد ١٢٧ , يناير ١٩٩٧.
- ٨٣- محمود , أحمد إبراهيم , السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات , السياسة الدولية , عدد ١٢٨ أبريل ١٩٩٧.
- ٨٤- الموسوي, سيد حسين, السياسية الأمريكية و إيران , فصلية إيران و العرب , عدد ٢٠٠٢, ٢.
- ٨٥- المصور الجديد , العددان ١٠١٤-١٠١٥ , ٢٠٠٥.
- ٨٦- د. محمد حسن غنوري فرد , لا يريد ٢٠٠ حزباً في إيران , في , مختارات إيرانية, عدد ٤٠ نوفمبر ٢٠٠٣, ٢٦-٢٨.
- ٨٧- مجلة الشراع , حرب الله :حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ , ١٧/٣/١٩٨٦.
- ٨٨- مراحم , هشم , حزب الله و إشكالية التوفيق بين الأيديولوجيا و الواقع , مجلة شؤون الأوسط , العدد ٢٩ كانون الثاني - شباط ١٩٩٧.
- ٨٩- مجلة معلومات دوليه , السنة الخامسة , عدد ٥٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
- ٩٠- مرهون , عبد الجليل , المفهوم الأمني للنظام الخليجي , شؤون الأوسط , عدد ٥٠ اذار ١٩٩٦.
- ٩١- محمد توفيق , أهداف التهديدات التركية السورية, أوروبا و العرب , العدد ١٧٨ , كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ .
- ٩٢- المصوفي , كمال , التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , عدد ٤٤ , ١٩٧٦ .
- ٩٣- مجلة المعلومات , العدد ١٧٢ الأربعاء ٢٢-٢٨/١١/٢٠٠٠ .
- ٩٤- معوض , جلال عبد الله , التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي , المستقبل العربي , العدد ٢٣٧ .
- ٩٥- موسوي سيد حسين , مثلث القوة: تركيا و إيران و العرب , شؤون الأوسط , العدد ١١٦ حريف ٢٠٠٤.
- ٩٦- مفتي مالك , الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية , دراسات عالمية , العدد ٢٧ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي.
- ٩٧- معلوم , حسين , الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية , السياسة الدولية , العدد ١١٤ , أكتوبر ١٩٩٣.
- ٩٨- نعيم سرركيس , اذا تضيق إيران تصبغ نووية , جريدة النهار , ١٩ أغسطس ٢٠٠٤.
- ٩٩- هادي , إحسان , الوصع القانوني لمدينة القدس في أحكام القانون الدولي المعاصر , معلومات دولية , العدد ٦٥ , صيف ٢٠٠٠.
- ١٠٠- هنتر , شيرين , إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين: الانتماءات الاستراتيجية و الاقتصادية , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , دراسات عالمية , عدد ٣٨ ٢٠٠١.

- ١٠١- ياسين ، عجير ، حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى ، مختارات إيرانية ، العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ .
- ١٠٢- يافور ، م هكان ، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجبل حول الهوة التركية برسات عالمة ، العدد ٢٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ١ ، ٢٠٠٠ .
- ١٠٣- وقائع إيرانية/عربية ، فصلية إيران و العرب ، العدد ١٠-١١ ، حريف ٢٠٠٤ - شتاء

٣- مواقع الإنترنت:

- ١- الأسم المتحدة تواصل تحقيقا من الانسحاب السوري . ٢٠٠٥/٥/٢٦ . www.CNNarabic.com
- ٢- الإدارة الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سورية . ٢٠٠٤/٣/٦ . www.CNNarabic.com ,
- ٣ إبراهيم ، محمود أحمد ، إيران و مهلة وكالة الطاقة الذرية . www.ahram.org.eg
- ٤- د. إدريس ، محمد سعيد ، من دمشق و أنقرة إلى القاهرة و طهران شبكة تفاعلات إقليمية جديدة www.ahram.org.eg
- ٥ البني ، أكرم ، جديد الضغوط الأمريكية على سورية ٢٠٠٥/٥/١٨ www.algzire.com ,
- ٦- باقر ، صالح السيد العلاقات الإيرانية الأميركية بين التوتر والحلقة ٢٠٠٤/١٠/٣ . www.algzire.com .
- ٧- د. بوقنطار، الحسان الأزمات العراقية - الأميركية والمواقف الدولية . ٢٠٠٤/١٠/٣ . www.algzire.com
- ٨- بيته ، ركيا ، النيل الرئاسي بين الرفض والتأييد ، ٢٠٠٤/١٠/٢٦ ، www.algzire.com
- ٩- ناكير ، علي حسين ، المستقبل هو الذي قتل فحريزي ، ٢٠٠٥/٢/١٨ ، www.algzire.com
- ١٠ حمادة، أمل ، العلاقة بين الخارج و الداخل في إيران www.ahram.org.eg
- ١١- حساني ، علي رضا، الدور السياسي للمرأة الإيرانية www.ahram.org.eg
- ١٢- حروب ، خالد ، هجمات أميركا الدعايات الداخلية والخارجية ٢٠٠٤ / ١٠/٣ www.algzire.com
- ١٣ حماد ، عبد العظيم ، في ضوء زيارة التروكا الأوروبية لطهران، ٢٠٠٣/١٠/٢٦ ، www.ahram.org.eg
- ١٤- د. حسن ، عمار علي ، طهران و واشنطن و المراوحة بعيدا عن حافة الهاوية . www.ahram.org.eg
- ١٥- الحطيب ، معتر ، سوريا في مواجهة الإعصار الأمريكي ، www.Islamonline.net
- ١٦- خطاب ، فالح ، ازواجية المعايير .. سياسة دولية أم صناعة أمريكية؟ ٢٠٠٤/١٠/٢٦ www.algzire.com
- ١٧- د. درويش ، هوري ، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى ، www.ahram.org.eg
- ١٨ الزعائرة ، ياسر ، الحرب الأمريكية على العراق ، ٢٠٠٤/١٠/٢ ، www.algzire.com

- ١٩- سالم ، سيدي أحمد بن أحمد ، المتغيرات الإقليمية و الدولية للقضية العراقية
www.algzire.com , ٢٠٠٥/٤/٧.
- ٢٠- شحاته أمين ، إيران : المسار التاريخي , www.algzire.com
- ٢١ د. الشرقاوي ، بكينام ، السياسة الخارجية الإيرانية , ٢٠٠١/٤/٢١ ,
www.algzire.com
- ٢٢ د.شوبراد ، اسريك , ١١ سبتمبر من مطور الجغرافيا السياسية. ٢٠٠٤/١٠/٣
www.algzire.com
- ٢٣- شقير ، شفيق ، ١١ سبتمبر وانعكاساتها على سوريا ولبنان , ٢٠٠٤/١٠/٣
www.algzire.com.
- ٢٤- د. الشرقاوي ، بكينام ، السياسة الخارجية الإيرانية , ٢٠٠١/٤/١٢ ,
www.algzire.com
- ٢٥- شقير ، شفيق ، سورية صانعة للحدث أم هههه , ٢٠٠٤/١٠/٢٦ ,
www.algzire.com
- ٢٦- د.الشعبي ، فوري ، قانون محاسبة سوريا المارق و الأفاق , ٢٠٠٤/١٠/٣ ,
www.algzire.com
- ٢٧- شبيب ، نبيل ، هل بدأ العد العكسي ضد سورية , ٢٠٠٥/٣/٧ www.algzire.com
- ٢٨- طهران تجاهلت صماعات أوروبية لحل أزمة برنامجها النووي , ٢٠٠٣/٨/٢٧
www.daralhayat.com ,
- ٢٩- د.عبد المؤمن ، محمد السعيد . إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة
www.ahram.org.eg
- ٣٠- د. عبد المؤمن ، محمد سعيد , الحباد لفعال لإيران اتجاه أحداث العراق ,
www.ahram.org eg
- ٣١- د. عبد المؤمن ، محمد السعيد , المواجهة الوقائية بمنطور إيراني,
www.ahram.org eg
- ٣٢- عبد المؤمن ، سعيد , التفاعلات الإيرانية – العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي
العربي www.ahram.org.eg
- ٣٣- عبد العاطي , محمد , حقوق الإنسان في إيران , ٢٠٠١/٤/٢ , www.algzire.com
- ٣٤- عريايي ، يسرى أحمد , العلاقات الأمريكية الإيرانية: وصرع العراق ,
www.ahram.org.eg
- ٣٥- د. عثمان , سيد عوض , العلاقات الابراية - الخلبجة بين دروس الماضي وأفاق
المستقبل , www.ahram.org eg
- ٣٦- عز العرب ، محمد , العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والمنافع ,
www.ahram.org eg
- ٣٧- عكاشة ، سعيد , ضرب العراق هو الخطوة الثانية لاحتواء إيران ,
www.ahram.org.eg
- ٣٨- عبد العاطي ، محمد , العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي ,
www.algzire.com, ٢٠٠٥/٢/٢٥
- ٣٩- د. عثمان ، السيد عوض , أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية – التركية ,
www.ahram.org.eg
- ٤٠- عبد الحميد ، حسام , الوجود السوري في لبنان شرعي أم احتلال , ٢٠٠٤/١٠/٢٤ ,
www.algzire.com

- ٤١- د. علي حسن ، عمار، طهران وواشنطن والمراوحة بعيدا عن حافة الهوية ،
www.ahram.org.eg
- ٤٢- عبد الصادق ، عادل ، هي ظل لمشهد العراقي هل سيكون المحور الإيراني - التركي
- لسوري؟ www.ahram.org.eg .
- ٤٣- عكاشة ، سعيد ، الصحافة الإسرائيلية والحملة على إيران وحرب الله
www.ahram.org.eg
- ٤٥- غرايبة ، إبراهيم ، الدفاع الوقائي.. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ٢٠٠٤/١٠/٣ ،
www.algzire.com .
- ٤٦- القصير ، كمال ، الموقف الأمريكي من محاربة سوريا للإرهاب ، ٢٠٠٥/٣/٢٥ ،
www.algzire.com
- ٤٧- كشك ، أشرف محمد، تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران .
www.ahram.org.eg
- ٤٨- كشك ، أشرف محمد تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران ،
www.ahram.org.eg
- ٤٩- كشك ، شرف محمد، الرؤية الإيرانية للتعاملات الإقليمية ، www.ahram.org.eg
٥٠- محمد، إسماعيل نظام الحكم في إيران، ٢٠٠٢/٤/٢١
www.algzire.com .
- ٥١- منيسي، أحمد ،العلاقات البحرية الإيرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل
www.ahram.org.eg
- ٥٢- منيسي أحمد ، إيران بين مازقين www.ahram.org.eg
- ٥٣ منيسي ، أحمد واشنطن طهران ما وراء الإشارات الإيجابية ،
www.ahram.org.eg .
- ٥٤- محمود ، أحمد إبراهيم ، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة
www.ahram.org.eg
- ٥٥- معوض ، ميخائيل ، الاغتيالات في لبنان مؤشرات لمرحلة جديدة
www.algzire.com, ٢٠٠٤/١٠/٢ .
- ٥٦- المستقبل اللبنانية، نص البيان الرئاسي الصادر عن الأمم المتحدة ٢٠٠٤/١٠/٢٣ ،
www.algzire.com
- ٥٧- محير ، أسامة ، التطورات في المياسة الإيرانية إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب
الواحد ، www.ahram.org.eg
- ٥٨- الوكالة الدولية تجنب إيران مجلس الأمن وتعطيها فرصة أحيرة لاعتماد الشفوية
www.daralhayat.com ٢٠٠٣/١١/٢٦.
- ٥٩- واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق ، الأخبار ،
www.algzire.com, ٢٠٠٥/٢/١٦ .
- ٦٠- واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بعرض عقوبات جديدة على دمشق ، الأخبار ،
www.algzire.com, ٢٠٠٥/٢/١٦ .
- ٣- تقارير و وثائق.
- ١ د. تركي، صقر، التقرير السنوي، إدارة الدراسات، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية ، عم ٢٠٠١.

٢. التقرير السياسي، التطورات الداخلية الأخيرة في إيران، إدارة آسيا، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠١.
٣. تقرير موجز عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية و تركيا ، مديرية العلاقات الدولية ، وزارة الاقتصاد و التجارة ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
٤. تقرير موجز عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مديرية العلاقات الدولية ، وزارة الاقتصاد و التجارة ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
٥. مذكرة عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية اللبنانية ، مديرية العلاقات العربية ، وزارة الاقتصاد و التجارة ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
- ٤ - محاضرات و لقاءات:
١. د. الحرراني ، أكرم محمود ، تطور العلاقات الاقتصادية السورية - الإيرانية ، ورقة عمل أعيت لندوة بعنوان "العلاقات السورية - الإيرانية" ، المستشارية التقنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
٢. د. سريع القلم، محمود ، التيارات السياسية في إيران ، محاضرة أقيمت في مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ، إيران ، طهران ، عام ٢٠٠٤ .
٣. ليديا جورج ، مقابلة أجرتها مع بيه بري ، ١-٧ شباط ١٩٨١ ، في "المدي مورسغ"

ثانياً: المراجع الأجنبية:

الكتب:

- 1- Abrahamian Ervand , Iran's Turbaned Revolution Brinceton University Prees 1982
- 2- Akhavi Shaough , Religion and Pol tics in Iran , State University Prees , New York , 1980
- 3- Barbar Salmore and S Salmore; Political regimes and foreign policy ; Mqurice East ; S Salmore ; and C Herman eds ; Why Nations Act ; Theoreticql Presspocitives for Co,parative Foreign Policy Studies , Sage. Beverly Hills ; 1978.
- 4- Charles A McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company , 1968)
- 5 Chralcs Hermann < International crisis as a situational v ariable > in James Rosenau ed . International Politics and Foreign policy (New York . Free Press 1969
- 6 Charles Hermann ' Decision Structures and processes : in fluencies on foreign policy ' in Maurice East et al Why nat on Ac Beverly Hills . Saget 1979).
- 7- C.H.Lande, leaders, Factions and parties: the structure. Philippine politics (1965) , Ikhaf, Arab factional Politics and Social Differentiation in Palestine (1988).
- 8- Eric Rouleau – Islam contre Islam , Le Monde Diplomatique – Juin 1999 .

- 9- Elaine Scioloin , " The Channel Under the Chador " , New York Magazine (4 May 1997).
- 10- Eric Hall " Iran Cambles on Building Structure" Ruter- April 19 – 1990.
- 11- H . Eckstein " On the etiology of internal war " in I . Feirer aband . R . Feirerband and I . Curr eds Anger Violence and Politics (Englewood Cliffs New Jersey : Prentice – Hall 1965)
- 12- " Iran after Khomeini " vol 89 , no . 544 (February 1990) , and Richard W. Cottam " Chart ng Iran's New Course " Current History , vol . 90 no . 552 (January 1991)
- 13- John Wiley , International Politics, and Sons , New York , 1962 , Kal Holsti <Restructuring foreign policy: A neglected phenomenon in foreign policy theory> in K. Holsti ed . Why Nation Realign : Foreign Policy Restructuring in The Post –War World (London : George Allen and Unwin 1982)
- 14- John Lovell Foreign Policy in Perspective : Strategy adaptation and Decision – making (Hnsden : Dryden Press 1970)
- 15- Leonard S Spector , Mark G. McDonough , and Evan S Medeiros , Tracking Nuclear Proliferation , Washington , Carnegie Endowment , 1995; Washington post march 3 , 1995 .
- 16- Lapierre , Jean-William. L'analyse des Systemes Politiques , Presses Univesitaires de France , Paris , 1979.
- 17- Maurice East " National attributes and foreign policy behavior " in Maurice East . S . Salmore and C Hermann eds Why National Act Theoretical Perspectives for Comparatives Foreign Policy Studies . (Sage : Beverly Hills 1978)
- 18- Martin Fishbein and J Ajzen Beliefs Attitudes Intentions and Behavoir (Reading : Add.son – Wesley 1975) p14. JDe Rivera , The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus: Chales Merril 1986)
- 19- Moaddel, Minor (1993), class, politics and ideology in Iran an : (Revolution New York. Colomba M nistry press
- 20- Mouhammad Reza D,ahli et Annie Laurent "Le liban alepreuve dukomein.sme" les Cahiers delorient (Paris) , vol . 2N= 0,5 , 1985)
- 21- Michel,Bugnon-Mordant L'Amerrickue, Total taire(Favre 1997)
- 22- Marwan R.Buheiry , Life in The Arab Erab East , 1890-1939.
- 23-Poor Economy Linked to Political Tensions", article by Ma id Emamu reproduced in FBIS/NES-1999-0221 , January 3 , 1999
- 24- Raymond Aron . Peace and War : A Theory of International Relations . trans . Richard Howard and Annette Baker Fox (Carden City .N . Y • Doubleady 1966)
- 25- Such reports begin in the SIPRI Yearbooks in 1982 , and occur sporadically through the 1988 edition

- 26- Shaul B.Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and Islamic Revco Books, 1984.
- 27- Salvatore Lombardo, Un Printemps Tunisien (Marseille:Autres Temps, 1998), surtout l'exemple de " Maille Fil" et de sa directrice Amel Bouchamaoui)
- 28- William Blum, L'Etat voyou, (paris, parangon, 2002).
- 29- Walter Lippmann The public philosophy (New York : Mentor 1955).
- 30- World Reference Atlas , Dorling Kindersley.
- 31- The Europe World Year Book 1999 , VOLT, 40 TH Edition (Nom 1794 TO 1814) Croup of Authors)
- 32- Tarif Khalidi , " Shayki Ahmad , Arifat – Azyn and al Ifran" in Intellectua!

٢ - المجلات و الجرائد:

- 1- Washington Post , May 8/1993, p.A-17 ; CIA , World Fact book , 1994
- 2- Resalat, 12 March 1992

٣ - مواقع الإنترنت:

- 1- Colin Powel, The US Middle East Partnership Initiative, www.mafhoum.com, 23/12/2002 .
- 2- 13 janvier 2002, www.confidentiel.net

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Salam Saffaf under the supervision of doctor Amer Loutfi (Main supervisor) professor at the department of International Relations , Faculty of Economy Aleppo university , and doctor. Sameer Ismael (assistant supervisor) , professor at the department Political Studies of Faculty of Political Sciences Damascus university.

Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

| | | |
|--------------|----------------------|-----------------|
| Candidate | Assistant supervisor | Main supervisor |
| Salam Saffaf | Dr. Sameer Ismael | Dr.Amer Loutfi |

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate
Salam Saffaf

ABSTRACT

The study's principal problem was based on analyzing Iran's regional role in the Arab Levant, particularly in Syria and Lebanon. It presumed its being affected with the variables of the regional systems and the twofold aspect of security and interest. From this viewpoint, the study attempted to analyze the Iranian foreign policy and clarify the factors governing the Iranian foreign behaviour and the principles it relies on. Then it studied the constant and variable determiners of this role and its being influenced by internal, regional and international environment. After that it posed the question of setting up a regional axis including Iran, Turkey, Syrian, and Lebanon, because of its significance in achieving regional balance in the Middle East Region. Through this research problem, we reached a group of consequences as a result of our attempt to test the correctness of the hypotheses we specified in the preface.

Iran and the Arab Levant states of Syria and Lebanon are governed by a kind of strategic and interest linkage, which imposes on Iran an organized diplomatic effort so as to practise a more active regional role. It is initiated to practise such a role by several reasons. Firstly, it has its ambitions to become a great state on the regional level which intersects with its historical heritage the glory of the Persian nation. Secondly, it forms with Syria and Lebanon a significant and vital depth in the Middle East. Thirdly, there is a deeply-rooted conviction with the Iranian foreign policy-maker that if Iran remains confined within its borders and withdrawn within itself, pressures and dangers besetting it and coming from the regional and international surroundings will increase.

Syria has offered Iran all the strategic capabilities required to enhance its regional role in the Arab Levant, so that balance in the "equations" governing the Middle East region in general, and the Arab Levant in particular will be based on the ground of sharing the benefits and advantages and achieving common security. Syria is well aware of the significance of Iran's regional role, and declares her adherence to the strategic alliance between the two countries. On the other hand, Iran is aware of the significance of the Syrian outlet to the strategic regional arena that is of interest to the Iranian foreign policy and constitutes a key pivot in the Iranian ideology, such as the Arab-Israeli conflict.

The political events that the region witnessed have formed challenges confronting the Syro-Iranian strategic alliance, but posed no restrictions on Iran's practice of its regional role in Syria and Lebanon, of which we mention the Second Gulf War, Damascus Declaration, the Peace Process, and the American War in Iraq. Syria and Iran have adopted different attitudes, but these were within the framework of their mutual recognition of the necessity to retain the vital interests of each of them. Coordination between Syria and Iran is based on a balancing factor between the different interests with a view to achieve the strategic goal represented by common security which allowed them to surpass the

controversial points. From the beginning the total cost of safekeeping their alliance was at its minimum.

As far as Lebanon is concerned, Iranian-Lebanese relations have not reached the level of strategic alliance as the case is with the Syro-Iranian relations. Therefore, Iran practised its regional role in Lebanon through the Shiite sect, which gained a distinguished political weight that is manifested in Hezbollah and its resistance of the Israeli occupation and the victory it realized through freeing the South. The Lebanese Leadership is fully aware that the said victory was contributed to by the political, military and economic support Iran offered to Hezbollah. In this respect, we mention that Iran gave Syria the possibility to penetrate to the radical and Islamic groups in Lebanon as a weight equivalent to Israel. It also recognized Syria's practice of a Syrian regional role on the Lebanese political arena. This role came as a logical result of the inter-Lebanon unstableness, especially the Lebanese Civil War and Taif Accord. On the other hand, the Syrian regional role, together with its effectiveness that was manifest in the unity of the Syrian and Lebanese tracks in the Peace Process, gave a strategic depth to Iran's regional role in Lebanon based on the Syro-Iranian strategic alliance. Consequently, Iran's regional role is bound by the Syro-Lebanese relations which, when tense, impose a restricting burden on its activities; and, when stable and well-established, make it more active and efficient.

The regional surroundings of Iran's regional role in Syria and Lebanon is characterized by instability and strategic emptiness that the USA attempts to fill through re-drawing the Middle East's map according to its interests. In trying to do so, the US depends on its condensed presence, and on its regional allies represented by the Iraqi government, the Kurds, and Israel. Here comes the necessity of setting up a regional axis that includes Iran, Turkey, Syria and Lebanon aiming at encompassing the crises and the American existence, and establishes regional balance in the Middle East region. The said axis will positively affect Iran's regional role in Syria and Lebanon and increase its significance and efficacy.